الجمهورية العربية المتحدة
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب المقتضب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
٢١٠ — ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٣٨٦ هـ

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

الكتاب
السادس

٣/١

/ بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

(أنْ) المفتوحةِ وتَصَرُّفِها

اِعلم أَنَّها إذا كانت مع الفِعْل مصْدرًا جاز تقديمها وتأْخيرها ، ووقعت فى كلّ موضِع تقَع فيه الأَسماءُ إِلَّا أنّ معناها ـ إذا وقعت على فِعْل مُستقبَل ـ أنّها تنصبه ، وذلك الفِعْل لِما لم يقَع ، ولا يكون للحال . وذلك قولك : أَنْ تـأْتِيَنى خَيْرٌ لك ، ويسرّنى أَنْ تقوم يا فتى ، وأَكره أَنْ تذهب إلى زيد . فهذا هكذا .

وإن وقعت على فِعلٍ ماضٍ كانت مَصْدرا للماضى . تقول : سرنى أَنْ قمت ، وساءنى أَنْ كلّمك زيد وأَنت غضبَانُ ، على : أَنْ كلّمت(١) زيدا ، أى : لهذه العلّة (٢) .

* * *

واعلم أَنّها إذا وقعت بَعْدها الأَفعال المُستقبَلة ، وكانت بينَها وبينها (لا) ، فإِنَّ عمَلَها على حاله (٣) . تقول : أُحِبُّ أَلّا / تذهبَ يا فتى . وأَكره أَلّا تُكلِّم زيدا . والمعنى : أَكره تَرْكَك كلامَ زيد .

٣/٢

فإن أَردت بها الثقيلة لم يَجُز أن يليَها الفِعْل إِلَّا أن تـأْتِى بعِوض مّما حذفت من المضمر والتثقيل . ونحن ذاكرو ذلك إن شاءَ الله .

وذلك قولك ـ إذا أَردت الثقيلة ـ : قد علمت أَنْ لا تقومُ ، تريد : أَنّك لاتقوم . فـ(لا) عِوضٌ . وهى ـ إذا أَردت الخفيفة ـ غيرُ فاصلة بين (أَنْ) والفِعْل .

---

(١) المناسب : كلمك زيد .
(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٨ ، والجزء الثانى ص ٦ ، ٣٠ .
(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١ .

فأمّا السين وسوف فلا يكون (أنْ) قبلهما إلّا على التثقيل والإضمار ؛ لأنّهما ليستا كـ(لا) ؛ ألا ترى أنّك تقول : مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل قائمٍ وقاعد فى الإعراب ، وإن كان الأول مَنفيّا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .

ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ؛ فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأنْ سوف يقومون . لا يكون إلّا على ذلك (١) .

* * *

وللثقيلة أفْعالٌ ، وللخفيفة أفْعال سِواها ، وذلك مذكور على إثْر هذا الباب إن شاء الله .

فإن أردت الثقيلة / مع الفِعل الماضى ـ دخَل من العِوض (قَدْ) ، فقلت : قد علمت أنْ قَدْ ذهب زيد . أى : أنّه قد ذهب زيد .

$\frac{٣}{٣}$

هذا باب

الأفعال [التى] لا تكون (أنْ) معها إلّا ثقيلة

والأفعال التى لاتكون معها إلّا خفيفةً

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أمّا ما كان من العِلْم فإنّ (أنْ) لاتكون بَعْدَه إلّا ثقيلة ؛ لأنّه شىء قد ثبت واستقرّ ، وذلك قولك : قد علمت أنّ زيدا منطلق ، فإن خفّفْت فعلى إرادة التثقيل والإضمار . تقول : قد علمت أنْ سيقومُ زيد ، تريد : أنّه سيقوم زيد . قال الله عزّ وجلّ : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [1] ، لأنّه شىء قد استقرّ .

ألا ترى أنّه لا يصلُح : علمت أنْ يقومَ زيد ؛ لأنّ (أنْ) الخفيفةَ إنّما تكون لما لم يَثْبُت ؛ نحو : خفت أنْ تقومَ يا فتى ، وأرجو أنْ تذهبَ إلى زيد ؛ لأنّه شىء لم يستقرّ . فكلّ ماكان من الرجاء والخوف فهذا مَجازُه .

* * *

فأمّا الأفعال / التى تَشترك فيها الخفيفةُ والثقيلة فما كان من الظنّ [2]

فأمّا وقوعُ الثقيلة فعلى أنّه قد استقرّ فى ظنّك ، كما استقرّ الأوّلُ فى عِلْمك . وذلك قولُك : ظننت أنّك تقوم ، وحسِبت أنّك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العِوَض قلت : حسِبت أنْ سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت أنْ لا تقولُ خيرا ، تريد : أنّك لا تقول خيرا .

وأمّا النصب فعلى أنّه شىء لم يستقرّ ، فقد دخل فى باب رجَوْت وخفت بهذا المعنى . وهذه الآية تُقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) و (أن لاتكونُ فتنةٌ)[3] ، فانتصب ما بعد (لا) وهى عِوَضٌ ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عِوض. وذلك

(١) المزمل : ٢٠

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثانى ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ غيث النفع ص ٨٦ شرح الشاطبية ص ١٩٠

قولُه عزّ وجلّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)(1) ، لأنّ معناها معنى مالم يستقرّ . وكذلك : (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ) (2)

وزعم سيبويه / أنّه يجوز : خِفْتُ أَنْ لا تقومُ يا فتى ، إذا خاف شيئا كالمستَقِرّ عنده ، وهذا بعيد (3)

٣ / ٥

وأجاز أن تقول : ما أَعْلَمُ إلّا أن تقومَ ، إذا لم يُرِدْ عِلْمًا واقعا ، وكان هذا القولُ جاريا على باب الإشارة ، أى : أرى من الرأى ، وهذا فى البُعْد كالذى ذكرنا قبْله (4)

وجُملةُ الباب تدورُ على ما شرحت لك من التبيين والتوقُّع .

فأمّا قول الله عزّ وجلّ : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ) (5) فإنّ الوجْهَ فيه الرفعُ ، والمعنى : أنّه لا يرجع إليهم قولا ، لأنّه عِلْم واقع .

والوجْهُ فى قول الشاعر :

أَفْنَى عرائِكَها وخَدَّدَ لحْمَها ... أن لا تذوقُ مَعَ الشكائِمِ عُودا (6)

الرفعُ ، لأنه يريد : إنّ الذى أفنى عرائكها هذا . فهذا على المِنهاج الذى ذكرت لك .

---

(1) القيامة : ٢٥ .

(2) البقرة : ٢٣٠ .

(3) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف ارجو انك تفعل ، واطمع انك فاعل ، ولو قال رجل : أخشى ان لا تفعل يريد أن يخبر انه يخشى امرا قد استقر عنده انه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول ابى محجن :

ولا تَدْفِنَنِّى فى الفَلاةِ فإنَّنِى ... أخافُ إذَا ما مِتُّ أَن لا أذوقُها

(4) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت الا أن تقوم ، وما أعلم الا أن تأتيه اذا لم ترد ان تخبر انك علمت شيئا كائنا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الاشارة ، كما تقول : ارى — من الرأى — أن تقوم ، فانت لا تخبر ان قياما قد ثبت كائنا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمت ، فلو اراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت الا أن سيقومون » .

(5) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوة بنصب يرجع و هى من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ٨٩ والبحر جـ ٦ ص ٢٦٩ .

(6) التخديد : هزال ونقص اللحم . والعرائك : جمع عريكة وهى السنام ، والقوة والشدة . والبيت لجرير فى وصف خيل هزلت وروايته فى الديوان ص ١٧١ وفى اللسان مادة (خدد) :

أَجْرى قلائدَها وخدَّدَ لَحْمَهَا ... أنْ لَا يَذُقْنَ مع الشَّكَائِمِ عُودا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع فى البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفيفة ناصبة والمصدر المؤول فاعل لأحد الفعلين المتنازعين والتقدير : عدم الذوق .

هذا باب

٣/٦

ما لحِقَته / (إنْ) و (أنْ) الخفيفتان

فى الدعاء وما جرى مَجْراه

تقول : أَمَا إنْ غفر الله لك ، وإن شئت : أَمَا أنْ ، على مافسّرت لك فى (أَمَا) أنّهَا تقع للتنبيه ، وتقع فى معنى قولك : حَقًّا ؛ فالتقدير : أَمَا إنّه ، وأَمَا أنّه غفر الله لك (١)

فإن قلت : فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عِوَض ؟

فإنّما ذلك لأنّك لاتصل إلى (قَدْ) ؛ لأنّك داعٍ ، ولست مُخْبِرًا ؛ ألا ترى أنّ الإضمار قد دخل فى المكسورة لهذا المعنى ، ولا يَدخل فيها فى شىء من الكلام .

وتقول فى المستقبل على هذا المِنهاج : أَمَا أنْ يغفِرُ الله لك ، تريد : أَمَا أنّه ، وإن شئت : أَمَا إنْ يغفرُ الله لك ؛ لأنّك لو أدخلت السين أو سوف لتغيّر المعنى ، وكنت مُخْبِرا ، ولو أدخلت (لا) لا نقلب المعنى ، وصرت داعيا عليه ؛ فلذلك جاز بغير عِوَض .

٣/٧

ولمّا كانت المكسورة / تُحْذَف بتثقيلها مع الضمير فى هذا الموضع لِيُوصَلَ إلى هذا المعنى ، ولا يقَع ذلك فيها فى شىء من الكلام غَيْرَ هذا الموضع ـ كانت المفتوحةُ أَوْلى (٢)؛ لأنّ الضمير فيها مع العِوَض .

فأمّا قولك : قد علمت أنْ زيدٌ منطلقٌ فمعناه : أنّه زيد منطلق ، ولا تحتاج إلى عِوض ، كما قال الشاعر :

فى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَد عَلِمُوا   أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

---

(١) عرض لفتح همزة ان وكسرها بعد اما فى الجزء الثانى ص ٣٥٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب «بفتح الضاد وضم الباء» الله عليها) فكأنه قال : انه غضب اللهعليهـا . لا تخففها فى الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم .. » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (أن) المخففة فى هذه المواضع : جـ ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، جـ ٢ ص ١٢٣ .

وإنَّمَا امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عِوَض ؛ لأَنَّ الفعل لم يكن لِيَقَع بعدها لو ثُقِّلت ، وأُعْمِلتْ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عِوَض ، وأن يوقعوا بعْدَها ما لاتقع عليه لو ثقِّلت ، وأُعملت ؛ لأنَّها بمنزلة الفعْل ، ولا يقع فِعْل على فِعْل .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدأ مؤ خر ، والجملة فى محل رفع خبر (ان المخففة) والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .

يريد انهم كالسيوف فى المضاء والعزم او فى صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص سيوف الهند لحسن صقالتها .

ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .

وينتعل : يلبس النعل واراد به الغنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبـــل ان يحول الموت بينها وبينهم .

والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا أَنْ ليس يدفعُ عن ذى الحيلةِ الحِيَلُ

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصـــنوع ، والثابت المروى : ان ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لانه فى اضمار الهاء فى (أن) .

وقال ابن المســتوفى : والذى ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروه ليقع الاسم بعد (ان) المخففة مرفوعا وحكمه ان يقع بعد ان المثقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم .

وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٥٤٧ ـــ ٥٥٠ والعينى جـ ٢ ص ٢٨٧ ـــ ٢٩٣ وامالى الشجرى جـ ٢ ص ٢ .

واقول : دعوى أن النحـويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد أن المخففة جاء فى قوله تعـالى : (وآخر دعواهم ان الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليــه) وفى آيات اخرى .

هذا باب

النونَين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

/ اعلم أنَّهما لا تدخلان من الأفعال إلّا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلّا فى الفعل الذى يؤكَّد ليقَع. وذلك ما لم يكن خبَرًا فيما ضارع القَسَم .   ٣/٨

فأما القَسَم فإحداهما فيه واجبةٌ لامحالةَ .

وأمّا ما ضارعه فأنت فيه مخيّر .

وذلك قولك فى القسم : والله لأقُومَنْ ، وحقٌّ زيد لأَمْضِيَنْ ، فيلحق النون إمّا خفيفة وإمّا ثقيلةً ، لايكون القَسَم إلّا كذاك . وقد شرحنا ذلك فى باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة؟

وأمّا الثقيلة فكقوله عزّ وجلّ : (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونَنَّ مِن الصَّاغِرِينَ) .

وأمّا الخفيفة فعلى(٣) قراءة من قرأ : (وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِين) (٤)، وكقوله : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ ينتَهِ لَنَسْفَعا بالنَّاصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

* وفى ذِمَّتى لَئِنْ فَعلْتَ لَيَفْعلا (٦) *

---

(١) كذا فى الأصل والانسب : مواقعهما .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٣٣ .

(٣) فى الاصل : فقوله فعلى قراءة .

(٤) يوسف : ٣٢ وتشديد نون «ليكونن» قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه فى العشرة (انظر البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٠٦) .

(٥) العلق : ١٥ ــ وقرىء فى الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .

(٦) صدره كما فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥١ :

* تُساوِرُ سوَّارًا إلى المجدِ والعُلا *

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه فى المفاخرة .

و (فى ذمتى) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .

والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدى وقد كانت بينها وبين سوار ابن أوفى القشيرى مودة وهجاؤها للنابغة الجعدى مشهور وانظر العينى جـ ١ ص ٥٦٩ــ ٥٧٠ .

فمن مواضعها(١) : الأَمْرُ ، والنهى ؛ لأَنَّهُمَا غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - : اضربْ ، ولا تضربْ ، فإذا أتيت بها قلت / : اضربَنْ زيدا ، ولا تضربَنْ زيدا ، وإن شئت ثقّلت النون ، وإن شئت خفّفتها ـ وهى - إذا خفّفتْ - موكّدةٌ ، وإذا ثُقّلتْ فهى أشدُّ توكيدا ، وإن شئت لم تأتِ بها (٢) فقلت : اضربْ ، ولا تضربْ . قال الله عزّ وجلّ : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا) (٣) ، وقال : (ولَا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

٣/٩

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فإيَّاكَ والمِيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّها ... ولا تَأْخُذَنْ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا (٦)

---

(١) كذا فى الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤٩ « فأما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت لم تدخل ، لأنه ليس فيهما ما فى ذا » .

(٣) الكهف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٣٢ .

(٦) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فإيَّاك والميتاتِ لا تقربنَّها ... ولا تعبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا

وروايته فى ديوان الأعشى ص ١٣٧ :

فاياك والميتات لا تقربنهـا ... ولاتاخذن سهما حديدا لتفصدا

وذا النصب المنصوب لاتنسكنه ... ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى شرح الكافيه جـ ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفعـل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فان كان ذلك متفقا عليه كان قـول الاعشى ضرورة شعرية او تكون فى الكلام (أما) مقدرة كما قالوا فى قوله تعالى (وربك فكبر) . وانظر الصبان جـ ١ ص ٩٤ والعينى جـ ٤ ص ٣٤٠ – ٣٤١ ومعجم المقاييس جـ ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الانف جـ ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا ، وقف على النون الخفيفة بالالف .. وقد قيل فى مثل هذا : انه لم يرد النون الخفيفة وانما خاطب الواحد بخطاب الاثنين .. » .

وقال الآخر :

* فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) *

والطلب يَجرى مجْرَى الأَمْر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأَنَّه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربنّ زيدا ، وهل يقومَنّ زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأَنَّهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢) .

ومن مواضعها : الجزاءُ إذا لحِقت (ما) زائدةً فى حرف الجزاء ؛ لأَنَّها تكون / كاللام التى تلحق فى القسم فى قولك : لأَفعلنّ (٣) ، وذلك قولك : إمَّا تأْتِيَنِّى آتكِ ، ومتى ما تقعدَنّ أَقْعُدْ .

٣
――
١٠

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعلم : أو لعبد اللهبن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر جـ ٥ ص ١٣٠–١٣١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع) يا عامر ، الا تسمعنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَاهمَّ لولا أنت ما اهْتَدَيْنَا ... ولا تَصَدَّقْنا ولا صلَّيْنَا
فاغفر فداءً لك ما اتَّقَيْنَا ... وَثَبِّتِ الأَقدامَ إن لَاقَيْنَا
سَكِينةً علينا ... .

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف جـ ٢ ص ٢٣٥–٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الافعال غير الواجبةالتى تكون بعد حروف الاستفهام، وذلكلأنك تريد : أعلمنى اذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الامر والنهى ، فان شئت اقحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الامر والنهى».

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها: حروف الجزاء اذا وقعتبينها وبينالفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لانهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقعالتوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقحم النون ، كما أنك ان شئت لم تجىء بها. فأما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لاثبات النون. فمن ذلك قولك : اما تاتينى آتك ، وأيهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترين من البشر احدا) » .

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافقلسيبويه فى ان التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليله ويتضح ذلك ايضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى جـ ٣ ص ١٥٦ – ١٥٧ :

=

فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (فَإِمَّا تَرَيِنّ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم) .

فإن كان الجزاءُ بغير (ما) قبُح دخولُها فيه ؛ لأنّه خَبَرٌ يجب آخِرُه بوجوب أولِه . وإنّما يجوز دخولها الجزاءَ بغير (ما) فى الشعر للضرورة ؛ كما يجوز ذلك فى الخبر [1] .

فمن ذلك قوله :

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فليسَ بآيِبٍ أَبَدًا ، وقَتْلُ بَنِى قُتَيْبَةَ شَافِى [2] :

= « ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة فى (ان) التى هى للجـزاء كما تزاد فى سائر الكلام ، نحو : أين تكن اكن ، وأينمـا تكن أكن ، وكذلك : متى تأتنى آتك ، ومتى ما تأتى آتك ، فتقول : ان تأتنى آتك واما تأتنى آتك ، تدغم النون فى الميم ، لاجتماعهما فى الغنـة ، كما قال امرؤ القيس :

فإمّا تَرَيْنِى لا أُغمِّضُ ساعةً من الليلِ إلاّ أنْ أَكِبَّ فَأَنْعَسَا

وفى القرآن (فاما ترين من البشر احدا) وقال (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها) » .

فقوله فى الكامل : واما تأتنى آتك و كذلك فى المقتضب ص ٢٩ من هـذا الجـزء واستشهاده بشعر امرىء القيس الخالى من التوكيد بعد (اما) صريح فى أنه لا يرى وجوب توكيد المضارع بعد (ان) المدغمـه فى (ما) الزائدة .

ويشهد لذلك أيضا قوله فى ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت فى ادخال النون عليها مخير الا ما وقع منها فى المستقبل فى القسم »

وقوله فى الجزء الثانى ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الافعال وما بال النون فى كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها الا فى هذا الموضع الذى أذكره لك فانه لا يجوز حذفها . .) .

وقال فى ص ١٢ من هذا الجزء : « لان الافعال أنت فى ادخال النون عليها مخير

وقال فى ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتنى آتك ، واما تقم أقم معك .

وقال فى ص ٢٣٥ ، اما تأتنى آتك ، واما تقم أقم معك .

وأبو حيان فى البحر المحيط والسيوطى فى الهمع ينسبان الى المبرد انه يرى وجـوب توكيد المضارع هنا. قال فى الهمع جـ ٢ ص٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالى (اما) الشرطية نحو : (فاما نذهبن بك) (واما ينزغنك) ولم يقع فى القرآن الا مؤكدا بالنون ، ومن ثم قال المبرد والزجاج : انها لازمة لا يجوز حذفها الا فى الضرورة كقوله :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِى تَغَيَّر لونُه

ولكثرة حذفها فى الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه فى الكلام . وكذلك نسب اليه أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترين) مريم : ٣٦ ، (واما تعرضن) : الاسراء : ٢٨ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ « وقد تدخل النون بغير (ما) فى الجزاء ، وذلك قليل فى الشعر شبهوه بالنهى حين كان مجزوما غير واجب .. وهذا لا يجوز الا فى اضطرار » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط فى الضرورة لان أداة الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال فى الخَبر :

رُبَّما أَوْفَيْتُ فى علَمٍ   تَرْفَعنْ ثَوْبِى شَمالاتُ (١)

ومن أَمثال العرب : «بعيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ (٢) » و«بأَلَمٍ ما تُخْتَنَنَّهْ (٣) » . فإنَّما أَدْخَل النونَ من أَجْلِ (ما) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

ـ يقال ثقفت الرجل فى الحرب : أدركته، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآئب: راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالما .

وروى من تثقفن منا بالتاء ، من يثقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت احد ابيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعينى ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٥٣ على توكيد المضارع للضرورة ثم قال « وزعم يونس : انهم يقولون : ربما تقولن ذاك وكثر ما تقولن ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الاعرابى : يقال : اوفيت راس الجبل . قال ابن يسعون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة او شرفا فى راس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة (ترفعن ثوبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والعائد محذوف اى فيه .

وتشير هذه الجملة الى ان قميصه لا يلصق بجلده لخمصه ، وهذا مدح عندهم .

واستشهد بالبيت الفارسى فى الايضاح على وقوع الماضى بعد (رب) المكفوفة بما فقال : رب موضوعة للاخبار عما مضى وهذا موضع التكثير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الايضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبذل فى الطلائع لكنه قد يطرأ على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغانى : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمه الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ربيئة لهم ، ولم يكل ذلك الى احد اخذا بالحزم .

وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ و المغنى جـ ١ ص ١١٩-١٢٠ ، جـ ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ وامالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجمع الامثال للميدانى جـ ١ ص ١٠٠ « اى اعمل كانى انظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٣ « وانما كان ترك النون فى هذا أجود لان (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى (بألم ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد » ٠

وفى مجمع الامثال جـ ١ ص ١٠٧ « بألم ما تختنن ، أى : لا يكون الختـــان الا بألم ومعناه : انه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بألم ما تختننه ٠ وهذه على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونَيْن :

الخفيفة والثقيلة

إعلم أنّك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقْف عليها/كالوقف على غيرها من الحروف المبنيّة على الحركة . فإن شئت كان وقْفُها كوصْلها ، وإن شئت ألحقت هاءً لبيان الحركة ، كما تقول : ارمِهْ ، واغْزُهْ ، واخشَهْ . فهذا وجْهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارمِ . اغْزُ ، اخْشَ ، فقلت : اضربنّ ، وارمينّ ، وقُولنّ . فهذا أَمْرُ الثقيلة .

فأمّا الخفيفة فإنّها فى الفِعْلِ بمنزلة التنوين فى الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أَبْدلت منها الأَلف ، وذلك قولك : اضربَنْ زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربَنْ زيدا . فإن وقفت قلت : لتضرِبا [1] ؛ كما قال : (لَنَسْفَعا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبْلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدَل منها ؛ لأنّك تقول فى الأَسماءِ فى النصب : رأيت زيدا ، فَتُبْدِل من التنوين ألفا ، وتقول فى الرفع : هذا زيدْ ، وفى الخفض : مررت بزيدْ ، فلا يكون الوقْف كالوصْل .

وكذلك هذه الأَفعال[2] ، تقول للجماعة – إذا أردت النون الخفيفة – اضربُنْ زيدا / ، فإن وقفت قلت : اضربُوا ، واضربِنْ زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربى .

(١) فى سيبويه جـ٢ ص ١٥٤–١٥٥ « اعلم انه اذا كان الحرف الذى قبلها مفتوحا ، ثم وقفت جعلت مكانها الفا ، كما فعلت ذلك فى الاسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لان النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين ساكن ، وهى علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك اجريت مجراها فى الوقف .. » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « واذا وقفت عند النون الخفيفة فى فعل مرتفع لجميع رددت النون التى تثبت فى الرفع ، وذلك قولك – وانت تريد الخفيفة – : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفى نسخة أخرى[1] : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربُن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربِنْ زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربِين فهذا نظير ماذكرت لك . ولا فَصْلَ بين النون الخفيفة فى الأفعال وبين التنوين فى الأسماء ، إلَّا أنَّ النون تُحْذَفُ إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرَّك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حَذْفُه فى الشعر وفى ضَعْف من الكلام ، فتقول ـ إذا أردت النون الخفيفة ـ : اضربَ الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمْرُها . وإنَّما حُذِفَتْ وخالفت التنوين ؛ لأَنَّ ما يلحق الأفعال أَضْعَفُ مِمَّا يلحق الأسماء ؛ لأنَّ الأفعال أنت فى إدخال النون عليها مخيَّر ، إلَّاما وقع منها فى المستقبل فى القسم ، والأسماء كلٌّ ما ينصرف منها فالنون التى تُسمى التنوينَ لازمةٌ فيه ، والأسماء هى الأُوَلُ ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة فى فعل لجميع مرتفع ـ حذفت النون .

٣
١٣

(١) هكذا بالاصل .

هذا باب

تغيير الأفعال للنونَين :

الخفيفة ، والثقيلة

إعلم أنَّ الأفْعال ـ مرفوعةً كانت أومنصوبةً أو مجزومةً ـ فإنَّها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أنَّها والنونَ كشيء واحد ، فبُنِيَت مع النون بناء خمسةَ عشرَ .

ولم تُسكَّن لعلَّتين :

إحداهما : أنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأُولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلَّة الأُخرى : أنَّك حرَّكتها ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذى يُضمُّ إليه غيرُه ، فيُجعلان شيئا واحدا ؛ نحو : بَيْتَ بَيْتَ ، وخمسةَ عشرَ .

وإنَّما اختارو الفتحة ؛ لأنَّها أخَفُّ الحركَاتِ(١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربَنَّ زيدا ؟ والله لتضربَنَّ زيدا . فالفعلان مرفوعان .

وتقول فى الموقوف ، والمجزوم : اضربَنَّ زيدا ، ولا تضربَنَّ عمرا ، وإمَّا تغزوَنَّ زيدا أغْزُه ، كما / قال عزَّ وجلَّ : (وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

٣/١٤

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٣ـ١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمنه اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذاك ، وهل تخرجن يا زيد » .

وانظر تعليل ذلك ايضا فى امالى الشجرى جـ ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش جـ ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنّيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مُؤنَّثاً ـ فإنّ نظير الفتح في الواحد حَذْفُ النون[1] مما ذكرت

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو اذهبتها لم يعلم انك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلتبس بالواحد .

واذا كان فعل الجمع مرفوعا . ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلن ذاك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا .

واعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط ..

وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، وأكرمن عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمرا ...

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، واكرمن عمرا ، ولتكرمن بشرا .. » .

***

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضربونني وثلاث نونات في قولهم : انني ـ غير مستنكر ، ولكن القول في هذا انهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكر مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبي عثمان»

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : « قول سيبويه : انهم كرهوا اجتماع النونين ـ كلام صحيح ، من أجل ان تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .

وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشي المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجري في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى ... والمراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذي قدمناه لنبني الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربنان ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التي للتوكيد .

وليس قولنا : انهم يستثقلون التضعيف ... انهم لا يقدرون على التكلم به ، فيكون ما عارض به المراد من قولهم : انني ويضربونني ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، وقد يدعونه في مواضع لا يجيزونه البتة وفي مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما الزموه الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما اشبهه ، ولا يقولون : ردد الا ان يسكن الحرف الآخر . =

لك . تقول للمرأة : هل تضربِنّ زيدا ؟ ولا تضربِن عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التى كانت فى تضربِينَ ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : لن تضربَ يا فتى ،قلت للمرأة ـ إذا خاطبتها ـ : لن تضربى ،

= ومما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم فى الاسم : سرر ، وظلل .

ولم يكن تحملهم للثقل فى مثل هذا لما ذهبوا اليه فى الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به فى رد فنقــول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف، كما أن قولهم : اننى، ويضربوننى لا يجب أن يكون مانعـــا لنا من ان نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات فى موضع آخر من الكلام ، اذ ليس كـل مستثقل متروكا البتة فى جميع المواضع .

والنون التى تدخل للتوكيد ـ فهى وان كانت زائدة فى حـروف الكلمـة ، وليست بمنزلة شىء منفصل كالنون ، والياء التى هى كناية المفعول فى قـولك : اننى ، ويضربوننى ، لانك قد تأتى بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وانهـا ـ فليست هذه النون بحرف مزيد فى الكلمـة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيـد الفعل فى بعض المواضع فى مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع مايبنى من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم فى بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقـــد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اتحاجونى) فاذا حذفوا هذه النون استثقالا مع ما وصفنا من انها لا تلزم ، وليست مبنيـة مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيـــد اولى] لتغييرهم آخر انفعل لها .

والعلة التى اتى بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطـرة الانسان (فى الاصل : اللسان) بصحته ، والعلة التى أتى بها المازنى خليقة حسنة غير ناقضـة للاخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه اشـبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن أنه مرادهم ، اذ لم يوجد أقرب منه ، ولا اشـبه منل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وارادتها .

واذا عدمنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : أعنى ما عامت علنه من الاسدلال رجعنا الى باب الاستحسان .

وانما آثر محمـد هـذا الطـريق ، واستحسنه ، لانه طريق يتبين فيه لطف الصانع، وحسن حيلته ، وتشبيهه لانه عـــدم الدلالة ، فاحتاج الى المماثلة ، والمقارنة .

والمعنى الذى حكاه عن المازنى انه قال :لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعل ، فحذفت النون فى التثنيـة والجمع مما فيه النون ، كما حذفت فى تثنيـة المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفـوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة فى حذف النون هى أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك انه زعم فى الرسالة التى صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعل) كما فعلت بلام (فعل) فى البناء على السكون فى قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتحة فى قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضى ـ وجب حذف النون فى التثنية والجمع، لانها انما تدخل الاعراب، فاذا ثنيت فى واحدها زال الاعراب من تثنيتها ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون فى ضربا ، وضربوا وفى قولهم فى الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فعـل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضـع بنيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه . =

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربُوا للاثنين والجماعة . فحَذْفُ النون نظير الفتحة فى الواحد ، وذهبت الياءُ فى قولك : اضربِنّ زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو فى الجماعة إذا قلت : اضربُنَّ زيدا ، وهل تخرجُنّ إلى زيد ؛ . فهذا نظير ما ذُكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تَحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحرّكتا ؛ لأنّه إنّما تُحذف الواو التى قبلها ضمّة ، والياءُ التى قبلها كسرة ؛ لأنّهما إذا كانتا كذلك كانتا حَرْفَى لِين كالألف. ألا ترى أنّك تقول : ارمِ الرجل ، وارمُوا الرجل ؛ فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخْشَوُا الرجل ، واَخْشَيِ الرجل ، فتحرّك ، ولا تحذف ، لأنّهما بمنزلة الحروف التى هى غير معتلّة (١) . ومع ذلك فإنّك لو حذفت ما قبله الفتحةُ لالتقاء الساكنين ، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكّر ، وذهبت علامة التأنيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اِخْشَ الرجلَ .

فتقول على هذا للجماعة : اِخْشَوُنَّ الرجلَ ، وللمرأة : اخشَيِنَّ زيدا . وكلُّ ما جرى ممّا قبله مفتوح فهذه سبيله (٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما اتى به الزياد ، لانه شبه هو المبنى بالمعرب وهذا انما حمل المبنى على المبنى ، فحمله على نظيره أولى » .

انظر الانتصار ص ٢٨٠-٢٨٥ .

(١) القاعدة العامة فى التخلص من اجتماع الساكنين هى :
اذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
واذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الالف لا تكون الا حرف مد ، والواو تكون حرف مد اذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : اذا وقعت ساكنة بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو فى نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء فى نحو : اخشى الله ، واخشين .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٤ « فاذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للالف الخفيفة او للالف واللام حركت لها ، وكانت الحركة هى الحركة التى تكون اذا جاءت الالف الخفيفة أو الالف واللام ، لان علة حركتها ههنا هى العلة التى ذكرتها ثم ، والعلة التقاء الساكنين وذلك قولك : ارضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذى يكون اذا جاءت الالف واللام أو الالف الخفيفة » .

هذا باب

فِعْل الاثنين والجماعة من النساء

فى النون الثقيلة وامتناعهما من النون الخفيفة

اِعلم أنّك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربانٍّ زيدا . تكسر النون لأنّها بعد ألف ، فهى كنون الاثنين ، والنونُ الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربانٍّ زيدا ، وجميع ما تصرفتْ فيه ، فهذا سبيلُها فى الاثنين . قال اللهعزّ وجلّ : (وَلَا تَتَّبِعانِّ سبيلَ الَّذِين لَا يَعْلَمُونَ)(١) .

* * *

فإذا أوقعتها فى جَمْع النساء قلت : / (٢) اضرِبْنَانٍّ زيدا ـ زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهنّ ، كما زدت فى قول من قال : آأنت فعلت ذاك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لَتَضْرِبْنَانٍّ زيدا ، وكسرت هذه النون بعدَ هذه الألف ؛ لأنّها أشبهت ألف الاثنين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بَعْدَ ألف التثنية ، فلا تُحذف ؛ لأنّها علامة ، ولأنّك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد .

١/٢٧٣

وأمّا الألف التى أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣)؛ لأن الخفيفة إنّما تقع

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٥ـ١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة فى فعل الاثنين وفعل جمع النساء .
فاذا ادخلت الثقيلة فى فعل الاثنين ثبتت الألف التى قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلان ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذاك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهبت فى فعل الجميع، وانما تثبت الالف ههنا فى كلامهم .. » .
ثم اخذ يبين امتناع الخفيفة وعلة ذلك ...
الآية فى يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ فى الجزء الأول ، فنقلناهما الى موضعهما هنا. وانظر كيف استقام الكلام ، وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٧ « واذا ادخلت الثقيلة فى فعل جميع الاناث قلت : اضربنانّ ، وهل تضربنانّ ، ولتضربنانّ ، فانما الحقت هذه الالف كراهية النونات ، فارادوا ان يفصلوا لالتقائها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لانها بعد الف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك وهى فيما سوى ذلك مفتوحة ، لانهما حرفان : الاول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون آين .. » .

فى موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرّك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدةً ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع .

(١/٢٧)
وإن نركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنّها كانت فى الاستفهام وفى القسم وفى المواضع التى يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنّ الفِعْل يُبْنَى معها على الفتح .

وإنّما حُذفت النونُ فى التثنية والجَمْع وفِعْل المرأة – إذا خوطبت – لأنّها كالفتح فى الواحد ؛ ألا ترىٖ أنّك تقول للمرأة : هل تضربِنْ زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربُنْ زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب [١] يرىٖ إثباتهما فى فِعْل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربانْ زيدا ، وللنساء : اضربْنانْ زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا فى كلام العرب إلّا أن يكون الساكن الثانى مُدْغماً والأوّل حرف لين ، وقد مضَى تفسير هذا [٢] .

(٢/١)
فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربْنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربانِ الرجل . وهذا خطأٌ على قوله ، إنّما ينبغى على قياس قوله أن يقول : اضربَ الرجل . فيحذف النون ؛ لأنّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك فى أوّل الباب ، ثمّ تحذف الألف التى فى اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفْظُه لفْظَ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظَ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

---

(١) وفى سيبويه أيضا جـ ٢ ص ١٥٧ :
« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربنان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها لا يقع بعد الالف ساكن الا أن يدغم .

ويقولون فى الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف .

واذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وانما القياس فى قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل . كما تقول بغير الخفيفة اذا كان بعدها الف وصل او الف ولام ذهبت . فينبغى لهم أن يذهبوها لذا ، ثم تذهب الالف ، كما تذهب الالف وانت تريد النون فى الواحدة اذا وقفت فقلت : اضربا . ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم اذا قالوا : اضربان زيدا . فقد جعلوها بمنزلتها فى اضربن زيدا ؛ فينبغى لهم ان يجروا عليها هناك ما يجرى عليها فى الواحد » .

(٢) انظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

مالا يجوز أن تَدْخلَه النونُ خفيفةً ولا ثقيلةً

وذلك ما كان مّما يوضع موضع الفِعل وليس بفعْل

فمن ذلك قولُه : (صَهْ) و (مَهْ) ، و(إيْهِ) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و(إيهًا) يا فتى ، إذا كففته ، و(ويْهًا) يا فتى: إذا أغريته ـ وكذلك (عليك) زيدا ، و(دونك) زيدا ، و(وراءك أوسعُ لك) [1]، و(عِنْدك) يا فتى : إذا حذَّرته شيئا بقربه .

فكلُّ هذه لا تَدْخلها نون ؛ لأنّها ليست بأفعال ، وإنّما هى أسماءٌ للفعْل .

* * *

ومن ذلك (هلُمّ) فى لغة أهل الحجاز ؛ / لأنّهم يقولون : هَلُمَّ للواحد ، وللاثنين ، والجماعة على لفظ واحد .

٣
١٧

وأمّا على مذهب بنِى تميم فإنّ النون تدخلها ؛ لأنّهم يقولون للواحد : هلُمَّ ، وللاثنين : هلُمَّا ، وللجماعة : هلُمُّوا ، ولجماعة النسوة : هلْمُمْن ، وللواحدة : هَلُمِّى ؛ وإنّما هى (لُمَّ) لحقتها الهاءُ ؛ فعلى هذا تقول : هلُمُّنَّ يا رجال ، وهلُمِّنَّ يا امرأة ، وهلْمُمْنَانِّ يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال [2] .

(١) هو مثل فى مجمع الأمثال جـ ٢ ص ٣٧٠ « اى : تاخر تجد مكانا أوسع لك ، ويقال فى ضده (امامك) ، اى : تقدم » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٨ « باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .
وذلك الحروف التى للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو (ايه) و (صه) و (مه) واشباهها و (هلم) فى لغة الحجاز كذلك ، الاتراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والانثى .
وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه فى اللغتين .
وقد تدخل الخفيفة والثقيلة فى لغة بنى تميم ، لانها عندهم بمنزلة رد وردا وردى واررددن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلممن .. » .

هذا باب

حروف التضعيف فى الأَفعال والمعتلَّة

من ذوات الياء والواو فى النونَيْن

اِعلم أَنَّك تُلْزِمُهُنَّ فى النونَيْن ما تَلزم الآفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول : رُدَّنَّ يا زيدُ ، ولا تقول : ارْدُدنَّ على قول من قال : (ارْدُدْ) ؛ لأَنَّ الدال الثانية تَلْزَمها الحركة على ما ذكرت لك .

٣ وكذلك تقول : اِلْقَيَنَّ زيدا ، وهل تَغْزُوَنَّ / عمرا ، وارْمِينَّ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم سائر الأَفعال (١) .
١/

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٧ ــ ١٥٨ « باب ثبات الخفيفة والثقيلة فى بنات الياء والواو التى الواوات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التى هى لام والواو التى هى بمنزلتها اذا حذفتا فى الجزم ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة اخرجتها ، كما تخرجها اذا جئت بالالف للاثنين ، لان الحرف يبنى عليهـا ، كما يبنى على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ، واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة حركتها، كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير فى ذلك كالتفسير فى المحذوف وذلك قولك : لأدعون ، ولارضين ، ولارمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تدعون ... » .

هذا باب

(أمّا) و (إمّا)

أمّا المفتوحة فإنّ فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أمّا زيدٌ فله درهم ، وأمّا زيد فأعطِه درهما . فالتقدير : مهما يكن من شىء فأعْطِ زيدا درهما ، فلزمت الفاءُ الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء[1] . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

ألا ترى أنّك تقول : أمّا زيدا فاضربْ ؛ فإن قدمّت الفِعْلَ لم يجز ؛ لأنّ (أمّا) فى معنى : مهما يكن من شىء ؛ فهذا لا يتّصل به فِعْلٌ ، وإنّما حدُّ الفِعْل أن يكون بعد الفاء . ولكنّك تقدّم الاسم ؛ ليسُدَّ مسَدَّ المحذوف الذى هذا معناه ، ويعمل فيه ما بعده .

وجُمْلةُ هذا الباب : أنّ الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل إلّا أنّه لابُدّ من الفاء ؛ لأنّها جواب الجزاء ؛ ألا تراه قال ـ عزّ وجلّ ـ (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم[2]) / كقولك : ثمودُ هديناهم .

٣/١٩

ومن رأى أن يقول : زيدا ضربته نصب بهذا[3] فقال : أمّا زيدا[4] فاضربه . وقال : (فَأَمَّا اليتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)[5] فعلى هذا فقس هذا الباب .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كانه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطق ، الا ترى أن الفاء لازمة لها ابدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) الا أن القراءة لا تخالف لانها السنة » .

وقراءة نصب ثمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاتحاف ص ٣٨١ والبحر المحيط جـ ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : ان الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد انه مع النحويين فى عدم جواز نحو: اما زيدا فانى ضارب، وقد نسب الشجرى الجواز اليه قال فى أماليه جـ ٢ ص ٣٤٩ : « وان قلت : اما زيدا فانى ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين الا أبا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطى فى الهمع جـ ٢ ص ٦٨ « قال ابو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وأمَّا (إمَّا) المكسورة فإنَّها تكون فى موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إمَّا زيدا ، وإمَّا عمرا ؛ لأنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إمَّا العَذَابَ وَإمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : (إنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمَّا شَاكِرًا وإمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنت مُخَيَّر : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا قوله : (أَمَّا مَنِ اسْتغْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصدَّى . وما علَيْكَ أَلَّا يزَّكَّى . وَأَمَّا مَنْ جاءكَ يسْعى . وهُو يخْشَى . فَأَنْتَ عنْهُ تَلَهَّى) (٣) فإنَّ الكلام مُستغنٍ من قبْلِ التكرير ، ولو قلت : ضربت إمَّا زيداً ، وسكتَّ ـ لم يجز ؛ لأنَّ المعنَى : هذاأو هذا ؛ ألا ترى أنَّ ما بعد(إمَّا) لا يكون كلاما مُستغنيا .

٣/٢٠ وزعم الخليل أنَّ الفَصْلَ بين (إمَّا) / و(أَوْ) أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتيقِّن عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بأَو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إمَّا زيدا فقد بنيت كلامَك على الشكِّ ، وزعم أنَّ (إمَّا) هذه إنَّما هى (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حذْفُ (ما) منها إلَّا أن يضطرَّ إلى ذلك شاعر ، فإن اضطرَّ جاز الحذْفُ ؛ لأنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياءَ إلى أُصولها ، قال :

لقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فإنْ جزَعًا وإنْ إجْمالَ صبْرِ (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ ــ ١٠ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل ايضا قولك : قد مررت برجل او امراة انما ابتدأ بيقين ، ثم جعل مكانه شكا أبدله منه : فصار الاول والآخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه فى مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة فى جـ ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و جـ ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفى الكامل جـ ٣ ص ١٥٥ اما فى نقده الكتاب فقد وافقه فى هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ؛ وخالفه فى البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... وَإنْ مِنْ خَرِيف فَلَنْ يَعْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو على فى الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من أن تكون (ان) للجزاء او غيرها ؛ فلو كانت للجزاء والحقت الفاء فى قولك : فاما جزعت جزعا للزمك ان تذكر الجواب .

=

فهذا لايكون إلّا على إمّا .

فأمّا فى المجازاة إذا قلت : إن تأتنى آتك ، وإن تقم أقم ـ فإنّك إن شئت زدت (ما) ، كما تزيدها فى سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أكُنْ ، ومتى ما تأتنى آتك ؛ لأنّها : إن تأتنى آتك ، ومتى تقم أقم . فتقول على هذا ـ إن شئت ـ : إمّا تأتِنى آتك ، وإمّا تقم أقم معك . وقد مضى تفسير هذا فى باب الجزاء[1] .

= الا ترى انك لو قلت : انت ظالم ان فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحقت الفاء فقلت انت ظالم فان فعلت لزمك ان تذكر للشرط جوابا ، ولا يجزىء ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثى معاوية اخا الخنساء والرواية الصحيحة كسر الكاف فى كذبتك وقوله فاكذبيها بياء المخاطبة .

وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٤٤٢ـ٤٤٧ ورغبة الامل جـ ٣ ص ١٥٦ والعينى جـ ٤ ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثانى ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُذْ ، ومنْذُ

أما (مُذْ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى .

فإذا رفعت فهى اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غيْرَ أنّها لا تقع إلّا فى الابتداء لقلّة تمكُّنها وأنّها لا معنى لها فى غيره ، وذلك قولك : لم آته مُذْ يومان ، وأنا أعرفه مُذْ ثلاثون سنة ، وكلّمتك مُذْ خمسةُ أيّام . والمعنىَ – إذا قلت : لم آته مُذْ يومان – : أنّك قلت : لم أره ، ثمّ خبّرتَ بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنّك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بيْنِىَ وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلُّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .

وأمّا الموضعُ الذى ينخفض ما بعدها فأن تقع فى معنى (فى) ونحوها ؛ فيكون حرْف خفض وذلك قولك : أنت عندى مُذ اليومِ ، ومُذِ الليلةِ . وأنا أراك مُذِ اليومِ يا فتى ، لأنّ المعنى فى اليوم وفى الليلة . وليس المعنى أنّ بينى وبين رويتك مسافةً ، وكذلك : رأيت زيدا مُذْيومِ الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُذْ سنةٌ تتكلّم فى حاجة زيد ؛ لأنّك تريد أنا فى حال رُؤيتك مذ سنة [1] فإن أردت: رأيتك مذ سنةٌ . أى : غايةُ المسافة إلى هذه الرؤية سنةٌ – رفعت ؛ لأنّك قلت : رأيتك ، ثمّ قلت : بينى وبين ذلك سنةٌ . فالمعنى : أنّك رأيته ، ثمّ غَبرَتْ سنةٌ لا تراه .

وإذا قال : أنا أراك مُذْ سنةٍ . فإنّما المعنى أنّك فى حال رؤية لم تَنْقَضِ وأنّ أوّلها مُذْ سنة ؛ فلذلك قلت : أراك ؛ لأنّك تخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شَرْطُ (مذ) وتفسيرها .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٥ « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام اول ومذ عام اول فقال : اول ههنا صفة ... » .

وقال فى جـ ٢ ص ٣٠٨ « واما مذ فتكون ابتداء غايه الايام والاحيان ، كما كانت (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة الى اليوم ومذ غدوة الى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم الى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم أول غايتك ، فأجريت فى بابها ، كما جرت من حيث قلت : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول: ما رايته منذ يومين ؛ فجعلتها غاية كما قلت :اخذته من ذلك المكان ؛ فجعلته غاية ، ولم ترد منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالى أقول : لم أرك مُذْ يومِ الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعةِ ؟ قيل : إنَّ النفى إنَّما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتى لك يوم الجمعة ، فقد أثبتَّ الرؤية ، وجعلتها الحدّ الذى منه لم أره . فهذا تفسيرُها ومجْرَى ما كان هذا لفظه ، واتَّصل به معناه .

* * *

فأمَّا (مُنْذُ) فمعناها ـ جررتَ بها أو رفعت ـ واحد[1] . وبابها الجرّ ؛ لأنَّها فى الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) فى سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْذُ يومِ الجمعةِ ، أى : هذا ابتداءُ الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

٣/٢٣

فإن رفعت فعلى أنَّك جعلت (مُنْذُ) اسما ، وذهبت إلى أنَّها (مُذْ) فى الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنَّها فى الأزمنة بمنزلة (مِنْ) فى الأيَّام .

فأمَّا (مُذْ) فدلَّ على أنَّها اسم : أنَّها محذوفة مِنْ (مُنْذُ) [2] التى هى اسم ؛ لأنَّ الحذْفَ لايكون فى الحروف ؛ إنَّما يكون فى الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٥ « وأما (منذ) فضمت : لانها للغاية .. » .
وقال فى جـ ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منـــذ كان عندى ومنذ جاءنى » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فمن ذلك (مذ) يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : منــذ ، فان حقرته قلت : منيذ » .
وفى الانصاف مسألة فى اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣ـ٢٣٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه فى تقديره؛ ومعناه فى الانتصاب واحدٌ[1] وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتى مُبَيِّنًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندى عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا . لمّا قلت : عندى عشرون ، وثلاثون ـ ذكرت عددا مُبْهَما يقع على كلّ معدود ، فلمّا قلت درهما عرّفت الشيء الذى إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدُلُّ على/سائره ، ولم يجز أن تذكر جمْعا ؛ لأنَّ الذى قبله قد تبين أنّه جمْع ، وأنّه مِقدارٌ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنّه إذا كان معروفا كان مخصوصا ، وإذا كان منكورا كان شائعا فى نوعه .

فأمّا النصب فإنّما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة[2] ، كما تمنعها إذا قلت: هولاء ضاربون زيدا . ولولا النونُ لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيدٍ ؛ كما تقول : هذه عشرو زيدٍ ، إلّا أنَّ الضاربين وما أشبهه أسماءٌ مأخوذةٌ من الفِعْل تُضَاف كما تُضاف الأسماءُ ، فإذا منعت النونُ

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٨ « وذلك انك اردت ان تقول : لى مثله من العبيد ، ولى ملؤه من العسل ، وما فى السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه فى عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف اليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين لان (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع الاضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين .. » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا فى نكرة وانما وقع منونا ، لانه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له ابدا مظهرا أو مضمرا وذلك قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجها. ولا يكون المعمول الا من سببه ، وان شئت قلت : هو خير عملا وانت تنوى منك .. ولا يعمل الا فى نكرة » .

الإضافةَ عملت هذه الأسماءُ فيما بعْدها بما فيها من معنى الفِعْل[1]. وكان المنصوب مفعولا صحيحا؛ لأنَّها أسماءُ الفاعلين فى الحقيقة وفيها كنايتهم. فإذا قلت: عشرون رجلا فإنَّما انتصب بإدخالك النونَ ما بعدها تشبيها بذلك ؛ كما أنَّ قولك : إنَّ زيدا منطلق . ولعلَّ زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بالفِعْل فى اللفظ ، ولا يكون منه (فعَل) ، ولا (يفْعل) ولا شىءٌ من أمْثلة الفِعْلِ؛ وكما أنَّ (كان) فى وزن الفِعْلِ / وتصرُّفه ، وليست فِعْلا على الحقيقة[2] . تقول: ضرب زيد عمرا ، فتخبر بأنَّ فِعْلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخْبِر أنَّ زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أنَّ زيدا أخوه فيما خلا من الدهر .

٢٥

والتشبيه يكون للفظ ، وللتصرُّف ، والمعنى .

فأمَّا المعنى فتشبيهك (ما) بليس. و(ليس) فِعْل و(ما) حرف. والمعنى واحد .

فهذا سبيلُ كلِّ ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .

فإن قلت : هل يجوز عندى عشرو رجلٍ؟ .

فإنَّ ذلك غير جائز؛ لأنَّ الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد . فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قَصْدُك إلى تعريف النوع بتعريفك إيَّاه صاحِب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيلٌ؛ لأنَّه فى باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد . ودرهم عبد الله . والتبيين فى بابه من النصب وإثبات النون، فامتنع من إدخاله فى غير بابه مخافةَ اللَّبْس .

* * *

٣ - ٢٦

ومِمّا يُنصب قولُك : هذا أفْضلُهم رجلا ، وأفْرَهُ الناس عبدا / .وذلك أنَّك كنت تقول فى المصادر : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا . فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنَّه فِعْلُه ، فتشغَل الإضافةَ بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنَّه مفعول . ولولا أنَّك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أنَّك لو لم تنوِّن فى قولك : ضاربون زيدا لحلَّ (زيد) محلَّ التنوين . وانخفض بالإضافة .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك الى ان تتسعه وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة الى العشرة ، وانما فعلوا هذا بهذه الاسماء ، والزموها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ، ولا التى شبهت بها ؛ فلم تقو تلك القوة ؛ ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من اى صنف العدد الا ان يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الالف واللام لما ذكرت لك » .

(٢) سيأتى فى ص ٨٠ ، ١٦٩ من الاصل .

. فلمّا كان عشرون رجلا بمنزلة ضاربين زيدا ـ كان قولُك : لى مِثْلُه رجلا ، وأنت أفْرَهُهم عبْدا بمنزلة : أعجبنى ضَرْبُ زيد عمرا ، وشَتْمُك خالدا .

وكما امتنعتَ من أن تقول : عشرو درهمٍ للفَصْل بين التفسير والمِلْك إذا قلت : عشرو زيد ـ امتنعتَ فى قولك : أنت أفْرهُهم عبدا من الإضافة ، لأنّك إذا قلت : أنت أفرههم عبدا فإنّما عَنَيْت مالِكَ العبد .

وإذا قلت : أنت أفْرهُ عبْد فى الناس فإنّما عنَيت العبد نفسه . إلّا أنّك إذا قلت : أنت أفْرَه العبيدِ فقد قدّمته عليهم فى الجملة .

وإذا قلت : أفْرَهُ عبد فى الناس ، فإنّما معناه : أنت أفْرَهُ من كلِّ عبد إذا أُفْرِدوا عبْدا عَبْدا ، كما تقول : هذا خير اثنين / فى الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

٣ـ
٢٧

ويجوز أن تقول ـ وهو حسن جدّا ـ : أنت أفره الناس عبيدا . [1] وأجود الناس دُورا . ولا يجوز عندى عشرون دراهمَ يا فتى .

والفَصْلُ بينهما : أنّك إذا قلت : (عشرون) . فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلّا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناسِ عبدا ـ جاز أن تعنى عبدا واحدا ، فمن ثَمَّ حسُن . واختير ـ إذا أردت الجماعة ـ أن تقول : عبيدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (قُلْ هلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِين أَعْمالًا) [2] . وقد يجوز أن تقول : أفْرَهُ الناس عبدا فتعنى جماعة العبيد نحوَ التمييز . والجمع أبْيَنُ إذا كان الأوّل غير مخطور العدَد .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل الا فى نكرة ، كما انه لا يكون الا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا ، وتقول فى الجمع خير منك اعمالا » .

وقال فى ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل فى الناس ، وافره عبد فيهم ، لأن الفاره هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيرا على غيره ، ثم تختص شيئا فالمعنى مختلف ..

وتقول : هو اشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين فالمجرور ههنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتضب الوجه فى قولك : هو احسن منه وجها ، ولا يكون الا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك انما معناه : هو خير رجل فى الناس ، وهما خير اثنين فى الناس ، وان شئت لم تجعله الاول فقلت : هو اكثر الناس مالا » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه جـ ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويْحَه رجلا ، ولله درُّه فارسا ، وحسْبُك به شجاعا (١) . إلَّا أنَّه إذا كان فى الأوَّل ذِكْرٌ منه حسُن أن تُدخل (مِنْ) توكيدا لذلك الذِّكْر ، فتقول : ويحه من رجلٍ . ولله درّه من فارس . وحسْبُك به من شجاعٍ . ولا يجوز : عشرون من / درهمٍ . ولا هو أفْرهُهم من عبدٍ ؛ لأنَّه لم يذكره فى الأوّل .

٣ - ٢٨

وأنا أرى قوله عزَّ وجلَّ : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَة فَمِنَ اللهِ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاءنى مِنْ طويل أعطيته . ومَنْ جاءنى مِنْ قصير منعته ؛ لأنَّك قدَّمت ذِكْره بقولك : (مَنْ) .

= عرض ابو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال فى البحر المحيط جـ ٣ ص١٦٧ :

« اذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله فى المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه فى الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجالا ، كما يطابق لو كان خبرا ، وان كان مخالفا : فاما أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه .

ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك فى أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وابا ، وجاء الأذكياء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله.

وان كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس افراده لو افرد أو لا يلبس .

فان البس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، اى كرم آباء الزيدين . ولو قلت كرم الزيدون ابا لأوهم أن اباهم واحد موصوف بالكرم .

وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والا فراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معلوم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات فى نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز انفسا واعينا .. » .

وانظر ايضا البحر جـ ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان جـ ٢ ص ٨٣ .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، ولله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل ؛ فتدخل (من) ههنا؛ كدخولها فى (كم) توكيدا .

وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا ايضا انك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وابهمت من اى امور الرجل تعجب ؟ وأى الانواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا ـ فقد اختصصت ولم تبهم . وبينت فى أى نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط جـ ٥ ص ٥٠٢ « و(ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ؛ والعامل فعل الاستقرار ، اى وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوفى ان تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها ... » .

واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فِعْلا جاز تقديمه ؛ لتصرُّف الفِعْل. فقلت : تفقَّأت شَحْما . وتصبَّبْت عرقا . فإن شئت قدَّمت . فقلت : شَحْما تَفَقَّأْت . وعرقا تصبَّبت . وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنَّه يراه كقولك : عشرون درهما ، وهذا أفْرهُهم عبْدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ (عشرين درهما) إنَّما عمِل فى الدرهم ما لم يُؤْخَذْ من الفِعْل .

ألا ترى أنَّه يقول : هذا زيد قائما . ولا يُجيز : قائما هذا زيد ؛ لأنَّ العامل غير فِعل .

وتقول : راكبا جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فِعْل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فِعْلًا. وهذا رأى أبى عثمان المازنىّ (٢) .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما أنفذ الى مفعول ، ولم يقو اقوة غيره مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء، وتفقأت شحما. ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفات المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتعدى الى مفعول . وانما هو بمنزلة الانفعال ، وانما أصله: امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم انه لا يقول : شحما تفقأت . ولا عرقا تصببت .. وانه لا يجىء التقديم فى شىء من التمييز البتة ؛ وقد اجاز فى الحال التقديم اذا كان العامل فعلا ، وانما الحال عنده وعند غيره بمنزله التمييز ، فيلزمه هـــذا ان يجيز تقديم التمييز اذا كان العامل فعـــلا ، والا ترك قوله فى الحال .

وابو عثمان يجيز تقديم التمييز اذا كان العامل فعلا . وجاء فى الشعر تصـــديق هـــذا القياس وهو قوله :

اتهجر ليلى لنفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

***

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال احمد : انما منع سيبويه تقديم التمييز فى هذه المسالة واشباهها . لان بعضها جاء على غير معناه : وذلك ان اللفظ لفظ المفعول ؛ وهو فى المعنى فاعل ، لانك اذا قلت : زيد حسن وجها فالحسن فى المعنى للوجه ؛ وكذلك تصبب عرقا ، انما التصبب فى المعنى للعرق ؛ فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ؛ وكان اصعب مما لفظه على معنـــاه ، ولم يمنع سيبويه من اجازة ذلك فى الشعر ؛ فيكون هـــذا البت حجة عليه . بل لبس يوجد كثـــرا فى الشعر .

واما قوله : ترك قياســه فى الحـــال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحـــال مشبهة للتمييز فى كل حال وانما شبهها به فى أن الحال لا تكون الا نكرة ، كما أن التمييز لا تكون الا نكرة، والا فالحال مخالف للتمييز فى معان كثيرة » ثم ذكر واحدا منها فقال :
=

وقال الشاعر ، فقدم التمييز لمّا كان العامل فِعْلا :

/ أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِراقِ حَبِيبَها وما كانَ نَفْسا بالفراقِ تَطِيبُ (١)

٣
٢٩

* * *

واعلم أنَّ مِن التمييز ما يكون خفضا . ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

« احدها : ما ذكرناه فى ان معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو فى التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقدمها ، ولو كان الفعل المتعدى الى التمييز يجرى مجرى الأفعال التى تعمل فى الحال والمفعولين فى القوة والتصرف لجاز أن نقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهى الصفات،كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين فى الباب الآخر فنقول : هو وجها حسن ، وهو عرقا تصبب ، اذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

فى تفسير المسائل المشكلة ص ١٦ : « فاما قولك : تفقأت شحماً ، وتصببت عرقا . فان هذا وان كان الفعل منه يتصرف فى لفظه على طريقة فعل يفعل . وسيفعل فانه غير متصرف فى معناه ، اذ هو منقول من فاعله المذكور معه الى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا تقول : عرقا تصببت ، ولا شحما تفقأت ، لما بينا من انه منقول عن فاعله المذكور معه الى غيره ، واصله : تفقأ شحمى ، وتصبب عرقى، وقد اجاز ذلك أبو عثمان المازنى وانشد :

اتهجر ليلى للفراق حبيبها . . . . . .

وهذا عند أكثر اصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه اصحابنا من هذه الرواية صحتها فى القياس .

فلو تكافأت الروايتان الا بمقدار أن احداهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى فى ابطال الرواية الأخرى التى لا قياس معها . وهذا قد تقصيناه فى كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك فى كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين فى شرح كتاب سيبويه » .

(١) فى الخصائص جـ ٢ ص ٣٨٤ « فاما ماانشده ابو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل [السعدى] :

اتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاجى واسماعيل بن نصر وابى اسحاق ايضا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد عقد الانبارى فى الانصاف مسالة لهذا ـ الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر العينى جـ ٣ ص ٢٥٥-٢٣٩ والأشباه جـ ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص٢٠٤ وابن يعيش جـ ٢ ص ٧٣والفارقى ص ١٦] .

كل رجل جاءنى فله درهمٌ ، فهذا شائع فى الرجال . ولكن معناه : كلّ الرجال إذا كانوا رجلا رجلا . كقولك : كلُّ اثنين أتيانى فلهما درهمان .

ومن ذلك قوله : مائةُ درهمٍ ، وألفُ درهمٍ . وإنّما معناه معنى عشرين درهما ، ولكنّك أضفت إلى المميِّز ؛ لأنّ التنوين غير لازم ، والنون فى عشرين لازمة ؛ لأنّها تثبت فى الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا فى باب العَدد [1] .

فأمّا قولك : زيد الحسن وجها[2] ، والكريم أبًا ـ فإنّه خارج فى التقدير من باب الضارب زيدا ؛ لأنّك تقول : هو الحسن الوجْهَ يا فتى ، وإن كان الخفض أحْسن ، وكذلك : هو حسَنٌ الوجْهَ . فهذا لايكون فيه إلّا النصبُ . لأنّ التنوين مانع ، وقد ذكرنا هذا فى بابه[3] ؛ فلذلك لم / نذكر استقصاءه فى هذا الموضع .

١/٣

فأمّا قولك : أنت أفْرَهُ عَبْد فى الناس ـ فإنّما معناه : أنت أحَد هؤلاء الذين فضَلتهم .

ولا يُضاف (أفْعَل) إلى شىء إلّا وهو بعضه ، كقولك : الخليفة أفضل بنى هاشم .

ولو قلت : الخليفة أفضل بنى تميم كان محالاً ؛ لأنّه ليس منهم ، وكذلك : هذا خَيْرُ ثوب فى الثياب إذا عنيت ثوبا . وهذا خيرٌ منك ثوبا إذا عنيت رجلا . وكذلك تقول : الخليفةُ أفضلُ من بنى تميم ؛ لأنّ (مِنْ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة ـ فهذا وَجْهُ ذا .

ولو قلت : ما أنت بأحْسَنَ وجها منّى ، ولا أفْرَه عَبْدا ـ كان جيِّدا . فإن قصدت قَصْدَ الوجْهِ بعينه قلت : هذا أحْسَنُ وجْهٍ رأيته . إنّما تَعنى الوجوه إذا مُيِّزتْ وجْها وجْها . فعلى هذه الأُصولِ فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثانى ص ١٦٨ .
(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٠٣ : « فأما النكرة فلا يكون فيها الا الحسن وجهـا تكون الالف واللام بدلا من التنوين .. » .
وانظر تعليق السيرافى .
(٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التَّثْنِيَةِ على استقصائها

صحيحِها . ومُعْتَلِّها

٣
٣١

أمّا ما كان صحيحا فإنّك إذا أردت تَثْنِيَتَهُ سلَّمت بناءه . وزدت ألفا / ونونا فى الرفع . وياء ونونا فى الخفض . ودخل النصبُ على الخفض ؛ كما ذكرت لك فى أوّل الكتاب [١] ؛ وذلك قولك فى الرفع : زيدانِ . وعمرانِ . وجعفرانِ . وعطشانان . وعنكبوتان .

* * *

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنصرِفا . وهمزته أصليَّة — فهو على هذا .

تقول فى تثنية قُرّاء : قُرّاءان ، وفى تثنية خطّاء : خطّاءان ، وفى الخفض والنصب : خطّاءيْن . وزيديْن . وعمْرَيْنِ ، وقُرّاءيْن .

وقد يكون قراوان على بُعْد ؛ لعلَّة أذكرها إن شاء الله .

وإن كان ممدودا مُنْصرِفا وهمزته بَدَلٌ من ياء أو واو ، فكذلك .

تقول : رِداءان . وكساءان . وغِطاءان . والقَلْبُ إلى الواو فى هذا يجوز . وليس بجيِّد . وهو أحْسَنُ منه فيما كانت همزته أصْلا . وذلك قولك : كساوان . وغِطاوان .

وإن كان الممدود إنَّما مَدَّتُه للتأنيث لم يكن فى التثنية إلَّا بالواو ، نحو قولك : حمروان . وخُنْفُساوان . وصحراوان ؛ ورأيت خُنْفساوَيْن . وصحراوَيْن [٢] .

(١) فى ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .
(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .
اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو فى التثنية والجمع بالواو والنون فى الرفع وبالياء والنون فى النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .
فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا ثنيته أبدلت واوا ، كما تفعل ذلك فى خنفساوى ، وكذلك اذا جمعته بالتاء .
واعلم أن ناسا كثيرا من العرب يقولون: علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا : كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت كما مدت حمراء .
وقال ناس : كساوان وغطاوان .. » .

٣ / ٣٢

وإن كان المثنّى مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت فى أصْله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك فى تثنية قَفًا : قَفَوَان . وعصا : عصوان ، ورأيت قفَوَيْنِ ، وعصوَيْنِ .

وأمّا ما كان من الياء فقولك فى رحًى : رحَيَان . وحصًى : حَصَيان .

وإنّما فعلت ذلك ؛ لأنّ ألف التثنية تَلْحقُ الألف التى كانت فى موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُد من حذْف أو تحريك ؛ فلو حذفت لذهبت اللام . فحرّكت . فردَدْت كلّ حَيِّز إلى أَصْله ، كما كنتَ فاعلا ذلك إذا ثنَّيت الفاعل فى الفِعْل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا . ثمّ تقول : غَزَوا . ودعوَا ؛ لأنّك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى . وقضى . فإذا ثنَّيت قلت . رميا . وقضَيا .

فكذلك هذا المقصور فى التثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أىّ أصْل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق .

تقول : ملْهيَان . ومُغْزيَان . وحُبارَيان ، وَحَبَنْطَيان ؛ كما تقول فى الفعل : أغْزيا ، وغازَيا . ورامَيا . واستغْزَيا . واستحييا . ونحوه ؛ فعلى هذا مَجْرى جميع المقصور .

واعلم أنّ التثنية لا تُخطىء الواحدَ . فإذا قيل لك : ثَنِّه ــ وجب عليك أن تأتى بالواحد ، ثمّ تزيد فى الرفع ألفا ونونا . وفى الخفض والنصب ياء ونونا .

فأما قولُهم : جاء ينفُضُ مِذْرَوَيْه (٣) ؛ فإنّما ظهرت فيه الواو ؛ لأنّه لا يُفْرَد له واحدٌ .

وكذلك : عقلته بثِنَايَيْنِ (٣) . ولو كان يُفْرَد له واحدٌ لكان : عقلته بثِنائَيْنِ ؛ لأنّ الواحد ثِناء فاعلم . وكنت تقول : مِذْريان ؛ كما تقول : مَلْهَيان . ولكنّه بمنزلة قولك : الشقاوة . والعَباية . بَنيتَ على هذا التأنيث . وصارت الهاء حرف الإعراب . فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تثنية المقصور فى الجزء الاول ص ٢٥٨ــ٢٥٩ وسيعيده مرة ثالثة فى هذا الجزء ص٧٠ . كما سيكرر حديث تثنية الممدود .

(٢) تقدم فى الجزء الاول ص ١٩١ والجزء الثانى ص ١٦٣ــ١٦٤ .

(٣) تقدم ايضا فى الجزء الثانى ص١٦٤ وانظر سيبويه جـ ٢ ص ٩٤ــ٩٥ ، ٣٨٣ .

ولو بنيته على التذكير لم يكن إلَّا صلاءة ، وعباءة ؛ كما تقول : امرأة غزَّاءة ؛ لأنَّك جئت إلى غَزَّاء / — وقد انقلبت الواو فيه همزة — فأنَّثته على تذكيره ، ولو كنت بَنَيْتَه على التأنيث لكانت الهاءُ مُظْهرة للياء وللواو قبْلها .

3/34

فأمَّا قولهم : (خُصْيان(1)) فإنَّما بنوْه على قولهم: خُصْيٌ فاعلم ، ومن ثَنَّى على قولهم : خُصْية لم يقل إلَّا : خُصْيتان .

وكذلك يقولون : ألْية وألْيٌ فى معنى . فمن قال : ألْية قال : ألْيتان ، ومن قال : ألْى قال : ألْيان . قال الراجز :

* تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارْتِجَاجَ الوَطْب (2)*

(1) فى سيبويه جـ 2 ص 383 : « واما من قال : صلاية وعباية فانه لم يجىء بالواحد على الصلاء والعباء ، كما انه اذا قال : خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل فى الكلام ، ولو اراد ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاية : مدق الطيب ، وكل حجر عريض ندق عليه . والعباية والعباءة : ضرب من الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(2) قبله كما فى الاقتضاب ص 393 والجواليقى ص 300 :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بنُ كَعْبِ ظَعِينَةٌ واقفةٌ فى رَكْبِ

وصفه بان كفله عظيم رخو فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن . وهذا الرجز — مع كثرة الاستشهاد به — لم يعلم قائله . الخزانة جـ 3 ص 366-367 .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالألف نَحْوَ الياء . ولا يكون ذلك إلّا لِعِلَّة تدعو إليه .

اِعلم أنَّ كلَّ ألف زائدة أو أصليَّة فنَصْبُها جائزٌ .

وليس كلُّ ألف تُمال لعلَّة إلَّا نحن ذاكروها إن شاء الله .

فممَّا يُمال ماكان ألفُه زائدةً فى فاعِل . وذلك نحو قولك : / رجل عابد، وعالم . وسالم ؛ فإنَّما أَملت الألف . للكسرة اللازمة لما بعْدها . وهو موضع العين من فاعِل . وإن نصبت فى كلِّ هذا فجيِّدٌ بالغٌ على الأَصْل[1] وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قَبْلها كسرة أو ياء ، نحو قولك : عِباد . وجِبَال . وحِبال . كلُّ هذا إمالته جائزةٌ . فأمَّا عِيال فالإمالة له ألزم ؛ لأنَّ مع الكسرة ياءً .

فكلُّ ما كانت الياءُ أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإماله له ألزم . والنصب فيه جائز .

وكلُّ ما كثُرت فيه الياءات أو الكسَرات فالإمالة فيه أحْسن من النَّصْب[2] .

واعلم أنَّه ما كان من فَعِلَ فإمالةُ ألفه جائزةٌ حَسَنة . وذلك نحو : صار بمكان كذا . وباع زيد مالا ؛ فإنَّما أملت ؛ لتدلَّ على أنَّ أصل العين الكسر ؛ لأنَّه من بعت . وصرت . والعين أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو[3] .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالألف تمال اذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافر وهابيل ،وانما امالوها ، للكسرة التى بعدها . ارادوا أن يقربوها منها ، كما قربوا فى الادغام الصاد من الزاى حين قالوا : صدر فجعلوهـــا بين الزاى والصاد . . » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تمال الفه قولهم : كيال وبياع ، وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميــل ، وانما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التى تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب واهل الحجاز لا يميلون هذه الألف . . »

(٣) هكذا بالاصل ، والصواب ان يمثل بنحو: خاف وهاب ، لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء ، وعينهما مفتوحة فى الفعل الماضى .

إلّا أنّه فيما كانت ألفُه مُنْقلبةً من ياء أحْسنُ . فأمّا الواو فهو فيها جيّد ، وليس كحُسْنه في الياء، لأنّ فيه عِلّتين ، وإنّما في ذوات الواو عِلّةٌ واحدة ، وهو أنّه من (فَعِلَ) ، وذلك قولك : خاف زيد كذا ، ومات زيد في قول من قال : مِتُّ على وزن خِفت . ومن قال : مُتُّ[1] لم تجز الإمالة في قوله . وقد قرأ القرّاء : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي) [2] .

واعلم أنّ الألف إذا كانت منقلبة من ياء في اسم أو فِعْل ، فإمالتُها حَسَنةٌ ، وأحْسَنُ ذلك أن تكون في موضع اللام . وسنفسّر لِمَ ذلك إن شاء الله ؟

وذلك قولك : رمى ، وسعى ، وقضَى ، وذلك لأنّ الألف هي التي يُوقف عليها . والإمالة أبْيَنُ ، وهي التي تنتقل على الثلاثة . فتكون رابعة . وخامسة . وأكثر . فإذا كانت كذلك رجعت ذوات الواو إلى الياء ؛ نحو : مغْزَيان . وملْهَيَان . وقولك في الفعل : أغْزَيْتَ [3] وقد فسّرنا هذا في بابه [4] / مُستقصًى . فلمّا كانت الياء أمْكن كانت الإمالة أثْبَتَ .

٣ / ٣٧

(١) في مات لغتان : مات يموت من باب نصر ينصر ، وهذه يقال فيها : مت ، ومتنا (بضم الميم) مثل قال يقول .

واللغة الثانية : مات يمات من باب فرح يفرح وهذه يقال فيها : مت ، ومتنا (بكسر الميم) كخاف يخاف .

وجاءت هذه اللغة في قول الشاعر :

بُنَيّتِي سَيِّدَةَ البناتِ عِيشِي . ولا نَأْمَنُ أن تَمَاتِي

وقد قرىء في السبع باللغتين في قوله تعالى :

« ياليتني مِتُّ » . « أئذا مامُتُّ » . « أو مُتُّم » ، « أئذامُتنا »

وهذه الآيات على التوالي : مريم : ٢٣ ، مريم : ٦٦ ، آل عمران : ١٥٧ ، المؤمنون : ٨٢ .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ٢٦١ « ومما يميلون الفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين اذا كان أول فعلت مكسورا ، نحوا نحو الكسرة ، كما نحوا نحو الياء فيما كانت الفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز ، فاما العامة فلا يميلون ، ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا الا ما كان منكسر الاول ، وذلك : خاف وطاب وهاب ، وبلغنا عن ابن ابي اسحاق انه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا ، وقراها بعضهم خاف ، ولا يميلون بنات الواو اذا كانت الواو عينا الا ما كان على فعلت مكسور الاول ليس غيره .. » .

ذلك لمن خاف مقامي . ابراهيم : ١٤ . والامالة سبعية ، الاتحاف ص ٢٧١ .

(٣) سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٠ « ومما يميلون الفه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة . اما ما كان من بنات الياء فتمال الفه، لانها في موضع ياء وبدل منها فنحوا نحوها .. .

واما بنات الواو فامالوا الفها ، لغلبة الياء على هذه اللام ، لان هذه اللام التي هي واو اذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء والياء لا تقلب على هذه الصفة واوا ، فاميلت ، لتمكن الياء في بنات الواو .. » .

(٤) الجزء الاول ص ١٣٦ .

فأمّا ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإنَ الإمالة فيه قبيحة ؛ نحو : دعا ، وغزا ، وعدا (١) وقد يجوز على بُعْد ؛ لأنَّ هذه الألف هى التى تمال فى أغْزَى ، ونحوه .

فأمَّا الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف ؛ لأنَّها لا تَنْتَقِلُ انتقالَ الأفعال ؛ لأنَّ الأفعال تكون على فعَل ، وأفْعلَ ، ونحوه ، والأسماء لا تتصرّف . وذلك قولك : قفًا ، وعصًا . لايكون فيهما ، ولا فى بابهما إمالةٌ ؛ لأنَّهما من الواو . ولكن رَحًى . وحصًى ، ونَوًى هذا كلُّه تصلحُ إمالتُه .

ولا تصلحُ الإمالة فيما ألفُه فى موضع العين إذا كانت واوا ؛ نحو : قال ، وطال ، وجال ؛ لأنَّها من واو ، وليست بفِعل كخِفت ؛ لأنَّك تقول : قُلْت ، وطُلْت ، وجُلْت .

(١) سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٠، ٢٦٦ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصليّة أو زائدة

/ إعلم أنّ ما كانت ألفُه من ذلك طرَفا فالإمالة فيه جائزةٌ ، وهى التى نختار ؛ وذلك أنّه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه : [٣/٣٨]

إمّا أن تكون ألفه منقلبة من ياء ؛ نحو : مَرْمًى ، ومسْعًى ؛ لأنّه من سعيت ، ورميت . ومَلْهًى . ومَغْزًى من غزوت ولهوت . فإنّها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء فى قولك : مَلْهَيان ، ومَغْزَيان . وكلّما ازدادت الحروف كَثْرةً كانت من الواو أبْعَدَ . وقد فسّرنا لم ذلك فى التصريف فى باب أغْزَيْت ، واستغزيت [١] ؟

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحقُّ الزوائد أن تُحْمَلَ على الأُصول ، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائدُ أولى ؛ وذلك قولك فى حُبْلى : حُبْلَيان ، وحُبْلَيات . وكذلك سَكْرَى وشُكاعَى [٢] ونحوه . فأمّا الملحِقة فنحو : حَبَنْطًى ، وأَرْطًى ، ومِعْزًى تقول : أرْطَيان ، ومِعْزيان ، وحَبَنْطَيان . فكلٌّ هذا يَرجع إلى الياء . فكذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورةً أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فِعْلًا .

(١) الجزء الاول ص ١٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « ومما يميلون الفه كل اسم كانت فى آخره الف زائدة للتانيث او لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت فى معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجىء واحد من الحرفين الا من بنات الياء ، فكذلك كل شىء كان مثلهما مما يصير فى تثنية أو فعل ياء ، فلما كانت فى حروف لا تكون من بنات الواو ابدا صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى » .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

٣/٣٩

/ هذا باب

الحروف التى تمنع الإمالة

وهى حروف الاستعلاء، وهى سبعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والغين .

وذلك أنَّها حروف اتَّصلت من اللسان بالحنك الأَعلى ، وإنَّما مَعْنَى الإمالة : أن تقرِّب الحرف مما يشاكله من كسرة أو ياء .

فإن كان الذى يُشاكل الحرف غير ذلك مِلْتَ بالحرف إليه . فهذه الحروف منفتحةُ المخارج؛ فلذلك وجب الفَتْح .

تقول : هذا عابِد . وعالِم . وعانِد . فإذا جاءت هذه الحروف عينات ولا مات فى (فاعِل) منعت الإمالة[1] لما فيها ، فقلت : هذا ناقِد . ولم يجز ناقد من أجل القاف ، وكذلك ضابِط ، وضاغِط .

فإن كانت هذه الحروف فى موضع الفاءات من فاعِل منعت الإمالة لقُرْبها ، وهى بعْد الأَلف أَمْنَعُ ، لئلَّا يتصعَّد المتكلِّم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قاسِم ، وصالِح ، وطالِع ، ولا تجوز الإمالة فى شىء من ذلك .

٢/٤ فإن كان الحرف المُسْتعِلى بينه وبين الأَلف / حرفٌ ، والمستعلِى متقدِّمٌ مكسور ـ فإنَّ الإمالة

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الامالة .. فالحروف التى تمنعها الامالة هذه السبعة : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، اذا كان حرف منها قبل الألف والالف تليه ، وذلك قولك : قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم ، وانما منعت هذه الحروف الامالة ، لأنها حروف مستعلية الى الحنك الأعلى ، والالف اذا خرجت من موضوعها استعلت الى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها فى مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلى ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. » .

(١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلى . والنَّصْبُ ها هنا حسن جدًّا ، والإمالة أَحْسَنَ لما ذكرت لك ، وحسُنَ النَّصب من أجْل المستعلى .

ولو كان المستعلِي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلِي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقاب ، وحِقاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لايكون إلّا النصْب

فإن كان المستعلِي فى كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك . مساليخ ، وصناديق (٢) .

فإن قلت : فما قبل المستعلِي مكسورٌ ، فهلّا كان هذا بمنزلة قِفاف وصِفاف(٣) ؟

فمن أجْل أنَّ المستعلِي إنَّما انحدرتَ عنه ، وأنت هاهنا لو كسرت كنت مُصْعِدا إليه .

* * *

واعلم أنَّك تقول : مررت بمال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحسَن ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واو ين ، من : موَّلت ، وبوَّبت . وليست الحركة بلازمة . إنَّما تُحذف فى الخفض فى الوصل ، ولا تكون فى الوقف ، ولا فى غير الخفض ، فليست كعين (فاعِل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلَحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب ، ومن قولك : نَيَّبت فى الأمْر ، وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ أولى وليس فى اللفظ كسرة ، وإنَّما صلَحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء فى المعنى .

٤١

فجُمْلة الباب : أنَّه كلُّ ما كان فى الياء ، أو الكسرة فيه أثبت — فالإمالة له ألْزَم ، إلّا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص٢٦٥ : « فاذا كان حرف من هـذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسورا فانه لا يمنـع الالف من الامالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لانهم يضعون السنتهم فى موضـع المستعلية ، ثم يصوبون لسنتهم ، فالانحدار اخف عليهم من الاصعاد »

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شىء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافيخ ومعالبق ومقاريض ومواعيظ ومباليغ » . المسلاخ : النخلة ينتشر بسرها وهو أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الارض . الحقاف : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين فى حلبة .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعربيتهم : هذا باب، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت فى (رميت) شبهت بها ، وشبهوها فى باب ومال بالالف التى تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء فى العين ، كما تبعتها فى اللام .. » .

هذا باب

الراء فى الإمالة

إعلم أنَّ الراءَ مُكرَّرةٌ فى اللسان . ينبو فيها بين أوَّلها وآخرها نَبْوَةً . فكأنَّها حرفان . فإذا جاءت بعد الألف مكسورةً مالت الألف من أجْلها . وذلك قولك : هذا عارِم . وعارِف . فكانت الإمالة هاهنا ألزَم منها فى عابِد . ونحوه .

أ/٤ فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية . وبعد الألف الراء المكسورة ــ حسُنت الإمالة التى كانت تمتنع فى قاسم ونحوه؛ من أجْل الراء، وذلك قولك : هذا قارِب . وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادِر[1] يا فتى . وتركُ الإمالة أحسنُ ؛ لقُرْب المُستعلية من الألف . وتراخى الراء عنها . ويُنشَد هذا البيتُ على الإمالة . والنصبُ أحْسنُ لما ذكرت لك وهو :

عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بلادِ ابنِ قادِرٍ ‏ ‏ ‏ بمُنهمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[2]

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء .
والراء اذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة . والوقف يزيدها ايضاحا .. فلم يميلوا ، لانهم كانهم قد تكلموا براءين مفتوحين ؛ فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات ..
واذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل فى الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هـذا فعالل ، وكذلك فى النصب كأنك قلت : فعاللا . فغلبت هنا فنصبت .
واما فى الجر فتميل الألف . كان أول الحرف مكسورا او مفترحا أو مضموما ؛ لأنهـا كأنها حرفان مكسوران .. » .
وقال فى ص ٢٦٨ــ٢٦٩ « واعلم ان الدين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الالف، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة .. » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٩ على امالة الالف من قادر وان كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الامالة ، لقوة الراء المكسورة على الامالة .
واستشهد به فى جـ ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتى قريبـا فى المقتضب شاهدا على ذلك ايضا كما استشهد به فى الكامل جـ ٢ ص ٢٤٤ .
المنهمر : السائل . الجون : الاسـود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحـاب فوقه . السكوب : المنصب .
والبيت منسوب فى سيبويه الى هدبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المرصفى الى سماعة ابن أشول النعامى .
ولهدبة قصيدة على هذا الروى فى الشعر والشعراء جـ ٢ ص ٦٧٦ وحماسـة البحترى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .
وانظر رغبة الآمل جـ ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش جـ ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الأَلف حرْف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالةُ الأَلف . وذلك قولك : من الكافرين. وإن قلت : من الكافر يا فتى– فالإمالة حسنة ، وليس كحُسْنها فى الكافرين ؛ لأَنَّ الكسر فى الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و (الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إلَّا فى الخفض ، وهى/ فى الجماعة تلزم فى الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون فى الكافر فى الوقف [1] .

٣ / ٤٣

فإن قلت : جاءنى الكافر ، فاعلم – استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأَمَّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وأَمّا النَّصْبُ فإنَّ الراء بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هى فى النصْب إذا قلت : رأَيت الكافر يا فتى .

ولو قلت : فلان باسِطٌ يدَه ، أَو ناعق يا فتى– لم تصْلُح الإمالة من أَجْلِ المستعليَيْن ؛ لأَنَّ الراء – وإن كان قبْلها التكرير – لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلَحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأَنَّها فى الحقيقة فى وزن حرف .

* * *

واعلم أَنَّ بنى تميم يختارون فيما كان على وزن (فعَالِ) [2] من المؤنَّث إذا سمَّى به أَن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ومررت بحذامَ يا فتى ، ورأَيت حَذامَ .

وأَهل الحجاز يقولون : هذه حذامِ ، ومررت بحذامِ . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فإذا كان اسم من هذه الأَسماء / فى آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أَهل الحجاز ؛ ليميلوا الأَلف ؛ لأَنَّ إجْناحَها أَخَفُّ عليهم ، ولا سبيلَ إليه إلَّا أن يَكسروا الراء . فيقولون : هذه

٤٤

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون : الكـافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر ، وهى المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الالف حرف لم تقو قوة المستعلية، لأنها من موضع اللام وقريبه من الياء .. واما قوم آخرون فنصبوا الألف فى الرفع والنصب، وجعلوها بمنزلتهـا اذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كمـا لم يمنع فى القاف واخواتها ، وأمالوا فى الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شىء ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حـرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيأتى حديث (فعال) مفصلا فى هذا الجزء فنرجىء التعليق عليه الآن

حَضَارِ فاعلم ، وطلعت حضارِ ـ (والوزن) (١) ، ومررت بِسَفَارِ يا فتى . ويُنشدون هذا البيت للفرزدق :

مَتَى ماتَرِدْ يومًا سَفَارِ تَجِدْ بها أُدَيْهِمَ يَرْمِى المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرا (٢)

ومنهم من يمضى على لغته فى الراء ؛ كما يفعل فى غيرها . قال الشاعر :

ومَرّ دَهْرٌ علَى وَبَارِ فَهَلكتْ عَنْوَةً وَبَارُ (٣)

والقوافى مرفوعة .

* * *

ومِمّا تُمال أَلفُه ما كان قَبْلها فتحةٌ وفى ذلك الحرف ياء . وذلك قولك : نَعِم اللهُ بك عَيْنا ، وَرأَيْت زَيناً ، فالإمالةفى هذا حَسَنة فى الوقْف من أَجْل الياء (٤) .

فأَمّا إذا وصلت فلا إمالةَ فيه من أَجْلِ أَنَّ الأَلف تذهب ، ويصير مكانَها التنوينُ .

ولوقلت : هذا عِمْران لكانت الإمالة حسَنة من أَجْل كسرة العين (٥) .

(١) هكذا بالاصل وهى زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الابل .

(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك.

اديهم : تصغير ادهم وهو ابن مرداس احد بنى كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجيز : الذى يطلب الماء . التعوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها. فالمعور الذى لايسقى.

استشهد بالبيت ابن هشام فى المغنى ج ١ ص٩٠ على ان (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى (ترد ــ وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط.

والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٣٥٤ــ٣٥٩ .

وروى فى المغنى : متى تردن وانظر الدمامينى جـ ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ . ومعجم البلدان جـ ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور ــ سفر) .

(٣) نرجىء الحديث عنه الى باب ما لا ينصرف .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا، فامالوا للياء حيث قربت من الالف، ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال فى ص ٢٦٣ : « ومن قال : رأيت يدا ، قال : رأيت زينا (بكسر الزاى) . فقوله : ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك : رأيت عنبا » .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : النغران حيث كسرت أول الحــرف ، وكانت الألف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبه بما يبنى على الكلمة نحو الف حبلى ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لانهامن الحروف المستعلية » .

فإن كان مكانَ الراء حرفٌ من المستعلية / لم تصلُح الإمالة ؛ لأنَّ المستعلى أقْرب إلى الألف وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأَمِلْت من أَجْل كسرة [اللام](١)صلَح ، ويزيده حُسْنا عِلْمُك بأَنَّ النون مكسورة فى الوصل ، فإن قلت : مُصْلَحان ، أو مُكْرَمان— لم تحسن الإمالة ؛ لأنَّه لاكسر ولا ياء . فإن وصلت حسُنت وهى بعيدة ؛ لأنَّ النون لاتلزمها الحركة فى الوقف ؛ كما أنَّك لوقلت : رأيت عنَباً لم تكن إمالة ؛ لأنَّه لاكسرةَ ولا ياءَ .

٣
―
٤٥

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذى فى الراء ؛ لأنَّ الحركة تلحَق فى الوصل .

فإن قلت : وُعِدَ الكافرون النارَ ، أو قلت : أَحرقته النارُ – لم تكن إمالةٌ لما ذكرت لك (٢) .

فأَمّا قولهم : هذا رجل حَجّاج فلم تجز الإمالة ؛ لأَنَّه لاشىء يُوجبها ، ثُمَّ قالوا فى الاسم الحجّاج فإنّما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعت ؛ لأنَّ الإمالة أَكْثَرُ ، وليس بالحَسَن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وأَقْيَس (٣) .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقـولون الكافرون ، ورأيت الكافرين .. واما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان اسما لرجـل ، وذلك لأنه كثر فى كلامهـم ، فحملوه على الاكثر ، لان الامالة أكثر فى كلامهم ، واكثر العرب ينصبه ، ولا يميل ألف حجاج اذاكان صفة يجرونه على القياس .. » .

هذا باب

مايُمال / ويُنْصَب من الأَسماء

غيرِ المتمكِّنة ، والحروفِ

اِعلم أَنَّهم قالوا : ذا عبد الله ، وهذا عبدُ الله[1] ، وقالوا في التهجّى : باءٌ ، وتاءٌ ، وراءٌ ؛ ليدلُّوا على أَنَّها أَسماء[2] .

فلو أُلزِمت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأَنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإِمالة .

فإِن قلت : فهلَّا فعلوا ذلك فى (ما) التى هى اسم لمضارعتها للحروف[3] ؛ لأَنَّها لا تكون اسما إِلَّا بصلة ، إِلَّا فى الاستفهام أَو الجزاء ، فهى فِى هذين مضارعة للحروف التى هى للاستفهام والجزاء .

فأَمَّا فى النفى فهىَ حرف وليس باسم ، وكذلك هى زائدة فى قولك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[4] ونحوه .

فأَمَّا (إِمَّا) ، و (حتَّى) ، وسائر الحروف التى ليست بأَسماء - فإِنَّ الإِمالة فيه خطأٌ[5] .

ولكن (متى) تُمال ؛ لأَنَّها اسم ، وإِنَّما هى من أَسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إِلَّا عن وقت[6]

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٣ « وقالوا فى رجل اسمه ذه : رايت ذها أملت الالف .. » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا :باوتا فى حروف المعجم ، لانها أسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما فى قد ولا ، وانما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تمكن تمكن (ذا) ، ولانها لم تتم اسما الا بصلة مع أنها لم تمكن تمكن المبهمة فرقوا بين المبهمين اذ كان ذا حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسما » . وقال ايضا : « ومما لا يميلون ألفه (حتى) و (أما) و (الا) فرقوا بينها وبين الفات الأسماء ، نحو : حبلى وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلا او امراة جازت فيها الامالة » .

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (أنى) ، لأن (أنى) تكون مثل (أين) و (أين) كخلفك ، وانما هو اسم صار ظرفا ، فقرب من عطشى » .

فأمّا (عَسَى) فإمالَتُهَا جيّدةٌ ، لأنّها فِعْل ، وألفها منقلبةٌ من ياء . تقول : عَسَيْت ، كما تقول : رمًى ورميت .

فأما (على) ، و(إلى) فلا تصلُح إمالتهما ؛ لأنَّ (على) من علوت ، وهى اسم ، يدلُّك على ذلك قولهم : جئت مِنْ عليه ، أى : من فوقه .

قال الشاعر :

٣
٤٧

/ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَترَفَّعَا (١)

وقال الآخر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ خِمْسُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ (٢)

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليـل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على ان استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على انه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه. وذهب ابن عصفور الى ان استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال ابو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما ـ يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها ـ فقيل انها معربة اذ ذاك ، وقيل : مبنية .

غدت من عليه : قال القالى : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن ابى حاتم انه قال للاصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقـول : بكر الى العشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول ابى حاتم ، ولاجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) أحسن ، وأصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين والوردين .

تصل : اى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينهـا وبين قشرهـا الأعلى ، ويقال له الغرقىء أيضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاة أقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطـارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتعود اليه مسرعة ، لأنها كانت تحتضنه .

= روى البيت ببيداء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاقتضاب ص ٤٢٨ ٠

وروى بزيزاء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ ٠

وقال الجواليقى : ومن روى بزيزاء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا أن يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى بزيزاء مجهل مضافا لكان جائزا ٠٠

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : زيزاء الهمزة للالحاق ، ولغة هذيل بفتح الزاى كالقلقال ٠ ومن روى زيزاء أضافه الى مجهل وقدر حذف الموصوف أى مكان مجهل ٠ وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث ص ١٣٤ : همزة زيزاء للالحاق ٠

وفى الخزانة : اجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على أن تكون الفها للتأنيث ، واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة للعلمية والتأنيث ٠٠٠

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلى فى وصف قطاة ٠

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣ــ٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١ــ٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤ــ٢٤٧ والسيوطى ص ١٤٥ــ١٤٦ والاقتضاب ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل) المقاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ ٠

هذا باب

كم

اِعلمْ أنَّ (كَمْ) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما [1] فَمَجْراها مَجْرَى عددٍ مُنوَّن . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنّك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفى موضع كذا أو فى موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فإنّما معناه : أوقت كذا أم وقت كذا ؟ إلّا أنّه يجوز لك في(كَمْ) أن تفصل بينها وبين ماعملت فيه بالظرف[2] فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جاريةً ؟

وإنّما جاز ذلك فيها ؛ لأنّه جُعِل عِوَضا لما مُنِعَتْه من التمكّن .

وأمّا (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسةَ عَشَرَ لك غلاما إلّا أن يضطرّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرّ :

عَلَى أنّنِى بَعْدَ ما قَدْ مَضَى   ثَلاثونَ للهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا [3]

(١) فى سبيويه جـ١ ص٢٩١ « اعلم ان لـ (كم) موضعين :
فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .
والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهى تكون فى الموضعين اسما .. »

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك، أقوى من : كم لك درهما ، وان كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها اقبح ، ولكنها جازت فى (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من المتمكن فى الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتداة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وانما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتانى ، ولا تقول : اتانى كم رجل ، ولو قال : اتاك ثلاثون اليوم درهما كان اقبيحا فى الكلام » .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُذَكِّرُنِيكَ حنينُ العَجُولِ   وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

الكميل : الكامل . العجول من الابل : الواله التى فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، وقيل : الناقة التى القت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

١/٤ / وقال الآخر :

فى خمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادَى لَيْلَةً   لا أَسْتَطِيعُ علَى الفِراشِ رُقَادِى (١)

وتقول : كم درهمٌ لك ؟ لأنَّ التمييز وقع على غيره . فكأنَّ التقدير : كم دانقا درهم لك ، وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنَّك إذا قلت : كم غلمانُك ؟ فإنَّما المعنى : كم غلاما غِلْمانُك ؟

ولا يكون فى قولك : كم غلمانُك ؟ إلَّا الرفعُ ، لأنَّه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة . فإذا قلت : كم غلمانُك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غِلمانُك ؟ فإن قلت : أعشرون غِلْمانُك ؟ فذلك معناه ، لأنَّ ما أظهرت دليلٌ على ما حذفت(٢) .

وتقول : بكم ثوبُك مصبوغٌ ؟ ، لأنَّ التقدير : بكم ثمنًا ثوبُك مصبوغٌ ؟ أو بكم درهما ؟

وتقول : على كم جِذْعا بيتُك مبْنِىٌّ ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنىٍّ رفعت البيت بالابتداء ، وجعلت (المبنىّ) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنىّ . فهذا على قول من قال : فى الدار زيد قائم ، ومن قال : فى الدار زيد قائما ، فجعل (فى الدار) خبرا- قال : على كم جذْعا بيتُك مبنيًّا ؟ / إذا نصب مبنيًّا جعل (على كم) ظرفا للبيت ، لأنَّه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا بيتُك ؟ لاكتفى ، كما أنَّه لو قال : فى الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلَّا الرفع فى مأخوذ ، كما تقول : بعبد الله زيدٌ مأخوذٌ ، لأنَّ الظرف هاهنا إنَّما هو معلَّق بالخبر .

والبصريّون يُجيزون على قُبْح : على كم جذعٍ ، وبكم رجلٍ ؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (مِنْ) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا على الاخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، او صاحت حمامة — رقت نفسى ، فذكرتك . وخبر (اننى) جملة يذكرنيك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزانة جـ١ ص ٥٧٣ — ٥٧٥ والعينى جـ ٤ ص ٤٨٩—٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة — ولم أقف على قائله .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٢—٢٩٣ « فاذا قلت : كم جريبا ارضك ؟ فارضك مرتفعة بكم ، لانها مبتداة ، والارض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لانه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ ولا وصف ، فكانك قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وان شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجعل (غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل[١] ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلافَ فى أنّه لا يجوز الإضمار .

وليس إضمار (مِنْ) مع حروف الخفض بحسن ولا قوىّ ، وإنّما إجازته على بُعْد[٢] .

وما ذكرت لك حجةٌ منْ أجازه ـ فهذه (كَمْ) التى تكون للاستفهام .

* * *

فأمّا (كَمْ) التى تقع خبرا فمعناها : معنى(رُب) إلّا أنّها اسم ، و(رب) حرفٌ وذلك قولك : كم رجلٍ قد رأيته أفضلَ من زيد . إن جعلت (قد رأيته) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيته) من نعت الرجل قلت : أفضلُ من زيد/ رفعت (أفضل) ؛ لأنّك جعلت(أفضل) خبرا عن (كم) ؛ لأنّ (كم) اسم مبتدأ .

٣ / ٥٠

فأمّا (رُب) إذا قلت : رُبّ رجل أفضلُ منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنّها حرف خفض و(كم) لاتكون إلّا اسما[٣] .

ألا ترى أنّ حروف الخفض تدخل عليها ، وأنّها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ ضربك ـ فهى هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت ـ فهى مفعولة[٤] ، وكذلك لو قلت : كم رجلٍ قد رأيته لكانت مرفوعة ؛ لأنّها ابتداء ؛ لشُغْلِكَ الفِعْلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم رجلٍ قد ذهبت فلم أره .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٣ « وسالته عن : على كم جلدع بيتك مبنى ، فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فانهم ارادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك آلله لا أفعل .. »

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضمر لان المجرور داخل فى الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٣ « واعلم أن (كم) فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون يجر ما بعده اذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتى درهم ، فانجر الدرهم ، لان التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى(رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. ».

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا اتاك أقوى من كم أتاك رجلا ، و (كم) ههنا فاعلة ، وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و (كم) ههنا مفعولة » .

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحى ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله عندهما (فكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوى .

واعلم أنَّ هذا البيت يُنشَد على ثلاثة أوْجُه ، وهو :

كَمْ عمَّة لك يا جرِيرُ وخالةٍ   فَدْعاء قَدْ حلَبتْ علَيَّ عِشَارِى(1)

فإذا قلت : كم عمَّةٍ فعلى معنى : رُبَّ عمَّة .

وإذا قلت : كم عمَّةً ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كم عمَّةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عمَّةٌ لك وخالةٌ قد حلبت عَلَيَّ عِشارى ، وكم مرَّةً ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كم عمَّةٍ فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلَّا واحدة ؛ لأنَّ التمييز يقع واحدهُ فى موضع الجميع ، وكذلك ما كان فى معنى (ربَّ) ؛ لأنَّك

(1) استشهد به سيبويه فى موضعين من الجزء الاول : فى ص ٢٥٣ ذكره لاعراب البيت بعده وفى ص ٢٩٣ استشهد به على ان من العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية تشبيهـا بالاستفهامية .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث كما يأتى :

(أ) نصب عمة وخالة على ان (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمبرد يرى أن (كم) استفهامية فى البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقى ، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية . فكأنه يقول لجرير : أخبرنى عن عدد عماتك وخالاتك اللاتى حلبن على عشارى ، فقد ذهب عنى عددها . و (كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) وافرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عمة وخالة على أن (كم) خبريه ، وهى مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا فى رواية النصب .

(ج) رفع عمة وخالة على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق او ظرف . والظاهر انها خبرية . واجاز الرضى ان تكون خبرية او استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وبنصب حلبة على ان كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على انها ظرفية .

ورواية الجر والنصب ابلغ فى الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان ان لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنات .

وروايه الرفع تدل على انه لجرير عمة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشاره فى أوقات كثيرة .

وفى النقائض جـ ٢ ص ٣٩ : الفدع :هو خروج مفصل الابهام مع ميل فى القدم قليل وفى الخزانة : قال ابن الاعرابى : الأفدع : الذى يمشى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشراء ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى، لأننى لم اكن راضيا بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عمة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالة . =

إذا قلت : رُبَّ رجلٍ رأيته لم تعْنِ واحدا ، وإذا قلت : كم رجلا عندك ؟ فإنّما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك؟ فإنّما تَعْنى : كم دانقا هذا الدرهم الذى أسألك عنه؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدَه بعينه ؛ لأنّه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاءنى صاحبُك؟ إنّما تريد : كم مرّةً جاءنى صاحبك .

* * *

فإن قلت : ما بال المستفهَم بها ينتصب ما بعدها والتى فى معنى (ربّ) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فإنّ فى هذا قولين :(١)

أحدهما : أنَّ التى للخبر لمّا ضارعت (رُبّ) فى معناها اختير فيها تَرْكُ التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد(ربّ) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

= والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨–٤٥٢ والنقائض جـ ٢ ص ٣١–٤٠ وانظر الخزانة جـ ٣ ص ١٢٦ –١٣١ والعينى جـ ١ ص ٥٥٠ جـ ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٩٣–٩٤ .

(١) ذكر احد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .

ونستطيع ان تتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبريه حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من احد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفردا منصوبا .

فى أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا وفى الخبر مجرورا ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوبا .

واما فى الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا فى الخبر ، لانها نقيضة (رب) » .

وفى كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل جـ ١ ص ٢٩١–٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعيش جـ ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ، كما أنّ المضاف إليه إنّما خُصَّ بالخفض ؛ لأنّه على /معنى اللام ، .

ألا ترى أنّ قولك : هذا غلامُ زيدٍ إنّما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون منوّنة فى الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتانى . إلّا أنّ الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون بينها وبين المستفهم بها فَصْل[1] .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشىء اختير التنوين[2] ؛ لأنّ الخافض لايعمل فيما فُصِلَ منه ، والناصبُ والرافعُ يعملان فى ذلك الموضع وذلك قولك : كم يومَ الجمعة رجلا قد أتانى ، وكم عندك رجلا قد لقيته ، ويُختار النصب فى قوله :

كَمْ نالَنى مِنْهُمُ فضْلًا علَى عدَمٍ إذْ لا أَكادُ مِن الإقْتارِ أَحْتَمِلُ[3]

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها فى الخبر ، كما يعملونها فى الاستفهام ، فينصبون بها كانها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل فى هذا الموضع فى جميع ما عملت فيه (رب) الا انها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء» .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص٢٩٥ « اذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشىء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل فى الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذى يعمل فيه .. » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز فى (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفا على هذا فقال :

« وان شاء رفع ، فجعل (كم) المرار التى ناله فيها الفضل فارتفع (الفضل) بنالنى ، كقولك : كم قد أتانى زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهى المرار التى أتاه فيها ، وليس زيد من المرار » .

(ومنهم) : متعلق بنالنى . (وعلى عدم) : حال من الياء فى نالنى ، والعدم بمعنى الفقر والاحتياج .

(اذ لا أكاد) : اذ ظرف لنالنى ، وجملة (احتمل) فى محل نصب خبر كاد .

اى ، لم يكن لى حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل فى الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الاعلم : يروى : أجتمل بالجيم المعجمة ، أى أجمع العظام لأخرج ودكها، وأتعلل به .

الاقتار: مصدر اقتر الرجل : اذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفى ، قال ابن الحاجب فى أماليه : لا يصح تعلق (من الاقتار) بأحتمل لفساد المعنى ، اذ الاحتمال لم يكن من أجل اقتار ، فيخصصه بالنفى ، وانما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شىء يصح أن يكون معللا بمثل ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتك طمعا فى برك ، فان المجىء قد يكون طمعا فى البر ، فينفى المجىء المقيد بعلة الطمع ، ولذلك لايلزم منه نفى المجىء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنّها على كلٍّ حال منوّنة، وأنَّ ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (مِنْ) .

وهذا بعيد؛ لأنَّ الخافض لايُضمر، إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكّدا[1].

ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مِثْل ذلك فى (كم) فى الخبر .

وذلك قوله :

كَمْ بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَا ... وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قدْ وَضَعَه[2]

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . اما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلا لكلفتك ، فانه لا يصح أن يكون (للتخفيف) علة للتكليف ، وانما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد ان يعقل مثبتا فى نفسه ، ثم يتعلق النفى به ، واذا تعلق النفى به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقا ، اذ لم ينفه الا مقيدا . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار بأحتمل ، ويمتنع أيضا تعلقه بأكاد اذ لايتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار، لأنه عكس المعنى على ماتقدم فى احتمل ، فوجب ان يكون متعلقا بالنفى اذ هو المسبب فى المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار ...

والبيت للقطامى من قصيدة مدح فى صدر ديوانه ص ٢٣ــ٣٠ وانظر الخزانة جـ ٣ ص ١٢٢ــ١٢٦ والعينى جـ ٤ ص ٤٩٤ .

(١) انظر الجزء الثانى ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٩٦ وقال الأعلم : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر فى مقرف : فالرفع على أن يجعل (كم)ظرفا ، ويكون لتكثير المراد ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) فى الجر .

واما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) فى الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجوده .

وقال الأنبارى فى الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :
(كم بجود مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين :

احدهما : ان الرواية الصحيحه : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله : نال العلا .

والثانى : أن هذا جاء فى الشعر شاذا ، فلا يكون فيه حجة » .

المقرف : النذل اللئيم الأب . يريد قد يرفع اللئيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله .

بجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغانى لأنس بن زنيم ونسبها غيره لعبد الله بن كريز وروبت لأبى الاسود الدؤلى (الخزانة جـ ٣ ص١١٩ــ١٢٢ والعينى جـ ٤ ص ٤٩٣ــ٤٩٤) .

/ وقال الآخر :

كَمْ فى بنى سعْدِ بنِ بكْرٍ سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ (١)

والقوافى مجرورة . وقال الاخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنى بطَلٍ كَمِىٍّ وياسِرِ فِتْيةٍ سمْحٍ هَضُومِ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض فى الضرورة إلا بحَشْوٍ كالظروف وما أشبهها ممَّا لا يعمل فيه الخافضُ ؛ كما تقول : إنَّ اليوم زيدا منطلقٌ . ولو كان مكانَ (اليوم) ما تعمل فيه (إنَّ) لم يقع إلى جانبها إلَّا معمولا فيه . ولولا أنَّ هذه القوافى مخفوضة لاختير فى هذين البيتين الرفعُ ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفا منصوبا ؛ لأنَّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهى واقعة على كلِّ معدود .

وتقول : كم رجلا جاءك ؟ فإنَّما تسأل بها عن عدَد الرجال .

وتقول : كم يوما لقيت زيدا ؟ فتنصبها ؛ لأنَّها واقعة على عدد الأيَّام واللقاءُ العامل فيها ، فكذا كلُّ مُبْهم .

ولو قلت : كم يوما لقيت فيه زيدا ؟ لكانت (كَمْ) فى موضع رفع ، كأنَّك قلت : أعشرون يوما لقيت فيها زيدا ؟ إلَّا أنَّ (كَمْ) فى هذا الموضع استفهام / . فهى فى أنَّها اسم وأنَّها [الحرفُ](٣)

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هى الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات فى هذه القبيله .
والجار والمجرور (فى بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب فى سيبويه والخزانة ، ونسبه العينى الى الفرزدق وليس فى ديوانه (الخزانة جـ ٣ ص ١٢٢ . العينى جـ ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه جـ ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط فى نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرها فان القوافى مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لايكون فى البيت فصل بين كم وتمييزها ، وانما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .
الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : افقدنيه الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل فى الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان.
ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف اول الوتد المجموع) ومعه العصب (تسكين الخامس) واذا دخل الخرم مع العصب فى مفاعلتن سمى قصما ، وتحول الصيغة الى مفعولن (انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ ــ مطبعه المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل فى سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أين) ، و(متى) ، و(كيف) وإن كانت المعانى مختلفةً ؛ لأنَّ (مَنْ) إنَّما هى لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خبر ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة .

و(ما) لذات غير الآدميّين ، ولصفات الآدميّين .

و(أيْن) للمكان ، و(متى) للزمان ، و(كيفَ) للحال ، و(كَمْ) للعدد ، فهى داخلة على جميع هذا إذا سألت عن عددِ نوع منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرّفت عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) عرض سيبويه لبيان اعراب كم فى انها تكون ظرفا وغير ظرف فى جـ ١ ص ١٠٨ ، ٢٩٢ — ٢٩٣ وفى شرح الكافية للرضى جـ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كَمْ) فى الخَبر والاستفها

تقول : كم ثلاثةً ستّةٌ إلّا ثلاثتان نصبت ثلاثة ؛ لأنّها تمييز ، و (ستّة) خبر (كم) ، و (ثلاثتان) بدلٌ من (كَمْ)(١) .

فالتقدير : أى شىءٍ من العدد سِتّةٌ إلّا ثلاثتان ؟ .

ولو قلت : كم لك درهمٌ ؟ وأنت تريد : كم دانقا درهمٌ ؟ لم يكن الدرهم إلّا رفعا ، ولم ترد به إلّا واحدا .

ولو قلت : كم لك درهما ؟ لكان (لك) خبرا ، وكان الدرهم فى موضع جماعة /، لأنّك تريد : كم من درهم لك ؟

(١) فى الاشباه والنظائر جـ ٢ ص ٢٢٦–٢٢٧ : ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتى :

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر ، لانه بدل منها ، لان الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من (الا) معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك الا ألفان ، وكم أعطيتنى الا ألفين ، وبكم أخذت ثوبك الا درهم ، وكم مالك درهما الا عشرون ، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانهما بل يبدل من (كم) ، لابهامها ، لارادة ايضاحها بالبدل ، ولافادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفى كقولك : هل الدنيا الاشىء فان ، اى : ما الدنيا .

وأما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب ، لانه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل فى الموجب فيقال : كم غلمان جاءونى الا زيدا » .

البسيط : لضياء الدين بن العلج قال عنه السيوطى فى الاشباه جـ ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس فى عدة مجلدات وقال فى فهرس بغية الوعاة : لم أقف له على ترجمة . وعرف به ابو حيان فى البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٧ فقال : وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن على الأشبيلي ويعرف بابن العلج وكان ممن أقام باليمن وصنف بها . وصرح ابن عقيل باسمه فى مواضع من كتابه جـ ١ ص ٤٨ – جـ ٢ ص ٣٦ واخطأ الشمنى فى قوله : صاحب البسيط هو ابن أبى الربيع السبتى جـ ٢ ص ٧٢ .

وتقول : كم دنانيرُ عندك ؟ ولا يجوز النصب فى تمييزها بجماعة ؛ كما لا تقول : إلّا عشرون [درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم] (١) .

فإن ذكرت (كمْ) التى تقع فى الخبر جاز أن تقول : كم غلمانٍ قد رأيت ؛ وكم أثواب قد لبست ؛ لأنّها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنّها مضارِعةٌ (رُبَّ) وهما يقعان على الجماعة ، وُوُقوعها على الواحد فى معنى الجماعة لمضارعتها (رُبَّ) . وتشبه من العدد مائة درهم ، وألف درهم .

* * *

واعلم أن (كَمْ) لابدَّ لها من الخبر ؛ لأنّها اسم فهى مخالفة لربَّ فى هذا ، موافقةٌ لها فى المعنى (٢) . تقول : كم رجلٍ قد رأيت أفضلُ منك ، و(ربَّ) إنّما تُضيف بها إلى ما وقعت عليه مابعده ؛ نحو : ربَّ رجل فى الدار ، و ربَّ رجلٍ قد كلّمته . فهذا معناها .

* * *

ولو قلت : كم رجل قد أتانى لا رجلٌ ، ولا رجلان ـ كان جيِّدا ، لأنّك تعطف على (كَمْ) (٣) ولا يجوز مثل هذا فى باب(رُبَّ) ؛ لأنّها حرف . فأمّا قوله :

(١) تصحيح السيرافى .
وفى سيبويه جـ ١ ص ٢٩٢ « ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لانك لا تقول : عشرون ثيابا لك الا على وجه لك مائة بيضا ، وعليك راقود خلا ، فان أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٣ « واعلم ان (كم) فى الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه (رب) ، لان المعنى واحد ، الا أن (كم) اسم و (رب) غير اسم بمنزلة (من) ، والدليل عليه : أن العرب تقول : كم رجل افضل منك . تجعله خبر (كم) اخبرناه يونس عن أبى عمرو) .

(٣) فى سيبويه جـ١ ص٢٩٦ «وتقول : كم قد أتانى لا رجل ولا رجلان ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) كأنك قلت : لا رجل اتانى ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان وذاك لان (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة اثواب ، وهذا جائز فى التى تقع فى الخبر . فأما التى تقع فى الاستفهام فلا يجوز فيها الا ما جاز فى العشرين » .

وفى الاشباه والنظائر عن البسيط جـ ٢ ص ٢٢٧ « وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال: كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز فى الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة ، لان (لا) لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفى عن الثانى ما ثبت للأول ، ولم يثبت شىء فى الاستفهام » .

إنْ يَقْتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عارًا عليكَ ، وربَّ قَتلٍ عارُ[1]

/ فعلى إضمار(هو) . لا يكون إلّا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم يُنشده :

وبعضُ قَتْلٍ عارْ

فأمّا قوله : كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل (مِنْ) وأنت لا تقول : عشرون مِنْ رجل ؛ فإنّما ذلك لأن (كَمْ) استفهامٌ . والاستفهامُ يدخل فيما وقع عليه (مِنْ) توكيدا وإعلاما أنَّه واحد فى معنى الجميع . وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول فى المنفىّ : ما أتانى مِنْ رجل . ولو قلت : ما أتانى رجل . وهل أتانى رجل ـ لجاز أن تعنى واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوعُ المعرفة فى هذا الموضع ؛ نحو : ما أتانى زيد . وهل أتاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنّما هو عشرون من الدراهم ؛ لأنّ (عشرون) وما أشبهه اسم عدد

فإذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النوع

فلمّا قلت : درهما . جئت بواحد يدلّ على النوع . لاستغنائك عن ذِكْر العدَدِ . فلمّا اجتمع فى (كَمْ) الاستفهام وأنّها تقع سؤالا عن واحد ؛ كما تقع سؤالا عن جمْع . ولا تخصّ عددا دُونَ عدد لإبهامها . ولأنّها لو خصّت لم تكن استفهاما ؛ لأنّها كانت تكون معلومة عند السائل ـ دخلت (مِنْ) على الأَصْلِ . ودخلت فى التى هى خبر ؛ لأنّها فى العدد / والإبهام كهذه[2] .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب قتل عار) على اضمار هو عار . وانشدنيه المازنى: (وبعض قتل عار) وهو الوجه .

استدل الاخفس والكوفيون على أسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .

والجمهور على ان (رب) حرف جر شبيه بالزائد و (قتل) المجرور فى موضع رفع مبتدا و (عار) خبر لمحذوف اى : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .

ومن جعل رب حرف جر زائدا لا يتعلق بسىء قال : قتل مبتدا وعار خبره وما فى رب من معنى التكثير هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من ابيات لثابت بن قطنة رثى بها يزيد بن المهلب بن ابى صفرة (الخزانة جـ٤ ٣٠١ السيوطى ص ٣٣) . والبيان والتبيين جـ١ص٢٩٣ والاغانى جـ١٤ص٢٧٩) ومهذب الاغانى جـ ٣ص١٣٧ وفى الانصاف مسالة للخلاف بين البصريين والكوفيين فى (رب) ص٤٩٧ ـ ٤٩٩ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) فى مميزيهما . اما فى الخبرية فكثير نحو (وكم من ملك فى السموات ـ وكم من قرية) وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف اليه (كم) .

=

واعلم أنّ كلّ تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإنّ (مِنْ) لا تدخله إذا كان مفردا ؛ لأنك لو أدخلتها لوجب الجمْع ؛ وذلك قولك : عشرون درهما . ومائة درهم ، وكلُّ رجلٍ جاءنى فله درهمٌ . وهو خير منك عبْدا . وأفْرهُ منك دابّةً . وعندى مِلْءُ قَدَحٍ عسلا . وعلى التمرة مِثْلُهَا زُبْدا .

إلّا أن تقول : عشرون من الدراهم . وهو خير منك من الغِلْمان . وعليها مِثْلُها من الزُّبْد .

فإن كان فيها ذكر الأوّل دخلت (مِنْ) فى المخصوص فقلت : ويحه رجلا . وويحه من رجل : ولله درُّه فارسا ، ومن فارس ، وحسْبُك به رجلا . ومن رجل[1] .

ولا يكون هذا فى المضمر الذى يُقَدَّم على شريطة التفسير ؛ لأنّه مجمل . نحو : ربّه رجلا قد رأيته ، ونِعْمَ رجلا عبدُ الله ، وقد مضى بابها مُفَسَّراً [2] .

= واما مميز (كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادرى ما صحته؟ » .

ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال ابو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها ؛ والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر فى النحو » .

واجاز الزمخشرى ان تكون (كم) فى الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه ابو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ؛ لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التى هى فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بنى اسرائيل وما ذكر المسئول عنه . ثم قال : كثيرا من الآيات آتيناهم . فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله ؛ لان جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة . فهذا لا يكون الا فى الاستفهامية ، ويحتاج فى تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثانى لسل .. »

وكم استفهامية عند العكبرى ايضا ج ١ ص ٥١ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠٩–١١٠ والشمنى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ .

وقال أبو حيان فى البحر ج٤ص٢٦٤: « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية فى القرآن الا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه ان (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلى هذا .

(1) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ؛ ولله دره رجلا ؛ وحسبك به رجلا وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها فى (كم) توكيدا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .

(2) تقدم فى باب نعم وبئس ، الجزء الثانى ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كاين) هنا وتحدث عنها فى الكامل ج ٨ ص ٢٢–٢٣ ولم يتكلم عن كذا) ايضا .

هذا باب

الأَفعال التى تُسمَّى أفعالَ المقارَبة

وهى مُخْتَلِفَة المذاهب والتقدير ، مُجْتَمِعة فى المقاربة

فمن تلك الأَفعال (عسَى) وهى لمقاربة الفِعْل ، وقد تكون إيجابا ؛ ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله .

٣/٥٨ اِعلم (أنّهٰ) لا بدَّ لها من فاعل ؛ لأنّه لا / يكون فِعْلٌ إلّا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لأنَّها لمقاربته . و المصدر اسم الفِعْل[١] . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق . وعَسَيْت أن أقومَ . أى : دنَوْت من ذلك ، وقاربته بالنيّة[٢] . و(أن أقوم) فى معنى القيام .

---

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك فى كتاب سيبويه .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عست ان تفعل ، ف (أن) ههنا بمنزلتها فى قولك : قاربت ان تفعل ، أى : قاربت ذاك ، وبمنزلة دنوت أن تفعلْ »

قول المبرد هنا وخبرها مصدر، لأنها لمقاربته .. كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله: لأن عسى انما خبرها الفعلمع أن او الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه جـ ١ ص ٤٧٨ « فالفعل ههنا بمنزله الفعل فى كان اذا قلت : كان يقول ، وهو فى موضع اسم منصوب ، كما أن هذا فى موضع اسم منصوب وهو ثم خبر . كما انه ههنا خبر .. » .

فقد اتفقا فى الاعراب وفى تفسير المعنى ايضا .

وابن هشام والسيوطى ينسبان الى المبرد القول بان الفعل المقترن بأن فى نحو : عسى زيد ان يقوم ــ مفعول به .

ويقول ابن هشام فى موضع آخر : مفعول به عند المبرد او على حذف حرف الجر توسعا .

فى المغنى جـ ١ ص ٢٦ــ٢٧ « واختلف فى المحل من نحو عسى زيد ان يقوم : فالمشهور انه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت ان تفعلَ : قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل نصب باسقاط الجار اوبتضمين الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى دنوت من ان تفعل . أو قاربت أن تفعل » .

وفى المغنى جـ ١ ص ١٣٢ــ١٣٣ « وتستعمل على اوجه : احدها : أن يقال : عسى زيد ان يقوم . واختلف فى اعرابه على اقوال :

احدها : وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم ....

والقول الثانى : انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد » .

ولا تقل : عسيت القيام[1] ، وإنّما ذلك لأنّ القيام مصدر ، لا دليلَ فيه يَخُصُّ وقتا من وقت ، و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ؛ فمنْ ثَمَّ لم يقع القيام بَعْدَها . ووقع المستقبل قال الله عزَّ وجلَّ : (فَعَسَى اللهُ أنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ) [2] وقال : (فَعَسَى أُولئِكَ أنْ يَكُونُوا مِنَ المُهْتَدِين [3]

ولو احتاج شاعر إلى الفِعْل فوضعه فى موضع المصدر جاز ؛ لأنّه دالٌّ عليه[4] . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بلادِ ابنِ قادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ [5]

= وفى الهمع جـ ١ ص ١٣٠ « فأفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها .. ولا خلاف فى ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن .

اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه بدل من الاول ... وزعم المبرد أنه مفعول به ، لأنها فى معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .

* * *

والذى اراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) واخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الافعال بقارب أو دنا انما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بانه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عبر بذلك فى باب كان أيضا . قال فى الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتاخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول .

كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل فى جـ ١ ص ٢١ فقال : « ولايجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢ .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا انهم لم يستعملوا المصدر فى هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذى فى موضعه يفعل فى عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشىء عن الشىء » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨ « واعلم ان من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب » . وانظر ص ٤٥٢ منه .

(٥) تقدم فى ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الاخر :

عَسَى الكَرْبُ الذى أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وراءه فَرَجٌ قَرِيبُ (١)

وأمّا قولهم فى المَثَل : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) (٢) فإنّما كان التقدير : عسى الغُوَيْر أن يكون أَبْؤُسا ؛ لأنَّ (عسى) إنّما خبَرُها الفِعْل مع (أنْ) أو الفِعْل / مجرّدا . ولكن لمّا وضع القائل الاسم فى موضع الفعل كان حقُّه النصب ؛ لأنَّ (عسى) فِعْل . واسمُها فاعلُها . وخبرُها مفعولُها ؛ ألا ترى أنّك تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصْبٌ . فإن قلت : منطلقا لم يكن إلّا نصبا .

فأمّا قولُهم : عسى أن يقوم زيد . وعسى أن يقوم أبواك . وعسى أن تقوم جواريك فقولك : (أن يقوم) رفع ؛ لأنّه فاعل عسى (٣) . فعَسَى فِعْلٌ ومجازُها ما ذكرت لك .

(١) استشهد به سيبويه ايضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .

الكرب : الهم ، وروى أمسيت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون انما يرونه بالضم ، والفتح أولى . لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه فى السجن .

واسم يكون : مستتر والخبر جملة (وراءه فرج) . ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز ان يجعل (يكون) فعلا تاما والجمله حاليه .

ولا يجوز ان يكون (فرج) اسم يكون . لان فاعل الفعل الواقع خبرا لافعال المقاربة لا يكون الا ضميرا راجعا لاسمها .

والبيت من قصيدة لهدبة بن خشرم قالها فى الحبس .

انظر الخزانه ج ٤ ص ٨١ ــ ٨٧ وأمالى القالى ج ١ ص ٧١ ــ ٧٢ ورغبة الآمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٨٤ ــ ١٨٧ والسيوطى ص ١٥٢ .

وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وانما يجوز فى النثر على قلة . وجعله الاعلم من الضرورة .

وفى الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الاجود فيها أن تستعمل بأن ويجوز طرح (ان) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .

وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧ « الغوير : تصغير غار . والأبؤس : جمع بؤس وهو الشدة واصل هذا المثل . فيما يقال . من قول الزباء ــ حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال . وبات بالغوير على طريقه ــ : عسى الغوير ابؤسا ؛ اى لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .. » .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

وقال الاصمعى : أصله : أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم . أو أتاهم فيه عدو ، فقتلهم، فصار مثلا لكل شىء يخاف أن يأتى منه شر ... » .

وانظر الخزانه ج ٤ ص ٧٨ ــ ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن تفعلا ؛ وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول : دنا أن يفعلوا ..

فأمّا قولُ سيبويه : إنَّها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلَّ) مع المضمر فتقول : عساك وعساني ــ فهو غَلَطٌ منه ؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمَر إلّا كما تعمل في المظهَر

فأمّا قولُه :

تقولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى إناكا   يا أَبَتِي علَّكَ أَوْ عَساكَا (١)

= وكينونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ، وعسيا ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها فى عسيت فى انها منصوبة » .

***

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بان عسى تامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم المرفوع بعد الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر فى التثنية والجمع .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٣ والدماميني على المغنى ج ١ ص ٣٠٤ ــ ٣٠٥ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها منصوب ، واستشهد به فى ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سمعناهم يقولون : يا أبتا علك أو عساكِ .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت فى المعنى بمنزلة (لعلّ) ولعل وعسى طمع واشفاق ، فتقاربا ــ أجرى (عسى) مجرى (لعل) اذ كانت غير متصرفه ، كما أن (لعل) كذلك ، فوافقتها فى العمل حيث أشبهتها فى المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : اذا صارت بمنزلتها لهذا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهى اذا صارت بمنزلة لعل تقتضى مرفوعا لامحالة ، لأنه لا يكون المنصوب فى هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : ان ذلك المرفوع الذى تقتضيه محذوف ، ولم يمتنع أن تحذفه وان كان الفاعل لا يحذف ، لانها اذا أشبهت (لعل) جاز أن تحذف ، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من حيث كان الكلام فى الأصل الابتداء والخبر .

فى يا أبتا جمع بين عوضين ، فان التاء عوض من ياء المتكلم ، وانما جاز الالف دون ياء المتكلم ، لان التاء عوض من ياء المتكلم . فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض عنه بخلاف الألف ، فان غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

انى بمعنى قرب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . اى : حان رحيلك الى من تلتمس منه شيئا تنفقه علينا .

والاكثرون على أن الرجز لرؤيه بن العجاج وذكر فى ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب اليه . وبعده :

ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَباكا   يُعْطِي الجزيلَ . فعليك ذاكا

انظر الخزانه ج ٢ ص ٤٤١ ــ ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطى ص ١٥١ ، وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والعينى ج ٤ ص ٢٥٢ . وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ ــ ١٠٥ ، وشروح سقط الزند ص ٧١٤ .

فى كل هذه المراجع (يا أبتا) بالالف .

وقال آخر :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لها إذا ما   تُخالِفُنى : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى (١)

فأمّا تقديره عندنا : أنَّ (٢) المفعول مُقَدَّم . والفاعل مضمر . كأنَّه قال : عساكَ الخيرُ أو الشرُّ ، وكذلك : عسانى الحديثُ . ولكنَّه حذف ؛ لِعِلْم المخاطب به . وجعل الخبر اسما(٣) على قولهم : (عسَى الغُوَيْرُ / أَبْؤُسا) .

٣

٦٠

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٨٨ على ان الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عساى . وخبر لعل محذوف ، والتقدير : اذا نازعتنى نفسى فى حملها على ماهو اصلح لها اقول لها : طاوعينى لعلى اجد المراد والظفر ، او قلت لها : لعلى أفعل هـذا الذى تدعوننى اليه .

والبيت لعمران بن حطان الخارجى ـ (الخزانة جـ ٢ ص ٤٣٥ـ٤٤١ ، العينى جـ ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص جـ ٣ ص ٢٥) .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (اما) .

(٣) الذى يبدو لى أن للمبرد رأيا واحدا فى نحو عساك ، وعسانى . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فاما تقديره عندنا ان المفعول مقدم والفاعل مضمر .

وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه الا معنى الاضمار ، لانه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه فىمواضع من المقتضب .

قال فى الجزء الثانى ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .

وقال فى ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، اذ كان الفعل لا يكون الا منه » .

وقال فى ص٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل الا وله فاعل .

وقال فى الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجز حذف الفاعل ، اذ كان الفعل لايكون الا منه » .

وجعل ابن يعيش والرضى للمبرد قولين فى هذه المسألة :

فى ابن يعيش جـ ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبى العباس المبرد أن الكاف والياء فى عساك وعسانى فى موضع نصب بانه خبر عسىواسمها مضمر فيها مرفوع، وجعله منالشاذ الذى جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسى الغوير أبؤسا .

وحكى عنه ايضا انه قدم الخبر ، لانه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب. كما قالوا : ليس الا » .

وفى شرح الكافيه جـ ٢ ص.٢ : « وتقلعن المبرد وجهان فى نحو : يا ابتا علك أو عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع .

وثانى الوجهين المنقولين عنه : أنالضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل ، فاتصل به. كما فى ضربك زيد . والاسم اما محذوف كما فى قوله : يا أبتا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه، كما حذف فى قولهم : جاءنى زيدليس الا ..

واما مذكور كما فى قولك : عساك أن تفعل .. »

أقول : ان أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر فى (ليس) فهو الوجه الاول . والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائى فى جواز حذف الفاعل » .

وكذلك قول الأخفش : وافق ضميرُ الخفض ضميرَ الرفع في (لولاى) ، فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ـ بشيء ، ولا يجوز هذا ، إنّما يتّفق ضمير النصب ، وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمْع ، وفي حَمْل المخفوض الذى لايجرى على لفظ النصب ؛ مثل قولك : مررت بعُمَرَ . استوى فيه الخفض ، والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب ، كما أدخلت النصبَ على الخفضِ ، فهذان مُتواخيان . والرفعُ بائنٌ منهما .

وأمّا (لولا) فنذكر أمرها في بابها(٢) إن شاء الله .

* * *

ومن هذه الحروف (لعلّ) تقول : لعلّ زيدا يقوم و(لعلّ) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كأنّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .

وأصْلُه (علّ) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلّ زيدا يأتينا بخير ، ولعلّ عمْرًا يزورنا ـ فإنّما مجازُ هذا الكلامِ من القائل ؛ أنّه لايَأْمَنْ أن يكون هذا كذا .

والخبر يكون اسما ؛ لأنّها بمنزلة (إنّ) ، ويكون فِعْلا ، وظرفا ؛ كما يكون في (إنّ) تقول : لعلّ زيدا صديق لك ، ولعلّ زيدا في الدار ، ولعلّ زيدا إن أتيته أعطاك .

---

(١) في الكامل جـ ٨ ص ٤٨ ـ ٤٩ « أما قوله : لولاك فان سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء ، فيقال : اذا قلت : لولاك فما الدليل على ان الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ .

وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاى ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفا ؟ . وان كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟ .

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع و لكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟ .

قال ابو العباس : والذى أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتم لكنا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم ان الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده » .

(٢) تكلم عنها في باب يلى هذا .

(٣) في سيبويه جـ ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد في الانصاف مسالة لخلاف البصريين والكوفيين في (لام) لعل الأولى ص ١٣٥ ـ ١٣٩ ، وقد رجح مذهب الكوفيين في أصالة اللام .

٣/٦١ إذا ذكرت الفِعْلَ فهو بغير (أنْ) أحْسَنُ ؛ لأنَّه خبَر ابتداء، وقال الله عزَّ وجلَّ / : (لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)(١) وقال : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٢) .

فإن قال قائل فى الشعر : لعلَّ زيدا أن يقوم ـ جاز (٣)، لأنَّ المصدر يدلُّ على الفِعْل . فمجازُ المصدرِ هاهنا كمجاز الفِعْل فى باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلَّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليْكَ مِنَ اللَّائِى يدعْنَكَ أجْدَعا(٤)

ومن هذه الحروف (كادَ) . وهى للمقاربة، وهى فِعْل . تقول : (كاد العروسُ يكون أميرا)(٥)، و (كاد النَّعامُ يطير) (٦) .

---

(١) الطلاق : ١ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بان انما يكون فى الشعر .

وقال فى الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد . قال فى جـ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضى منه (أوشك) ووقعت بأن وهو أجود وبغير (أن) ، كما كان ذلك فى (لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريبا)، و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللائى يدعنك اجدعا »

وفى المفصل للزمخشرى جـ ٢ ص ١٩٦ وقد جاء فى الشعر :

لعلك يوما أن تلم ملمه

قياسا على عسى »

وقال ابن يعيش جـ ٨ ص ٨٧ وفيه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر اذا كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب . وأن والفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبرا عنه ، وانما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى . اذ كان معناهما الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) فى خبرها .

وفى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز فى الشعر أيضا لعلى أن أفعل بمنزلة عسيت ان أفعل » .

وقال ابن هشام فى المغنى جـ ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيرا حملا على عسى .. وبحرف التنفيس قليلا » .

(٤) قال التبريزى : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا أرجوك . لأن تلم بك ملمة .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة رثى بها اخاه وهى فى المفضليات ص ٢٦٥ ـ ٢٧٠ ، وفى شرحها لابن الأنبارى ص ٥٢٦ ـ ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ ـ ٢٩٥

وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥ ، والكامل جـ ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب فى شروح سقط الزند ص ٥٥٧ الى عنترة وليس فى ديوانه .

(٥) فى مجمع الأمثال جـ ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكا » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضا ويراد ههنا الرجل ، أى : كاد يكون ملكا لعزته فى نفسه وأهله » .

(٦) فى مجمع الامثال جـ ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشىء مما يتوقع منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٢٤١

فأمّا قول الله عزّ وجلّ: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) [1] فمعناه ـ والله أعلم ـ : لم يرها، ولم يكَدْ. أى: لم يدْنُ من رؤيتها. وكذلك: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم) [2]. فلا تذكر خبرَها إلَّا فِعْلاً[3]. لأنَّها لمقاربة الفِعْلِ فى ذاته..

فهى بمنزلة قولك: جَعَلَ يقول. وأخَذَ يقول، وكَرَبَ يقول. إلَّا أن يضطرّ شاعر، فإن اضطرّ جاز له فيها ما جاز فى (لعلّ). قال الشاعر:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا [4]

---

(1) النور: ٤٠ ـ وانظر ما قيل فى نفى كاد فى المغنى جـ ٢ ص ١٨٢ ـ ١٨٣، وابن يعيش جـ ٧ ص ١٢٤ ـ ١٢٦، وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥، ومجالس ثعلب ص ١٧٠.

(2) التوبه: ١١٧.

(3) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٨، وأما (كاد) فانهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك: كرب يفعل، ومعناهما واحد...

وقد جاء فى الشعر كاد أن يفعل شبهوه بعسى».

واجاز الرضى اقتران خبر كاد بان... شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٨٤.

وقال ابن مالك فى كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة احاديث اقترن فيها خبر كاد بان: «والصحيح جواز وقوعه الا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر واشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع فى القرآن الا غير مقرون بأن..»

(4) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفى الاقتضاب لابن السيد ص ٣٩٦ «هذا البيت يروى لرؤبة بن العجاج ولم أجده فى ديوان شعره»..

يصف منزلا بلى حتى كاد لا يتبين له اثر ويقال مصح الشىء يمصح: اذا ذهب وانظر الجواليقى ص ٣٠٤.

وقبله:

* رَبْعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى *

قال ابن يعيش قبله:

* رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى *

وهو فى ديوانه ص ١٧٢ على انه مما نسب اليه؛ ولرؤبة ارجوزة اخرى على هذا الروى. ديوانه ص ٣٣ ـ ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٣٤:

وَقُلْتُ نصحًا مِنْ أخٍ تَنَصَّحَا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبُهُ أن يَقْرَحَا

اسم كاد: ضمير مستتر راجع الى ربع؛ و (من) تعليلية متعلقة بكاد لا بيمصح، لانه صلة ان.

والبلى: مصدر بلى المنزل: اذا درس. ومصح من باب فتح: قال الجوهرى: مصح الشىء مصوحا: ذهب وانقطع. وهو فعل لازم فى الغالب.

الخزانة جـ ٤ ص ٩٠ ـ ٩٢ ـ العينى جـ ٢ ص ٢١٥ ـ ٢١٦. ابن يعيش جـ ٧ ص ١٢١ والكامل جـ ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢.

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبرَ استغناءً عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أنَّ الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبرهُ محذوف لما يدلُّ عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمتك . فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبرُه محذوف . والتقدير لولا عبدُ الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمتك .

فقولك : (لأكرمتك) ، خبرٌ معلَّق بحديث (لولا) [١] .

و (لولا) حرف يُوجب امتناع الفِعْل لو قوع اسم [٢] .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنَّما هو لشىء لم يكن من أجْل ما قبْله .

و (لولا) إنَّما هى (لو) و (لا) ، جُعلتا شيئا واحدا ، وأُوقعتا على هذا المعنى[٣] .

فإن حذفت (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشىء فى (لو) يَجِب لو قوع ما قبْلَه . وذلك قولك : لو جاءنى زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرَمَك .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضمر فيه ما بنى على الابتداء . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، اما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) واما عبد الله فانه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . انما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذى فى الاضمار كان فى مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان فى زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم اياه فى الكلام ، كما حذف الكلام من اما لا » .

وفى الانصاف مسألة الخلاف فى رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ ـ ٥٦ ، وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢١٠ ـ ٢١٢ والكامل جـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) فى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشىء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفى ، فلما ركبوهما بطل معنياهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشىء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ة (لولا) فى الأصل لاتقع إلّا على اسم . و(لَوْ) لاتقع إلّا على فِعْل[1] . فإن قدمت الاسم قبل الفِعْل فيها كان على فِعْل مُضْمَر ، وذلك كقوله عزّ وجلّ :.(قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى) [2] . إنّما (أنتم) رفع بفعل يفسّره ما بعده . وكذلك .

/ فلَوْ غَيْرُ أَخْوالِى أَرادُوا نَقِيصتى جعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ العَرَانِينِ مِيْسَما [3]

٣
١٣

ومِثْل ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى) [4] إنّمَا أراد : لو لطمتنى ذاتُ سِوَار ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سِوار لطَمتْنى) وفيه خبَر لحاتم .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزله (لولا) ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أن ، نحو : لو انك ذاهب ، ولولا تبتدأ بعدها الاسماء .

و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عز وجل (لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى) » وقال فى جـ ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره » . وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٤٠ .

(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به فى الكامل جـ ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور

العرنين : أول الانف . الميسم : اسم الآلة التى يوسم بها .

يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للأنف .

والبيت للمتلمس من قصيدة فى الاصمعيات ص ٢٨٦ – ٢٨٨ ومختارات ابن الشجرى جـ ١ ص ٢٨ والخزانة جـ ٤ ص ٢١٥ – ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشاف ص ٢٨٥ .

(٤) رواه فى كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمنى ، ثم قال : أى لو لطمنى رجل .. وحدثنى المازنى قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمنى ، ويقول النحويون لطمتنى ..

ورواه فى الكامل جـ ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتنى ..

وفى مجمع الأمثال جـ ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتنى ، ورواه فى جـ ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتنى ، والمعنى لو ظلمنى من كان كفءا لهان على ، ولكن ظلمنى من هو دونى ، وقيل : أراد لو لطمتنى حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولان العرب قلما تلبس الاماء السوار .. »

وفى الامير على المغنى جـ ١ص ٢١٢ «اصله لحاتم الطائى . اسر فى حى من العرب ، فقالت له امراة رب المنزل : افصد ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد فى المجاعة ، فنحرها ،، وقال : هذا فصدى ، فلطمته جارية فقال ذلك ... » .

وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الأمثال .

وقال الشاعر :

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ   أدَّى الجِوار إلى بَنِى العوَّامِ (١)

(فغيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها فى موضع نصب . وقولهم : لو أنَّك جئت لأكرمتك ؛ (٢) وقد مرّ تفسيره فى باب (إنَّ) و (أنَّ) .

(١) قال عنه فى الكامل جـ ٣ ص ١٤٠ ـ ١٤١ : « فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو فى التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شىء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهى » .

ورواه ابن هشام فى المغنى جـ ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع جـ ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجرير فى ديوانه ص٥٥١ ـ ٥٥٣ .

وفى عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله : علق الزبير والنصب فى (غير) اشبه ، على اضمار فعل ايضا » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أن نحو لو انك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٢ وعبث الوليد ص ١٩٨ . والمغنى جـ ١ ص ٢١٣ والكامل جـ ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد فى باب ان وان عن فتح الهمزة . وانظر الجزء الثانى ص ٣٤٠ ـ ٣٤٣ .

هذا باب

المقصور والممدود

فأمّا المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعْد فتحة (١) . وذلك؛ نحو : مغْزًى ؛ لأنَّه (مَفْعَل) . فلمّا كانت الواو بَعْدَ فتحة . وكانت فى موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غَزَا ، ورمَى فتقلب (الواو) والياءُ ألفا . ولا تنقلب واحدةٌ منهما فى هذا الموضِع / إلَّا والفتحُ قَبْلَها إذا كانت فى موضع حركة .

٣/٦٤

فإن كانت ساكنة الأَصْلِ وقبْلَها فتحةٌ لم تنقلب . وذلك؛ نحو : قوْل ، وبَيْع ، ولا تنقلب ألفا ؛ لأَجل سكونها .

فإذا أردت أن تَعرِف المقصور من الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتلِّ . فإن كان آخره متحركا قبله فتحةٌ علمت أنَّ نظيره مقصور . فمن ذلك : مُعْطًى ، ومُغْزًى ؛ لأنَّه مُفْعَل . فهو بمنزلة مُخْرَج ومُكْرَم . وكذلك : مُسْتَعْطًى ، ومُسْتَغْزًى؛ لأنَّه بمنزلة مُستخرَج(٢) . فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

* * *

ومن المقصور أن ترى الفِعْل على (فَعِل يَفْعَل) . والفاعل على فَعِلٍ، وذلك قولك : فرِق يفرَق فرَقا . وحذِر يحذَر حذَرًا . وبطِر يبطَر بطرًا وهو بَطِرٌ . وحَذِرٌ .

(١) سبق أن عرفه فى الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٤ ، ١٢١ .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وانما نقصانه ان تبدل الالف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل انما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشترى ، وأشباه ذلك ، لأن معطى مفعل ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص . وكذلك مشترى انما هو مفتعل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهى انما هو مفعل ، وانما هما بمنزلة مخرج .. » .

ونظير هذا من المعتلّ : هوِى يهْوَى هَوًى ؛ لأنّ المصدر يقع على فَعَل ؛ ألا ترى أنّك تقول : الفَرَقَ ، والحَذَر ، والبطَر . وهو بمنزلة هوِى يَهْوَى وهو هوٍ ، وطوِى يطوى طوًى وهو طَوٍ(١).

وما كان مصدرا لِفَعِل يفْعَل الذى الاسم منه أَفْعَل أو فَعْلان – فهو كذلك .

أمّا ما كان الاسم منه (أَفْعَل) فهو أَعْمَى / ؛ لأنّك تقول : عمِى الرجلُ فهو أَعْمَى ، والعَشَى ؛ لأنّك تقول : عشِى الرجل وهو أَعْشَى ، وكذلك القَنَا من قَنا الأنف ، لأنّ الرجل أَقْنَى (٢) .

وأمّا (فَعْلان) فنحو الصدَى ، والطوَى ؛ لأنّك تقول : صَدِى الرجل فهو صدْيان ، وطَوِى فهو طَيّان . فنظير ذلك : عَطِش فهو عَطْشَان ، والمصدر هو العَطَش ، وظَمِئ فهو ظَمْآن والمصدر الظَّمَأ ، وعَلِه فهو عَلْهان . والمصدر العَلَه (٣)

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٢ « ومما تعلم أنه منقوص ان ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه فعل ، فاذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص ، لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من غير المعتل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر من ان اذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل واذا كان فعل فهو واو أو ياء وقعت بعد فتحة وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هوٍ ، ورديت تردى ردى وهو ردٍ وهو الردى ، وصديت تصدى صدى وهو صدٍ وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لوٍ وهو اللوى . وكريت تكرى كرى وهو كرٍ وهو الكرى وهو انعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غوٍ وهو الغوى » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦١–١٦٢ « ومما تعلم انه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل يفعل ، وكان الاسم منه على (أفعل) ، لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجيء على مثال فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدرر : به درر ، وللأشتر : به شتر ، وللاقرع : به قرع ، وللاصلع : به صلع ، وهذا أكثر من أن احصيه لك .

فهذا يدلك على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص . لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدلك على أنه منقوص .. » .

القنا : احديداب الانف ويكتب بالألف ، لأنك تقول : امرأة قنواء (من المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٧ – ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٢ « واذا كان فعل يفعل والاسم (فعلان) فهو أيضا منقوص ، الا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو عطشان ، وغرث يغرث غرثا وهو غرثان ، وظميء يظمأ ظمأ وهو ظمآن ، فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلان له فعل ، وكان فعل يفعل . وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء » .

عله : خبث

ونظير الأوّل: عور فهو أعور، والمصدر العَوَر . وكذلك الحَول، والشَّتَر[1]، والصَّلَع، ونحو ذلك .

* * *

ومن المقصور كلُّ اسم جَمْعه (أَفْعال) ممّا أوّله مفتوح، أو مضموم، أو مكسور وذلك نحو قولك : أَقْفاءٌ، وأَرْجاءٌ با فتى ؛ لأنَّ الجَمْع إذا كان على (أفْعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فَعَل ؛ نحو : جَمَل، وأَجْمال وقَتَب وأقتاب ، وصَنَم وأصنام .

فإن كان مكسورا فنحو قولك في مِعًى : أمْعاءٌ ، لأنّه بمنزلة ضِلَع وأضْلاع . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء مِعًى[2] مقصور .

فأمّا (نَدًى) فهو فَعَلٌ ؛ وجمعه الصحيح أَنْداء فاعلم؛ وعلى ذلك قال الشاعر :

/ إذا سَقَطَ الأَنْداءُ صِينَتْ ، وأُشْعِرَتْ حَبِيرًا ولم تُدْرَجْ عليها المعاوزُ[3]

٣/٦٦

فأمّا قول مُرة بن مَحْكانَ :

في ليلةٍ منْ جُمادَى ذاتِ أَنْدِية ما يُبْصِرُ الكلبُ مِنْ ظَلْمائِها الطُّنُبا[4]

(١) الشتر : انقلاب فى جفن العين الاسفل . وهو مصدر فعله من باب فرح .

(٢) عقد ابن ولاد فى كتابه المقصور والممدود بابا للمقصور القياسى عنـــون له بقوله : باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤ـ١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذى ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه .

(٣) ذكره فى الكامل جـ ١ ص ٢١٧ فقال . المعاوز : الثياب التى يتبذل فيها الرجل ، وهى دون الثياب التى يتجمل بها واحدها : معوز » .

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على القياس أنداء كما قال الشماخ .. »

وفى المخصص جـ ٤ ص ٦٧ ثوب حبير : موشى وأنشد .. البيت .

قال أبو على : وهو من التحبير .

والبيت من زائية الشماخ المشهورة فى صفة قوس . يريد : أن هذه القوس تغطى بالثياب النفيسة اذا سقطت الانداء خوفا عليهـــا ان تفسد أوتارها . الديوان ص ٤٣ـ٥٣ ، وهو فى معجم مقاييس اللغة جـ ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة جـ ٤ ص ١٢٤، وشروح سقط الزند ص ٤١٩ ، ص ١٥١٤ .

(٤) فى الخصائص جـ ٣ ص ٥٢ ـ ٥٣ ، ويدلك على أن فتحـــة العين قد أجروها فى بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان ... البيت فتكسيرهم ندى على أندية يشهـــد بأنهم أجروا ندى ـ وهو فعل ـ مجرى فعـــال فصار لذلك ندى وأندية كغداء واغدية .. » =

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد، مجازُه مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو : ملامح ، ومذاكير ، وليالى ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلة ، ولا تجمع على ليالى ، ولمحة وذَكَر لا يُجْمَعان على مفاعِل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنَّما أراد جمع نَدِىّ ، أى : نَدِىُّ القوم الذى يُقيمون فيه ، فيُضيفون ويَفْخَرُونَ ؛ كما قال الشاعر :

يَوْمانِ يَوْمُ مَقاماتٍ وأَنْدِيةٍ ويَومُ سَيْرٍ إلى الأَعداء تَأْوِيب (١)

فإنَّمَا تَستدلُّ على المقصور بنظائره .

* * *

= وقال فى ص ٢٣٧ « واجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم ر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفى المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : اندية علمنا ان حق اندية ان تكون جمعا لممدود فتقديره انه جمع على فعال كانه ندى ونداء كقولهم فى جبل : جبال وفى جمل جمال ثم جمع الجمع على افعله .. » .

وقال السهيلى فى الروض الأنف ج ٢ ص١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل : إنه جمع الجمع كانه جمع ندى على نداء مثل جمل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعلة وهذا بعيد فى القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من أبنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك انه فى معنى الرذاذ والرشاش وهما يجمعان على أفعلة » .

وقال البغدادى فى شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلى : لا يشبه معنى البيت قد يمنع ويكون معناه فى ليلة من ليالى الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لاطعام الفقراء .. »

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى واندية فهذا شاذ » .

قال السهيلى : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر فى زمن جمود الماء ، ثم انتقل بالأهلة ، وبقى الاسم عليه وان كان فى الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنبارى : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .

الطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان فى الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ ــ ١٢٩ وبعضها فى الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الاول فى قصيدة هبيرة بن أبى وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص١٩١٢ ، وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ــ ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى ج ٤ ص ٥١٠ ــ ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما فى المجالس خطيبا ، ويوم سير الى الأعداء .

والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الاقامة . =

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لفُعْلة أو فِعْلة ؛ نحو : رُقْية ورُقًى ، ولِحْيَة ولِحًى ، ورِشوة ورُشًى ، ومُدْية ومُدًى . وقد قالوا : مِدية ومِدًى ؛ لأنَّ نظيره من غير المعتلِّ : كِسْرة وكِسَر ، وقِطعة وقِطع ، وظُلْمة وظُلَم . فإنَّما تَستدلُّ على المقصور بهذا وما أشبهه (١) .

* * *

ومن المقصور كلُّ ما كان مؤنَّثا لفَعْلان ؛ نحو: غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لأنَّ مؤنَّثه سكْرَى ، وغَضْبَى ، وعَطْشَى (٢) .

٦٧

* * *

ومنه ما كان جَمْعا لفُعْلَى ؛ لأنَّه يقعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنا ، والقُصْيا القُصَى .

* * *

ومنه ما كان مُؤَنَّثا فى (أفْعَل) الذى معه مِنْ كذا ؛ لأنَّه يكون على مثال (فُعْلَى) . وذلك

= والأندية : الأفنية ، والندى والنادى : المجلس .

وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .

والبيت لسلامة بن جندل السعدى من قصيدة فى المفضليات ص ١١٩ — ١٢٤ ، وفى شرحها للأنبارى ص ٢٢٤ — ٢٤٥ ، وفى رغبة الآمل جـ ١ ص ١١ — ١٢ وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٨٥ — ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس جـ ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .

(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ — ١٢٩ : وكل ما كان جمعاً لفعلة بكسر الفاء أو لفعلة بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروة وعرى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفرية وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .

فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك تضم فى الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله فى الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد .

فأما (فعلة) اذاكانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فان كان مكسور الأول كسرت الاول فى الجمع ، وان كان مضموما ضممت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .

والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الاعرف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك » .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدها فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهى مقصورة ، نحو : عروة وعرى ، وفرية وفرى » .

(٢) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ « ومما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى وسنان وسنى » .

قولك : هذا الآكبر ، وهذه الكبْرى ، والأصْغر والصُّغْرى ، والأوّل والأُولى ؛ لأنّك تقول : هذا أصْغر منك ، وهذا أكْبر منك ؛ وهذا أوّل منك .

ومن المقصور ما لا يقال له : قُصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إنّما سُمّيت قَدَم لكذا ، وقَذال لكذا (١) . ولكنّك تَستدلُّ على قَصْره بما هو على خِلافه بنحو ما ذكرناه .

* * *

فأمّا الممدود فإنّه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث فتُبْدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنّه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ مِن حذْف أو تحريك ؛ لئلّا يلتقيَ ساكنان . فالحذْف لو وقَع ها هنا لعاد الممدود مقصورا ؛ فحرِّك لما ذكرت لك (٢) .

فأمّا ما كان غير مؤنّث ، فهمزتُه أصليّة أو منقلبة / من ياء أو واو بعد ألفٍ زائدة .

فمن ذلك ما بَنَيْتَه على (فَعّال)؛ نحو : شَرّاب ، وقَتّال ، وحَسان ، وكرّام ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء . أو ما همزتُه أصليّةٌ ، نحو : سقّاء . وغزّاء [يا فتى(٣)] ؛ لأنّه من سقيت وغزوت . وقولك : قُرّاءٌ يا فتى ؛ لأنّه من قرأت . فهذا كهذا (٤) .

ومّما يُعْلَم منه أنّه ممدود ما كان من هذا الباب مصدرًا لأفعلت ؛ لأنّها تأتي على وزن الإفْعال ؛ نحو : أخطأْت إخطاءً ؛ وأقرأْته إقراءً . هذا مّما همزته أصليّة .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدرى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فاذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع ان تقول : قالوا قدم لكذا . ولا قالوا : جمل لكذا ؛ فكذلك نحوهما .
فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البئر وأشباه ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لايفرق بين قدم وقذال الا انك اذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) فى المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : " واعلم أن الف حمراء واخوتها التى أبدلت منها الهمزة هى الألف التى فى حبلى وسكرى الا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفتها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامه ، وصار الممدود مقصورا . ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر فى الألف اذا حركتها على غير ذلك .. » .

(٣) تصحيح السيرافى .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٢ ـ ١٦٣ ، واما الممدود فكل شئ وقعت ياؤه أو واوه بعد

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاء ، وأغزيته إغزاء (١) .

* *

وكذلك كلّ ما كان مصدرا لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاء ، واستدْنَيت استدْناء لأنّه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدرا لقولك : انفعل ، وافتعل(٣) ؛ لأنّه يأتى بمنزلة الانطلاق والاقتدار ؛ لأنّ ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختفى اختفاء . وانقضى انقضاء . وكلٌّ مالم نسمّه فقسه على نظيره من الصحيح

وكلٌّ جمْع من هذا الباب على (أفْعِلَة) فواحدُه ممدود(٤). نحو : رداء وأرْدِية . وكساء / وأكْسِيَة ، وإناء وآنِية ، ووعاء وأوْعِية ؛ لأنّ نظيره حِمار وأحْمِرة ، وقِبَال وأقْبِلة(٥) .

٣ / ١٩

ومن الممدود ما كان جَمْعًا لفَعْلَة من ذوات الواو والياء ، وذلك نحو : فَرْوة وفِراء . ومن قال : جَرْوة قال : جراء فاعلم ، وكذلك كَوة(٦) وكِواء .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لان اعطيت : افعلت ، كما أنك اذا أردت المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من ان تجىء بعد الف اذا اردت المصدر . فعلى هذا فقس هذا النحو » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم انها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فاذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياؤه بعد الف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجىء فى المصدر بعد الف ، فأنت تستدل على الممدود ، كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ... » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة احتقرت ، فلا بد من ان تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف اذا أردت المصدر » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذى يكون على مثال افعلة فواحده ممدود ابدا ، نحو افنية فواحدها : فناء ، وارشية ، فواحدها : رشاء » .

(٥) فى اللسان : قبال النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذى يكون فى الاصبع الوسطى والتى تليها ، وانظر اللسان ايضا فى (شسع) .

(٦) الكورة ـ بالفتح ويضم ـ : الخرق فى الحائط . والجروة : الصغير من كل شىء .

فأمّا قَرْيَة وقُرى فليس من هذا الباب ؛ لأنّ قُرًى (فُعل) وليس على فَعْلة وفِعالٍ ؛ لأنّ (فِعالا) فى فَعْلة هو الباب ؛ نحو : صحْفة وصِحاف ؛ وقَصْعة وقِصاع ، وجَفْنة وجِفان (١) .

* * *

ومن الممدود كلُّ مصدر مضمومِ الأوّل فى معنى الصوت . فمن ذلك الدُّعاء ، والعُواء ، والرُّغاء . هذا ممدود ؛ لأنّ نظيره من غير المعتلّ النُّباح ، والصُّراخ ، والشُّحاج .

فأمّا البُكاء ، فإنّه يُمَدّ ويُقْصر . فمن مَدّ فإنّما أخرجه مُخرَجَ الصوت ، ومن قصره أخرجه مُخرَج الحُزْن(٢) .

وكذلك كلُّ ما كان فى معنى الحركة على هذا الوزن ؛ لأنّه بمنزلة النُّقاز ، والنُّفاض (٣)

وقلّما تجد المصدر مضموم الأوّل مقصورا ؛ لأنّ (فُعَلا) قلّما يقع فى المصادر (٤) .

(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ ـ ١٣٥ « وما كان جمعا لفعلة من ذوات اليـاء والواو فهو ممدود ، كقولك : ركوة وركاء ، وقشوة وقشاء ، وشكوة وشكاء . ونظيره من الصحيح : صحفة وصحاف وجفنة وجفان الا أنهم جمعوا الكوة كوى ، فزعم الفراء أن منهم من يقـول : كوة بالضم ، فكأن القصر انما أتى على هذه اللغة وهى بمنزلة قوة وقوى .. فأما قرية وقرى فهو شاذ على القياس المطرد » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « ومما تعلم أنه ممدود : أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت ، نحو : العواء والدعاء والزقاء ، وكذلك نظيره من غير المعتل نحو : الصراخ والنبـاح والبغـام .

ومن ذلك أيضا البكاء ، قال الخليل : الذين قصروه جعلوه كالحزن » .

فى المقصود والممدود لابن ولاد ص ١٣٣ « فاما البكاء فيمـد ويقصر ، فمن مده ذهب به الى الصوت ، ومن قصره جعله كالحزن . هذا قول الخليل . وقال حسان بن ثابت :

بَكَتْ عَيْنِى وَحُقَّ لها بُكَاهَا ... وما يُغْنِى البكاءُ ولا العَوِيلُ

فقصر الاول ، ومد الثانى لما قرنه بالعـويل ذهب به الى الصوت » .

الرغاء : صوت البعير والشحاج : صوت البغل .

(٣) مثل للنظير ولم يمثل للممدود ، وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ : « ويكون العلاج كذلك نحو النزاء ، ونظيره من غير المعتل القماص » .

وفى المخصص جـ ١٥ ص ١٠٨ : « ويكون فعال أيضا للعلاج ، فمـا كان منه معتلا فهو ممدود ، نحو : النزاء والقياء والهراء . ونظيره من غير المعتل : القماص والنفاض » وانظر فيـه ص ١٠٩ ـ ١١٠ فى مقاييس المقصور والممدود .

النقاز كغراب : داء للماشية شبيه بالطاعون تنقز منه حتى تموت .

النفاض : ما سقط من الشىء اذا نفض .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصا ، لان (فعلا) لا تكاد تراه مصدرا من غير بنات اليـاء والواو » .

وفى المخصص جـ ١٥ ص ١٠٨ : « بل لا أعرف غير الهدى والسرى والبكا المقصور » .

واعلم أنَّ من الممدود مالا يُقال له : مُدَّ لكذا ؛ كما لا تقول : / وقَع حمار لكذا إلَّا أنَّك تَستدلُّ بالنظائر (١) .

٣ / ٧٠

* * *

واعلم أنَّ كلَّ ممدود تُثَنِّيه وكان منصرفا ـ فإنَّ إقرار الهمزة فيه أَجْود ، نحو : كساءان ، ورداءان ، وقد يجوز أن تُبْدِل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيِّد .

فإن قلت : قُرَّاوان فهو أقْبح ، لأنَّ الهمزة أَصْل ، وليست مُنقلبة من ياء أو واو . وهذا جائز

فإن كان مُلْحَقا كان أَحْسن ، على أنَّ الهمزة أَجْودُ . وذلك : عِلْباوان ، وحِرْباوان ؛ لأنَّ الهمزة مُلْحِقة ، وليست بأَصْل ، ولا منقلبة من شيء من الأَصل .

وكذلك النَّسَبُ : من قال : كساءان قال : كسائى ، ومن قال : كساوان قال : كساوىّ .

فإن كانت الهمزة للتأْنيث لم يكن إلَّا بالواو ؛ نحو : حمراوان ، وحمراوىّ (٢) .

* * *

والمقصور إذا كان على ثلاثة أَحرف رُدَّت الواو والياءُ فى التثنية ، تقول : قَفَوَان .

فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فرُدَّت الياءُ .

فإن زاد على الثلاثة شيئا ـ منصرفا كان أو غير منصرف ـ لم تقل فى تثنيته إلَّا بالياء ؛ نحو : حُبْلَيان ، ومغْزَيان ، وحُباريان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حباريات ، وحُبليات(٣) .

فأمَّا فى النَّسب فما كان منه على ثلاثة انقلبت / ألفه واوا من أىِّ البابين كان ؛ نحو : رحوىّ ، وقَفَوىّ . فإن زاد فله حكم نذكره فى باب النسبة (٤) إن شاء الله .

٣ / ٧١

ونذكر بعد هذا مَجازَ وُقوع الممدود والمقصور ، ليُعْلَم ما سبيل المدّ والقصر فيهما إن شاء الله؟ .

أمَّا المقصور فإنَّما هو على أحد أمْرين :

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما انك لا تقول : جراب وغراب لكذا ، وانما تعرفه بالسمع ، فاذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد الف ، نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم فى هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه جـ٢ص٩٤ .

(٣) تقدم فى الجزء الاول ص ٢٥٨ــ٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص١٣٦ ، ١٣٨ وسيبويه جـ ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتى فى باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إمّا أن يكون اسما ألفه غيرُ زائدة ؛ نحو : قفًا ، وعصًا ، وملْهًى ، ومَرْمًى ، ومُسْتعْطى ، فهذا كلُّه انقلبت ياوه أو واوه ألفا لما ذكرت لك .

وإمّا أن تكون ألفه زائدة لإلحاق أو تأنيث :

فالإلحاق ؛ نحو : حَبَنطى ، وعفرَنى . وأرْطى .

والتأنيث نحو : حُبْلَى ، وبُشْرَى . وقَرْقَرَى . فهذه صيغ وقعت كما تقع الأسماءُ التى لا يقال لها مقصورةٌ ولا ممدودة .

فما كان مثل قفا وعصا . فنحو جمَل . ومثلْ مَغْزًى . وملْهًى ، مخرَج ، ومدْخَل .

وما كان نحو : حَبَنْطى فلامُه أصْل ؛ لأنَّ ألف حَبَنْطًى ملحقة به ؛ نحو : جحَنْفَل . وما أشبهه . وكأرْطًى الذى هو فَعْلَى ، / فألفه ملحِقة بجعفر وسَلْهب . فألفات هذا الضَّرْبِ أصْليّة . وتلك ملحقة بها [1] .

٢/٧

وأمّا الممدود فلا يكون إلّا وقبْل آخره ألفٌ زائدة . ويقع بعدها ألف مبدلة من ياء أو واو ، للتأنيث أو للإلحاق .

فأما سقّاء وغَزّاء . فبمنزلة ضَراب وقتّال .

وأمّا المُلْحَقَة فنحو : حِرْباء ، وعِلْبَاء . وفِعْلاء ـ فاعلم ـ تُلْحَق بسرداح ، وشِملال .

وفُعْلاءُ تلْحقْ ؛ نحو : قُوباء فاعلم فيمن أسكن الواو ، وهو بمنزلة فُسطاط [2] .

وأمّا ما كان للتأنيث فنحو : حمراء ، وصفْراء . وخُنْفُساء .

إنّما هى زائدة بعد زائدة . فهذا تأويلُ المقصور والممدود .

(١) نقدم لنا حديث الالحاق فى الجزء الاول ص ٢٠٤—٢٠٥ .
وقرقرى : ارض باليمامة (البلدان جـ ٤ ص ٣٢٦) . والعفرنى : الشديد .

(٢) تقدم حديث الالحاق فى الالف الممدودة وسيعيده أيضا فى الجزء الرابع ، وذكره أيضا فى كتابه المذكر والمؤنث الورقة ٨ فقال :

« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون التانيث ابدا ، وما كان مفتوح الاول فهو بناء لا يكون للتذكير ابدا . فالمضموم الاول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وماكان مكسور الاول نحو علباء واخواته فملحق بسرحان وسرداح . والمفتوح الاول لا يكون مذكرا كما وصفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء » . وشملال كعلباء . وحرباء ملحقه بسرداح لان اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسمِّيه النحويُّون (الأَلف واللام[1])

إعلم أنَّ هذا الباب عِبرَةٌ لكلِّ كلام ، وهو خَبر، والخبر ما جاز على قائله التصديقُ والتكذيب.

فإذا قلت : قام زيد / ، فقيل لك : أخبر عن (زيد) . فإنَّما يقول لك : ابنِ مِنْ قام فاعلاً ، وأَلحقه الأَلف واللام على معنى الذى . واجعل زيدا خبرا عنه . وضع المضمر موضعَه الذى كان فيه فى الفِعْل .

٣ / ٧٣

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الأَلف واللام فى معنى الذى . وصلتُهما على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الأَلف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأَنَّك وضعته موْضِعَ زيد فى الفعل ، و (زيد) خبر الابتداء .

وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .

ف (الذى) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه أَلبتَّةَ .

وقولك : الفاعل لايكون إلَّا من فِعْلٍ خاصّةً[2] .

---

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدى من كتب النحو مثل هذه الاطاله سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه للكافية ص ٢٠١ : « اكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املال لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة جـ ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى جـ٢ ص٤٢ « لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة ... ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس وعسى وليس ، لا يجىء منه اسم فاعل ولا مفعول ...

ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام » .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية جـ٢ ص ٣١١ـ٣١٢ والهمع جـ٢ ص١٤٦ .

ولو قلت : زيد فى الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالألف واللام ـ لم يجز ؛ لأنّك لم تذكر فِعْلا .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذى قلت : الذى هو فى الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ، ورفعت (هو) فى صلة الذى بالابتداء ، (وفى الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد فى الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذى .

١/٧

فإن قال لك : أخبر عن (الدار)[1] فى قولك : / زيد فى الدار ، قلت : التى زيد فيها الدارُ . فالهاءُ فى قولك (فيها) مخفوضٌ فى موضع الدار ؛ لأنَّ الدار فى المسألة هاهنا خبر التى ، فهذا وجْه الإخبار .

(١) يجوز الاخبار عن المجرور وحده بشرط الا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الاخبار عن الجار والمجرور معا (حاشية يس جـ ٢ ص ٣٠٩) .

وقال الرضى جـ ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، اذ لا يضمر .

هذا باب

الفعل الذى يتعدّى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبد الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل فى قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب) اسم عبد الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائدإلى (الذى) حتّى صلَحت الصلة ، و (عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أَخْبِرْ عن المفعول ، قلت ، الضَّارِبُهُ عبدُ اللهِ أخوك . ف (الهاء) ضمير الأَخ ، وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبد الله) فاعل كما كان فى المسأَلة ، و (أخوك) خبر الابتداء ، وهو الأَلف واللام فى الحقيقة ؛ لأَنّ كلّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه فى الحقيقة .

٣
٧٥

فإن قلت : ضرب زيد أخاك فى الدار ، فقيل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا أخاك فيها الدارُ .

وتأْويلُه بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدارُ . وقولك : (فيها) هو قولك : (فى الدار) فى المسأَلة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقيل : أخبر عن (قائم) ـ فقد سأَلك مُحالاً ؛ لأَنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة ، والمضمر لايكون إلَّا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابدَّ منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأَنَّ النعت تَحْلِية ، والمضمر لا يكون نعتا ؛ لأَنّه لايكون تَحْلِية [1].

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأَنّه لا يكون إلَّا نكرة .

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٤ «كالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونه » .

ولا يُخبر عن الظروف التى لا تُستعمل اسما ؛ لأنّ الرفع لا يدخلها ، وخبرُ الابتداء لايكون

ولا يُخبر عن الأفعال ، ولا عن الحروف(٢) التى تقع لمعانٍ ؛ لأنّها لا يكون لها ضمير .

فكلُّ ما كان ممّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلّة فيه . وكلُّ اسم سِوى ذالك فمخبرٌ عنه .

ولا يُخْبَر عن (كيف) ، و(أين) ، وما أشبهه ؛ لأنّ ذلك لا يكون إلّا فى أول الكلام ؛ لأنّها للاستفهام(٢)

ولا يُخْبَر عن أَحَد وأخواته(٣) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة و الجار والمجرور والظرف . اذ لا تضمر هــذه الاسماء » .

(٢) فى شرح الكافيه للرضى ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهوتاخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشأن ..

ويخرج كل اسم فيــه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكأين لتصدرهما » .

(٣) وفى شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفى ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ...» وقد جمعها وشرحها البغدادى فى الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ ــ ٢٩٩ .

هذا باب

الفِعْل الذى يتعدّى الفاعلَ إلى مفعولَيْن،

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكَسَوْت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنّك إن شئت قلت : كسوت زيدا ؛ وأعطيت زيدا . ولم تذكر المفعول الثانى .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) _ قلت : المعطيه أنا درهما زيدٌ . فإن قال لك : أخْبِرْ عن (الدرهم) قلت : المعطِى أنا زيدا إياه درهمٌ . فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم فى موضعه ؛ لئلّا يَدْخل الكلام لَبْس وإن لم يكن ذلك فى الدرهم . ولكن قد يقع فى موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجْهُ أن تقدِّم الذى أخذ . وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ؛ لأنَّ هذا لايُلبس ؛ لأنَّ الدرهم ليس ممّا يَأْخذ .

٣
٧٧

فإذا دخل الكلام لَبْسٌ . فينبغى أن يُوضع كلُّ شىء فى موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك . قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

واعلم أنَّ الفعل يتضمّن الضمير . واسم الفاعل لا يتبيّن ذلك فيه . فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا . أو نعتا . أو حالا . أو صلة _ لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضربُه . وعمرو تضربه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦ « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين : فان شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثانى ، كما تعدى الاول وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما ... » .

(٢) فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٢١٤ : اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفعل ، لان ما فى أوائل الافعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين وما يتصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه)ـ قلت : زيد ضاربُه أنا ، وعمرو ضاربُه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذى أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فلذلك لمّا قال ·لك فى قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبِرْ عن نفسك ـ قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بَعْدَ المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه .

وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا ــ أظهرت (أنا) فقلت : المعطيه أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفِعْل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفِعْلُ على غير من هو له ، وكذلك المُعْطِى أنا زيدا إيّاه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفِعْل لك . فإن كان الذى ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمر المنفصل . وذلك قولك ــ إن أخبرت عن (زيد)ـ : الذى أعطيته درهما زيدٌ .

٢/٧

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا درهمٌ ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذى أعطيت زيدا إيّاه درهمٌ .

= بأواخر الافعال الماضية من الضمائر الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك فى المضارع ـ اذا عنيت نفسك أو مخاطبا ـ : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفى الماضى : زيد اكرمته وجعفر كاتبته ..

الا ترى أن هذا كلام غير مفتقر الى ابراز الضمير الذى هو أنا وانت .. ولو قلت : زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) و(مكاتبه) على ما دل عليه اكرمه وتكاتبه واكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه انا ، ومكاتبه أنت .. » .

وانظر الانصاف ص ٤٥ ــ ٤٨ والخزانة جـ ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٨٧ ، جـ ٢ ص ١٦ ، والخصائص جـ ١ ص ١٨٦ والاشباه جـ ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ ــ ٢٦٣ ، جـ ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدّى إلى مفعولَيْن
وليس لك أن تقتصر على أحدهما دُونَ الآخر (١)

وتلك الأفعال هى أفعال الشكّ واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسِبت زيدا داخلا دارَك ، وخِلْتُ بكرا أبا عبدِ الله ، وما كان من نحوهنّ .

وإنّما امتنع : ظننت زيدا حتّى تذكر المفعول الثانى ؛ لأنّها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنّما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنّما معناه : زيد منطلق فى ظنّى ، فكما لابدّ للابتداء من خبر كذا لابدّ من مفعولها الثانى ؛ لأنّه خبر الابتداء ، وهو الذى تعتمد عليه بالعلم والشكّ .

٣/٧٩ / إذا قلت: ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أَخْبِرْ عن نفسك ـ قلت: الظانُّ زيدا أخاك نفسُك .

فإن قال : أَخْبِرْ عن (زيد) ـ قلت : الظانُّه أنا أخاك زيدٌ .

فإن قال : أَخْبر عن (الأخ) ـ قلت: الظانُّ أنا زيدا إيّاه أخوك . تضع الضمير فى موضع الذى تُخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر بـ(الذى) عن نفسك قلت : الذى ظنّ زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى ظننته أخاك زيدٌ .

فإن قيل: أَخْبر عن (الأخ) ـ قلت : الذى ظننت زيدا إيّاه أخوك ، ويقبح أن تقول : الذى ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنّما يقع الشكّ فى الأُخوّة . فإن قلت : ظننت أخاك زيدا ـ أوقعت الشكّ فى التسمية . وإنّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضِّحا

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا .. » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨ : « وانما منعك ان تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر انك انما أردت ان تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول، لتعلم الذى تضيف اليه ما استقر له عندك ... » .

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول
الثانى ممّا يصحّ موضِعُه / إن قدّمته فتقديمه حسنٌ؛ نحو قولك : ظننت فى الدار زيدا . وعلمت ٢/٨
خلْفك زيدا .

فإن قال : أخبِر عن (الدار) ــ قلت : الظانٌّ أنا فيها زيدا الدارَ .

وبـ(الذى) تقول : التى ظننت فيها زيدا الدارْ .

وكذلك الخلْف . تقول : الظانٌّ أنا فيه زيدا خَلْفُك

وإن كان المفعول الثانى فِعْلا . نحو : ظننت زيدا يقوم ــ لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .

وكذلك إن كان من الظروف التى لا تحُلُّ محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدّى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهنّ

إعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه : الابتداءُ والخبر ، وإنّما دخلت (كان) ؛ لتُخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفِعْل وصل منك إلى غيرك .

وإنّما صُرِّفْن تَصَرُّفَ الأَفعال لقوّتهنّ ، وأنّك تقول فيهنّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهنّ جميعُ أَمْثِلة الفِعْل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبّرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ؛ كما كنت تقول فى ضرب . ٣/٨١

فإن أخبرت عن (الأَخ) فإنّ بعض النحويّين لا يُجيز الإخبار عنه(٢) ، ويقول :إنّما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عمّا وُضِع موضِعَه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجْهَ له ؛ لأنّك إذا قلت : زيد منطلق ــ فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يَفْسُد الإخبارُ هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان ، والأصل جوازه ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والاصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ، لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنَّما هو : ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنَّما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألَّا يُجيز الإخبارَ عن شيء من هذا ، فإن كان يُخبر عن هذا أَجْمَعَ ، ويمتنع لعلَّة موجودة فى هذا ـ فقد ناقض .

فالإخبار عن المفعول فى كان ـ إذا قلت : كان زيد أخاكَ ـ أن تقول : الكائن زيد إيَّاه أخوك. فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائنه زيدٌ أخوك ـ فحسنٌ ، والأوَّل أجود ؛ لما قد ذكرته لك فى باب (كان)(1) من أنَّ الذى يقع بعدها ابتداءٌ وخبر . فإذا قال : الكائنه ، فوصل الضمير بـ (كان) ـ فقد ذهب فى اللفظ ما يقوم مقامَ الابتداء ، وهو فى المعنى موجود فاخترنا الأوَّل ؛ لأنَّ له اللفظَ والمعنى ، وقد قال الشاعر :

فإن لايَكُنْها أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِهَا (2)

فهذا جائز ، والأَحْسنُ ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ ... لا نَرى فيهِ عَرِيبا

ليس إيَّاىَ وإيَّا ... كَ ولا نَخْشَى رَقِيبا(3)

(1) عقد لكان بابا فى الجزء الرابع سيأتى حديثه ، كما عقد بابا فى ص ٩٦ من هذا الجزء .

(2) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢١ على ان (كان) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية فى عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى فى نحو : ضربته .

والبيت لأبى الأسود الدؤلى يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة الى الأهواز ، وكان اذا مضى اليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْها الغُواةُ فإنَّنى ... رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بمكانِها

يريد : نبيذ الزبيب .

واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبن أمه.

انظر الخزانة جـ ٢ ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨ ، والعينى جـ ١ ص ١ ص ٣١٠ ـ ٣١٢ ، وتفسير المسائل المشكلة للفارقى ص ٧٠ .

(3) استشهد بهما سيبويه فى جـ ١ ص ٣٨١ على اتيان الضمير بعد ليس منفصلا ، لوقوعه موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لانه فعل وان لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت :كان زيد ضاربا عمرا ، فقيل : خبِّر عن (ضارب) وحْدَه ـ لم يجز(١) ؛ لأنَّه عامل فى عمرو ، وإن قيل : خبِّر عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرٌو .

فإن قيل : خبِّر عن (ضارب عمرا)(٢) قلت : الكائنه زيد ضاربٌ عمرا ، ولك / أن تقول : إيَّاه ضارب عمرا فتقول : الكائن زيد إيَّاه ضاربٌ عمرا .

٣/٨٣

فإن قلت ذلك بـ(الذى) قلت : الذى كان زيد إيَّاه ضاربٌ عمرا .

فإن قلته بالهاء قلت : الذى كان زيد ضاربٌعمرا ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذى كانه .

فأمَّا إذا قلت : الذى كان زيد إيَّاه ـ فإنَّ (إيَّاه) لايجوز حذفها ؛ لأنَّ المتَّصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم فى مواضع ، و(إيَّاه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأنَّ هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفارقى فى كتابه ص ٧٠ : « وقد روى فى (شهر) الرفع والنصب جميعا ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا هذا فى كتابنا : تفسير أبيات كتاب سيبويه » .

ويقول البغدادى فى الخزانة : ولم يظهر لى وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزاين او على تقدير أن الخبر محذوف .

نرى : من رؤية العين .

عريب : من الالفاظ الملازمة للنفى ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . واياى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه فى النصب .

وجملة (لا نخشى رقيبا) معطوفة على جملة (لانرى فيه) الواقعة خبرا ثانيا والرابط محذوف اى فيه .

ويجوز ان تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .

تمنى ان تطول ليلته بمقدار شهر .

ونسب الأعلم الشعر لعمر بن ابى ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجى .

***

وقد ذكر البيتان فى قصيدة لعمر بن ابى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ ـ ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان العرجى ص ٦١ ـ ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض الالفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان العرجى هكذا :

غير أسماء وجُمْلٍ ثمَّ لا نخشى رقيبا

وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٣ « وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر » .

(٢) فى التصريح جـ ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنّك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مررت زيد ؛ لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

* * *

فأمّا (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عمّا عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنّها ليس فيها (يَفْعل) ، ولا يُبنى منها (فاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلّا قائمًا.

فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا — قلت : الذى ليس منطلقا زيدٌ .

وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إيّاه منطلق .

وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلّا قائما — قلت : الذى ليس إلّا قائما زيدٌ .

وإن قال : أخْبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلّا إيّاه قائم (١) .

* * *

وكلٌّ شىء ليس فيه فِعْل فالإخبار عنه لايكون إلّا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيدٌ .

وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيدٌ هو أخوك .

وتقول : إنَّ زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إنّه منطلق زيدٌ .

فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذى إنَّ زيدا هو منطلقٌ ، فعلى هذا تجرى الأخبار .

تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيدٌ .

وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيدٌ فيها الدارُ .

وتقول : كان زيد حسَنا وجهُه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهُه زيدٌ

فإن قال : أخبر عن (حسَنا وجْهُه) قلت : الكائن زيد] (٢) إيّاه حسنٌ وجْهُه .

فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ؛ وذلك لأنّه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا .

فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شىءٌ فبطل الكلام .

وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شىءٌ .

(١) فى الهمع جـ ٢ ص ١٤٧ صرح بانه لا يخبر عن اسم الفعل النـاسخ المنفى ، كليس وما زال واخواتها .

(٢) ما بين المعقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التى ذكرت لك ، ويبيّن هذا أنّك إذا قلت : الذى كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من جهتين :

إحداهما : أنّ (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنّك لم تجعل فى صلة الذى شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أردُّ (هو) إلى الذى — لم يكن فى خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذى كان زيدٌ أبوه هو منطلقٌ . فكانت الهاء فى أبيه لزيد ، وهو الذى به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع فى موضع الضمير أجنبيًا ، فإن صَلَح جاز الإخبار عنه ، وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيد حسنا /عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو منطلق — لم يجز .

٨٦

فإن قلت : كان زيد أبوه فى داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنّك لو قلت : كان زيد عمرو فى داره لصلَح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيدٌ هو فى داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى الذى ؛ لأنّه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التى فى داره ترجع إلى زيد . فكلُّ ما كان من هذا فاعتبره بالأجنبىّ كما وصفت لك . فهذا بابه[1] ، وسنفرد باباً لمسائله بعد فراغنا منه إن شاء الله .

---

(١) فى شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤—٤٥ : « وكذا كل ضمير مستحق لغيره . . كالضمير فى زيد ضربته ، وفى زيد ضرب ، وفى زيد قائم ، اذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ، فلو قلت : الذى زيد ضربته هو : فان بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز ، لأنا قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول ، وأيضا تبقى الصله خالية من عائد الى الموصول وقولك : (هو) فى الاخير ليس فى الصلة بل هو خبر للموصول ، وان جعلناه عائدا الى الذى بقى خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ وقولك : (هو) فى الاخير ليس فى حيز خبر زيد . . . وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر ، وان رجع الى ذلك المبتدأ ، وذلك كما فى نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما .

وقال الاندلسى : لا يجوز ذلك . . . » .

وانظر الفارقى ص ٤٧ وحاشية يس جـ ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فأمّا الظروف فهى : أسماءُ الزمان والأمكنة .

وأمّا المصادر فهى : أسماءُ الأفعال .

إعلم أنَّ كلَّ ظرف متمكّنٍ فالإخبارُ عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلْفَك) - : أَخبِرْ عن (خَلْف) قلت : الذى زيدٌ فيه خَلْفُك ، فترفعه ؛ لأنّه اسم ، / وقد خرج من أن يكون ظرفا . وإنّما يكون ظرفا إذا تضمّن شيئا ؛ نحو : زيدٌ خَلْفَك ؛ لأنّ المعنى : زيدٌ مستقِرٌ فى هذا الموضع ، و (الخلفُ) مفعول فيه .

فإن قلت : خَلْفُك واسعٌ - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنّك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيومَ الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يومُ الجمعة مُبارَكٌ - أخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنّه ليس بظرف ، فهو كقولك : زيد حَسَنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ　　　مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأَمَامُها (١)

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢٠٢ على الاتساع فى خلفها وامامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالثغر والثغرة والعورة .

المولى : قال ثعلب : هـو بمعنى الاولى بالشىء كقوله تعالى (ماواكم النار هى مولاكم) اى : اولى بكم .

والضمير فى (فغدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف ، لانها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب انه) خبرها ، والعائد الى المبتدا الضمير فى انه ، وعاد مفردا مراعاة لفظ (كلا) .

وجملة لمبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب انه ..) خبر (غدا) ، لانها من اخوات صـار و حالية على ان (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن الشجرى : « (خلفها) رفع على البدل من (كلا) والتقدير : فغدت وخلفها وامامها ب انه يلى المخافة .

فكلُّ ظرف يُستعمل اسما فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلَّا ظرفا فلا يجوز الإخبار عنه ؛ لأنّه لا يرتفع .

وكلُّ ما خبّرت عنه فلا بُدّ من رفعه ؛ لأنّه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندَك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجز ؛ لأنّه كان يلزمك أن تقول : الذى زيد فيه عندُك ؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا .

٣/٨٨ وكذلك ذاتَ مرّة ، وسِوى ، وسواء ، وبُعَيْداتِ بَيْنَ ، / وسحَر إذا أردت به سحر يومك[١] وقد مرّت العلّة فى هذه الظروف فى مواضعها [٢] .

وكلُّ ما نصبته نَصْبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنّ ناصبه قائم ، وإنّما تُخبر عنه إذا حوّلته إلى الأسماء .

* * *

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نَصْبَ المصدر لم تُخبر عنه[٣] فإن نصبته نَصْبَ الأسماء ، فقد حكمت له بالرفع ، والخفض فى موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .
وبعض النحويين ابدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لان البدل يقدر ايقاعه فى مكان المبدل منه ، وان منع من ذلك موجب اللفظ فى بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وأمامهـا ، فليس فى ايقاع الحسبان على ذلك فائدة » .

والبيت من معلقة لبيد، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الانبـارى ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزى ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس جـ ١ ص ٢٩ ، جـ ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفضليات للانبارى ص ٦٩ ، وأمالى الشجرى جـ١ ص ١١٠، جـ ٢ ص ٢٥٢ ، وسيعيد المبرد ذكر هذا البيت فى الجزء الرابع .

(١) فى شرح الرضى للكافية جـ ٢ ص ٤٥ : « ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة ، نحو : عند وسـوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات .

« وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت فى ضميره بفى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعه فى قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذى سرت فيه يوم الجمعة الا أن يكون الظرف متوسعا فيه ... » .

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتى فى الجزء الرابع .
وتقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ الحديث عن سوى ، سواء ، وبعيدات بين . وانظر سيبويه جـ ١ ص ١١٥ .

(٣) فى الفارقى ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه فى صحة الاخبار عنه .
قيل : ليس المصادر واحدة فى ذلك . بل هى ثلاثة أقسام : =

بزيد سيرا . ليس فى قولك (سَيْرًا) إلّا ما كان فى قولك : سرت إلّا أن تنعته ، أو تصيِّره معرفة ، أو تفرده ، أو تثنّى فتقول : سرت بزيد سَيْرا شديدا ، أو سَيْرةً واحدة ، أو سيرتين ، أو السَّيْرَ الذى تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصَرُّفُ .

وتقول : سِيْرَ بزيد سيرٌ شديد ، وسِير بزيد سَيْر تان .

فإن قلت : سِيْرَ بزيد سَيْرا فالنصب الوجْهُ ، والرفع بعيد ؛ لأنَّه توكيد ، وقد خرج من معانى الأسماء . قال الله ـ عزّ وجلّ ـ : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لمّا نعت .

٣/٨٠ فإذا أخبرت عن (الصُّورِ) / قلت : المنفوخ فيه نفخةٌ واحدة الصورُ .

وإن أخْبرت عن النفخة قلت : المنفوخةُ فى الصور نفخةٌ واحدةٌ .

وتقول : سير بزيد فرسخٌ إذا أقمته مُقامَ الفاعل .

فإن قيل : أخبرعنه ، قلت : المسيرُ بزيد فرسخٌ .

فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسيرُ به فرسخٌ زيدٌ .

وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نَصْبَ الظروف ، ولم تُقمه مُقام الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

= منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وانما قبحه أنه ليس فيه الا ما فى الفعل من التكرير .

وقسم لا خلاف فى أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح ان يخبر عنه ...

وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثه أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، وويله رجلا . المازنى يجيزه ، لانه قد قوى فى الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لانه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثانى : المصدر الواقع موقع ما هو فى معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازنى يجيزه على قبح ، لكثرته على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لانه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل فى الخبر من نحو : انما أنت ضربا ، وانما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازنى يجيزه لوقوعه فى الخبر وكثرته على هذا الوجه .

وابو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالته .

والذى عندى فى ذلك أن الصواب مذهب أبى بكر ... » .

وانظر الرضى ج ٢ ص ٤٣ ـ ٤٥ والهمع ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعَة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : سير بزيد سَيْرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماماً فإنَّما هو على قولك : يسيرون سيرا .

وإنَّما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له سِتُّون عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد ستِّين عاما ، وسير به فى يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتِّساعٌ ، وحقيقةُ اللغة غيرُ ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [1] ، وقال الشاعر :

٣/٩٠

لقَدْ لُمْتِنَا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ونِمْتِ وما لَيْلُ المَطِىِّ بِنائِمِ[2]

وقال :

* فنامَ لَيْلِى وتَقَضَّى هَمِّى [3]*

وقد استقصينا هذا فى بابه[4] ، وإنَّما نذكر منه شيئا للإخبار .

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتِّساع قال : اليومُ سِرْتُه ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ [5]

(١) سبأ : ٣٣ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٨٠ على الاخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى: وما المطى بنائم فى الليل .
ام غيلان : هى بنت جرير . السرى : سير الليل .
والمطى : اسم جمع مطيه وهى الراحلة التى يركب ظهرها ، اى يمتطى .
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق ـ ديوانه ص ٥٥٣ — ٥٥٩ .
وانظر الخزانه جـ ١ ص ٢٢٣ .

(٣) الرجز لرؤبة من ارجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ ـ ١٤٣ ، وانظر الخزانة جـ ١ ص ٢٢٣ . وبعده : وقد تجلى كرب المحتم .

(٤) تكلم عن ذلك واعاد هذه الشواهد فى الجزء الرابع ص ٦١٥ ـ ٦١٦ من الاصل .

(٥) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه
وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم .
النهال : المرتوية بالدم ، واصل النهل اول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب .
ويوم مجرور برب المحذوفة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل .

فقال : شهدناه ، وإنَّما أَراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

* * *

فإن قيل : سير بزيد فرسخان يومين فأَنت مخيَّر(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت : فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مُقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظرف قلت : سير بزيد / فرسخان يومين .

٣ / ٩١

فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزيد يومين فرسخان(٢) .

وقال الشجرى فى أماليه جـ ١ ص ٦ : وا نما جاز حذف الجار من ضمير الظرف ، كما جاز حذفه من مظهره اذ كنت تقول : قمت فى اليوم، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ، واليوم قمته .

نسبه سيبويه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى جـ ٢ ص ٢٠٨ وشـواهد الكشاف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل جـ ١ ص ١٣٩ والتبريزى جـ ٤ ص ١٣٢ والفارقى ص ٧٣ ، وروى فى الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هى المسالة التى استطرد اليها الفارقى فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها فى التقدير والتزيل مسالة يذكرها اصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا تقصينا القول فيها ، فاحببنا ان نذكرها فى هذا الموضع، وان لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنهـا نظير ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففى هذه المسالةعلى ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها ..

ففى الأصل سبعة أوجه : منها سـتة أو جه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزيد) فى موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله فىموضعه مفعولا بحرف الجر فى تقدير النصب . ولك أيضا فىفرسخين الرفع والنصب .

ولك فى يومين ايضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من فاعل واحد .

هذا حكم الأصل فى المسالة .

فان أخبرت عن اسماء المسالة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : اخبر عن (بزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لان معـه حرفا ، والحـرف لا يخبر عنه » .

(٢) فى الفارقى ص ٧٣ : « فان اخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير بزيد فيهمـا يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وانت اذا اخبرت عن الظرف لم يكن بد من ان يذكر مع ضميره حرف الجر .

وانما وجب ذلك ، ليدل على انه ظرف ، اذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى عدمت صورته ، وجئت بضميره ـ والضمير لا يدل على الظرفية ـ وجب أن تجىء بحرف يدل على انه ظرف ، فان جعلته مفعولا على السعة جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لانه قد بطل .=

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزيد فيهما فرسخان يومان(1) .

وإن جعلتهما اسمين على السَّعَة قلت : المسيرُ هما بزيد فرسخان يومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذى ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومين فرسخان .

فإن أخْبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان

وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سِيرهما بزيد فرسخان يومان ، وإنّما توحّد الفعل لتقدّمه .

وتقول فى الألف واللام : المسيران ـ إذا أخبرت عن الفرسخين ـ لأنَّ الفعل لهما ، وهو مردود إلى الألف واللام .

وفى اليومين تُوحِّد ، لأنَّ الألف واللام لهما ، والفِعْلُ للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ، لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمُ أبواهما أخواك ، لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحّد الفعل / ، لظهور فاعله بعده .

٣
٩٢

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه مفعولا على السعة مما يخرجه عن معنى الظرف ، ويقلبه الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزيد يومين فرسخان .

ففرسخان : خبر اللذان . و (همـا) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه قول الشاعر :

ويوم شهدناهُ سُلَيماً وعامِرا ... قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

اراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحـذف حرف الجر ، واضمره كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك ان تحذف الضمير ، فتقـول : اللذا ن سير بزيد يومين فرسخان .

تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذى ضربت زيد . تريد ضربته .. فان نقلته الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .

فاما الحذف مع الالف واللام فانه ممتنع على مذهب اكثر النحـويين ، وقد أجازه قوم وليس بالجيد ...

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالالف واللام على انه ظرف . تقول : المسير بزيد فيهما يومين فرسخان ... » .

(1) فى الفارقى ص ٧٣ « فان اخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب فى الفرسخين ، واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته

فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف من اجل حذف الضمير مع الألف واللام . ووجها ن ممتنعان وهما الاخبار عن (بزيد) » .

فإن قدّمت الفرسخين على ما شرطنا فى أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزيد يومين[1]

وإن قدّمت اليومين قلت : اليومان المسِير بزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما بزيد فرسخان[2] .

فإن قدّمت الفرسخَيْن ، واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان المسيراهما بزيدهما[3] . بجعل (الفرسخين) ابتداءً ، و (اليومان) ابتداء ثانيا ، و (المسيراهما)

(1) فى الفارقى ص ٧٣ ـ ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما ظرفان قلت : الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد فى فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو سهلان الخبر .
فان قدمته (الفرسخين) على أنه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين .
اذا جعلت اللذان خبرا .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين طويلان .
جعلت (طويلان) خبر الفرسخين .
فان حذفت الضمير من الصلة على قولك : الذى ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد يومين طويلان .
تريد : سيرهما ، وحذف على ما بينا أولا .
فان قدمتهما والخبر عنهما بالألف واللام دون الذى قلت :
الفرسخان المسير بزيد فيهما يومين طويلان .
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،
وعلى أنهما ظرفان قلت : الفرسخان المسير هما بزيد يومين طويلان ، ولك الحذف على مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلان) ، لأن المسير وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج الى ذكر (طويلان) ... » .

(2) فى الفارقى ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد اخرت (الفرسخان) لوجب فيه مثل ما وجب فى تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجها » .

(3) فى الفارقى ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان) لليومين أيضا :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما .
هذا اذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما شديدان ، فان حاولت حذف الضمير من صلة الذى على حد قولهم : الذى ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة . ـ

ابتداء ثالثا ؛ لأنّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبرا عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت (١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرُها خبَرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبَرُ الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين • وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره •
وأما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلأنه منفصل •• » •

(١) فى الفارقى ص ٧٤ « فان قدمتهما جيعا ظرفين واللذان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما •

وتفسيره : ان تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين •

فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان •

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر الفرسخان •

وعائد (اللذين) فى المسألتين جميعا فيهما الاخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ » •

وقال فى ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما ظرفان على ترتيب الفعل فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما هما •

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبرا لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدأ ثالثا و(هما) خبره وعائده فيهما الأول ، لأنه ضمير الفرسخين واللذان للفرسخين •

وانما لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبرا على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبرا له، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجمله قولك : (فيهما) الثانى •

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ،وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لانه يبقى بلا عائد •••

فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما هما •

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ض الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد اياهما هما » •

وهكذا اخذ الفارقى يستعرض جميع الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة •

ولا نستطيع متابعته الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ ــ ٧٨ •

٣
٩٣

وهذا إذا تأمّلته فى الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجاريةُ الضاربِاها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام فى معنى التى قلت : الضاربُها هما ؛ لأنّك أردت : التى ضربَها الرجلان . ف(التى) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفِعْل جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة فى الفرسخين .

* * *

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبَرت عن (زيد) قلت : الذى هو الضاربك أبوه زيدٌ .

وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذى زيد هو أبوه الضاربُك لم يصلُح ؛ لأنّك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطَل . ولكن لو قلت : زيدٌ صاحبُه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداء ، و (أباه) خبرا جاز فقلت : الذى زيدٌ هو أبوه صاحبُه ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : زيدٌ صاحبه عمرٌو أو زيد «عمرو» أبوه صلَح فاعتبر هذا بالأجنبىّ ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدَل

٣/٩٤ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أَخبر عن (زيد) فإنَّ فيه اختلافا[1] يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلا منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجل «زيد» ، فتجعله بدلا ، كما كان فى المسألة .

وقال آخرون : إنَّما الشرط الإخبار عن البدَل لا عن المبدَل منه ، فإنَّما تُبدل منه فى موضعه ، فتقول : المارُّ أنا برجل به زيدٌ . تردّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفوض لاينفصل ، وردّها فيما يجوز انفصاله جائز حسَن . قال الله تبارك وتعالى ـ : (قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)[2] ، فوقع البدَلُ بردّ حرفِ الجرّ . وقال الله ـ عزّ وجلّ فى موضع آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[3] . فجاء البدَلُ بلا حرف؛ لأنَّه ينفصل . فهكذا طريق البدل .

فإن قلت : رأيت رجلا زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائى أنا رجلا إيّاه زيدٌ ، على هذا القول ، وعلى القول الأوّل : الرائيه أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأَجْرِ البدَل . ٣/٩٥

---

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٤ : « واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .

قال : لان البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وايضا تخلو الصلة من العائد فى نحو جاءنى زيد أبوك ان اخبر عن البدل عند من يجعل البدل فى حكم تكرير العامل .

وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما .

فالاول تقول فى مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذى مررت به رجل زيد .

والثانى تقول مخبرا عن المبدل منه : الذى مررت به زيد رجل .

ومخبرا عن البدل : الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ، ويجوز ان يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .

والمجوزون اختلفوا فى بدل البعض والاشتمال ، فاجازه الأخفش اذ الضمير نفس ما بعده .

ومنعه الزيادى ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول » وانظر الهمع جـ ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار فى باب الفِعْلَيْن

المعطوفِ أحدُهما على الآخر

وذلك قولك: ضربت ، وضربنى زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ مُعرًّى من المفعول فى الفِعْل الأوّل ، وهو فى المعنى عامل ، وكان فى التقدير : ضربت زيدا ، وضربنى زيد ، فحَذف ، وجَعل ما بعده دالاًّ عليه . وقد مضى تفسير هذا فى بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنّه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقَوْا دليل على ما ألْقَوْا . قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ (٣) .

فالفِعْلان فارِغَان فى اللفظ ، مُعْمَلان فى المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأَنْتَ بما ... عِنْدَكَ رَاضٍ والرأْىُ مُخْتَلِفُ (٤)

(١) لم يمض حديث التنازع ، وانما سياتى فى الجزء الرابع فى ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٣٥

وفى سيبويه جـ ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٨ على حذف خبر المبتدأ الأول الذى هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثانى دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الأعلم الى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العينى جـ ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص جـ ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروى فى ديوانه ص ٥٣ـ٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨ـ٤٣ طبع العراق ، وهى فى الأصمعيات ص ٢٢٦ ـ ٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادى فى الخزانة جـ ٢ ص ١٨٩ ـ ١٩٠ قصيدة لعمرو بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال فى ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

فإذا أعملت الأوّل قلت : ضربت/ وضربنى زيدا ، فإن قدّمت (ضربنى) قلت فى إعمال الآخر : ضربنى ، وضربت زيدا قدّمت الفِعْل مضمَرًا فيه الفاعِلُ ؛ لأنَّ الفِعْل لا يخلو من من فاعل ، والذى بعده تفسير له ، وهو من المضمر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا فى هذا فى موضعه ما يغنى عن إعادته (١) .

٣/٩٦

وتقول : أعطيت وأعطانى زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأوّل قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأوّل فى المسألة الأولى : ضربنى ، وضربته زيد . تريد : ضربنى زيدٌ ، وضربته .

وتقول : ظنَّنى ، وظننت زيدا منطلقا إيّاه . لايكون إلّا ذلك ؛ لأنَّ (ظننت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثانى بُدٌّ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجز أن تقول : إيّاه قبل أن تعطف ؛ لأنَّك لا تضمر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنّه لايخلو فعل من فاعِل . فمن ثَمّ وضعت (إيّاه) موخّرا لمّا تقدّم ما يُرَدُّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

٣/٩٧

فإن أعملت الأوّل ، وقدّمت (ظننت) ـ قلت : ظننت وظنَّنيه زيدا منطلقا ـ أردت : ظننت زيدا منطلقا ، وظنَّنيه ، وإن شئت وظنَّنى إيّاه .

وتقول : ظَننت ، وظنَّانى منطلقا أخويك منطلقيْن ، على إعمال الأوّل ـ والتقدير : ظننت أخويك منطلقَيْن ، وظنَّانى منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنَّ خبر الأخوين مخالفٌ لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظنَّنىَ أخواك منطلقا . أعملت الآخر ، والأوّل فارغٌ فى اللفظ ، وهو فى المعنى مُعْمَل لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأوّل أن يتّصل بالثانى ؛ لأنَّ الأوّل والثانى فى محلِّ الابتداء ، وخبره ـ فالأوّل مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أوشكّ .

« وعرف من ايرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمى فى شرح أبيات الجمل وتبعهما العينى والعباسى فى شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد ... »

وانظر الأغانى جـ ٣ ص ١٨ ـ ٢٤ وتعليق معاهد التنصيص ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٩٢ .

(١) عرض له فى الجزء الثانى فى باب نعم و بئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أنَّ قولك: ظننت زيدا منطلقا إنَّما وقع الشكُّ فى الانطلاق، والتقدير : زيد منطلق فى ظنِّى . وقد مضى هذا مفسّرا فى أوّل الكتاب (١) . وإنّما ذكرنا /هاهنا منه شيئا ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله .

٣ / ٩٨

إذا قال القائل : ضربتُ وضربنى زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربنى- فإنَّ الإخبار عن التاء فى قول جميع النحويّين ، إلّا أنّ أبا عثمان المازنىّ يقول فى هذا الباب قولا لم يقله قبله أحدٌ ، وقولهُ صحيحٌ يتبيّنه من سمعه ، ويعلم أنَّ ماكان اصطلاحا-

يقول النحويّون (٢) -إذا أخبروا عن التاء فى ضربت وضربنى زيدا- : الضارب زيدا والضاربه هو أنا ؛ لأنَّ التقدير : ضربت زيدا ، وضربنى . فلمّا قلت: الضاربُ زيدا- كانت الألف واللام لك ، والفعل لك ، فجرى الفعل صِلةً لنفسه . فلم يُحتجْ إلى إظهار ما بعده ، وقلت : والضاربُه هو ؛ لأنَّ الألف واللام لك . والفِعْل لزيد ،فجرى الفِعْل على غير من هو له . فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم فى هذا الجزء ص ٩٤ وليس فى اول الكتاب .

(٢) فى حاشيه الصبان جـ ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال فى التسهيل : وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غيرالمتنازع فيه.

فان كان ذالك ، اى : وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى .

قال الدمامينى : فتقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد :

الضارب زيدا والضاربه هو آنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولا للاول ، لأنه كان يطلبه منصوبا ، واضمرت فى الوصف الأول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون عائدا على (آل) مستترا لجريان الوصف على من هو له ، لان (ال) نفس (انا) وفاعل الضرب فى المعنى (انا) ، ثم جئت بموصول ثان ، لأن (ال) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة (ال) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب ، لتعود على (ال) ، وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : (هو) لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه ، لأن (أل) نفس (انا) والذى فعل الضرب الثانى زيد . ثم قال فى التسهيل : وهذا اولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر اول الموصولين غير خبر الثانى .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول فى ضربنى وضربت زيدا عند اعمال الثانى مخبرا عن الياء والتاء بالذى : الذى ضربه وضرب زيدا انا ...

وتقول بالألف واللام : الضاربه هو ، وضرب زيدا انا . ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الأخفش : الضاربه هو والضارب زيدا آنا ،

والاولى أن يقال : الضاربه زيد ، لان الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الأصل ، لكونه من باب التنازع » .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت · الضاربه أنا ، والضاربى زيد[1] أظهرت نفسك ؛ لأنَّ الفِعْل لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربنى زيد . فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربُه هو أنا . فذكرت زيدا مع الفعلِ الأوّل ولم يكن / الفِعْل من قبل الإخبار عنه متعدّيا فى اللفظ . ، فجعلته بمنزلته فى المسألة الأولى .

٣/٩٩

فإن أخبرت عن (يد) فإنَّ بين النحويّين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربُه أنا ، والضاربى زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعلَ غيرَ متعدٍّ ، ولا بُدَّ أن نعدّيه فى الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلّا لم يكن فى صلة الذى ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا . والضاربى زيدٌ . فلا تذكر فى الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين فى معنى الذى شىءٌ .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف فى أنَّ حَذْفها من صلة الألف واللام ردىء جدا ، وإن كان يحذف من الذى فقد آل إلى القول الأوّل ، إلّا أنّهم حذفوا ما إثباتُه أَجْودُ .

فإنّما كان حذْفُها جيِّدا فى الذى إذا قلت : الذى ضربت زيد . والذى ضرب عبدُ الله زيدٌ ، لأنَّ (الذى) اسم بنفسه والفعل/ والفاعل والمفعول ، فصار أربعةُ أشياء اسما واحدا . فلَم يجز حذْف (الذى) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذْفُ الفِعْل وهو الصلة . ولا حذْفُ لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لايكون إلّا منه . فحُذف المفعولُ استخفافا ؛ لأنَّ الفِعْل قد يخلو منه وهو فى النيّة ، ولولا ذلك لم يكن فى الصلة ما يرجع إلى الموصول .

٣/١٠٠

والألف واللام فى معنى (الذى) . وليس محلُّهما محلَّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلّا أنَّ ضاربا وما أشبهه فى معنى الفعل ، فصارتا فى معنى ما يوصل

(١) فى شرح الكافيه للرضى جـ ٢ ص ٤٨ : « وان اخبرت عن زيد بالذى قلت : الذى ضربنى وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع فى ضمير منصل ·
وبالالف واللام : الضاربى وضربته زيد ·
وعند الاحفش · الضاربى والضاربة انا زيد بابراز (انا) لجرى ضـــاربه على غيـــر من هو له » ·

بالفِعْل وهذا مذهب النحويّين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ، إلّا أنّ إثباتَها أجودُ ، وليس محلُّها فى الصلة كمحلّها فى الفِعْل ؛ لأنّ الموصول لابُدَّ من أن يكون فى صلته ما يرجع إليه ، والفِعْل المطلق يُستغنَى فيه عن ذلك ، فيكون المفعولُ فيه فضلةً : كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت فى الفائدة ، وإذا حذفتة لم / تُخْلِلْ بالكلام ؛ لأنّك بحذْفه مُستغنٍ ؛ ألا ترى أنّك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعلُ لم يَستغنِ الفِعْلُ ، ولولا الفِعْلُ لَمَ يكن للاسم وَحْدَه معنًى إلّا أن يأتى فى مكان الفعل بخبر .

٣/١٠١

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله ، فعرّفتنى أنّه قد كان منه ضَرْب ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إلّا أنّك تعلم أنّ الضَرْب قد تعدّى إلى مضروب ، وأنّ قولك : (قام) لم يتعدّ فاعله ، فإن قلت: ضرب عبدُ الله زيدا – أعلمتنى مَنْ ذلك المفعولُ ؟ ، وقد علمت أنّ ذلك الضرْب لابُدَّ من أن يكون وقع فى مكان وزمان ، فإن قلت ; (عندك) أوضحت المكان ، فإن قلت : (يومَ الجمعة) بيّنتَ الوقت ، وقد علمت أنّ لك حالا ، وللمفعول حالا . فإن قلت : (قائما) عرّفتنى الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبَنْت عن حالك أو حاله .

وقد علمت أنّ ذلك الضربَ إمّا أن يكون كثيرا وإمّا قليلا ، وإمّا شديدا ، وإمّا يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً – زِدت فى الفائدة .

٣/١٠١

فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلّة التى بسببها وقع الضرْبُ . فكلٌّ هذا زيادةٌ فى الفوائد ، وإن حذفت استغنَى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .

ولو قلت : وعمرو حاضر – لزدت فى الفائدة كنحو ما ذكرنا .

(١) قال الفارقى ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الألف واللام وقواه مع الذى باجماع أن (الذى) لما طال الكلام فيه باجتماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، اذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف الفاعل لان به يصح الفعل ، ولا حذف الموصول لأن الغرض فى اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل المعنى الذى دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف .

وليس كذلك الألف واللام ، لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ، فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبى الحسن على بن عيسى – أيده الله – واليه أذهب وعليه أكثر أصحابنا من المتقدمين .

ووجه من أجازه : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه فى صلة الذى ، وكان المعنى فى الألف واللام وفى الذى واحدا – شبهها بالذى ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ، كما يحذفه من صلة الذى » .

وسنأتى على مسائلَ من هذا الباب على ما أصّله النحويّون ، ثمّ نخبر عن فساد الباب فى قولهم ، وصحّة مذهب أبى عثمان المازنىّ إخبارا شافيا إن شاءَ اللهُ.

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إيّاه أنا[1]. تريد : الذى أعطى زيدا درهما ، والذى أعطاه زيدٌ إيّاه أنا.

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرتَ الفاعل ، ولم تظهره فى الأوّل ؛ لأنّه مبنىّ من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفِعْل لك.

ولو أخبرت بـ(الذى) لم تحتج إلى إعادته مرّتين ؛ لأنّك / تجعل الفعلين فى صلته ، ولايستقيم ذلك فى الألف واللام ، فكنت تقول : الذى أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إيّاه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنّك ذكرت الفعل ، وإنّما تحتاج إليه فى اسم الفاعل ؛ ألاترى أنّك تقول : زيد أضربُه فلا يحتاج إلى شىء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأنّ الفعل يحتمل الضمير المتّصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلّا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنّه خبر عن صاحب الفعل .

٣/١٠٣

فإن أخبرت فى المسألة التى ذكرنا عن (زيد)[2] قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ؛

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٨ : « وتقول فى أعطيت وأعطانى زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق فى الصورتين .

وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

وأما المازنى فانه يرد فى مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو اياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل فى الفعل الأول برد مفعوليه ، وفى الثانى باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيت ، وأعطانى درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطانى درهما زيد ، بابراز عائد اللام ..

وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى اياى درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للاصل .. فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازنى قلنا : المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى اياه زيد » .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإنَّ الصواب المختار فى ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إيّاه ، والمعطى هو إيّاه درهمٌ [1] .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا فى الدرهم يتبيّن لِعِلْم السامع بأنَّه لايدفع إليك زيدا ولكن قد يقع فى مثل هذه المسألة : (أعطيت/ زيدا عمرا) فيكون (عمرو) المدفوع . فإن قدّمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجْهُ فى هذ وفى كلِّ مسألة يدخلها اللَّبْس أنْ يقرّ الشىْ فى موضعه ؛ ليزول اللبْس . وإنَّما يجوز التقديم والتأْخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ؛ لأنَّ الإعراب مُبِين

٣/١٠٤

فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحُبْلَى الحُبْلَى — لم يكن الفاعلُ إلَّا المتقدِّمَ .

وإنَّما قلت فى الإخبار عن (الدرهم) : المعطِى أنا زيدا إيّاه ؛ والمعطَى هو إيّاه درهم ، فأظهرت ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأنَّ الألف واللام الأُوليين للدرهم .

وكذلك كلُّ ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنَّه خبر ، والابتداء شىء هو هو ، والفِعْلُ لك . فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنَّهما معطوفتان على الابتداء ؛ ليكون خبرًا عنهما جميعا ، والفِعْل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على غير نفسه ، وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك عبد الله .

٣/١٠

فإن أخبرت بـ(الذى) لم تحتج إلى إعادتها مرّتين ؛ لأنَّ الأفعال يُعطف بعضها على بعض فى صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إيّاه زيدا درهما أنا [2] . جئت بالفعل فى الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير .

(١) فى شرح الكافيه جـ ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن الدرهم قلت :
الذى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .
وعند الأخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .
والمعطيه أو المعطى اياه زيد درهم كضربيك وضربى اياك .
والمازنى يرد المحذوف ، نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى اياه هو درهم » .
(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى فى الصفحة السابقة .

فإن أخبرتَ عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما . وأعطانيه زيد . هذا الأحسن أن تقدّم الدرهم ، لأنّه لا بُدّ من تقديم ضمير زيد ؛ لأنّك إذا قدَرت على الضمير المتّصل لم يجز أن تأتى بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنيت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل : ضرب زيد إيّاه .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهمٌ ، وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إيّاه درهمٌ[1] . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يُلبس ، وفيما لا يُلبس .

وتقول : كسوت ، وكسوانى إيّاهما أخويك جُبّتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبّتين . والكاسيه هما إيّاهما أنا . فالمسألة كالمسألة الأُولى ، إلّا أنّك أفردت الفعل / فى الكاسى؛ لأنّ الألف واللام لك . والفعل للأخوين . فهو فِعْلٌ متقدّم ، وأظهرت (هما) ، لأنّه اسم الفاعلين . ولهذا ذكرنا هذه المسألة .

٣
١٠٦

فإن قلت : أعطيت وأعطانى أخواك درهمين . وكسوت وكسانى زيد جبّة . فأعمله الأخير فى هذه المسألة ، إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى : والمعطيه أخواك درهمين أنا .

فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان مَنْ حذف يقدّر فيه تقدير من أثبته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأوّل.فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويّيز

وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطياى إياه درهم وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لايجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأوّل والثانى ؛ وذلك نحو ظننت ، وظنّنى إيّاه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانٌّ زيدا ذا / مال . والظانٌّ هو إيّاه أنا [2] ؛ فلا بدّ من (هو) ؛ لأنّ الألف واللام لك . والفعل له .

٣
١٠٧

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ ، ١١٨ .
(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ :« وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال، والظانّيه زيدٌ[1]، وإن شئت قلت : والظانّى إيّاه .

فإن أخبرت عن (ذى المال) قلت[2] : الظانُّ أنا زيدا إيّاه، والظانّى هو إيّاه ذو المال؛ فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفِعْل لك ، والألف واللام الأُولى لذى المال، والألف واللام الثانية لذى المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز فى اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر . تقول : هذا ذو مال، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانَه ما يكون مِثْلَه فى المعنى نحو قولك : (صاحبه) و (مالكه) صلح[3] . فقلت – إذا أخبرت عن المال – : الظانُّ أنا زيدا صاحبه، والظانّى هو إيّا ه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الأول ، كما كان فى الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا اخاك أنا .
والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .
فالمتصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على غير صاحبها » .

(1) فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن زيد قلت : الذى ظننت وظننى أخاك زيد ، والظانه انا اخاك وظننى اياه أو ظننيه زيد نحو خلتكه ، وخلتك اياه .
أظهرت ضمير المفعول فى الظانه ، لكونه ضمير اللام، فلا يحذف... واظهرت ثانى مفعولى الظانه لأن أفعال القلوب يجب فى الأغلب بذكر أحد مفعوليها ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى الصفه على غير صاحبها .
وعند الاخفش : الظانه انا أخاك ، والظانيه أو الظانى اياه زيد » .

(2) فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذى ظننت وظننيه زيد أو ظننى اياه أخوك .
والظان أنا زيدا اياه وظننيه أو ظننى اياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .
وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظانى هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك ...
وابراز الضمير فى الظانيه هو والظانى هو اياه ، لكون الصفه للالف واللام التى هى الأخ والضمير لزيد ، وزيد وان كان الأخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب» .

(3) فى ابن يعيش جـ ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمر لا يدل على أكثر من واحد » .
وقال الرضى جـ ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف » .

فإن أعملت الثانى فقلت : ظننت ، وظنّنى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ ، والظانُّه زيد منطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّه أنا / منطلقا ، والظانِّى إيّاه زيدٌ . فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد . ٣/١٠٨

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إيّاه ، والظانِّى هو إيّاه منطلق . فهذا على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظنّنى ، وظننت زيدا منطلقا إيّاه ، على إعمال الأخير ـ خالف باب أعطيت ؛ وذلك أنّك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعتدَّ بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظنّنى ، وظننت زيدا منطلقا ـ لا بُدَّ من إيّاه ؛ وذلك لأنّك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ؛ لأنَّ الشكَّ إنّما هو فى المفعول الثانى ؛ لأنَّ الثانى خبر الأوّل ، ولا يكون أبدا إلّا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرًا فى قولك : ظنّنى قبل ذكره ؛ لأنّه لا يخلو فعلٌ من فاعلٍ ، ولا يُضْمَرُ المفعولُ قبل ذكره مضطرًا فى قولك: ظنّنى ؛ لأنّه مستغنى عنه، فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتّى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثمَّ قلنا فى باب الظنّ والشكِّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه . ٣/١٠٩

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بدّ من (إيّاه) . تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إيّاه . فهذا باب واحد .

* *

وكذلك الفعل الذى يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدّى إلى أكثر من ذلك إلّا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنّه فى الأفعال كلّها ما يتعدّى منها ومالم يتعدّ على طريقة واحدة .

* * *

والفعل المتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرَ النّاسِ ، فلمّا ، أعلمه ذلك غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أنَّ عمرا خيرُ النّاسِ ، وأعلم الله زيدا أنَّ عمرا خيرُ النّاس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف، إذا أردت برأيت معنى علمت ، لا رؤية العين.

٣/١١٠ فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبدُ الله عمرا / زيدا خيْرَ الناس .

وكذلك نبّأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأنَّ المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأنّ المفعولين ابتداءٌ وخبر ، والمفعول الأوّل كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعلَ غيرُه ، وصار كقولك : دخل زيد فى الدار ، وأدخلته إيّاها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل فى قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجز عندى إلّا أن تقول : المعلمُ زيدا إيّاه خالدا أخاك عمرٌو .

فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلم زيد عمرا إيّاه أخاك خالدٌ . فإن أخبرت عن (الأخ) قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إيّاه أخوك . فإن لم تفعل هذا ، وقامت : المعلمه فى بعض هؤلاء المفعولين — التبس الكلام ، إلّا أن يكون الذى تقول فيه (المعلمه) المفعول الأوّل .

فإن كان كذاك جاز ، وإلّا لم يفهم . وقد أجازه كثير من البصريّين فى المفعولات كلِّها . وليس قولهم فى هذا شيئا .

٣/١١١ فإن أخبرت بـ(الذى) فى قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خيرَ الناس قلت— إذا أخبرت عن الفاعل— : الذى أعلم خالدا عمرا خيرَ الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) فى قول من وصل الضمير قلت : الذى أعلم زيدا خالدا خير الناس عمرٌو . تريد : الذى أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذى ضربتُ زيدٌ ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذى أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذى أعلم زيدا إيّاه خالدا خيرَ الناس عمرٌو ، ولا يجوز الحذف على هذا ؛ لأنّ الحذْف يصلحُ فى صلة (الذى) إذا وصلتها بالمفعول الذى لا ينفصل بنفسه ، فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك فى اشهيباب: اشهباب ، وفى ميِّت: مَيْت ، وكذلك صَيْرُورَة . وقيْدُودة . إنّما أصْلُ هذه المصادر [1] : (فيْعَلُول) ، فألْزِمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثانى ص ١٢٦—١٢٧ ، ٢٢١

وإذا انفصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجز حذفه ؛ ألا ترى أنّك تقول : الذى ضربت زيد ، ولا تقول : الذى مررت / زيد ؛ لانفصال الكناية فى الثانى .

٣/١١٢

ولو قلت : الذى ضربت إيّاه زيدٌ - لم يجز حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى ما ذكرنا .

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر فى قول النحويّين المتقدّمين ، فإذا انقضى أخبرنا بفساده ، وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخبر عنه ، ولا يجوز غيرُه إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطرًّا قبل ذكره ؛ لأنّه لايخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويّين قلت[1] : الضاربِى والضاربه أنا زيدٌ ؛ ليكون الفعل غير متعدٍّ : كما كان فى الفِعْل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيُّها المتكلِّم قلت : الضاربهُ هو ، والضارب زيدا أنا ، نخرج من هذا الشرط ؛ لأنّك عدّيت الضارب ، ولم يكن متعدّيا فى الفعل ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيدا ، والضاربه هو أنا ، فتعدّى (ضربت) فى الإخبار ولم يكن متعدّيا فى الفعل ؛ فهذا الذى ذكرت لك من أنّ النحويين جَرَوْا فيه على الاصطلاح . وإنّما / الابتداءُ والخبر كالفِعْلِ والفاعل ، فحقُّ الكلام أن يؤدّى فى الإخبار كما كان قبْلُ ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

٣/١١٣

ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيد ، فقيل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدارُ ، فجعلت ضمير كلّ شىء تخبر عنه فى موضعه ، وجعلته خبرا .

وتقول فى قول النحويّين : أعطيت وأعطانى زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت[2] المعطى والمعطيه زيدٌ درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .
(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيدٌ ، وإن شئت والمعطى إيّاه ، فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنّك عدّيت (أعطيت) ، ولم يكن متعديّا فى الفعل .

فإن قلت : أعطانى وأعطيت زيدا درهما – قلت – إذا أخبرت عن (زيد) –: المعطى ، والمعطيه أنا درهما زيد .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطيه هو درهما ، والمعطيه زيدا أنا ، ووإن شئت : والمعطى زيدا إيّاه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

* * *

3/114 وتقول على هذا الشرط / فى الفِعْل الذى يتعدّى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما قلت فى هذا ، لا فصْلَ بينهما إلّا أنّك فى ذلك إذا عدّيت إلى واحد فلا بُدَّ أن تعدِّىَ إلى آخر .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانّ منطلقا ، والظانّه أنا إيّاه زيد [1] .

وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانّه هو منطلقا ، والظانّ زيدا إيّاه أنا .

وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التى جرت فى قولهم – قلت : الظانّى هو إيّاه ، والظانُّ أنا زيدا إيّاه منطلقٌ . فهكذا مجرى هذا فى كلامهم .

* * *

وهذه المسائل تدلُّ على ما بعدها ، وتجرى على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال ممّا يتعدّى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدّى إلى ثلاثة مفعولِين فى إعمال الأوّل : أعلمت وأعلمنى إيّاه إيّاه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إيّاه زيدا عمرا خيرَ الناس .

فإن أعملت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خير الناس .

3/115 / وإن أخبرت على إعمال الأوّل عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خيرَ الناس والمعلمه هو إيّاه إيّاه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفِعْل لزيد[2] .

---

(1) أنظر ص ١١٩ – ١٢١

(2) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٩ « وتقول فى اعلمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء أو الياء بالذى :

الذى أعلم واعلمه زيد عمرا منطلق انا .

وباللام : المعلمه واعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .

وعند الاخفش : المعلم والمعلمه زيد عمرا عمرا منطلقا انا

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خيرَ الناس، والمعلمى هو إيّاه إيّاه زيدٌ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إيّاه زيد(١) . كلٌّ ذلك حسنٌ، لأنَّ المفعول الأوّل فى موضعه .

فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلمُ أنا زيدا إيّاه خيرَ الناس والمعلمى هو إيّاه عمرو(٢)؛ فأظهرت (أنا) و(هو)؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو، والفِعْل الأوّل لك، والثانى لزيد . فلمّا جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إيّاه والمعلمى هو إيّاه إيّاه خيرٌ(٣)

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وان اخبرت عن زيد بالذى قلت :
الذى اعلمت واعلمنى عمرا منطلقا زيد .
وباللام : المعلمه انا واعلمنى عمرا منطلقا زيد .
هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول .
وعند سيبويه : المعلمه انا عمـرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد .
وعند الأخفش : المعلمه أنا والمعلمى غمرا منطلقا زيد .
اذا اقتصر على أول المفاعيـل . وان لم يقتصر :
فالمعلمه أنا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه زيد .
فاياه الأول لعمرو والثانى لمنطلقا .
ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربى اياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وان أخبرت عن عمرو بالذى قلت :
الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .
وباللام: المعلم أنا زيدا اياه منطلقا وأعلمنيه اياه زيد عمرو .
أبرزت أنا لجرى الصفه على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأن عـائد اللام لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمــه أنا لا لتلبس بالمفعول ... وانما ذكرت منطلقا ،لان ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكرالثالث.
قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الاول أعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالأول .
ولقائل أن يقول : اذا ذكرت فى هذا البـاب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول والثانى أحد الباقيين ، لان ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى والثالث .
بلى يمكن ان يقال : وجب ههنا ذكر الأول، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول الأول .
وتقول على مذهب الأخفش :
المعلم أنا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه اياه عمرو .
فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القـائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق.

(٣) قال الرضى أيضا : « وان أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :
الذى أعلمت واعلمنى زيد عمـــرا اياه منطلق .

الناس ، وإن شئت قلت : و(المعلميه) إلّا أنّ الثانى من المنصوبات إيّاه ، وهو ضمير خير الناس ، ليقع كلٌّ واحد من هذه المفعولات فى موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التبس ولم يَبِنْ موضعه ؛ ألا ترى أنّ قولك : أعلمت زيدا أنْ (زيدا) هو الذى عرّفته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) . فإنّما عرّفته أنّ عمرا خير الناس .

٣/١١٠

ولو قدّمت لصار المعنى : أنّ خير الناس المعروف بذلك هو عمرو ، وكان ذلك معلوما ، وصار (عمرو) الفائدة ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا ـ أنّ (عمرا) المدفوع (وزيدا) هو المدفوع إليه . فضعْ هذه الأشياء مواضِعَها لتعرف معانيها .

وإن أعملت الآخر على قول النحويّين قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خيرَ الناس ، فخبّرت عن نفسك قلت : المعلمُ والمعلمُه زيد عمرا خيرَ الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعدّه كما كان فى الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمُه أنا عمرا خيرَ الناس . والمعلمى إيّاه إيّاه زيدٌ ، وإن شئت : والمعلميه إياه زيد ؛ فصار إعمال الآخر كإعمال الأوّل فى قولهم وفيما ذكرنا(١) دليل على جميع الباب .

= والمعلم أنا زيدا عمرا اياه وأعلمنى اياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد الى اللام ، أعنى اياه الذى بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت الثانى أعنى عمرا لذكرك الثالث ، اعنى ضمير اللام .
واما ذكر الأول أعنى زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : اعلمنيه اياه .
وعند الأخفش : المعلم أنا زيدا عمرا اياه ، والمعلمى هو اياه منطلق أو المعلميه اياه هو .
وانما ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها » ..

(١) عقد ابن الشجرى فى اماليه جـ ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :
المعلم والمعلمه زيد خير الناس اياه أنا .
وانظر الاشباه والنظائر أيضا جـ ٣ ص ٧٢ .

هـذا باب

الإخبار فى قول أبى عثمان المازنىّ

عن هذا الباب الذى مضى

٣/١١٧ إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد . فأعملت الآخر فإنّ الإخبار / عنك أن تقول[1] : الضارب أنا ، والضاربى زيدٌ ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره) فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأنّ نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربى زيد متعدّيا ؛ كما كان فى الفعل . ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا فإنّه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربنى . وضربت زيدا . فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذِكْره على شريطة التفسير . فأخبرت عن زيد قلت : الضاربى هو ، والضاربه أنا زيدٌ . جعلت (الضاربى) مبتدأ وعدّيته ، كما عدّيته فى قولك : ضربنى ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنّك احتجت إلى أن يكون مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان فى الفعْل .

ومما يصحّح هذا الباب : أنّه ليس شىء يمتنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع فى قول النحويّين ؛ لأنّك لو قلت : ظنّانى منطلقا . وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمر فى قولك : (ظنّانى) لم يجز . لأنّك كنت تقول فى / التقدير : الظانّانى منطلقا ، والظانُّ أنا أخويك ٣/١١٨ منطلقين هما . فلا يقع فى قولك : والظانُّ أنا أخويك منطلقين شىء يرجع إلى الألف واللام فيبطل ؛ لأنّه ليس فى الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفى قول أبى عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظانّانى منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر . ثمّ تقول : والظانُّ أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفى صلة كلِّ واحد منهما ضمير يرجع إليه . وسنذكر من المسائل ما يوضّح صحّة هذا المذهب ويُبطل ما سواه إن شاء الله .

(١) أنظر ص ١١٤ ، ١١٧ ١١٨

وفى قول النحويّين أنّك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ـ فإنّ الإخبار عن (التاء)فى ضربت ، وعن الياء فى ضربنى واحد؛ لأنّهما يرجعان إلى شىء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويّين : الضاربُ ، والضاربُه زيد أنا . وهذان ـ وإن كانا راجعين إلى شىء واحد ـ فإنّما ذلك فى المعنى . فأمّا اللفظ والموضع فمخالفان له .

وفى قول أبى عثمان إن أخبرت عن (التاء) قلت : الضارب أنا والضاربى زيدٌ ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و (أنا) خبره ، ولا تُعدّه ؛ كما لم يكن فى الفعل متعدّيا ، وتأتى بالفعل ، والفاعل فى الإخبار وهو : والضاربى زيد ؛ لأنّ الكلام إنّما كان : ضربت وضربنى زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدّى متعدّيا ، والممتنع ممتنعا .

٣
١١٠

فإن أخبرت عن (الياء) فى ضربنى قلت : الضارب أنا ، والضاربه زيد أنا؛ كما كنت قائلا إذا أخبرت عن نفسك فى قولك : ضربنى زيد : الضاربُه زيدٌ أنا[1] ، لأنّ قولك : وضربنى زيد هو هذا الذى وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كلّ اسم ، وامتناع قول النحويّين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويّون : إذا قلت : ظننت ، وظنّنى أخواك منطلقا ـ فالتقدير فى المعنى : أن يكون ظنّى بهما كظنّهما بى .

فإن أخبرت فى قول النحويّين عن (الأخوين) فقلت : الظانُّ أنا ، والظانّان منطلقا أخواك كان محالا؛ لأنّ قولك : (الظانُّ أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنّهما الخبر ، وليس فى الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون فى الذى؛ لأنّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرّتين ، ولكنّهم يذكرونها مرّة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر فى أحدهما ، فيكون كلاما . والتقدير : اللذان ظننت ، وظنّانى منطلقا أخواك فيصير الضمير فى ظنّانى يرجع إلى اللذين .

٣
١٢٠

(1) فى شرح الكافيه للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازنى فى الاخبار عن الياء : الضاربه هو انا والضارب زيدا انا .

والاولى ان يقال : الضاربه زيد انا .

وفى الاخبار عن الياء : الضاربى هو ـ مبتدا وخبر ـ والضارب زيدا انا . والاولى : والضاربى زيد » .

والقول فى هذه المسألة على قول أبى عثمان[1] وهى : ظننت ، وظنّنى أخواك منطلقا أن تقول- إذا أخبرت عن نفسك- : الظانُّ أنا ، والظانّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام فى (الظانّ) لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان فى المسألة فاعلا ، ولا تُعدِّه ؛ لأنّه كان هناك غير مُتعدٍّ ، ثمّ تعطف عليه الجملة على ماكانت فى الفعل . فهذا لا يمتنع منه شىءٌ .

فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تجده مستقيما إن شاء الله .

(١) قال الرضى جـ ٢ ص ٤٩ : « وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التاء أو الياء .. باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

بحذف مفعول الأول ، كما كان فى الأصل .

وعند الأخفش : الظان والظانه زيد أخاك أنا .

والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .

فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على غير صاحبها » .

هـذا باب

من الذى والتى

ألّفه النحويّون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثروا فى ذلك

٣
١٢١

/ وإنّما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك . فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنّه ابتداءٌ فتقول ـ إذا كان (الذى) غير مبتدأ ـ : أرأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنّك قلت : رأيتُ زيدا . وقدْ أعلمتك أنَّ (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضّحه . فإذا قلت :رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره ـ قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبُه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتنى آته ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها مايرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتّى يكون فى صلة الأوّل ابتداءٌ ، وخبرا (١) .

---

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى ، لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا . أما قوله :

مِنَ النَّفَرِ اللائى الذين إذا هُمُ ... يَهابُ اللئامُ حَلْقةَ الباب قَعْقَعُوا

فيروونه : من النفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من النفر اللائى اللائى . فان تغايرا نحو الذى من فصل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجىء فى كلامهم ، وانما وضعه النحاة رياضه للمتعلمين وتدريبا لهم » .

وفى الخزانه جـ ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) » « بفتح ميم من » . =

تقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداءٌ ، والثانى مبتدأٌ فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأوّل و (زيد) خبر الذى/ الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأوّل ؛ لأنّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأوّل (١) . فهذا مجْرَى هذا الباب .

٣/١٢٢

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتَها أخواك عنده عبدُ الله . (فالذى) ابتداءٌ ،و (التى) ابتداءٌ فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداءٌ فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذَين ،

= وفى البحر المحيط جـ ١ ص ٩٥ : « وقرأ زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشرى : وهى قراءة مشكلة ، ووجهها على اشكالها ان يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً ..

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشرى قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين : زعموا انك اذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكد له ، لم يحتج الموصول الثانى الى صلة نحو قوله :

من النفر اللائى الذين إذا همُ يهاب اللئام حلْقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللائى ، ولا صلة للذين ، لأنه انما أتى به للتوكيد .

قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لأن القياس اذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا آكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره اليه ولا يعيدونه وحده الا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأول .

تقديره : من النفر اللائى هم الذين اذا .. وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تتخرج قراءة زيد .. »

وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٥٣٠ ـ ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الاحوص :

إنّ الشبابَ وعيشَنا اللّذ الذِى كنّا به زَمَناً نُسرُّ ونُجْذلُ

انظر مهذب الأغانى جـ ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الاخير و (الذى) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائد الاول الهاء المجرر فى داره .

و (زيد) خبر الذى الأول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد » .

***

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا انما أخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانه جـ ٢ ص ٥٣٠ وابن السرّاج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا.

والهاءُ فى جاريتها ترجع إلى التى ، و (أخواك) خبر اللذين فتمّت صلة الذى(١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذى .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلّا الذى ، وعبد الله فإنّك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التى فى الدار صاحبتهما أخواك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذى التى اللذان الذين التى فى الدار جاريتُهم منطلقون إليهما صاحباها أختُه . زيدٌ ـ كان جيّدا بالغا .

تجعل (الذى) مبتدأ ، و (التى ابتداءٌ فى صلة الذى ، و (اللذان) ابتداءٌ فى صلة التى ، و (الذين) ابتداءٌ فى صلة اللذين ، و (التى) ابتداءٌ فى صلة الذين ، وقولك (فى الدار) صلة التى و (جاريتهم) خبر التى ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمّت صلتهم ؛ لأنّ (التى) وصلتها ابتداءٌ ، و (جاريتهم) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمّت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمّت صلة اللذين ، وقولك (صاحباها) خبر (اللذين) فقد تمّت صلة (التى) الأُولى ، و (أختُه) خبر التى الأُولى ، والهاءُ ترجع إلى الذى . فقد تمّت صلة الذى ، و (زيد) خبر الذى فقد صحّ الكلام .

٣ / ١٢٢

(١) فى الرضى أيضا : « وتقول : الذى التى اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده

تبتدىء بالموصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما فى حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته .

فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور فى أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التى ، والعائد الى لتى من صلته الضمير المجرور فى لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .

والجملة أعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعائد من الصله اليه الهاء المجرورة فى عنده .

والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن .

وهكذا العمل ان زادت الموصولات ... »

ويريد المبرد بقوله : فتمت صلة الذى أن جملة اللذان مع الصله والخبر صلة التى الواقع مبتدأ فى صلة الذى ، وجملة التى والصله والخبر وهو عندى صلة الذى .

هــذا باب

الإضافة

وهو باب النَّسب

اِعلم أنَّك إذا نسبت رجلا إلى حيٍّ أو بلَد أو غير ذلك ـ ألحقت الاسم الذى نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تُخفِّفها لئلاّ يلتبس بياء الإضافة التى هى اسم المتكلّم(١) . وذلك قولك : هذا رجل قَيْسِيٌّ ، وبَكْرِىٌّ ، وكذلك كلُّ ما نَسبته إليه .

واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبْلَ آخره ، وكانت الياءُ ساكنة ، فحَذْفُها جائز؛ لأنَّها حرف ميِّت ، وآخر الاسم ينكسِر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذَفوا الياءَ الساكنة لذلك .

وسيبويه وأصحابه يقولون : إثباتُها هو الوجْه (٢) . وذلك قولك فى النَّسَب إلى سُلَيم : سُلَمِى ، وإلى ثَقِيف : ثَقَفِىٌّ ، وإلى قُرَيْش : قُرَشِىٌّ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦٩ « باب الاضافة وهو باب النسب ، اعلم انك اذا أضفت رجلا الى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءى الاضافة .
فان أضفته الى بلد ، فجعلتـــه من أهله ألحقت ياءى الاضافة .. » .

* * *

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة فى حشو الشعر من اللحن ، وقد لحن أبا نواس فى ذلك وقال : انما يجوز ذلك فى القوافى .
انظر الموشح ص ٢٦٧ ، والخصائص جـ ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦٩ « قال الخليل : كل شىء من ذلك عدلته العرب تركته عــلى ما عدلته عليه ، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس .
فمن المعدول الذى هو على غير القياس قولهم فى هذيل : هذلىّ ، وفى فقيم كنانة : فقمى وفى مليح خزاعة : ملحى ، وفى ثقيف : ثقفى ... »

* * *

وفى الخصائص جـ ١ ص ١١٦ « وأما ما هو أكثر من باب شنئى ، ولا يجوز القيـــاس عليه ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثقيف : ثقفى . وفى قريـش : قرشى . وفى سليم : سلمى .
فهذا ــ وان كان أكثر من شنئى ــ فانه عند سيبويه ضعيف فى القياس ، فلا يجيز عــلى هذا فى سعيد : سعدى ولا فى كريم : كرمى ... » .

٣/١٢ وإثباتُها كقولك فى نُمَير : نُمَيْرِىّ ، وقُشَير : قُشَيْرِىّ / ، وعَقيل : عَقِيلىّ ، وتَميم : تميمىّ .

فإن كانت هاءُ التأنيث فى الاسم فالوجْهُ حذفُ الياء ؛ لما يدخل الهاءَ من الحَذْفِ والتغيير . وذلك قولك فى ربيعة : رَبَعِىّ ، وفى حَنيفة : حَنَفِىّ ، وفى جَذيمة : جَذَمِىّ ، وفى ضُبَيْعَة : ضُبَعِىّ[١]

فأمّا قولُهم فى الخُرَيْبة : خُرِيبِىّ ، وفى السَّلِيقة : سَلِيقِىّ [٢] فهذا بمنزلة الذى يُبْلَغ به الأَصْلُ ؛ نحو : لحِحَتْ[٣] عينه ، و (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) [٤] . والوجه ما ذكرت لك .

فإن كانت الياءُ متحرّكة لم تحْذَف . وذلك قولك فى حِمْيَر : حِمْيَرِىّ ، وفى عِثْير : عِثْيَرِىّ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٠ ـ ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس .
وذلك قولك فى ربيعة : ربعى ، وفى حنيفة : حنفى ، وفى جذيمة : جذمى ، وفى جهينة : جهنى ، وفى قتيبة : قتبى ..
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا فى آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع فى آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، اذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم .. » .
جذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعة : بضم الضاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧١ « وقالوا فى خريبة : خريبى وقالوا : سليقى للرجل يكون من أهل السليقة » جاء ذلك فى قول الشاعر :

ولستُ بنحوىّ يلُوكُ لسانَه ... ولكنْ سلقِيٌّ أقول فأُعْرِبُ

شواهد الشافية ص ١١٢
(٣) لححت عينه : التصقت .
(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسَب إلى كلِّ اسم قَبْلَ آخره ياءٌ مشدَّدة

واعلم أنّه لا بُدّ من حَذْف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتى تحذفها المتحرِّكة ؛ لأنّها لو بقيت للزمها القَلْب والتغيير .

فأمّا القَلْب فلانفتاح ما قبلها ، وأمّا التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلّة . فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك فى النسب / إلى أُسَيِّد : أُسيْدىّ ، وإلى هَيِّن : هيْنىّ ، وإلى مَيِّت : مَيْتىّ . لا يكون إلّا ذلك (١) . وقد كان يجوز التخفيفُ من قَبْل ياء النسَب استثقالا للإدغام فى حروف اللين ، فلمّا توالت الياءات والكسرة لم يكن إلّا التخفيفُ .

٣/١٢٥

فأمّا التخفيف الأوّل فهو قولك فى ميِّت : مَيْت ، وكذلك فى سَيِّد : سيْد ، وفى هيِّن : هَيْن ، وليِّن : لَيْن .

ويلزم التخفيفُ بابَ صيْرورة ، وقَيْدُودة ، وكَيْنونَة ، لكثْرَةِ العدد . ولولا التخفيفُ لكان كيِّنونة ، وصيِّرورة ؛ لأنّها فَيْعَلُولة .

فإن قال قائل : فما أنْكَرتَ أن يكون فَعْلولة ؟

قيل له : لو كانت فَعْلُولَة لخالفت ؛ لأنّ هذا البناء لا يكون إلّا مضمومَ الأوّل ، وكنت تقول : كَوْنونة ، وقَوْدودة ؛ لأنّها من القوَد ، والكَوْن ؛ ألا ترى أنّ (ميْت) لو كان (فَعْل) لكان مَوْت ؛ لأنّه من الواو ، ولكنّه محذوف من فَيْعِل . فهذا أمْرٌ واضح (٢) .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٥ « باب الاضافة الى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة احداهما فى الأخرى .

وذلك نحو : أسيد وحمير ولبيد : فاذا أضفت الى شىء من هذا تركت الياء الساكنة ، وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التى فى آخر الياء والتى فى آخر الاسم ، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التى فى الياء والدال استثقلوه فحذفوا ، وكان حذف المتحرك هو الذى يخففه عليهم ، لانهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التى لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكراهيتهم هذه المتحركات ، فلم يكونوا ليفروا من الثقل الى شىء هو فى الثقل مثله .. »

وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٢٣٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ – ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك فى الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثانى ص ١٢٦ – ١٢٧ ، ٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

ممّا آخره حَرْفُ لينٍ

٣
١٢٦ /اِعلم أنَّ ما كان من ذلك على فَعَلٍ فإنَّ الألف مُبْدَلة من يائه أو واوه . وذلك قولك : رحًا ، وقفا ، وعصا .

واعلم أنَّ النسَب إلى ما كان من الياء كالنَّسب إلى ماكان من الواو . وذلك أنَّك تَقلب هذه الألفَ واوا مِنْ أيِّ البابين كانت . تقول فى قَفا : قَفَوِيٌّ ، وفى عَصا : عصوِيٌّ ، وكذلك حَصًى ، ورحًى . تقول : حَصوِيٌّ ، ورحَوِيٌّ .

وإنَّما قَلبت الألف المنقلبة من الياء واوا ؛ لكراهيّتك اجتماعَ الياءات والكَسَرات(١) ، فصار اللفْظ فى النسَب إلى المقصور الذى على ثلاثة أحرف واحدا .

* * *

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ، نحو : عَمٍ ، وشَقٍ . ذهبتَ به فى النسَب إلى (فَعَل) فقلت : عَمَوِيٌّ ، وشَقَوِيٌّ ، وفى النَّسب إلى الشجِى : شجَوِيٌّ ؛ فإنَّما فعلت ذلك كراهيَّةً لاجتماع الياءات والكَسَرات . وأنت فى غير المعتلِّ كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالى الكسرتين والياءين . فهذا هاهنا أوْجَب (٢) .

* * *

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الاضافة الى كل شيء من بنات الياء والواو التى الياءات والواوات لاماتهن اذا كان على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصا للفتحة التى قبل اللام .
تقول فى هدى : هدوى ، وفى رجل اسمه حصى : حصوى ، وفى رجل اسمه رحى : رحوى ، فانما منعهم من الياء اذا كانت مبدلة استثقالا لاظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها الى ما يستخفون انما كانوا يظهرونها الى توالى الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من أميى ، فلم يكونوا ليردوا الياء الى ما يستثقلون ، اذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون .. » .
وانظر أسرار العربية ص ٣٧٤ .
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « واذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذى قبل الياء مكسورا فان الاضافة الى ذلك الاسم تصيره كالمضاف اليه فى الباب الذى فوقه . وذلك قولهم فى عم : عموى ، وفى رد : ردوى ، وقالوا كلهم فى الشجى : شجوى . =

فأمّا غيرُ المعتلِّ فنحو قولك فى النمِر : نمَرِىّ ، وفى شقِرة : شقِرِىّ ؛ ألا ترى أنّك قد سوّيت بين (فَعِل) ، / و (فَعَل) . فلوكان مكانَ الكسرة ضمّةٌ لم تُغَيِّره ؛ لأنّه لم يَتوالَ ماتكره. وذلك قولك فى سمُرة : سَمُرىّ لا غيرُ [1] .

٣
١٢٧

* * *

فإن كان على (فَعْل) و (فِعْل) جرى مجرَى غير المعتلّ . وذلك أنّه يُسَكَّن ما قبل آخره، فيقع عليه الإعراب كما يقع على غير المعتلّ . وذلك قولك : هذا ظَبْى ، ودلْو ، ونِحْى ، وجَرْو فاعلمْ .

على هذا يجرى جميعُ هذا . فإذا نسبت إليه قلت : ظَبْيِىّ ، ونِحْيِىّ ، وكذلك إن لحقت شيئا منه الهاءُ ؛ لأنّ ياءَ النسب تُعاقِب هاءَ التأنيث [2] . فكلُّ ما نسبت إليه فالهاءُ مُلغاة منه ، فكأنّه لم تكن هاءٌ .

ألا ترى أنّك تقول فى النسب إلى طَلْحَة : طَلْحِىّ ، وإلى حمْدة : حمْدِىّ .

فأمّا قَوْلُ يونسَ فى النسب إلى ظَبْيَة : ظَبَوِىّ فليس بشىء . إنّما القَوْلُ ما ذكرت لك[3] .

* * *

= وذلك لأنهم رأوا (فعل) بمنزلة (فعل) فى غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالى الحركات .. » .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٣ « وان أضفت الى (فعل) لم تغيره ، لأنها انمـــا هى كسرة واحدة . كلهم يقولون : سمرى » .

(٢) عرض فى كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسبة لهاء التأنيث فقال : « الهاء كيـــاء النسب . تقول : بطة وبـــط وتمرة وتمر ، و شعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع الا الهاء ، وكذلك تقول : زنجى وزنج وسندى وسند ، وروسى وروم ، ويهودى ويهود . فلا يكون بين الجمع والواحد الا الياء المشددة . وكذلـك التصغير ، انما تصغر ما قبل الياء ثم تأتى بها فى أى وزن كان . وكذلك تفعل بالهاء .. » الورقة ١٣٤ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٤ ـــ ٧٥ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا .

وذلك نحو : ظبى ورمى وغزو ونحو . تقول : ظبيى ورميى وغزوى ونحوى ، ولا تغير الياء والواو فى هذا البـــاب ، لانه حرف جرى مجرى غير المعتل . تقول : غزو فلا تغير الواو، كما تغير فى غد ، وكذلك الاضـــافة الى نحى والى العرى .

فاذا كانت هاء التأنيث بعد هذه اليـــاءات فان فيه اختلافا :

فمن الناس من يقول فى رمية : رميى . و فى ظبية : ظبيى. وفى دمية : دميى. وفى فتية: فتيى ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمى ونحى ، فتجرى مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت الى شىء وليس فيه ياء ..

وحدثنا يونس ان أبا عمرو كان يقول فى ظبية : ظبيى ، ولا ينبغى أن يكون فى القيـــاس الا هذا ..

=

فإن كانت الياءُ شديدة أصليّة فإنَّ النسب على ضربين :

الأَحْسنُ فى النسب إلى حَيَّة : حيَوِىّ . تُحرّك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / فى النَسب ، وإن تُرِكَتْ على حالها جاز ، وفيه قُبْحٌ ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حَيِّىّ .

٣
١٢٨

ومن قال : حيَوِىّ قال فى النسب إلى لَيَّة -وهو المصدر من لويت- : لوَوِىّ ؛ لأَنَّها لَوْية فى الأَصْل . فلمّا زال الإدغام أظهرت الواو[1] .

فإن كانت الياءُ زائدة مُثقَّلة فلا اختلاف فى حذفها لياء النسب . وذلك قولك فى النسَب إلى بُخْتِىٌّ : بُخْتِىٌّ فاعلم ، وإلى بَخَاتِىٌّ : بخاتىٌّ فتصرف[2] ؛ لأَنَّ الياء الظاهرة ياءُ النسَب .

فإنّما وجب حذْفُ هاتين الياءين ليائى الإضافة ؛ لأَنَّ ياءَى الإضافة تُعاقِب هاءَ التأْنيث ، فتقول فى النَسَب إلى طَلْحة : طَلْحِىّ ، وإلى حنْظَلة : حَنْظَلِىّ .

وإنّما عاقبتها ؛ لأَنَّه يُؤْتى بها زائدةً فى الاسم بعد الفراغ من تمامه . فإنّهما يَحُلّان مَحلاً واحدا . ألا ترى أنّك تقول تمرة ، وتمر ، وبرّة وبُرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلّا الهاءُ .

= وأما يونس فكان يقول فى ظبية : ظبوى وفى دمية : دموى ، وفى فتية : فتوى . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله .. هذا قول الخليل وزعم أن الأول اقيسهما واعربهما » .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٣ « وسالته عن الاضافة الى حية ، فقال : حيوى كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب فى حية بن بهدلة : حيوى ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنه .

فان أضفت الى لية قلت : لووى ، لأنك احتجت الى تحرك هذه الياء ، كما احتجت الى ان تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها الى الأصل ، كما تردها اذا حركتها فى التصغير .

ومن قال : أميى قال : حيى ، وكان أبو عمرو يقول : حيى وليى ولية من لويت يده لية » . وانظر الأشباه جـ ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٧ « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائنى ، لانك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التى كانت فى الواحد اذا كسرته للجمع ، فصارت بمنزلة الياء فى حذيرة اذا قلت : حذار » .

وفى اللسان : جمل بختى وناقة بختية : وهى جمال طوال الاعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتى غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنجيّ وزَنْج ورُوميّ ، ورُوم ، فلا يكون بينهما إلّا الياء المشدّدة ؛ فلذلك حَلّتا محلاًّ واحدا .

فلمّا كانت الهاءُ تُحذف لياء النسَب / كان حذفُ الياء لها أوْجبَ ؛ لأنّك لو أقْررتها كنت تجمع بين أربع ياءات مع العلّة التى ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فأَجرِ هذا الباب[1] . ٣/١٢٩

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص١٣٧ .

هـذا باب

الإضافة إلى الاسم الذى يكون آخرُه

ياءً مُشَدَّدَةً ، والأَخيرةُ لامُ الفِعْل

إعلم أنَّك إذا نسبت إلى شىء من ذلك فإنَّ الوجْه أن تَحذف من الاسم الياءَ الخفيفة الّتى كنت تَحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفا ، ثمّ انقلبت واوا لياثَى النسبة ؛ كما تجب فى لاماتِ الفعل .

فمن ذلك قولك فى عَدِىّ : عَدَوِىّ؛ لأنّك لمّا حذفت الياءَ الّتى تزيد فى (فَعِيل) صارت (عَدٍ) . فاعلم على وزن عمٍ ، فذهبت بفَعِل إلى فَعَل لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عَدَوِىّ ، كما قلت : عمَوِىّ .

ومِثْلُ ذلك النسَب إلى أُمَيّة . تقول : أُموِىّ . تَحذف ياءَ التصغير ، فيصير كأنّك نسبت إلى (فُعَلٍ) .

وكذلك قُصَىٌّ . تقول فى النسب إليه : قُصَوِىٌّ .

/ فعلى ما ذكرت لك فأَجْر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٣ « باب الاضافة الى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التى الياءات والواوات لاماتهن .
وذلك قولك فى عدى : عدوى . وفى غنى: غنوى . وفى قصى: قصوى. وفى أمية: أموى.
وذلك أنهم كرهوا أن توالى فى الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التى حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التى تكون منقوصة ، لأنك اذا حذفت الزائد فانما تبقى التى تصير الفا . كانه اضاف الى فعل أو فعل .
وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أميى ، فلا يغيرون .. » .

هـذا باب

النَسَب إلى المضاف من الأسماء

إعلم أنَّ الإضافة على ضربَيْن :

أحدُهما : ما يكون الأَوَّل معروفا بالثانى ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، وغلام زيد ، فإن نسبت إلى شىء من هذا فالوَجْهُ أن تنسُب إلى الثانى ؛ لأنَّ الأَوّل إنّما صار معرفة به .

وذلك قولُك فى ابن الزبير : زُبَيْرِىّ[1] ، وفى غلام زيد[2] : زيدىّ .

والوجْه الآخر فى الإضافة : أن يكون المضافُ وقع علَما ، والمضاف إليه من تمامه ، فالباب النَسَبُ إلى الأَوّل ، وذلك قولك فى عبد القيس : عبدِىّ ، وكذلك إن نَسَبت إلى رجل من عبد الدار : عبدِىٌّ ، وكذلك إن نَسَبت إلى أبى عبد الله بن دارِم[3] .

(١) فى سيبويه جـ٢ص٨٧ ــ ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحـــو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زبيرى وكراعى . تجعل ياءى الاضافة فى الاسم الذى صار به الأول معرفة ، فهو ابين واشهر اذ كان به صار معرفة ..

ومن ثم قالوا فى أبى مسلم : مسلمى ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالبا حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالبـا . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

الا تراهم قالوا فى أبى بكر بن كلاب : بكرى ، كما قالوا فى ابن دعلج : دعلجى ، فوقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان » .

(٢) فى شرح الشافيه للرضى جـ ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضافى الا مع العلمية كابن الزبير وامرىء القيس » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذى لا يعرف بالمضاف اليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الأول بمنزلته لو كان علما مفردا ، لأن المجرور لم يصر الاسم الأول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كمـا يصير معرفة اذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا اضفت قلت : عبـــدى وامرئى ومرئى . فكذلك هذا وأشباهه .

وسألت الخليل عن قولهم فى عبد مناف : منافى فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، الا انهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فعـل ذلك بما جعل اسما من شيئين جاز لكراهيـــة الالتباس » .

وانظر نسب عبد الله بن دارم فى جمهرة الأنسابص ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبْس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) فى أسمائهم مضافا ، فيقولون فى النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسِىٌّ ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِىٌّ ، وإلى عبد شمس / : عَبْشمِىٌّ[1] . والوَجْهُ ما ذكرت لك أوَّلا . وإنما فُعِل هذا لعلّة اللبْس .

٣/١٣١

(١) فى سيبويه جـ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب فى الاضافة اسما بمنزلة جعفـــر ، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخـر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليعـرف ، كما قالوا : السبطر فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا .. فمن ذلك عبشمى وعبـدرى ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوى رزبانى . فذا ليس بقياس ، كما أن علوى ونحو علوى ليس بقياس » .

هـذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذَيْن يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنّك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنّما النسَب إلى الصدْر منهما . وذلك قولك فى النسَب إلى بَعْلَبَكّ : بَعْلِيّ ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِيّ ، وإلى رامَ هُرْمُزَ : رامىّ [1] .

وقد يجوز أن تشتقّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك فى الإضافة . والوَجْهُ ما بدأت به لك . وذلك قولك فى النسَب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِيّ [2] ؛ كما قلت . [فى عبد شمس ، وعبد الدار] [3] : عَبْشَمِيّ ، وعَبْدَرِيّ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٧ « باب الاضافة الى الاسمين اللذين ضم أحدهما الى الآخر ، فجعلا اسما واحدا .

كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزله حضرموت ..

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب فى قول من لم يضف ، فاذا أضفت قلته : معدى وخمسى فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف فى القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما الى الآخر .. » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حضرمى ، كما قالوا : عبدرى ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر فى النسب الى المركب الكامل جـ ٨ ص ٢ — ٥ .

والمخصص جـ ١٣ ص ٢٤٢ — ٢٤٥ وشرح الشافيه جـ ٢ ص ٧١ — ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافى .

هــذا باب

ما يقع فى النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسَب

وذلك قولك فى الرجل تنسُبه إلى أنّه طويل اللحية : لِحْيَانىّ ، وفى [طويل الجُمّة] (١) : جُمّانِىّ ، وفى طويل الرَّقَبة : رَقَبَانىّ ، وفى كثير الشَّعْر : شَعْرانىّ ؛ فإنّما زِدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رَقبة ، أوشَعْر ، أو جُمّة / قلت : جُمّىٌّ ، وشَعْرِىٌّ ، ورَقَبِىٌّ ، لأنّك تزيد فيه ما تزيد فى النسَب إلى زيد ، وعمرو (٢) .

٣
١٣٢

(١) تصحيح السيرافى .
والجمه : مجتمع شعر الراس .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير اذا كان‌عاما فى الاضافة على غير طريقته» فمن ذلك قولهم فى الطويل الجمة : جمانى . وفى الطويل اللحية : لحيانى . وفى الغليظ الرقبة : رقبانى .
فان سميت برقبه أو جمة أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول انما اردت حيث قلت جمانى : الطويل الجمة . وحيث قلت اللحيانى : الطويل اللحية. فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التى لبس فيها ذلك المعنى .
وقال فى ص ٧٠ : « فهذا كبحرانى وأشباهه .. وزعم أبو الخطاب انه سمع من العرب من يقول فى الاضافة الى الملائكة والجن : روحانى.. » .

* * *

وفى المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :
رجل أشعر وشعرانى كثير الشعر فى رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
سبلانى : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
رجل شعشعانى . طويل خفيف اللحم مشبه بالخمر المشعشعة ج ٢ ص ٧٠ .
رجل كلمانى : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
رجل منظرانى : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبرانى ج ٤ ص ٨٠ .
كساء منبجانى : منسوب الى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
وسيف هندوانى منسوب الى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ ــ ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسِب إليها على غير القياس للبْس مرّةً ، وللاستثقال أخرى ، وللعلاقة أخرى . والنَّسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم فى النسب إلى زَبِينة : زَبانىٌّ(١) .

وإنَّما الوجه زَبَنِىٌّ ؛ كقولك فى حنيفة : حَنَفِىٌّ ، وفى رَبيعة : ربَعى ، ولكنَّهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا فى بَقِىَ : بَقَا ، وفى رَضِى : رَضَا(٢) . والبَدَلُ كثير فى الكلام ،وهو مشروح فى باب التصريف .

ومن ذلك قولهم فى النَّسَب إلى الشام ، واليَمَن : يمانٍ يا فتى ، وشآمٍ يا فتى ، فجعلوا الألف بدلا من إحدى الياءين . والوجْهُ يمنىٌّ ، وشامىٌّ .

ومن قال : يمانى فهو كالنسَب إلى منسوب ، وليس بالوجْهِ .

وقالوا فى النسَب إلى تِهامة : تِهامىٌّ فاعلم ، ومن أراد العِوَض غير ، ففتح التاء ، وجعل تَهامة على وزن يَمَن فتقديره : تهَم فاعلم ، ويقال فى النسب إليه تَهامٍ فاعلم . ففتحة التاء تُبين لك أنَّ الاسم قد / غُيِّر عن حَدِّه(٣) .

٣ / ١٣٣

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفى زبينة زبانى » . زبينه : قبيله (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) هى لغة طيىء تقلب الكسرة فتحة والياء الفا .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه احدى الياءين ياءى الاضافة قولك فى الشام : شآم ، وفى تهامة : تهام ، ومن كسر التاء قال : تهامى . وفى اليمن : يمان .

وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب احدى الياءين ..

فقلت : أرأيت تهامة . اليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعليا او فعليا ، فلما كان من شانهم أن يحذفوا احدى الياءين ردوا الألف كانهم بنوه تهمى أو تهمى . فكان الذين قالوا : تهام هذا البناء كان عندهم فى الأصل ، وفتحتهم التاء فى تهامه حيث قالوا : تهام يدلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهامى ويمانى وشآمى فهذا كبحرانى مما غير بناؤه فى الاضافة ، وان شئت قلت : يمنى ..

وزعم ابو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شآمى » .

وفى الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ « فان قلت : فان فى تهامه الفا فلم ذهبت الى أن الالف فى تهام عوض من احدى الياءين للاضافة ؟ .

قيل : قال الخليل فى هذا : انهم كانهم نسبوه الى فعلٍ أو فعل وكانهم فكوا تهامة ، فاصاروها الى تهم او تهم ، ثم أضافوا اليه فقالوا : تهام .

وكلّ شيء سميته باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلّا على القياس (١) .

ألا ترى أنّك تقول : تَقِيّة ، وتُكأة فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئا اسما لحُذِفت التاءُ ورُدّت الواو ؛ لأنّها الأَصْل .

فالبَدَل يقع لمعانٍ فى أشياء تُردّ إلى أُصولها . فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا فى النسَب إلى البَصْرة : بِصْرِىّ ، فالكسر من أَجْل الياء ، والوجْهُ : بَصْرِىّ ، ولو سمّيت شيئا البَصْرة فنسَبت إليه لم تقل إلّا : بَصْرىّ وهو أَجْود القولين فى النسب قبل (٢) .

وكذلك قولهم فى الذى قد أَتى عليه الدهر : دُهْرِىّ ؛ ليفصلوا بينه وبين مَن يرجو الدهرَ ، ويخافه ، والقياس : دَهْرِى (٣) فى جميعها . فكلٌّ ما كان على نَحْو ممّا ذكرت لك فالتسمية تردّه إلى القياس .

= وانما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع باحدهما ، لأنه قد جاء هذ العمل فى هذين المثالين جميعا ، وهما : الشام واليمن .
وهذا الترجيم الذى أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا . انشدنا أبو على . قال أنشد احمد بن يحيى :

أَرّقنى الليلةَ بَرْقٌ بالتهَم ... يا لكَ بَرْقا مَنْ يَشُقْهُ لا يَنَمْ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين » .
وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانه ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وجميع هذا إذا صار اسما فى غير هذا الموضع ، فأضفت اليه جرى على القياس .. » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفى البصرة بصرى » .
وفى شرح الشافية ج ٢ ص ٨١ – ٨٢ « وقالوا فى البصرة بصرى بكسر الباء ، لأن البصرة فى اللغه حجارة بيض ، وبها سميت البصرة .
والبصر بكسر البـاء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر البـاء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء فى النسب .
وقيل : كسر الباء فى النسب اتباعا لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفى الدهر دهرى » وقال فى ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم فى القديم السن دهرى . »
فى المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهرى ـ بضم الدال ـ : قديم وبفتحها لا يؤمن بالآخرة . من العين » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢.

هـذا باب

النَسَب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

٣/١٣٤ / أمّا ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلْحِقة بالأَصْلِ منصرفةً في النكرة فإنَّ الوَجْه فيه ، والحَدّ إثباتُ الأَلف ، وقلبُها واوا ؛ للتحرّك الذى يلزمها ، وذلك قولك فى النسب إلى مَلْهًى : مَلْهَوِىٌّ ، وإلى مِعْزًى : مِعْزَوِىٌّ ، وإلى أَرْطًى : أَرْطَوِىٌّ (١) .

فإن كانت الأَلف للتأْنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودُها ، وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرُها ، وأصحُّها ، وأشكلُها لمنهاج القياس حَذْفُ الأَلف. فتقول فى النسب إلى حُبْلَى : حُبْلِىٌّ ، وإلى دُنْيَا : دُنْيِىٌّ ، وكذلك بُشْرَى ، وسكْرى ، ودِفْلَى (٢) ، وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تُلحِق واوا زائدة ، لأنَّك إذا فعلت ذلك فإنَّما تُخرجه إلى علامة التأْنيث اللازمة له .

وذلك قولك : دُنْيَاوِىّ ، ودِفْلاوىّ حتّى يصير بمنزلة حَمْراوىّ ، وصحراوىّ . فهذا مذهب وليس على الحدّ ، ولكنّك وكّدته ؛ لتحقّق مِنْهاج التأْنيث .

والقول الثالث : أن تقلب الأَلف واوا ؛ لأنَّ الأَلف رابعة ، فقد صارت فى الوزن بمنزلة ما الأَلفُ

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الاضافة الى كل اسم آخره الف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على اربعة أحرف .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيا . فهذا يجرى مجرى ما كان على ثلاثة احرف، وكان آخره الفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة ..

وسمعنا من العرب من يقول فى أعيا : أعيوى ..

قال : فان قلت فى ملهى : ملْهى لم ار بذلك باسا ..

والحذف فى معزى أجود اذ جاء فى ملهى ، لأنها زائدة » .

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وان نون كانت الفه للالحاق بدرهم، وان لم ينون كانت الفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

٣/ ١٣٢ من أصله . تقول : حُبْلَوِىٌّ ، ودِفْلَوِىٌّ . فمن قال هذا فشبّهه بمَلْهًى / ومِعْزًى أجاز فى النَّسب إلى ما الألف فيه أصليّة الحَذْف يُشبِّهها بألف التأنيث ؛ كما شبّه الألف به . تقول : مَلْهِىٌّ ، ومَعْزِىٌّ فى النسب إلى مَلْهًى ، ومِعْزًى . وهو أردأُ الأقاويل(١) ؛ لأنّ الفصْل هاهنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصْلا ، والاخرزائدا .

* * *

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلّا الحَذْفُ منصرفةً كانت أو غَير منصرفة . وذلك نحو : مُرامى ، وحُبارَى ، وشُكاعَى . تقول : مُرامِىٌّ ، وحُبَارِىٌّ . وذلك لأنّها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتأنيث ، ويجوز مِثْل ذلك فيها إذا كانت أصليّة ، فلمّا زاد العددُ لم يكن إلّا الحَذْفُ ، وكلّما ازداد كثرةً كان الحذْفُ أحْرَى(٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثةٌ منها متحرّكةٌ لم يكن إلّا الحَذْفُ ،ولم تكن الألف إلّا للتأنيث . وذلك نحو : جَمَزَى . لا يكون فيها مِثْلُ لُغةِ من قال : حُبْلَوِىٌّ ؛ لأنّ الحركة أخرجته

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٧ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا زائدة لا تنون وكان على اربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فاحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لانها زائدة لم تجىء لتلحق بنات الثلاثة ببنات الاربعة ، فكرهوا ان يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .

وقالوا فى سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها و بين التى من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف، فيجعله كآخر مالا يكون آخره الا زائدا غير منون نحو : حمراوى وضهياوى .

فقالوا فى دهنا : دهناوى . وقالوا فى دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنيى على قولهم : سلى .

ومنهم من يقول : حبلوى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف .. » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٨ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

تقول فى حبارى : حبارى وفى جمادى : جمادى وفى قرقرى : قرقرى .

وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .

وسألت يونس عن مرامى فقال : مرامى جعلها بمنزلة الزيادة .

وقال : ولو قلت : مراموى لقلت : حباروى ، كما أجازوا فى حبلى : حبلوى ، ولو قلت ذا لقلت فى مقلولى : مقلولوى . وهذا لا يقوله أحد ...

وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذفا ، لأنه حين كان رابعا فى الاسم بزنة ما الفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، اذ كان من كلامهم أن يحذفوا فى المنزله الأولى ، واذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم .. » .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى على شكل الاوزة .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ، كما أخرجت قدما عن أن تنصرف/ اسمَ امرأة ، كما تنصرِف هند ، ودعْد ، لأنّها زادت عليها حركة [1] .

٣ / ١٣٦

* * *

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذَف منه شئ ، وانقلبت المدّة واوا لأنّها حرف حَيٌّ فلا يحذف ، ولأنّها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأَصْل . وذلك قولك فى حَمراء : حمراوىٌّ ، وفى خُنْفُساء : خنفساوِىٌّ [2] .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوَجْه إقرار الهمزة وذلك قولك فى النسَب إلى قُرّاء : قُرائىٌّ . فالهمزة أَصْلٌ ، وفى رِداء : ردائِىٌّ . فالهمزة منقلبة ، وحالُها كحال تلك .

وكذلك الملحقة نحو : عِلْباء ، وحِرْباء ، وقد يجوز القَلْب فى هذا المنصرف ، نحو : عِلْباوىٌّ ، وحِرْبَاوىٌّ . فهو فى هذا الحيّز أَصْلَحُ ؛ لأَنّ الهمزة زائدةٌ .

ويجوز أَيضا فى رداء ، وكساء وهو فيهما أَجْود منه فى قُرّاء لأَنّ الهمزة فى رداء ، وكساء مُنقلبة وهو فيه أَبْعَدُ أَن تقول : قرّاوىٌّ [3] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٧ « واما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ، لانها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .

ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قدما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق » .

وقال فى ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن فى مواضع كثيرة » .

جمزى : سريع العدو .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٩ « باب الاضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله .

فالاضافة اليه ألا يحذف منه شىء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلته وذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاء بروكاوى » .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فأنه لا يحذف وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى ... » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ص ٧٦ « واعلم انك اذا اضفت الى ممدود منصرف فان القياس والوجه ان تقره على حاله ، لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة ،

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .

واذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالابدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء ، وقد يجوز اذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من يقول :حرائى لا يحذف الهمزة » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

هـذا باب

النَسَب إلى الجماعة

٣/١٣٧ إعلم أنّك إذا نسبت إلى جماعة فإنّما تُوقع النَسَب/ على واحدها . وذلك قولك فى رجل ينسب إلى الفرائض : فَرَضِىٌّ ؛ لأنّك رددته إلى فَرِيضة ، فصار كقولك فى النسب إلى حنيفة : حَنَفِىٌّ . فهذا هو البابُ فى النَسَب إليها .

والنَّسَبُ إلى مساجد : مسْجِدىّ ، وإلى أكْلُب : كَلْبِىّ .

وإنّما فُعِل ذلك ؛ ليُفْصلَ بينها وهى جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشىء واحد[1] ؛ لأنّها إذا سُمِّىَ واحدٌ بشىء منها كان النَسَبُ على اللفظ ؛ لأنّه قد صار واحدا . وذلك قولك فى رجل من بنى كلاب : كِلابِىّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبابىٌّ .

وتقول : رجل مَعَافِرِىٌّ (ومَعَافِر بن مرّ أخو تميم) [2] .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٨ ـ ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع •

اعلم انك اذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذى كسر عليه ، ليفرق بينه اذا كان اسما لشىء واحد وبينه اذا لم ترد به الا الجمع • فمن ذلك قول العرب فى رجل من القبائل : قبلى وقبليه للمرأة •

ومن ذلك أيضا قولهم فى ابناء فارس : بنوى • وقالوا فى الرباب : ربى : وانما الرباب جماع واحده ربه ، فنسب الى الواحد وهو كالطوائف •

وكذلك لو أضفت الى المســاجد قلت : مسجدى •• » •

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٩ « واذا جاء شىء من هذه الأبنيه التى توقع الاضافة على واحدها اسما لشىء واحد تركته فى الاضافه على حاله ، ألا تراهم قالوا فى أنمار : أنمارى : لأن انمارا اسم رجل وقالوا فى كلاب : كلابى •

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد •

وسألته عن قولهم : مدائنى ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ،

ومن ثم قالت بنو سعد فى الأبناء : أبناوى • كأنهم جعلوه اسم الحى والحى كالبلد •• =

وتقول فى النسَب إلى أَكْلُب من خَثْعَم (١) : أَكْلُبِيٌّ ، وكذلك هذا أَجْمَعُ .

ونظير ذلك قولك فى النسَب إلى المدائن : مدائنِىٌّ ؛ لأنّها اسم لبلَد واحد .

وتقول فى رجل من أَبناء سعد . أَبناوِىٌّ ؛ لأَنّه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أَبنائىٌّ كان جيّدا ؛ كما تقول : كسائىٌّ وكساوِىٌّ .

فإن نسَبت إليه وأنت تقدِّر أَنَّ كلَّ واحد منهم ابن على حِياله ، ثمّ تجمعهم / قلت : ابنِىٌّ وبنوِىٌّ . أَىٌّ ذلك قلته فصوابٌ : لأَنّه النسَبُ إلى (ابن) . ٣/١٣٨

= وقالوا فى الضباب – اذا كان اسم رجل – : ضبابى . وفى معافر : معافرى ، وهو فيما يزعمون : معافر بن مرة اخو تميم بن مر وقالوا فى الأنصار : انصارى » . وانظر الكامل جـ ٨ ص ٣ – ٤ .

وفى اللباب جـ ٣ص١٥٤ : المعافرى بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه النسبة الى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد .. »

وفى اصلاح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافرى وهو منسوب الى معافر حى من اليمن ، ولا تقل : معافرى – بضم الميم – » وانظر تهذيبه جـ ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الأنساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النسَب إلى كلّ اسم على حرفين

إعلم أنّه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدّ الحرفُ الثالث إليه فى الجَمْع بالتاء، أو التثنية فالنِّسْبة تَردُّه . لايكون إلّا ذلك . وذلك قولك فى النسَب إلى أُخت : أَخَوِىٌّ ؛ لقولك : أَخَوات ، وإلى سَنة : سَنوىّ فيمن قال : سنَوات . ومن قال : سانهت ، وسُنَيْهة فى التحقير قال : سَنَهِىٌّ .

وفى النسَب إلى أَب ، وأَخ : أَبوىّ ، وأَخوىّ ؛ لقولك : أَبوان ، وأَخوان ، وكذلك هذا الجمْع لا يكون غيرُ ما ذكرت لك .

وإن لم تردّ الحرف الثالث فى تثنية ، ولا جمع بالتاء فأَنت فى النسَب مُخيَّر : إن شئت رددته ، وإن شئت لم ترده (١) . وذلك قولك فى النسَب إلى دَمٍ : دَمِىٌّ ، ودَمَوِىٌّ ، وفى النسب إلى يَدٍ : يَدِىّ ، ويَدَوِىّ فى قول سيبويه ، .

فأَمّا الأَخفش فيقول : يَدِىٌّ ، ويَدْىّ ، ويقول : أَصْلُ (يَدٍ) فَعْل ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أَصْله . فهذا قولُه فى كلّ هذا .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٩ « باب الاضافه الى بنات الحرفين .
اعلم آن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم يرد فى تثنيته الى الاصل ولا فى الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل او فعل فانك فيه بالخيار : ان شئت تركته على بنائه قبل ان تضيف اليه ، وان شئت غيرته ، فرددت اليه ما حذف منه .. »
وقال فى ص ٨٠ (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين الا الرد .
وذلك قولك فى آب : أبوى وفى أخ : أخوى وفى حم : حموى .
ولا يجوز الا ذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التى ذهبت لاماتهن الى الأصل ما لا يخرج أصله فى التثنية ولا فى الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الاضافة أن تخرج الاصل ، اذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه فى تثنيته ولا فى جمعه بالتاء ، فان رد فى الأضعف فى شىء كان فى الأقوى أرد .
واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك .. ويقول هنوان .. » .
فى شرح الكافيه للرضى جـ ٢ ص ١٦٣ « فان كان المحذوف رد فى الاضافة وجب رده فى التثنية أيضا وهو أب وأخ وحم وهن لا غير » . وانظر شرح الشافية جـ ٢ ص ٦٣ .

٣/١٣٩ وسيبويه وأصحابه يقولون : رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجَهْدِ الاسم ؛ فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الردّ[١] .

وسيبويه يزعم أنّ (دما) (فَعَل) فى الأَصْلِ ، وهذا خطأ ؛ لأنّك تقول : دمِي يدْمَى فهو دمٍ . فمصدر هذا لايكون إلّا (فعَل) ؛ كما تقول : فرق يفرَق ، والمصدر الفرَق ، والاسم فَرِقٌ ؛ وكذلك الحَذر ، والبطرَ ، وجميع هذا الباب .

ومن الدليل أنّه (فَعَلٌ) أنّ الشاعر لما اضطرّ جاء به على (فَعَل)[٢] قال :

* جَرَى الدمَيانِ بالخَبرِ اليَقِينِ[٣] *

فأمّا (يَدٌ) ففَعْل ساكنة لا اختلافَ فى ذلك ؛ لأنّ جَمْعها أَيدٍ (وأَفْعُل) إنّما هو جَمْعُ (فَعْل) ؛ نحو : أَكلُب ، وأَفْلُس ، وأَفْرُخ .

و (غَدٌ) (فَعْل) ؛ لأنّ أَصْلَه غَدْو[٤] .

وحقُّ هذه الأَسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأَوسط. إلّا أن تثبت الحركة ، لأَنّ الحركة زيادة ؛ فلا تَثْبُت إلّا بحجّة ؛ ألا ترى أَنّ الشاعر لمّا اضطرّ إلى الردّ ردّ على الإسكان فقال :

* إنّ مَعَ اليَوْمِ أَخاهُ غَدْوا[٥] *

وقال الشاعر :

وما النّاسُ إلّا كالدِّيار وأَهْلُها ... بها يوْمَ حلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ[٦]

٣/١٤٠ /وإنّما كانت الإضافة رادّةً ما رجع فى التثنية والجمع بالتاء وما لم تردّه تثنية ولا جمْعٌ ؛

---

(١) فى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٥ ــ ٣٦ : « وكذلك اذا نسبت اليها أعدت المحــذوف ، وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدوى . هذا قول الخليل وسيبويه فى النسب الى هذا الضرب .
وأبو الحسن الاخفش ينسب اليه على زنته الأصلية فيقول : يديى . وفى غد : غدوى وفى حر : حرحى . والخليل وسيبويه يقولان : غدوى وحرحى » .
(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثانى ص ٢٣٧
(٣) تقدم فى الجزء الأول ص٢٣١ والجزء الثانى ص ٢٣٨
(٤) تقدم مع الشواهد فى الجزء الثانى ص ٢٣٨-٢٣٩
(٥) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٣٨
(٦) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٣٩

لأنّ الإضافة أردُّ ، وذلك أنّها مُغيِّرة أواخرَ الأسماء لا محالةَ ، لأنّ الإعراب عليها يقعُ ، ولأنّه يلزمها الحَذْف من قولك : أُسَيْدِى ، وأُمَوِىّ ، وحَنَفِىّ ، ونحو ذلك .

والتغيير فى مثل بِصْرِى وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعْدَه ، فلذلك كنت رادًّا فى الإضافة ما يرجع فى تثنية أو جمْع بالتاء لا محالةَ ، ومخيّرا فيما لم يرجع فى تثنية ولا جَمْع .

* * *

واعلم أنّ كلّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفا مزيدا تجعل عدّته ثلاثة فلا بدّ من الردّ ، لأنّك لمّا حذفت ما ليسَ منه لزمكِ أن تردّ ما هو منه ، إذ كنت قد تَرد فيما لا تحذِف منه شيئا ، لأنّه له فى الحقيقة . وذلك قولك فى النسب إلى ابن : ابنىّ إذا اتّبعت اللفظ ، فإن حذفت ألف الوصْل رددت موضع اللام فقلت : بنَوِى [1] .

ولا تقول فى أُخت إلّا أَخَوِىّ ، لأنّ التاء تُحذف كما تُحذف الهاءُ فى النسَب ، لأنّها تلك فى الحقيقة . وذلك قولك فى طَلْحَةَ : طَلْحِىّ ، وفى عَمْرة : عَمْرِىّ ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلّا أخوىّ ، وكذلك بنت : بنوىّ [2] ، لأنّ التاء تذهب .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الاضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .
فان شئت تركته فى الاضافة على حاله قبل ان تضيف ،
وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له فى الأصل .
وذلك ابن واسم واست واثنان واثنتان وابنة .
فاذا تركته على حاله قلت : اسمى واستى وابنى واثنى فى اثنين واثنتين .
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التى فى الاسم ، ورددته الى أصله ، فقلت سموى وسنوى وستهى ... » .
وقال فى ص ٨٢ « وسألت الخليل عن الاضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد فقلت : بنوى . كأنك اضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابنمى ، كما قلت : ابنى واستى .
واعلم انك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لأنه عوض وانما هى معاقبة .. » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٣ « وأما (بنت) فانك تقول : بنوى من قبل أن هذه التاء التى للتأنيث لا تثبت فى الاضافة ، كما لا تثبت فى الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا ، وكانت زيادة فى الاسم كتاء سنبتة وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن . فان قلت : بنى جائز .. » =

٣
١٤١

ومن قال : ابنة / قال : ابنى على قولك : ابنى فى ابن .

ومن قال فى ابن : بَنَوِىٌّ قال فى مؤنثه : بَنَوِىٌّ .

وذلك أنّ النسب إلى كلّ مؤنّث كالنسب إلى مذكّره . تقول فى النسَب إلى ضارب : ضاربىٌّ ، وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال فى ص ٨١ « واذا أضفت الى أخت ، قلت : أخوى هكذا ينبغى أن يكون على القياس واذا القياس قول الخليل .. واما يونس فيقول: اختى وليس بقياس » .

هـذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه
مَوضِع الفاء

وذلك قولك : عِدة ، وزِنة ، لأَنَّ الأَصْل كان وِعْدة ، ووِزْنة ؛ لأَنَّه من وعدت ، ووزنت .
وكذلك رِثة من قولك : ورثته رِثة ، وجِدَة .

وكلُّ مصدر على (فِعْلة) ممّا فاؤه واو فهذه سبيله ، وقدمضى القول فى حذف هذه الواو فى موضعه[1]

فإذا نسبت إلى شىء منه لم تُغَيِّره ؛ لبعده من ياء النَسَب . تقول : عِدىّ ، وزِنِىّ[2] .

فإن نسبت إلى شِيَة فلا بدّ من الردّ ؛ لأَنّه على حرفين أَحدُهما حرفُ لين ، ولا تكون الأَسماء على ذلك . فإنّما صلَح قبْل النسَب من أَجْل هاء التأْنيث. فإذا نَسَبت إليه حذفت الهاء . وكان سيبويه يقول فى النسَب إليه : وِشَوِىّ على أَصْله؛ لأَنّه إذا ردّ لم يغيّر الحرف عن حركته . هذا مذهبه، ومذهب الخليل على ما تقدّم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها : / يدَوِىّ فيمن ردّ ، وغَدَوِىّ فى غدٍ فيمن ردّ .

٣/١٤

وكان أَبو الحسن الأَخفش يقول فى النسَب إليها : وِشْيِىٌّ؛ لأَنّه يقول : إذا رددت ما ذهب

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٨ ــ ٨٩ ، والجزء الثانى ص ١٢٩ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٥ « باب الاضافة الى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين . وذلك عدة وزنة .

فاذا أضفت قلت : عدى وزنى ، ولا ترده الاضافة الى اصله ، لبعدها من ياءى الاضافة لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير ، لوقوع الياء عليها ، ولا تقول : عدوى فتلحق بعد اللام شيئا ليس من الحروف .. » .

من الحرف رددته إلى أَصْله ، وثبتت الياء لسكون ما قبْلها ؛ كما تقول فى النسب إلى ظبي : ظَبْيِىٌّ[1].
وقد مضى ذِكْرُ القولين فى موضعه[2] .

* * *

واعلم أنّه من ردّ فى الاسم من ذوات الحرفين الذى لا يرجع منه فى تثنية ولا جَمْع بالتاء نحو : دَمَوِىّ ، وَيَدَوِىّ فإنّه لا يَرُدّ فى عِدة ؛ لأنّ الذاهب منه ليس ممّا تغيّره الإضافة .

وكذلك ما ذهب منه موضعُ العين فغير مردود ، نحو : (مُذْ) لو سميت بها رجلا لم تقل : مُنذِىّ ولكن مُذِىّ فاعلم .

فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يُردّ لها ماكان على حرفين إلّا موضع اللام ؛ لأنّها لا تُغيِّر غَيْر اللام .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « وتقول فى الاضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم تسكن الميم اذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وانما ألحقت الواو ههنا ، كما ألحقتها فى (عه) حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على مثال الأسماء فى كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شئ من هذه الأسماء فعلة لمْ يحذفوا الواو ، كما لم يحذفوا فى الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها .. فانما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات ، وحذفوا الفاء .. » .

* * *

قال المبرد فى نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم نسكن الشين كما لم تسكن الميم اذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ، وحذفت الواو ، ولم يجز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا قول أبى الحسن الأخفش »

* * *

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله فى شية انه اذا رد الواو اليها أسكن الشين، فتحريك الشين أولى من تحريك الدال فى يد ، لاننا انما حركنا فى يد اذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الاعراب التى كانت فى الدال ، وحركة الاعراب ليست بلازمة على كل حال انها تدخل فى الوصل وتحذف فى الوقف.
وشيه حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم أولى ، وليس كونها فى الأصل للواو بمانع لان يعوض منها اذا لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل ..
ولما لم يكن تركنا الاعراب فى الوقف يوجب ترك التعويض فى النسب الى يد لم يكن رد حركة الواو اليها من شية فى النسب يوجب ترك التعويض » .
انظر الانتصار ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨ .

(٢) تقدم فى ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زيدِىٌّ ، فكسرت الدال من أجْل الياء ، ولم تُقرّها على الإعراب ؛ لأنّ الإعراب فى الياء ، ولا يكون فى اسم إعرابان .

فأمّا قولُه :

هُما نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهما عَلَى النابِحِ العاوِى أَشَدُّ رِجَامِ (١)

فإنّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنّه من تفوّهت بكذا ، وجَمْعه أفواه على / الأَصْل ، فإذا قلت : هذا فُو زيد ، فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلُح اسم على حرفين أحدُهما حرفُ لين ، ولكن تثبت فى الإضافة ؛ لأنّها تمنعه التنوين .

٣/١٤٢

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فا زيد ، ومررت بفِى زيد ، فإن أفردت لم يصلُح اسم على حرفين أحدُهما حرفُ لين ؛ [لأنّ التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول فى الإفراد (فم) فاعلم ، فتُبدل الميم من الواو ؛ لأنّهما من مخْرج واحد . وإنّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أَولى بالبدَل من الباء؛ لأنّ الواو من الشفة ، ثمّ تَهْوِى إلى الفم ؛ لما فيها من المدّ واللين ، حتّى تنقطع عند مخْرج الألف . والميم تَهْوِى فى الفم حتّى تتّصل بالخياشيم؛ لما فيها من الغُنّة . والباء لازمة لموضعها .

فأمّا قوله : (فَمَوَيْهما) فإنّه جعل الواو بدَلا من الهاء لخفائها للّين وأنّ الهاء خفيّة .

فمن قال (فمان) قال فى النسب : فمِىٌّ ، وفَمَوِىٌّ .

(١) استشهد به سيبويه فى جـ ٢ ص ٨٣ على ان الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره فى ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لسانى ، من : نفث الله الشىء فى القلب : ألقاه .

وروى فى الديوان تفلا ، والألف الاثنين لابليس وابنه .

وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله فى الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجمة لجعله الهاجى كالكلب النابح .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها فى آخر عمره تائبا الى الله عز وجل مما فرط من من مهاجاته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه اياه فى شبابه .

انظر الخزانة جـ ٢ ص ٢٦٩ ــ ٢٧٢ ، جـ ٣ ص ٣٤٦ وشواهد الشافيه ص ١١٥ ، شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ ــ ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز فى النَسَب إلَّا فَمَوِىّ[1]

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣ ٨«وأما (فم) فقد ذهب من اصله حرفان ، لأنه كان أصـــله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأســماء المفردة من كلامهم . فهذه الميـم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت فى الاسم فى تصرفه فى الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله اذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلهـــا مكان اللام ...

وقالوا : فموان فانما ترد فى الاضـــافة ، كما ترد فى التثنية وفى الجمع بالتاء، وتبنى الاسم، كما تثنى به الا أن الاضافة أقوى على الرد .

فان قال : فمان فهو بالخيار ان شاء قال: فموى ، وان شـــاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فموى على كل حال » .

هـذا باب

النّسْبة إلى التثنية والجمع

إعلم أنّك إذا نسبت إلى مثنّى حذفت منه الألف / والنون ، وحَذْفُهما لأمرين :

أحدهما : أنّهما زيدا معا ، وقد مضى هذا فى باب عطشان وحمراء (١) .

والوجه الثانى : أنّه يستحيل النسَبُ إليه وألفُ التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنّه يجتمع فى الاسم رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .

فإن أضفت إلى جَمْع مذكّر فهو كذلك . تقول فى النسَب إلى مُسلِمِين أو مُسلمِيْن : مُسْلِمِىٌّ . وإلى رَجُلَيْن : رجُلِىٌّ ؛ كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين الواحد المسمّى بجماعة (٢) .

وتقول فى النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِىٌّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ، والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التأنيث إذا قلت فى طَلْحة : طَلْحِىٌّ(٣) .

---

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتى فى ص٢٩٤ وأشار الى ذلك فى الجزء الأول ص ٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية .

وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فاذا كان شىء من هذا اسم رجل ، فأضفت اليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون فى الاسم رفعان ونصبان وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون اذا ذهب ما قبلها ، لأنهما زيدتا معا ، ولا تثبتان الا معا وذلك قولك : رجلى ومسلمى ... »

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الاضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع .

وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فاذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت اليه قلت : مسلمى وتمرى ، وتحذف ، كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء فى الاضافة .. » .

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدلّ من النسَب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوّاب ، ولصاحب العِطْر : عَطّار ، ولصاحب البَزّ : بَزّاز .

وإنّما أَصْلُ هذا لتكرير الفِعْل كقولك /: هذا رجل ضَرّاب ، ورجل قَتّال ، أى : يكثر هذا منه ، وكذلك خيّاط ، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصِّنْف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فِعْلٌ ؛ نحو : بَزّاز ، وعطّار .

فإن كان ذا شىء ، أى: صاحب شىء بُنِى على (فاعِل) ؛ كما بُنِى الأَوّل على (فَعّال) (١) ، فقلت :

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٠ « باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته صاحب شىء يزاوله او ذا شىء .

أما ما يكون صاحب شىء يعالجه فانه مما يكون (فعالا) وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر التى يعمل عليها : حمار .

وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى ..

وأما ما يكون ذا شىء ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى الدرع : دارع ، ولذى النبل : نابل ، ولذى النشاب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى اللبن : لابن » .

* * *

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من ان يحصى ، ثم منع القياس فقال :

« وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق » .

* * *

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :

« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : براد حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

* * *

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :

« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك أنه رد دعوى =

رجل فارس ، أى : صاحب فرس ، ورجل دارِع ، ونابِل ، وناشِب ، أى : هذا آلته . قال الشاعر

وغَررْتَنى ، وزَعَمْتَ أنّكَ لابِنٌ بالصيْفِ تَامِرُ [1]

فأما قوله :

وليس بذِى رُمْحٍ فيطْعُنَنى بِهِ ... وليَس بذِى سَيْفٍ وليسَ بِنَبَّالِ [2]

فإنّه كان حقّه أن يقول : وليس بنابِل ، ولكنّه كثر ذلك منه ومعه .

* * *

بدعوى ، لان سيبويه قال : لا يقال هذا . كأنه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يات بحجـــة ، وادعى ذلك فى زمن لا ترتضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه فى زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .

فالنفس الى الدعوى الأولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما اذا اضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متتبع القول نسب بائع البر فيقول : برار ولو سمعته فى هذا الوقت لما كان سماعه حجة ..

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عـالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .

وقد حكى سيبويه فى هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاه . وهذا مستعمل فى أكثر الأمصار التى شـــــاهدناها ، وليس ذلك بحجة ... » .

الانتصار ص ٢٥١ ــ ٢٥٢ .

(١) البيت للحطيئة فى هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فجفته امراة الزبرقان فى غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنف الناقه . والمعنى : أنك توسع على التمر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتى ، فلم أجد ذلك كما وصفت

وروى أن الاصمعى صحفه فأنشد .. لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقتضاب ص ٣٧٣ وشرح أدب الكاتب ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

والقصيدة فى ديوان الحطيئة ص ٢٣ ــ ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل، والكثير فيه نابل. يريد أنه ليس من أهل السلاح فى الحرب ، فلا أبالى وعيده .

والبيت من قصيدة امرىء القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الديوان ص ١٠٥ ــ ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ ــ ٦٦ ، وشروح ص ١٦٤٠ .

واعلم أنَّ قولهم : (عِيشَةٍ راضِيَةٍ) [1] ، ورجل طاعِمٌ كاسٍ [2] . إنَّما هو على ذا . معناه : عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .

وكذلك همٌّ ناصِب . إنَّما هو : فيه نَصَب .

* * *

وكذلك كلُّ مؤنَّث نعت بغير هاءٍ ؛ نحو : طامِث [3] ، وحائِض ، ومُتْئِم ، وطالق .

فما كان من هذا مبنيًّا على فِعْل فهو كقولك : ضربتْ / فهي ضاربة ، وجلستْ فهي جالسة . ٣/١٤٦

قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عمَّا أَرْضَعَتْ) [4] ، لأنَّه جاء مبنيًّا على (أَرضعت) .

(١) في عيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ ـ القارعة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص٧٠

(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ المكارمَ لا تَرحَلْ لِبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإنَّك أنتَ الطاعِمُ الكاسي

على أن الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : ان كسي تكون بمعنى اكتسى ، فعلى هذا لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسي اللازم .

قال ابن برى : يقال : كسي يكسى ضد عري يعرى . قال سعيد الشيباني :

وأن يَعْرَيْن إن كَسِيَ الجواري ... فتنبو العين عنْ كَرَمٍ عِجافِ

(٣) الطامث : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

* * *

ذكر ابن سيده في المخصص كثيرا من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت على (فعال) أذكر طرفا منها :

أريته لمحا باصرا . المخصص جـ ١ ص ١١٤ ـ الاقتضاب ص ١١٩ ـ اصلاح المنطق ص ٣٦٢ .

مسى فؤادي به فاتنا . المخصص جـ ٤ص ٦٢

رجل ناعل ٤ ١١١ شاحم ٥ : ٤ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .

رجل لاء ولآل : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .

قطن حليج : محلوج وصانعه الحلاج ٤ : ٧٠ .

رجل نجد : الذي يعالج الفرش والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥

لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رآس : بائع الرءوس ٤ : ١٤٣ .

شحام : يبيع الشحم ٥ : ٠٤ الخباز ٥ : ٦ .

قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .

معاز . بقار . فيال . فهاد . ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ ؛ ٧٢ .

الكلاب : الذي يعلم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .

رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .

السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فِعْل فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنَّك تريد : لها حَيْض، ومعها طلاق . وتأويلُه : هي ذات كذا .

فأمَّا قول بعض النحويِّين : إنَّما تنزع الهاءُ من كلِّ مُؤنَّث لايكون له مذكَّر، فيحتاج إلى الفَصْل فليس بشيء[1] ؛ لأنَّك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقِر ، وناقة ضامِر ، وبَكْر ضامر .

= الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
الخشاب : بائع الخشب . الحناط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج . الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦،٨٦
الطساس : بائع الطسوس وحرفتـــه الطساسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨، ألاء : يبيع الالية ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٣٦٢ .
الطحان وحرفته الطحـانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امراة حائض ؛ وهذه طامث، كما قالوا : ناقة ضامر . يوصف به المـــؤنث وهو مذكر .
فانما الحائض وأشباهه فى كلامهم على أنه صفة شىء ، والشىء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شىء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرجه على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع لم يخرجه على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فانمـــا أراد ذات حيض ، ولم يجىء على الفعل .
وكذلك قوله : مرضع ــ اذا أردت ذات رضاع ــ ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .
فان أراد ذلك قال : مرضـعة .
وتقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك؛ لأنك انمـــا أجـــريتها على الفعـــل ، على هى تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل » .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « أما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهـــو قولك : امرأة طالق ، وبكر ضامر ؛ وامرأة متئم : اذا جاءت باثنين ، وكذلك ظبية مطفل ومشدن ومتـــل وامرأة مرضع ... وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازه النسب ... فان كان شىء من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث عـلى فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله، وذلك قولك : اشدنت الظبية فهى مشـــدنة ، وأتلت فهى متلية ، وطلقت المرأة فهى طالقة . من ذلك قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل لذكرك ارضعت وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارتى بينى فإنَّك طالقة   كذاك أُمور الناس غادٍ وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : (السماء منفطر به) قال : هو كفولك للدجاجة : معضل .
المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها .. » الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .
انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصـاف ص ٤٥٢ ــ ٤٥٨ .
وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش جـ ٥ ص ١٠٠ ــ ١٠١ والمخصـــص جـ ١٦ ص ١٢٠ ــ ١٢١ =

وكذلك امرأة قَتول ، ورجل قَتول(١) ، وامرأة مِعْطار ، ورجل مِعْطار فهذا على ما وصفت لك .

فأمَّا قولُهم : بعير عاضِهٌ (٢) ، وبعير حامِضٌ فهو على هذا إنّما معناه : أنَّه معتاد لأَكْل الحِمْض (٣) ولأَكْلِ العِضاه . فوقع النسب على معنًى قولك : هو كذا ، فهذا بابُه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين ابو بكر بن الانبارى فى كتابه (المذكر والمؤنث) فقال :

« قال سيبويه فى قولهم : امراة حائض وطالق وطامث : هى نعوت مذكرة وصف بهن الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لايكون الا لمذكر ، كقولهم : رجل نكحة ، وكان يذهب الى انهم ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشىء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص حائض ... واذا قالوا زيد نكحة ؛ فهو فى معنى : زيد نسمة نكحة . هذه ترجمة محمد بن يزيد البصرى .

قال ابو بكر : وهذا كله عندى خطاء ، لانا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص حائض ، وشىء حائض ــ للزمنا ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص قائم ، وجمل شىء جالس ، وفى اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشىء ان يقول : هذه امراة جالس ، ولا يقول : هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه أن يقول : الحائض يحيض على معنى : الشخص يحيض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضا ؛ لأنهم أرادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التأنيث ؛ كما تدخلها فى قائمة وقاعدة ... وهذا القول عندى غلط لأنه يلزم قائليه أن يقولوا : هند قائم ، وجمل امراة جالس على معنى : هى ذات قيام وجلوس ، فيكون فى قائم عندهم وجهان ؛ كما كان فى حائض وجهان ... ومما يدل على صحة قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امراة قاعدة بالهاء ، اذا أرادوا الجلوس ، فيدخلون الهاء فى هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛ ويقولون : امراة قاعد للتى قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء فى هذا النعت ، لانه لا حظ للرجال فيه .. » وانظر ص ٤٦ ــ ٥٠ .

(١) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العضاه من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : اعظم الشجر .
الواحد : عضاهة ، وعضهة وعضة ، و وعضة وينسب اليها ، فيقال : بعير عضهى : للذى يرعاها ، وبعير عضاهى ، ويقال : ناقة عاضهة ، وعاضه ، ترعى العضاه .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات و هى كفاكهة الابل .

هــذا باب

المحذوف والمزيد فيه

وتفسير ما أَوْجَبَ ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حَذْفَه قياسا ؛ لأَنَّ العلَّة جارية فيه وذلك ما كان من باب وَعَد، ووزن ، وقد مضى قولنا فى ذلك (١) .

٣/١٤ ومن ذلك / ما كان آخرُه ألفا أَو ياءً أَو واوا من الأَفعال فإِنَّ الجزْم يُذْهِب هذه الحروفَ؛ لأَنَّ الجزْم حَذْفُ الأَواخر ، فإِذا صادفت الحرفَ متحرّكا حذفتَ الحركة . وإِن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف . وبقى ما قبْله على حركته وذلك قولك : لم يغْزُ . ولم يخْشَ . ولم يَرْمِ ، فإِذا وصلت قلت : لم يَخْشَ يا فتى ، ولم يرْمِ يا فتىَ ، ولم يغْزُ يا فتى . تَدَعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأَنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيلٌ ؛ كما أَنَّك لمَّا حذفت الحركة مِنْ يَضْربْ ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيلٌ ، فبقىَ كهيئته . فما كان من حَذْف لِعلَّة تَشْمَلُه فذلك جامع لبابه (٢) .

* * *

ومن المحذوف ما يُحذَف استخفافا من الشيء ؛ لأَنَّه لا يكون أَصْلا فى بابه ، ويكون الحرف الذى فى آخره من الحروف التى أَمرها الحذْفُ ، أَو مضارِعا لها .

(١) الجزء الاول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك: لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فى الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويغزو ؛ ويخشى » .

فمن ذلك قولُهم : لم أُبَلْ ، ولم يَكُ ، ولا أَدْرِ (١) .

أمّا قولُهم : (لم يكُ) فإنَّ الحَدَّ (لم يكُنْ) وهو الوجْهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : لم أَقُلْ ، ولم أَبِعْ .

فأمّا من قال : لم أكُ فإنّه لمّا رأى/النون ساكنة ، وكانت مضارِعةً للياء والواو بأنّها تُدْغَم فيهما ، وتُزادُ حيث تُزادان ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب . وتُبْدَلُ الألف منهما ، كما تُبْدَل منها فى قولك : اضربا ، إذا أردت النون الخفيفة ، وفى قولك : رأيت زيدا ، وتحُلّ مَحَلَّ الواو فى قولك : بهرانىٌّ ، وصنعانىٌّ ، وتُحذَفُ النونُ الخفيفة ؛ كما تُحْذَف الياءُ والواو لالتقاء الساكنين .

٣
١٤٨

وكانت تكون الأَصْلَ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذاك . وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون . فكانت العِبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانت بعلّة ليست فى غيرها من أنَّها عِبارة وتَرْجَمة ، فحُذِفَت لسكونها استخفافا ، فإن تحرَّكت النون لم يَجز حَذْفُها . تقول : لم يكُ زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يكُ الرجل ؛ لأنَّها تتحرَّك هاهنا لالتقاء الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

* * *

وأمّا (لم أُبَلِهْ) فإنَّه كَثُر فى كلامهم . وكان الأَصْل فى كلِّ مُطَّرِح . وكان يقول فى الوقف : لم أُبالْ ، فيلتقى ساكنان : الأَلفُ . واللامُ . فحُذِفَت الأَلف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه الحروف . ولولا كَثْرَتُه لم يُحْذَف ؛ لأنَّه يلتقى ساكنان فى الوقف .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٨ « فمما حذف وأصله فى الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر ، واشباه ذلك كثيرة » .
وقال فى ص ٣١٠ : « الا ترى انك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أق اذا أردت أفل .
وتقول : لا أدر ، كما تقول : هذا قاض .
وتقول : لم أبل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .
فالعرب مما يغيرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره » .
وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النونّ من مضارع (كان) له شروط اخرى :
أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .
وانظر شرح الكافيه ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الألفية .
وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإنْ لم تَكُ المرآةُ أَبدَتْ وَسامة ... فقد أبدتِ المرآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء فى الجزء الاول ص ٢١٩

/ومنهم من يقول : لم أُبَلِهْ ، فيحذف الألف ، لأنّها زائدة لما ذكرت لك من كثْرة هذه الحروف .

فأمّا قولُهم :

وَيْهًا فِدَاءٌ لك يافَضالهْ أَجِرّه الرُّمْحَ ولاتُهَالَهْ (١)

فإنّه حرّك اللام لالتقاء الساكنين ، لأنّه قد علم أنّه لابُدّ من حَذْف ، أو تحريك ، فكان البابُ هاهنَا الحَذْفَ ، فيقول : لا تُهَلْ ، ولكن للقافية حرّك ؛ لأنّ الحدّ لا تُهالْ ، فتُسكّن اللامُ للجزم ، ثمّ تُحْذَف الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حرّك اللام من أجْل القافية حركةَ اعتلال ، وحرّكها

(١) فى كتاب شرح الابيات المشكلة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه : نفسى فداء لك يافضــاله .. ثم قال :

« فداء مصدر فديته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .

وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما على التنكير يريد : افد فداء ، ولو كسر بلا تنوين لقصد المعرفة كأنه قال : افد الفداء .

أجره الرمح ، يريد : اطعنه فى فيه ، لأن الاجراء : الطعن فى الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم ، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين ، فأثبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

اما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

واما أن يكون حرك اللام لالتقاء الساكنين هى والألف ، ولم يحذف الألف ، لأنه جعل التحريك بدلا من حذفها، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول اشبه » .

وفى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء .. وقال آخر فى مده .

مهلا فداء لك يا فضاله أجرّه الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره » .

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمـام فى تفسير اشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهـدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر. الهاء فى تهـاله للسكت — هالنى الأمر يهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، ويه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقـاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح المفضليات للانبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسألت الخليل عن قوله:فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ،لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، اذ أكثر استعمالهم اياه ، وشبهوه بأمس، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشىء بالشىء وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء »

بالفتح ؛ لفتح ما قبلها ولما منه الفَتْح وهى الألف ؛ كما تقول : عَضَّ(١) يا فتى ، وانْطَلْقَ(٢) يا فتى فيمن أسْكَن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

* * *

وقولهم : (لا أدْرِ) ردئ . وإنّما كان يقف عليه ، فوصله على وقْفه ، وقياسُه قياسُ سَبْسَبًّا ، وكَلْكَلاًّ ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسَّرا فى موضع الوقْف (٣) .

* * *

فأمّا ما يُزادُ فى مِثْلِ قولهم : أمّهات وهى فى الإفراد : أمٌّ ، وكذلك قولهم : يا أمّتِ ، ويا أَبتِ [فى النداء](٤) فإنَّ الهاء فى يا أمّت ، ويا أبت بدلٌ من ياء الإضافة ؛ /لأنَّه منْ قال : يا أبى لا تفعل ، ويا أمّى لا تفعلى ، لم يقل : يا أمِّ ، ويا أبِ ، ولكن يقول : يا أبتِ لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا من الياء ، ويُلْزِمُها الكَسْر ؛ لتدلَّ على الياء ؛ لأنَّ هاء التأْنيث لاتكون ساكنة ؛ لأنَّها كاسم ضُمَّ إلى اسم .

٣
١٥٠

فأمّا (أمّهات) فالهاءُ زائدة ؛ لأنّها من حروف الزوائد (٥) . تُزادُ لبيان الحركة فى غير هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمّات لكان هذا على الأَصْل ، ولكن أكْثَرُ ما يُستعمل (أمّهات) فى الإنس ،و(أمّات) فى البهائم . فكأنَّها زيدت للفرق ، ولو وضع كلٌّ واحدة فى موضع الأُخرى لجاز . ولكنَّ الوجْهَ ماذكرت الك .

والآخر إنّما يجوز فى شِعْر . تَردُّه إلى الأَصْلِ فتقول : كلٌّ واحدة منهما أمّ(٦) .

فما جاز من زيادة فى هذا أو حَمْلٍ على الأَصْل فهو فى الآخر جائز .

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٤ ـ ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبه (طلق) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى بالفتحة . وانظر شرح الرضى للشافية جـ ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شئ من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الاول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أمات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إذا الأُمّهاتُ قَبَحْنَ الوُجوهَ فرجْتَ الظلامَ بأُمّاتكا

شواهد الشافية ص ٣٠٨ .

قالَ الشاعر :

قَوَّالِ مَعْرُوفٍ ، وفَعَّالِهِ عقَّارِ مَثْنَى أُمَّهاتِ الرِّبَاعِ (١)

واعلم أَنَّ (لا أدرى) ، و (لم يكن) ، و (لم أُبالِ) يافتى الوَجْهُ ، والحَدُّ والاختيار : الإِتمام ؛ وإِنَّما ذكرنا الحذْفَ لما فيه من العلل .

فأَمَّا باب عِدة وزنة ، فحذْفُ ذلك الحَدُّ والقياسُ .

* * *

٣/١٥١ والأَسماءُ التى تنقص من الثلاثة لايجوز أَن يَنْقُصَ منها/ شىءٌ إِلَّا ما كانت لامُه ياءً أَو واوا ؛ لأَنَّها تعتلُّ ، أَو تكون من المضاعف ، فتُحْذَف للاستثقال ، أَو يكون خَفِيًّا ، فيُحْذَف لخفائه . وحرف الخَفاءِ هو الهاءُ .

فأَمَّا ما حُذِفَتْ منه الياءُ والواو فنحو : (يدٍ) ، وأَصْلُه : يَدْىٌ . والمحذوف ياءٌ . يَدُلُّك على ذلك قولُهم : يَدَيت إِليه يدا . وتقول فى الجَمْع : أَيْدٍ .

وكذلك (دَمٌ) من دَمِيت .

فأَمَّا ما حُذِفَتْ الهاءُ منه (فشَفَة) ؛ لأَنَّها من شافهت . وكذلك (سَنَة) فيمن قال سُنَيْهة ، وسانهت ، ومن قال : سُنَيَّة جَعَلَ المحذوف واوا من قولك : سَنَوات . فاعتبر هذا بهذا الضربِ .

فإِن قلت : (مُذْ) قد حذفت النون منه(٢) ؛ فإِنَّما ذلك لمضارَعتها حُروفَ اللِّين ، وقد ذكرنا دخولها فى مَداخِلِهنَّ ، وبيَّناه تبيينا واضحا ، وذكرنا حروف الزوائد ، ومواقع زيادتهنَّ ، وبيَّناه تبيينا يُغْنى عن إِعادته (٣) .

---

(١) قوال معروف وفعاله .. عقار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصفية لسيد أو فارس فى البيت قلبه . وضبطت فى أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت .

والرباع بالكسر : جمع ربع بضم ففتح وهو ما ينتج فى أول نتاج الابل ، وخص أمهات الرباع ، لأنها أصبر الابل .

ومثنى : أى واحدة بعد أخرى .

والبيت للسفاح بن بكير اليربوعى من قصيدة فى المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها للانبارى ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .

والخزانه جـ ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافيه ص ٣٠٨ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧

(٣) تقدم ذلك فى الجزء الاول ص ٥٦-٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) فى الجزء الاول ص ٢٣٢ والجزء الثانى ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣

وعن المحذوف من (دم) فى الجزء الاول ص ٢٣١ والجزء الثانى ص ٢٣٧ والثالث ١٥٣

وعن المحذوف من (شفة) فى الجزء الثانى ص ٢٤١

وعن المحذوف من (سنة) فى الجزء الثانى ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هـذا باب

ما يُعرَب من الأَسماء وما يُبنَى

٣/١٥٢

اِعلم أَنَّ حَقَّ الأَسماءِ أن تُعرَب جُمَعَ وتُصْرَف . فما امتنع منها / من الصَّرف فلمضارعته الأَفعال ؛ لأَنَّ الصَّرْف إِنَّما هو التنوين ، والأَفعال لاتنوين فيها ولا خَفْضَ . فمن ثَمَّ لا يُخْفَضُ ما لاينصرف إِلّا أن تُضِيفَه أو تُدخل عليه أَلفا ولاما ، فتُذْهِبَ بذلك عنه شَبهَ الأَفعال ؛ فتردَّه إِلى أَصله ؛ لأَنَّ الذى كان يُوجب فيه تَرْكَ الصَّرْفِ قد زال (١) .

وكلُّ مالا يُعْرَبُ من الأَسماء فمضارعٌ به الحُرُوفُ ؛ لأَنَّه لا إِعرابَ فيها .

وسنذكر من هذه الأَسماء جُمْلة تدلُّ على جميعِها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأَنّا قد أَحكمنا باب ما ينصرف ومالا ينصرف .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف اذا أدخل عليه الألف واللام أو اضيف انجر ،لانهااسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور ، كما يدخل فى المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه انما فعل ذلك به ، لانه ليس له تمكن غيره ، كما ان الفعل ليس له تمكن الاسم » .

* * *

وصريح كلام المبرد هنا يفيد ان الممنوع من الصرف معرب فى كل أحواله ، لأنه أشبه الفعل ، فمنع الصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .

ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه فى حالة الجر لقبا من ألقاب الاعراب . والمبرد كما تقدم فى أول كتابه يمنع من أن تطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء والعكس أيضا .

والرضى وابن يعيش ينسبان الى المبرد القول بأن ما لاينصرف مبنى فى حالة الجر على الفتح .

فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح ، لخفه وذلك لأن مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة ، فحذف علامة الاعراب مطلقا، أى التنوين، وبنى فى حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من الجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ « على ان ابا الحسن وابا العباس ـ رحمهما الله ـ ذهبا الى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه اذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى سيبويه » .

فمن تلك الأسماء : «كَمْ» ، و«أين» و«كَيْفَ» ،و«ما» ، و«متى» ، وهذا ، وهولاء ، وجميعُ المبهمة ،

ومنها : الذى والتى ، ومنها : «حَيْثُ» .

واعلم أنَّ الدليل على أنَّ ما ذكرنا أسماءٌ – وقوعُها فى مواضع الأسماء ، وتَأْدِيَتُها مايُؤَدِّيه سائرُ الأسماء .

* * *

أمَّا (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول : جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ عندَك ، ومررت بمَنْ أكرمك .

وموقعُها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

تكون خبرًا فتكون معرفة إذا وُصِلت ، ونكرة / إذا نعتت ، وتكون استفهاما ، وجزاءً .

1/1٠

وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربَك ؟ ، كما تقول : أزيدٌ ضَرَبك ؟ وتقول : مَنْ ضربتَ ؟ ، وبمن مررتَ ؟ كما تقول فى زيد .

وكذلك الجزاءُ . تقول : مَنْ يأْتِك تأْتِه . فـ«مَنْ» مرفوعة على تقدير : إن يأْتِك زيدٌ تأْتِه ، وتقول : مَنْ تُعْطِ يُكرِمْك على تقدير : زيدا تَضْرِبُ ، وكذلك بمن تَمْرُرْ أَمْرُرْ به . فهذا قد أَوْضَح لك أنَّها اسم .

فأمَّا مابُنِيَت من أجْلِه ، ومُنِعت الإعرابَ لمضارعته – فإنَّها ضارعت فى الجزاء (إنْ) التى هى حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف و(هَلْ) .

فأمَّا فى الخَبَرِ فلا يجب أن تُعرب ، لِعلَل منها :

وقوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أنَّها فى الخَبر لا تتمّ إلَّا بصلة فإنَّما تَمامُها صِلتُها ، والإعراب بأواخر الأسماء (1) .

* * *

(1) فى أسرار العربية ص ٣٠ « فاما (من) فانها بنيت ، لأنها لا تخلو اما أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .

وان كانت شرطيه فقد تضمنت معنى حرف الشرط

وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .

وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة » .

وتكلم المبرد عن معانى (من) فى الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ، ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعتها لحروف الاستفهام والجزاء قد وَضحت لك ، وتحْريكُ آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حرِّكت بالفتح للياء التى قبل أواخرها.

فكذلك : (حَيْثَ)/ فى قول من فتح . فأمَّا من ضَمَّ آخرها فإنَّما أجراها مُجْرَى الغايات ؛ إذ كانت غاية ، وتفسير هذا فى موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

٣/١٥٤

وكلُّ مبنىٍّ مُسَكَّنٌ آخِرُهُ إن ولِىَ حرفا متحرِّكا ؛ لأنَّ الحركات إنَّما هى فى الأَصْل للإعراب ، فإن سَكَنَ ما قَبْلَ آخره فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلَّا يلتقِى ساكنان . فهذه حالُ المبنيَّة إلَّا ما ضارع منها المُتمكِّنَة ، أو جُعِلَ فى موضع لعلَّة بمنزلة غير المتمكِّنة ، وقد ذكرناه فى الكتاب (١) وسنُعيده فى هذا الباب ، لأنَّه موضعُه .

* * *

ومن المبنيّات (أَمْسِ) . يقول : مضى أَمْسِ بما فيه ، ولقيتك أَمْسِ يا فتى .

وإنَّما بُنِى ؛ لأنَّه اسم لا يَخُصّ يوما بعينه ، وقد ضارع الحروف .

وذلك أنَّك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسِ يا فتى فإنَّما تَعْنِى اليوم الذى يلى يومك ، فإذا انتقلت : عن يومك انتقل اسم (أَمْسِ) عن ذلك اليوم ؛ فإنَّما هى بمنزلة (مِنْ) التى لابتداء الغاية فيما وقعت عليه ، وتنتقل من شىء إلى شىء ، وليس حَدُّ الأسماء إلَّا لزومَ ما وُضِعَتْ علاماتٍ عليه .

وحيث زيدٌ جالسٌ . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُنتقِل معه . فأمَّا كسر آخر (أَمْسِ) فلالتقاء الساكنين : الميم ، والسين (٢) .

٣/١٥٥

(١) انظر الجزء الثانى ص ٢ ، ٣

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٣ « واعلم ان بنى تميم يقولون فى موضع الرفع : ذهب أمس بما فيه ، وما رأيته مذ أمس ، فلا يصرفون فى الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عما ينبغى له أن يكون عليه فى القياس .

الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه فى اكثر المواضع فى النصب والجر .. » .

وفى أسرار العربية ص ٣٢ « واما (أمس) فانما بنيت ، لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل فى أمس : الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى .

وانما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وانما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل فى التحريك لالتقاء الساكنين .. » .

وانظر شرح الكافية جـ ٢ ص ١١٧ وابن يعيش جـ ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٦٠ .

وإنَّما كان الحَدُّ الكَسْرَ لما أذكره لك : وهو أنَّه إذا كان الساكن الذى تُحرِّكه فى الفِعْل كسرته ؛ لأنَّك لو فتحته لالتبس بالفِعْل المنصوب ، ولو ضممته لالتبس بالفِعْل المرفوع ، فإذا كسرته عُلِم أنَّه عارِض فى الفِعْل؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه .

وإن كان الساكن الذى تحرَّكه فى اسم كسرته ؛ لأنَّك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرته لئلَّا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض المعرب يَلْحَقُه التنوينُ لا مَحالةَ ؛ فلذلك كان الكَسْرُ اللازمَ لالتقاء الساكنين .

* *

فأمَّا الغايات فمصروفة عن وجهها ؛ وذلك أنَّها ممَّا تقديره الإضافة ؛ [لأنَّ الإضافة][1] تعرِّفها وتُحَقِّق أوقاتها ، فإذا حذفت منها ، وتركت نيَّاتها فيها ـ كانت مُخالِفة للباب معرفةً بغير إضافة ، فصرفت عن وُجوهها ، وكان محلَّها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا .

فلمَّا أُزيلت عن مواضعها أُلْزِمَت الضمَّ . وكان ذلك دليلا على تحويلها . وأنَّ موضعها معرفة[2]

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٤ « فأما ماكان غاية ، نحو : قبل وبعد وحيث ، فانهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم حيث . شبهوه بأين .

ويدلك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين. لا تقول : قبل وأنت تريد أن تبنى عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العتمة ، فلما كانت لا تمكن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات » .

يريد سيبويه بقوله : « لاتقول : هذا قبل » : أن الظروف المقطوعه عن الاضافة المبنية لا تقع خبرا ، كما لا تقع حالا ولا صفة .

فى أسرار العربيه ص ٣١ « وأما قبل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن مضافين الى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الاضافه ـ والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة واحدة ـ تنزلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنى ، قال الله تعالى (لله الأمر من قبل ومن بعد) .

وانما بنيا على حركة ، لان كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة اعراب نحو من وكم .

وقيل : انما بنيا على حركة ، لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .

فان قيل : فلم كانت الحركه ضمة ، قيل: لوجهين : أحدهما : أنه لما حذف المضاف اليه بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لهما .

والوجه الثانى : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة البناء . . »

وانظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٩٥ ، وابن يعيش جـ ٤ ص ٨٨ ، أمالى ال ص ٣٢٨ ، حـ ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرةً أو مضافةً ، لزمها الإعراب/وذلك قولك : جئت قبْلك ، وبَعْدَك ، ومن قبْلِك ومن بعْدِك ، وجئت قبْلًا وبَعْدًا ، ؛ كما تقول أوّلا وآخرا .

٣ / ١٥٦

فإن أردت قبْل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبْلُ وبَعْدُ ، وجئت مِنْ قبْلُ ومِنْ بَعْدُ . قال الله عزَّ وجلَّ : (لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (١) وقال : (وَمِنْ قبْلُ مَا فرَّطْتمْ فِي يُوسُف) (٢) .

وقال فى الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قبْلِهِمْ)(٣)و (مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفرَكمْ عَلَيْهِمْ) (٤)
وكذلك جئت مِنْ عَلُوُ ، وصُبَّ عليهم مِنْ فوْقُ ، ومِنْ تحتُ يا فتى إذا أردت المعرفة .
وكذلك مِنْ دُونُ يا فتى .

و (حيثُ) فيمن ضمّ وهى اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلمُون) (٦) . فهى غاية ، والذى يُعَرِّفها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

وإنَّما حَقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و (حيث)ظرف من المكان(٧). ولكنَّ ظروف الزمان دلائلُ على الأفعال ، والأفعال توضِّح معانيها .

ولو أفردت (حَيْثُ) لم يَصِحَّ معناها . فأضفْتها إلى الفِعْل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر؛ كما تفعل بظروف الزمان؛ لمضارَعتها ، ومشارَكتها إيَّاها بالإبهام؛ فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤
(٢) يوسف : ٨٠
(٣) آل عمران : ١١
(٤) الفتح : ٢٤
(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث . شبهوه بأين »
(٦) الأعراف : ١٨٢
(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفا » .

٣ . قمت ،/ وقمت حيثُ زيدٌ قائم (١)، كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدٌ أميرٌ ، والغاياتُ
١٥١ كلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

* * *

وأمَّا ظروف الزمان فإنَّما كانت بالفِعْلِ أولى ؛ لأنَّها إنَّمَا بُنِيَت لما مضى منه ، ولما لم يأتِ .
تقول : جئت وذهبت ، فيُعْلم أنَّ هذا فيا مضى من الدهر ، وإذا قلت : سأجيء وسأذهب ،
عُلِمَ أنَّه فيا يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنَّه ثابت لا يزول ، ومَرْئِىٌّ
مُمَيَّزٌ : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالفِعْلِ : إنَّما هو مُضِيٌّ الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :
الذى فَعل فيه ، أو عُرِف فيه ، أو حَدَث له فيه حادِث ، أو حَدَث(٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يَخرج زيد ، فقد أضفته إلى هذه الجملة ، فاتَّصل بالفِعل لما فيه من
شبهه ، وأتبعه الفاعلُ؛ لأنَّه لايخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومُ يخرج زيد : هذا
يوم خروج زيد فى المعنى ، و (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومُ مَنْعِهِم من النُّطْق . واتَّصَل
بالابتداء والخبر ، والفِعْل والفاعل ؛ كما يكون ذلك فى (إذْ) .

* * *

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥٤ « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا أوقعت الفعل على شىء من سببه نصبا فى القياس: (اذا) و (حيث) . تقول : اذا عبد الله تلقاه فاكرمه ، وحيث زيدا تجده فاكرمه ، لانهما يكونان فى معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء الاسم بعدهما اذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس .. » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦ : « وانما جعل فى الزمان اقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ، والأماكن لم يبن لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر اخذ منهما الأمثلة ، فالأماكن الى الأناسى ونحوهم أقرب ، الا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو فى قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادى والبحر ، والدهر ليس كذلك ، والاماكن لها جثه ، وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفى الخزانة جـ ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شىء منها الا الى مصدر ، أو جمله تكون فى معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليمة هو على حذف مضاف ، أى يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب جـ ٢ ص ٢٧٥ .

(٣) المرسلات : ٣٥

و(إذْ) يقع بعدها الفِعْل والفاعل ، والابتداءُ والخبر [1] .

و(إذا) لا يقع بعدها إلّا الفِعْل ، نحو: آتيك / إذا جاء زيد . وكنت فى (إذْ) تقول: أتيتك إذْ زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك إذْ جاء زيد .

٣/١٥٨

فأمّا جوازُ الوَجْهين فى (إذْ) ، فلأنَّ الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ؛ لأنَّهما جملتان .

فأمّا امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأنَّ (إذا) فى معنى الجزاء ، والجزاءُ لايكون إلّا بالفِعْل .

ألا تراها تحتاج إلى الجواب ، كما تَحتاج حروفُ الجزاء [2] .

تقول : إذا جاء زيد فأعطِهِ ، وإذا جئتنى أكرمتك .

فإن قلت : أكرمُك إذا جئتنى : (فأُكرمُك) فى موضع الجواب ؛ كما تقول فى حروف الجزاء : أُكرمُك إن جئتنى .

فكلُّ ماكان من أسماء الزمان فى معنى (إذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إذْ) من الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

وما كان فى معنى (إذا) وهو الذى لم يَأْتِ فلا يُضاف إلّا إلى الفِعْل إذا كان كذلك . تقول: جئتك يوم زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك يومَ قام زيد .

وتقول فى المستقبل : أتيتك يومَ يقوم زيد ، ولا يجوز : يومَ زيدٌ أميرٌ لما ذكرت لك [3].

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٥٤ – ٥٥ : « وأما (اذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت اذ عبد الله قائم ، وجئت اذ عبد الله يقوم، الا انها فى (فعل) قبيحة نحو قولك : جئت اذ عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن (اذا) الشرطية يجوز اضافتها الى الجملة الاسمية اذا كان خبر المبتدأ بعدهاجملة فعلية ؛ قال فى جـ ١ ص٥٤ :

« والرفع بعدهما (اذا وحيث) جائز ، لأنك قد تبتدىء الاسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس » .

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه فى ذلك وقدمنا كلامه فى الجزء الثانى ص ٧٧ – ٧٨ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف الى الافعال من الأسماء .

يضاف اليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيك يوم يقوم ذاك ، وقال الله عز وجل – (هذا يوم لا ينطقون) ، و(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا فى الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل ان يكون صفة ، وتوسعوا بذلك فى الدهر ، لكثرته فى كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو : ابن ، وانما أصله للفعل وتصريفه » .

وسيكرر المبرد هذا الحديث فى الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عزّ وجلّ : (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)(١) . وقال : (هذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ)(٢) .

* * *

٣/١٥٩ فأمّا (إذَا) التى تقع للمفاجأة فهى التى تَسُدّ مَسَدَّ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ /وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلّمتك فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأنى زيد ، وكلّمتك ، ففاجأنى أخوك ، وهذه تُغنى عن الفاء ، وتكون جوابا للجزاء ؛ نحو : إن تأتنى إذا أنا أفْرَح على حَدّ قولك : فأنا أفرحُ(٣) . قال الله عزّ وجلّ : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ) (٤) [فقوله : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)] (٥) فى موضع : يَقْنَطوا .

وقوله : إن تَأتنى فلك درهم فى موضع إن تأتنى أُعطِك درهما ؛ كما أَنّ قوله عزّ وجلّ : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)(٦) فى موضع : (أَم صممتم) .

فمن جعل (حَيْث) مضمومة-وهو أجود القولين- فإنّما أَلْحَقَها بالغايات ؛ نحو : مِنْ قَبْلُ ، ومن بَعْدُ ، ومن عَلُ يا فتى ، وابدأْ بهذا أَوّلُ يا فتى ، ونحوه .

ومن فتح فللياء التى قبل آخره ، وأنّه ظرف بمنزلة (أَيْن) و (كيف) (٧) .

(١) المائدة : ١١٩

(٢) المرسلات : ٣٥

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٥٤ « ولاذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها . تقول : نظرت فاذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت اذا زيد يذهب لحسن » .

وقال فى ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ها هنا فى موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء فى موضع الفعل » وانظر المقتضب ٢ : ٥٨ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيرافى .

(٦) فى سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « و نظير ذلك قوله (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صممتم » .

والآية فى سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فاما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضمه . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بأين .. » .

فأمّا قولهم: يا زيدُ وما أشبهه فى النداء ، فقد مضت العلّة فيه(١) فى موضعها ، والمبنيّات كثير ه ، وفيا ذكرنا دليل على ما تركنا .

٣ــ
١٦٠

وباب (حَذامِ) ، وتَراكِ ، وحَلاقِ ، / وبَدادِ ، ونَزالِ ، قد ذكرناه فيا يجرى ومالا يجرى .

فأمّا ما كان من سوى ذلك فى معنى الفِعْل المأمور به ؛ نحو : صَهْ ، ومَهْ ، وإيهِ ، وإيها ، ومهْلا يا فتى ، وما أشبه ذلك فنحن ذاكروه :

أمّا (صَه) ، و(مَهْ) ، و(قدْ) التى بمعنى حَسْبُ ، فمبنيّاتٌ على السكون لحركةِ ما قَبْلَ أواخرها ، وأنّها فى معنى (افْعَلْ) .

وأمّا (إيهِ) يا فتى فحرّكت الهاءُ لالتقاء الساكنين ، وترك التنوين ؛ لأنّ الأصوات إذا كانت معرفة لم تنوّن (٢) قال الشاعر :

وقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سالِمٍ ... وما بالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ البَلاقِعِ (٣)

---

(١) أشار الى علته فى الجزء الثانى ص ٣ وسيتكلم عنه فى الجزء الرابع ص ٥١٣ من الأصل

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ : « زعم الخليل أن الذين يقولون : غاق غاق وعاء وحاء ، فلا ينونون فيها ولا فى أشباهها انها معرفة ..

وكأنه قال : قال الغراب هذا النحو . وأن الذين قالوا : عـاء وحاء وغاق جعلوها نكرة

وزعم أن بعضهم قال : صه ذلك بالتنوين أرادوا النكرة كأنهم قالوا : سكوتا .

وكذلك ايه وويه وويها .. »

(٣) فى اصـــلاح المنطق ص ٢٩١ : وتقول للرجل اذا استزدته من حديث أو عمـــل : ايه فان وصلت قلت : ايه حدثنا .

وقول ذى الرمة : وقفنا فقلنا : ايه .. فلم ينون وقد وصل ، لانه نوى الوقف ، وكذلك قال ثعلب فى مجالسه ص ٢٧٥

وقال ابن جنى : « فاذا نونت وقلت : ايه فكأنك قلت : استزادة ، واذا قلت : ايه فكأنك قلت : الاستزادة فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعـريف .. وأما من أنكر هذا البيت على ذى الرمة فانما خفى عليه هذا الموضــــع » .

فى المخصـــص ج ١٤ ص ٨١ « وكان الأصمعى يخطىء ذا الرمة فى هذا البيت ويزعم أن العرب لا تقول الا ايه بالتنوين والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة .. » .

البال : الشأن والحال. (ما) استفهام انكارى أى ليس من شأنها الكلام .

والديار البلاقع : التى ارتحل سكانها فهى خالية .

ولو جعله نكرة لقال : إيهٍ يا فتى ، كما يقول : إيهًا يا فتى : إذا أمرته بالكف ، ووَيْها : إذا أغريته [1] .

قال الشاعر :

وَيْهًا فِداءٌ لكم أُمّى وما وَلدتْ   حامُوا على مَجْدِكُمْ واكْفُوا مَنِ اتَّكَلَا [2]

وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقٍ يا فتى ، فإن جعلته نكرة نوّنت ، وكذلك ما كان مِثْلَه .

= طلب الحديث من الطلل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلهه فى استخباره مما لا يعقل ، ثم أفاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار عن السواكن .

انظر الخزانة جـ ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لذى الرمة من قصيدة له فى ديوانه ص ٣٥٥ ـ ٣٧١ .

(١) فى اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشىء قلت : ويها يا فلان . ومثله فى مجالس ثعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائى وروايته فى طبعتى ديوانه ص ١٩، ١٠٨ ويهًا فِداؤُكُمُ أُمّى وَمَا وَلَدَتْ

وروى فى اللسان (ويه)   يْهًا فِدًى لَكُمُ أُمّى وما ولدت

وفى كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة أمس..

وانظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٦٧ وابن يعيش جـ ٤ ص ٧٢ .

هـذا باب

٣/١٦١

/ الاسم الذى تُلْحِقه صوتا أعجميّا

نحو : عَمْرويه ،وحَمْدَويه ، وما أشبهه ، والاختلاف فى هيهات ، وذيّة وذيتَ ، وكيّة وكيتَ

اِعلم أنَّ الاسم الأَعجميّ الذى يَلْحَقُ الصَّدْر مَجْرَاه مَجْرَى الأَصوات . فحقُّه أن يكون مكسورا بغير تنوين ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نوّنته على لفْظه ؛ كما تفعل ذلك بالأَصوات ،نحو قولك : إيهِ يا فتى فى المعرفة ، وإيهٍ ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقِ . وغاقٍ[1] فى النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوين فيه : أنَّه قال الشَّىْءَ الذى كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنَّما هو قال صوتا هذا مثاله .

فأمَّا الصَّدْرُ فلا يكون إلَّا مفتوحا ؛ كقولك : حَضْرَمَوْت يا فتى ، وخمسةَ عشرَ . وما يفتح قَبْلَ هاء التأنيث ؛ نحو : حمْدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْروَيهِ ، وحَمْدوَيْه [2] ؛ كما قال الشاعر :

٣/١٦٢

/ يا عَمْرَوَيْهِ انطَلَقَ الرِفَاقُ مَالكَ لا تَبْكِى ولا تَشْتَاقُ [3]

(١) غاق غاق : حكايه صوت الغراب .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ : ٥٢ـ٥٣ : « واما عمرويه فانه زعم انه أعجمى وانه ضرب من الأسماء الاعجمية ، والزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الاعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لانهم قد راوه قد جمع أمرين فحطـوه بدرجه عن اسماعيل وأشباهه ، وجعلوه فى النكرة بمنزلة غاق منونه مكسورة فى كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزله حضرموت فى انه ضم الاخر الى الأول .. وعمرويه فى المعرفة مكسور فى حال الجر والرفع والنصب غير منون وفى النكره تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) » .
وسيعيد المبرد حديثه فى الجزء الرابع .

(٣) لم اعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذى فسّرناه أنّ العرب إذا ضمّت عربيًا إلى عربىّ مما يَلْزمه البناء ألزمته أخفّ الحركات ، وهى الفتحة ، فقالوا : خمسةَ عشرَ يا فتى ، وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ يا فتى ، ولقيته كَفّةَ كَفّةَ ، و (يا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ) (١)

وإذا بَنَوْا أَعْجَمِيًا مع ما قَبْلَه حَطّوه عن ذلك ، فألزموه الكسر ، وهذا مُطّرد فى كلامهم .

* * *

فأمّا (هَيْهَاتَ) فتأْويلها : فى البُعْد ، وهى ظَرْف غير مُتمكّن ؛ لإبهامها (٢) ، ولأنّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحدا كقولك : (عَلْقاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعدُونَ)(٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء .

ومنهم من يجعلها جَمْعا كبَيْضات فيقول : (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا تُوْعَدُونَ (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجَمْع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاة فقال : أما من قال : هيهاه فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاه .
ومن قال : هيهات ، فهى عنده كبيضات ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء .
فاذا لم يكن هيهات ولاهيهاة علما لشىء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لانهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .
وفى الخصائص جـ ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على ــ رحمه الله ــ يقول فى هيهات :
أنا أفتى مرة بكونها اسما سمى به الفعل كصه ومه ، وافتى مرة أخرى بكونها ظرفا على قدر ما يحضرنى فى الحال .
وقال مرة أخرى : انها وان كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سمى به الفعل، كعندك ودونك » .
وقال فى جـ ٣ ص ٤١ ــ ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف الفاء فى ذوات الأربعة ووزنها : فعلله وأصلها هيهية ... ، فانقلبت اللام ألفا ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتأنيث .. والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحة المبنيات .
ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء تاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة فى الواحد ، واللام عندنا محذوفة، لالتقاء الساكنين، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات .
لكنها حذفت، لأنها فى آخر اسم غير متمكن، فجاء جمعه مخالفا لجمع المتمكن .. » ثم أخذ يذكر لغاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما ــ النشر جـ٢ ص٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وفيها من الشواذ قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٤٠٤ ــ ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ ــ ٩٨ .

٣/١٦٣ ومن جعلها نكرة فى الجميع نوّن فقال : هيهاتٍ يا فتى . وقال / قوم : بل نوّن وهى معرفة ؛ لأنَّ التنوين فى تاء الجمع فى موضع النون من مسلمِين . قال : والدليل على ذلك أنَّ معناه فى البُعْدِ كمعناه ، فلو جاز أن تنكِّره وهو جَمْع لجاز أن تنكِّره وهو واحد . وهذا قول قوىّ .

ويُنْشد هذا البيتُ على وجْهَيْنِ ، قال :

ها أَنَذَا آمُلُ الحَيَاةَ وَقَدْ أَدْرَكَ عَقْلِى ومَوْلِدِى حُجُرا

أَبَا امرئِ القَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمُرا (١)

بعضٌ يَفتح ، وبعضٌ يَكسر .

* * *

فأمَّا ذَيْتَ وذَيْتَ ، وذيّة فإنَّمَا هى كنايات عن الخَبَر ؛ كما يُكنَى عن الاسم المعروف بفلان وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضَع على الإفراد؛ فلذلك بُنيت ، والتاءُ متحرّكة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث حرّكت آخر (أيْنَ) ، و(كيفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزارى من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلثمائة سنة ، والقصيدة فى كتاب المعمرين لأبى حاتم ص ٦ ـ ٧ ، وأمالى القالى جـ٢ ص ١٨٥، وحماسة البحترى ص ٣٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف باللبلوى جـ ٢ ص ٨٨ .

وعمرا : مثقل عمر ، وذلك لغه فصيحة جاءت فى القراءات السبعية فى الفاظ كثيرة .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٧ ـ ٤٨ « ومثل هيهاه ذية اذا لم يكن اسما ، وذلك قولك : كان من الامر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاءثم ، وذلك انها ليست اسماء متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت :لم لم تسكن الهاء فى ذية و قبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى انها تبدل فى الصلة تاء ، وليست زيادة فى الاسم ، فكرهوا ان يجعلوها بمنزلة ما هو فى الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التأنيث مفتوح ابدا ، فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت ان تكون ساكنه ، كما امتنعت عشر فى خمسه عشر ، لانها مثلها .. » .

وكلُّ اسمين أُزِيلا فحكمُهما إذا بُنيا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ [١]، وبَيْتَ بيت [٢].

٢/١٦٤ فقد تجوز فيهما الإضافة وتَرْك / البناء للمعنى .

وذلك أنَّ معنى كَفَّةَ كَفَّةَ : كَفَّةٌ لِكفَّة ، أىْ : قابلتْ صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته كَفَّةَ كَفَّةٍ يا فتى .

وكذلك هو جارى بَيْتَ بَيْت يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بيتُه إلى بيتى . فعلَى ما ذكرت لك تَصْلُحُ الإضافةُ ، وتمتنع .

فأمَّا (شَغَرَ بَغَرَ) فاسمان ليس فى أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما وفيما أشبههما إلَّا البناء [٣] . وفيما ذكرت لك من المبنيّات ما يَدُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس ان كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة كفة .

والدليل على ان الاخر مجرور ، وليس كعشر من خمسة عشر ان يونس زعم ان رؤبة كان يقول : لقيته كفة عن كفه يا فتى .

وانما جعل هذا هكذا فى الظرف والحال .. » .

وفى اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك اذا استقبلته مواجهة .. ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الاضافة ، أى فجاءة ومواجهة .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله ، ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمى دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه أحوال .. » .

وقال فى جـ ٢ص٥٣ « وأما يوم يوم ،وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب تختلف فى ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول الى الاخر، ولا يجعله اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد الا فى الحال او الظرف » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥٤ « ومثل أيادى سبا وبادى بدا قوله : ذهب شغر بغر ، ولابد من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء فى ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشىء الذى ضم الى الشىء » .

وقال فى ص ٥١ « ونحو هذا فى كلامهم حيص بيص مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة » .

فى اللسان : تفرق القوم شغر بغر ، وشذر مذر ، أى فى كل وجه .

وانظر المقتضب جـ ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

اعلم أنّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفَصْل غَيْرَ مشتقّ ، وذلك نحو : حجَر ، وجبَل ، وكلّ ما كان مِثْل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعْرَف بالاسم منه إلّا أنّه واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مُشتقًّا نعْتًا ، ومشتقًّا غيرَ نعْت .

فأمّا النعْت فمِثْل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعاقل ، والأحمق ، فهذه كلّها نُعوتٌ جارية على أفعالها : / لأنّ معنى الجاهل : المعروفَ بأنّه يجهل ، والطويل : المعروف بأنّه طال .

٣/١٦٥

فكلّ ما كان من هذا فِعْلا له أو فِعْلا فيه فقد صار حِلْية له .

* * *

والأسماءُ المشتقّة غير النعوت مثل : حنيفة ؛ وإنّما اشتقاقه من الحنيف ، وأصْلُه المخالف في هيئته . يقال : رجل أحْنَف لما في رجليه ، ودين حَنِيف أي : مخالف لخَطَأ الأدْيَان .

ولو كان على الفِعْل فكان من تحنّف لكان الفاعل مُتحنِّفا .

وكذلك (مُضَرُ) إنّما هو مشتقّ من قولك : مَضَر اللبَنُ ، إذا حمُض[1] .

كما أنّ (عيْلانَ) من العَيْلة[2] ، و (قحطان) من القَحْط[3] ، وليست على أفعالها .

(١) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه سميت المضيرة » .

(٢) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : اذا افتقر . وقال قوم : بل كان عيلان فقيرا ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : انما أنت عال على ، فسمى عيلان .

وقال قوم : حضنه عبد أسود يقال له : عيلان » .

(٣) فى الاشتقاق أيضا ص ٣٦١ « قحطان: فعلان من قولهم : شيء قحيط ، أى شديد.. »

ومن الأَسماء المبهمة ، وهى التى تقع للإشارة ، ولا تَخُصّ شيئا دُونَ شيء ، وهى : هذا ، وهذاك ، وأُولئك ، وهؤلاء ونحوه .

* * *

ومن الأَسماء الأَعلام ، وإنّما هى أَلقاب مُحْدَثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

* * *

ومن الآسماء المضمرة ، وهى التى لا تكون إلّا بعد ذِكْر ، نحو : الهاء فى به ، والواو فى فعلوا ، والألف فى فَعَلاَ .

* * *

٣/١٦٠ فأَنكرُ الأَسماء قول القائل : شىء ؛ لأَنَّه مُبهم فى الأَشياء كلِّها . فإن قلت جِسم فهو نكرة ، وهو أَخصّ من شىء ؛ / كما أَنَّ حيوانا أَخصّ من جسم ، وإنسانا أَخصّ من حيوان ، ورجلا أَخصّ من إنسان .

والمعرفة : ما وُضِع على شىء دُونَ ما كان مِثْلَه ، نحو : زيد وعبد الله فإن أَشْكَلَ زيد من زيد فرّقتْ بينهما الصفةُ . وقد ذكرنا هذا مُفسّرا فى باب المعرفة والنكرة[1] .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع

هـذا باب

مَخارِج الافعال واختلاف أَحْوالها

وهى عشرة أنحاء

فمنها : الفِعْلُ الحقيقىّ الذى لا يتعدّى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلّم خالد . فكلٌّ هذا وما كان مِثْلَه غيرُ مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْل تعدّى أو لَمْ يتعَدَّ فهو مُتَعَدٍّ إلى اسم الزمان ، واسم المكان والمصدر ، والحال(١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يومَ الجمعة عندك قياما حسنا ؛ وذلك أنَّ فيه دليلا على هذه الأشياء . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قياما ، وتَعْلَمُ أنَّ ذلك فيما مضَى من الدهر ، وأنَّ للحدث مكانا ، وأنَّه كان على هيئة .

وكذلك إن قلت : قام عبدُ الله ابتغاءَ الخير ، فجئت بالعلَّة التى لها وقع القيامُ .

وكلُّ ما كان / فِعْله على (فَعُلَ) فغير متعدٍّ ؛ لأنَّه لانتقال الفاعل إلى حال عن حال ؛ فلا معنى ‏ ٣/١٦٧

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٥ « واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذى أخذ منه ، لأنه انما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ..

لما عمل فى الحدث عمل فى المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه .

فمن ذلك: قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فعله الذى اخذ منه .

ويتعـــدى الى الزمان .. وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا ..

ويتعدى هذا الفعل الى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان والى المكان ، لأنه اذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وان لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهـاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذى رأيت .. » وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعدّى ؛ وذلك قولك : كرُم زيد ، وشرُف عبد الله . والتقدير :ماكان كريما ولقد كرُم ، وماكان شريفا ولقد شَرُفَ - فهذا نَحو من الفِعْل .

* * *

ونَحوٌ آخر لا يتعدّى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة . ويقع على ضربين :

أَحدُهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأَنت تَعْلمُ أَنَّهما لم يفعلا على الحقيقة شيئا . فهذا ضَرْبٌ .

والضَّرْبُ الثانى الذى يُسمِّيه النحويّون فِعْل المطاوعة . وذلك قولُكَ :كَسَرته فانْكَسَر ، وشَوَيْته فانْشَوَى ، وقطعته فانْقَطَع ، وإِنَّما هذا وما أَشْبهه على أَنَّك بلغت فيه ما أَرَدْت ، وانتهيتَ منه إلى ما أَحببت ؛ لا أَنَّ له فِعْلا[1] .

* * *

ومن الأَفعال ما يتعدّى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصِل مُؤَثِّر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشىءَ يا فتى[2] .

فأَمّا المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فِعْلٌ البتة .

ومن هذه المتعدِّية إلى مفعول ما يكون غَيْر واصِل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتمت عمرا ، وأَضحكت / خالدا . فهذا نوع آخر .

٣ / ١٦٨

* * *

ومن الأَفعال ما يتعدّى إلى مفعولين ولك أَن تقتصر على أَحدهما . وذلك قولك :أَعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وأَلبست زيدا جُبَّة[3] .

* * *

ومنها ما يتعدَّى إلى مفعولين وليس لك أَن تقتصر على أَحدهما[4] وذلك نحو : ظننت زيدا أَخاك ، وحسِبت زيدا ذا الحفاظ ، وخِلْت عبدَ اللهِ يقوم فى حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة فى الجزء الثانى ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول .. » . وانظر هذا الجزء ص ٩٠

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦ : « باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثانى .. » وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .. » وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفَصْل بين هذا والأوّل أنّ الأوّل فِعْل حقيقىّ يقع مفعولاه مُختلفَيْن .تقول : أعطيتزيدا ، فتخبر أنّه كان منك عَطاءٌ ، وإن شئت أن تذكره بَعْدُ ذكرته .

فأمّا قولك :ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنّ الشّكّ إنّما وقع فى المفعولالثانى[1] . فالثانى خَبَر عن الأوّل ، والتقدير : زيد منطلق فى ظنّى ، إلّا أن تريد بظننت : اتّهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدّى إلى مفعول ؛ كما قال عزّ وجلّ : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ)[2] إنمّا هو : لاتعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِى السَّبْتِ[3]) .

* * *

٣/١٦٩ /ومن هذه الأفعال ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِين ، وهو من باب الفعل المتعدّى إلى مفعولَيْن ، ولكنّك جعلت الفاعل فى ذلك الفِعْل مفعولا بأنّه كان يَعْلَم ، فجَعَل غيرَه أعْلَمه ، فيقول :أعلم الله زيدا عمرا خيرَ الناس ، ونبّأتك عبدَ الله صاحبَ ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله[4] .

ومنها ما يتعدّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد ، وليست أفعالا حقيقيّة ، ولكنّها فى وزْن الأفعال ، ودخلت لمعانٍ على الابتداء والخبر ؛ كما أنّ مفعولى ظننت إنّما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى[5] .

وكذلك ليس ، وما زال ، ومادام . فهذه ثمانية أفعال متصرّفة .

* * *

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والاية فى الأنفال : ٦٠ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهى هاهنا بمنزلةعرفت . » ، وانظر ص ١٢١ منه .

والآيه الأولى فى البقرة : ٦٥ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٩ « باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثه مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه فى قوله جـ ١ص ١٧ « ونبئت زيدا ، اى عن زيد » نكتفى بالاشارة اليها .

(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرّف ، لأنّه وقع لمعنى ، فمتى صرّف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصْلِه على لفظ فهو يَلْزم ذلك اللفظَ لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أَحْسَن زيدا ، وما أَظْرَفَ أخاك . وقد مضى تفسيره[1] فى بابه وهو فِعْل صحيح

* * *

٣/١٧٠ والعاشر : ما أُجْرِىَ مُجْرَى الفِعْلِ وليس بفِعْلٍ ، ولكنّه يُشْبه الفعل بلفظ / ، أو معنى .

فأمّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مِثْلَ دلالته فـ(ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ؛ لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه فى اللفظ ، ودخل على الابتداء والخبر دخولَ (كان) ، و(إنَّ) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها فى بابها [2] .

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيذكره فى الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل

(٢) سيأتى بابها فى الجزء الرابع ص ٤٩٩ ..

هـذا باب

الصلة والموصول فى مسائله

فأمّا أصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . ف(الذى) مرئىّ ، و(أبوه منطلق) صلته .

* * *

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان — لم يجز ؛ لأنّ قولك : أبواهما منطلقان صلة للذَيْنِ ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداءٌ لا خَبَرَ له . فلم تتمّ الصلة .

* * *

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار — لم يجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ؛ لأنّه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت :/رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أوعنده أو ما أشبه ذلك — فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

* * *

فإن قلت :/رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجز ، لأنّ (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متّصل بمنطلقين ، فكأنّك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداءٌ لا خبرَ له . فعلى هذا فقس .

٣ / ١٧١

* * *

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه — فهو غير جائز ؛ لأنّ قولك : (الذى قاما إليه) ابتداءٌ لاخبر له .

وتصحيح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك[1] . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاءُ فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمّت صلةُ اللذَيْن ، وصحّ الكلام .

ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها — لم يجز ، وإن تمّت الصلة ؛ لأنّ (التى) ابتداءٌ

(1) عقد فيما سبق ص ١٣٠ — ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنونه بقوله : (هذا باب من الذى والتى الفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكثروا فى ذلك . . » .

و(تكرمه) صلتها، و(يضربها) خبر الابتداء. فقد تمّ الذى بصلته؛ وإنّما فسد الكلام؛ لأنّك لم تَأْتِ بمفعول (ظننت) الثانى. فإن أتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام.

* * *

وتقول: ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخواهما الذى المكرمهُ عبدُ الله[1].

فتجعل (الذى) منصوبا، وإن جعلته مرفوعا نصبت اللذين.

/وتقول: رأيت الراكبَ الشاتِمَه فرسَك. والتقدير: رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسَك.

٣/١٧٢

* * *

وتقول: مررت بالدار الهادِمِها المصلحُ دارَه عبدُ الله.

فقولك: (الهادِمِها) فى معنى التى هدمها الرجلُ الذى أصلح دارَه عبدُ الله.

* * *

وتقول: رأيت الحامِلَ المطعمَه طعامَك غلامُك. أردت: رأيت الرجل الذى حمل الرجلَ الذى أطْعَمَه طعامَك غلامُك، فغلامُك هو الحامل، والهاءُ فى (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأُولى.

* * *

ولو قلت: وافق ضربُك صاحبُك أخوكَ غلامَك - كان جيّدا. رفعت الضرب بأنّه الموافق غلامك، و(ضَرْبُك) تقديره: أنْ ضربك، وصاحبُك هو الفاعل، وأخوك نعت أو بدل. فهذا جيّد.

وإنّما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أنْ فَعَل) أو يَفْعَل. فأمّا إذا قلت: ضربت ضربا - فليس المصدر مِمّا يحتاج إلى الصلة[2].

فإذا قلت: أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمرا - فمعناه: أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذ قلت: ضرْبُ زيدٍ عمرٌو فمعناه: أن ضرب زيدا عمرو.

(١) صلة اللذان جملة القائمان الى زيد اخواهما، وعبد الله فاعل المكرمه

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٨١ «واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل. وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا، وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بأن والفعل، اذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة او ضربا شديدا: ضربت أن ضربت ...».

٣/١٧٣ وإذا قلت : قيامُ القائم إليه زيدٌ/مُعْجِبُ الشاربَ ماءه الآكلُ طعامَك ـ صار معناه : أن قام الذى قام إليه زيد معجب الذى شرب ماءه الرجلَ الذى أكل طعامَك .

* * *

وتقول : أعجبَ حُسْنُ حذاء نعلِك حذاؤُها لا بِسَ نَعْلِ أخيك ، وإن شئت قلت : لابسا نَعْلَ أخيك .

* * *

وهذه مسائل يسيرة صدّرنا بها لتكون سُلّما إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة أو قصيرة معمّاة الاستخراج .

* * *

تقول : أعجب المدْخِلُ السجنَ المُدْخِلَه الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المدخلَه الرجلَ الذى ضرب الرجل الذى شتم الرجل الذىأكرم أخاه عبدَ الله[١] إن شئت نصبت (عبد الله) بأنّه الأخ فبيّنته به ، وإن شئت جعلته بدَلا ، وأبدلته من بعض المنصوبات[٢] التى لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ، فإن فصلت بين ما فى الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز ، لأنّك إذا أبدلت شيئا ممّا فى الصلة أو نعت به ما فى الصلة صار / فى الصلة[٣] ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنّه اسم واحد . ٣/١٧٤

(١) بيان هذه المساله وكنشف اعرابها :
المدخـــل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعـــوله ·
والسجن : مفعول به للمدخل ، و (المدخله) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله ·
والشاتم : مفعول للضـــارب ، والمكرم : مفعول للشاتم ·

(٢) لو جعل عبد الله بدلا من الشاتم أو المكر م لجاز ولا يضر الفصل ، لان المكرم مفعول للشاتم واخاه مفعول للمكرم ·
فالمكرم ومفعوله من صله الشاتم ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جائز ·

(٣) فى الفارقى ص ٢ « صفة ما فى الصلة من الصلة » .
اذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب فى الصلة فصفته فى الصلة ايضا ·
وكذلك العطف على ما فى الصله من الصلة اذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت : الضارب بكرا وخالدا زيد ، فعطفت بعمرو على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالدا المعطوف على بكرا ، فصارا من الصلة ، لانك عطفتهما على ما فى الصلة · كانك قلت : الضارب البكرين زيد · والضارب الخالدين زيد ·

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ، ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت ــ لم يجز[1] . فإن جعلت (يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا ــ فهو جيّد حينئذ ؛ لأنّه كلّه فى الصلة .

* * *

وتقول : سرّ ما إنّ زيدا يحبّه من هند جاريته . فوصلت (ما) وهى فى معنى الذى بإنّ ، وما عملت فيه لأنّ (إنّ) إنّما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها . قال الله عزّ وجلّ : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي القُوَّةِ)[2] .

وتقول على هذا : جاءنى الذى كأنّ زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا [3] وكذلك كلّ شىء يكون جملة .

= فكذلك البدل مما فى الصلة من الصله اذا قلت : الضـــارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لانه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضـــارب زيدا عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة .. » وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .

(١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والمبـــدل منــه بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مســـألتنا ، لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبـل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كمـــا قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز أن يكون عمراً بدلا من اخاك وجمله يخـــاطب هى المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ .

(٢) فى ســـيبويه جـ ١ ص ٤٧٣ « وقال الله عز وجل (وآتيناه من الكنوز ما ان مفـاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة) فـ (ان) صلة لـ (ما) ... » وتكسر همزة أن الواقعة فى بدء جملة الصلة .

الآية فى القصص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدرة بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟ قال الرضى فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا ... سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

«قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهـــذا يلزمهم فى خبر المبتدأ أيضا .

فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقـو له تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اضربه قيل : الصلة أيضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله :

وإنّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الّتى ... لَعَلّى ــ وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ــ أزورُها

وعسى ولعلّ متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للمنازع أن يقدره فى خبر المبتدأ » . =

تقول : الذى إن تـأته يـأتك زيد ، ورأيت الذى مَنْ يـأته يُكرمْه .

فإن قلت : رأيت الذى مَنْ يـأتيه يكرمُه ـ جاز . تجعل (منْ) فى موضع الذى . فكأنَّك قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأنَّ (مَنْ) صلتها : يـأتيه ، وخبرها : يكرمه .

فأمّا قول الله / عزَّ وجلَّ : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)[1] فإنَّ (مَنْ) الأُولى فى معنى الذى ، ولا يكون الفعل بعدها إلّا مرفوعا .

٣ / ١٧٥

فأمّا الثانية فوجهُها الجزمُ بالجزاء ، ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيّدا ؛ لأنَّ تصييرها على معنى الذى لايخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنَّك تقول : الذى يـأتيك فله درهم . فلولا أنَّ الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق[2] . وقال الله عزَّ وجلَّ :

= وفى الخزانة جـ ٢ ص ٤٨١ « قال أبوعلى فى التذكرة القصرية : قول الفرزدق :

وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة اذا كان عليها دليـــل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .

وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصـــلة لاتكون الا خبرا ، كما أن الصفة كذلك .

فان قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر نحو ما قالوه :

كتبت اليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وان جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لان (الذى) يقتضى الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، الا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع اليها ذكر من الصلة .

وهذا وان جاء فى هذا البيت فان النحـــويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على خبرها ، فلا يجيـــــزون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى ليت .

فان قلت : احمل لعل على المعنى ، لانه طمع كانه قال : أطمع فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى أستفهم . فهذا لا يستقيم .. » .

جعل ابن هشـــام فى المغنى جـ ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة (أزوروها) وما قبلهـــا اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى جـ ٢ ص ١٤٦ باضمار القول اوان الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٩١ ــ ٩٢ ، ابن يعيش جـ ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه جـ ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)(1) .

فقد علمت أَنَّ الأَجْرَ إِنَّمَا وجَبَ بالإنفاق . فإذا قلت : الذى يأتيك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفْرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِى جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)(2) . فهذا لكلٍّ من فعل ، ولذلك قال : (فأُولئك هُم المتَّقُون) . فهذه / أُصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣/١٧٦

* * *

تقول : محبَّتُك شهْوةَ زيد طعامَ عبدِ الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحببت أن اشتهى زيدٌ طعامَ عبد الله وافقت هذه المحبةُ أخاك(3) .

ولو قلت : أعجبت إرادتُك قيامَ زيد إلى المعْجِبه ضربُ أخيه أخاك زيدا ـ كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماضٍ على ما كان عليه ممّا شرحت لك .

فالأسماءُ الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أَنْ فعلت) ، والأَلف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأىّ فى الخبر ، وأُلى التى فى معنى الذين .

* * *

فأمّا ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضاربٌ زيدا ـ فليس قول من يقول من النحويّين

---

(1) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : انما يحسن فى الذى ، لانه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء اذا قال : ان يأتنى فله درهمان ، وان شاء قال : الذى يأتينى له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه انما أدخل الفاء ، لتكون العطية مع وقوع الاتيان ..

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانيه فلهم أجرهم عند ربهم) » . البقرة : ٢٧٤ .

(2) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كانه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما ان المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) . وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح .. » .

(3) محبتك : مبتدأ خبره جملة وافقت اخاك . (شهوة) مفعول به لمحبه وهى مصدر اضيف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إنَّ زيدا من صلة الضارب بشىء ؛ لأنَّ ضاربا فى معنى (يضرب) . يتقدَّم زيد فيه ويتأخَّر [1]

فتقول : هذا زيدا ضاربٌ ، وزيدا عبد الله شاتمٌ .

فإنَّما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضا ، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز فى القياس غيره .

* * *

واعلمَ أنَّ الصلة موضِّحة للاسم ؛ فلذلك كانت فى / هذه الأسماء المبهمة ، وما شاكلها فى المعنى ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : جاءنى الذى ، أو مررت بالذى لم يدْلُلْك ذلك على شىء حتَّى تقول : مررت بالذى قام ، أو مررت بالذى مِنْ حاله [كذا وكذا] ، أو بالذى أبوه منطلق . فإذا قلت : هذا وما أشبهه وضعت اليَدَ عليه .

$\frac{٣}{١٧٧}$

فإذا قلت : أُريد أن تقومَ يا فتى ، (فتقوم) من صلة (أنْ) حتَّى تَمَّ مصدرا ، فصار المعنى : أُريد قيامك ، وكذلك يسرّنى أن تقومَ يا فتى . (تقوم) من صلة (أنْ) حتَّى تمّ مصدرا ، فصار المعنى : يسرّنى قيامُك . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ) [2] . (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [3] فهذا على ما وصفت لك .

وكذلك (أنَّ) الثقيلة . تكون مع صلتها مصدرا . تقول : بلغنى أنَّكم منطلقون ، أى : بلغنى انطلاقُكم .

وكذلك (ما) بصِلتها تكون مصدرا . تقول : سرنى ما صنعت ، أى : سرَّنى صنيعُك .

فأمَّا قولهم : أنا مقيم ما أقَمْتَ ، وجالس ما جلستَ – فهو هذا الذى ذكرنا من المصدر ؛ ألا ترى أنَّك تقول : آتيك مَقْدَم الحاجّ ، وأتيتك إمْرَةَ فلان . إنَّما تريد / : وقت إمْرَة فلان ، ووقت قُدوم الحاجّ [4] .

$\frac{٣}{١٧٨}$

(١) لايتقدم معمول اسم الفاعل عليـــه اذا كان اسم الفاعل محلى بال وانظر الاشباه جـ ٣ ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتيك امره فلان : مصـــــدر ناب عن طرف الزمان بتقدير مضاف محذوف ·
وأما اتيك مقدم الحاج فمقدم اسم زمان فلاداعى لتقدير مضاف
هذا هو الراجح ، وان ذهب سيبويه والمبرد الى تقدير المضاف ·
وانظـر البحـــر المحيط جـ ٨ ص ٤٨ ، والمقتضب جـ ٢ ص ١٢٢ ·

فإذا قلت : أُقيم ما أقمتَ ـ فإنَّما تقديره : أُقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .

واعلم أنَّك إذا أدخلت شيئا فى الصلة ـ فنعته وفِعْله والبدَلُ منه داخلات فى الصلة[1] .

ولو قلت : جاءنى الذى ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائما فى داره ـ لكان هذا أجمعُ فى صلة الذى ، ويعلَّق بها الهاء التى فى قولك : داره ، ودخل الظريف فى الصلة ؛ لأنَّه نعت لزيد وهو فى الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيت المطعَمه المكرمَه المعطيَه درهما عبدُ الله .

فهذه مسألة صحيحة ، وتأويلُها : رأيت الرجل الذى أطعمه الرجل الذى أكرمه الرجل الذى أعطاه درهما عبد الله .

فعبد الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

ولو قلت : طعاما طيِّبا عند قولك : رأيت المطعمه أو بعد عبد الله ـ جاز ، فإن جعلته بين شىء من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول .

* *

٣/١٧٥ ولو قلت : رأيت المعطى أخاك الشاتمه ، درهما زيد / لم يجز ؛ لأنَّك فصلت بين زيد وبين شاتمه ، وقلت (درهما) بعد الشاتمه ، ففصلت بالشاتمه بينه وبين المعطى[2] .

ولكن رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمة زيد ، إذا نصبت الشاتمه بالنعتِ للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمه مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتم لأنَّه المعطى لم يكن بُدٌّ من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام فى المعطى .

فتقول : رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فإنَّما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .
(٢) فى الفارقى ص ١١ « ولا يدخل شىء من صلة موصول فى صلة موصول آخر ، لما قدمناه من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولن ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ،وإنّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

* * *

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيّد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ/فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقّه أن يقال : وعنده خبر التى][1] وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمّت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

٣/١٨٠

ولو قلت : جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبّهما عندهما فى دارهما عنده جاريتُك كان جيّدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير .

فكلّ ما زدت من هذا فهذا قياسه[2] .

* * *

واعلم أنَّ (أنْ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها .

وكذلك (أنَّ) الثقيلة ؛ لأنّهما حرفان ، وليسا باسمين. وإنّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده[3] . والذى و(مَنْ) و(أىّ) أسماءٌ ؛ فلا بُدَّ فى صلاتها ممّا يرجع إليها ؛ ألا ترى أنّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار . فيعرف .

وتقول : أيُّهم يأتيك تضربه ، وأيَّهم يأتيك فاضرب .

* * *

(١) تصحيح السيرافى

(٢) عاد لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الألف واللام وصله أن : ان صله (ان) لايعودإليها شىء من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضمر ، ولا يرجع إليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لاتحتاج الى ضمير ، لانها حرف ، وقد جعل قوم فيها ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لانها حرف ، والحرف لايضمر .

والدليل على انها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضمر ، ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل وكونها فى تأويل المصدر » .

٣/١٨١ و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفِعل مصدرا بمنزلة (أن)(١) /والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرْحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تأتينى خيرٌ لك، فليس فى تأتينى ذِكْر لأنْ ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنَّك لم تردُدْ إلى الذى شيئا وهو اسم حتىٌّ تقول : رأيت الذى تقوم إليه .

ولو قلت : بلغنى أنَّك منطلق لم تردد إلى (أنَّ) شيئا . ولو قلت : جاءنى مَنْ إنَّك منطلق لم يجز حتىٌّ تقول : إنَّك منطلق إليه أو عنده .

فهذا أمْرُ الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأمَّا اختلاف الأخفش ، وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مَصْدَرا فإنَّ سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبنى ما صنعتَ فهو بمنزلة قولك : أعجبنى أنْ قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبنى ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبنى أنْ ضربت زيدا ،وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبنى ما صنعتَ ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبنى الذى صنعته ، ٣/١٨٢ ولا يُجيز : أعجبنى ما قمت ؛ لأنَّه لا يتعدى ، وقد / خلَّط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قولُ سيبويه (٢) .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك ايضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى ذا الموضع ، كما لايجوز بعد ما أحسن بغير (ما) .

وقال فى جـ ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : ائتنى بعد ما تفرغ فـ (ما) وتفرغ بمنزلة انفراغ ، وتفرغ صله ..

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول: أتانى القوم ماعدا زيدا ، وأتونى ما خلا زيدا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له ..

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهى حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ماصنعت ، أى : صنيعك .. »

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حرف لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الاخفش ، ثم رماه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى و السيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

فإن أردت بـ (ما) معنى الذى ، فذاك ماليس فيه كلام ؛ لأنَّه البابُ والأكثرُ ، وهو الأصلُ ، وإنَّمَا خرُوجُها إلى المصدر فَرْع.

= فى شرح الكافيه جـ ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش والرمانى والمبرد »

وفى الهمع جـ ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيلى وابن السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفتقرة الى ضمير » نعم قال المبرد فى الجزء للرابع ص٦٧٨ فاذا قلت : ماعدا، وماخلا لم يكن الا النصب وذاك لأن ماسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت اى صنيعك ٠وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصـــدر كما قال بذلك سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ ٠

هـذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الفِعْل

وليس بفِعْل ولا مَصْدر

ولكنَّها أسماءٌ وُضِعَتْ للفِعْلِ تدلُّ عليه ، فأُجريتْ مُجراه ما كانت فى مواضعها ؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنَّها لا تصرَّفَ تصرّف الفعل ، كما لم تَصَرَّف (إنَّ) تَصرُّفَ الفِعْل ، فأُلْزِمت مَوضِعا واحدا ، وذلك قولك : صَه ومَهْ ، فهذا إنَّمَا معناه : اسكت ، واكْفُفْ ، فليس بمتَعَدٍّ ، وكذلك : وراءك وإليك ، إذا حذَّرته شيئا مُقبلا عليه ، وأمرته أن يتأخَّر . فما كان من هذا القبيل فهو غير متعدٍّ .

ومنها ما يَتعدّى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغريته .

٣
١٨٣

وكذلك : هلُمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة الحجازيّة : / يقع (هَلُمَّ) فيها مَوْقِعَ ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللاثنين والجَمْع على لفظ واحد ، كأَخواتها المتقدِّمات(٢) قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٢ « باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

وموضعها من الكلام : الأمر والنهى ، فمنها ما يتعدى المأمور الى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى الى منهى عنه ، ومنها ما لايتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فانما هو اسم أرود زيدا .

ومنها (هلم) زيدا ومنها قول العرب : حيهل الثريد ..

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى الى مأمور به ولا الى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه وآه وايه وما اشبه ذلك » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٨ « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .

وذلك الحروف التى للأمر والنهى ، وليست بفعل ، وذلك نحو ايه وصه ومه وأشباهها وهلم فى لغة الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللاثنين والجميع والذكر والأنثى ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة فى لغة بنى تميم ، لأنها عنـدهم بمنزلة رد ، وارددن ، كما تقول : هلما وهلمى وهلمن ..

والهاء فضل وانما هى ها التى للتنبيـه ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم » وانظر ص ٦٧ ؛ جـ ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فأمّا بنو تميم فيجعلونها فِعْلا صحيحا ، ويجعلون الهاء زائدة ، فيقولون : هلُمّ يا رجل ، وللاثنين : هَلُمَّا ، وللجماعة : هَلُمّوا ، وللنساء : هَلْمُمْنَ ؛ لأنَّ المعنى : المُمْنَ ، والهاء زائدة.

* * *

فأمّا قولُ الله عزّ وجلّ : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ)(١) ، فلم ينتصب (كِتَابَ) بقوله (عليكم) ، ولكن لمّا قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أَعْلم أنَّ هذا مكتوب عليهم ، فنصب (كتابَ الله) للمصدر ؛ لأنَّ هذا بَدَلٌ من اللفْظ بالفِعْل ؛ إذ كان الأوّل فى معنى : كتب الله عليكم ، وكُتِب عليكم .

ونظيرُ هذا قولُه : (وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ)(٢) ؛ لأنّه قد أَعْلمك بقوله : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أنَّ ثَمّ فِعْلا ، فنصب ما بعده ؛ لأنّه قد جرى مَجْرَى : صنَعَ اللهُ .

وكذلك : (الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُ)(٣) . قال الشاعر :

---

(١) النساء : ٢٤

وفى البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقه من قوله (حرمت عليكم) ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا ..

وما ذهب اليه الكسائى من أنه يجوز تقديم المفعول فى باب الاغراء بالظروف والمجرورات مستدلا بهذه الآية ، اذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أى : « الزموا كتاب الله لايتم دليله ، لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكدا ، ويؤكد هذا التأويل قراءة ابى حيوة ومحمد بن السميفع اليمانى : (كتب الله عليكم) . جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده » .

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفى سيبويه ج ١ ص ١٩٠ ــ ١٩١ « باب مايكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا .

فاما المضاف فقول الله عز وجل : (وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب. صنع الله) وقال : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله) وقال : (الذى أحسن كل شىء خلقه) وقال تعالى (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم) .. لأنه لما قال : (مر السحاب) وقال (أحسن كل شىء) علم أنه خلق ، وصنع ، ولكنه وكد وثبت للعباد .

ولما قال : (حرمت عليكم امهاتكم) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت ، فقال الله (كتاب الله) توكيدا، كما قال صنع الله ..

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله: عليكم كتاب الله .. »

وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلا ماضيا صفة لكل شىء وقرأ العربيان وابن كثير بسكون اللام .

/ما إنْ يمَسُّ الأَرْضَ إلّا مَنْكِبٌ   مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ(1)

لأنَّه ذكر ما يدلُّ على أنّه طَيّان من الطَيِّ ، فكان بَدَلا من قوله (طَوَى) ، وكذلك قوله :

إذا رَأَتْنى سقَطَتْ أَبْصارُها   دَأْبَ بِكَارٍ شَايحَتْ بِكَارُها(2)

لأنَّ قوله : (إذا رَأَتْنى) معناه : كُلَّما رأتنى ، فقد خبّر أنَّ ذلك دأْبُها ، فكأنَّه قال : تدأَبُ دأْبَ بِكار ، لأنَّه بَدَل منه .

ومِثْلُ هذا ـ إلّا أنَّ اللفْظ مُشتقٌّ من فِعْل المصدر ، ولكنَّهما يشتبهان فى الدلالة ـ قوله عزَّ وجلَّ : (وتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) على : وبتِّل إليه ، ولو كان على تبتَّل لكان تبتُّلا .

وكذلك : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نباتًا) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكنّ المعنى ـ والله أعلم ـ : أنّه إذا أنبتكم نبتّم نباتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل اى : احسن خلق كل شىء فالضمير فى خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير فى خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله (صبغه الله) وهو قول سيبويه اىخلقه خلقا ، ورجح على بدل الاشتمال بأن فيه اضافة المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من اضافته الى المفعول وبانه ابلغ فى الامتنان .. » وانظر النشر جـ ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(1) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : اذا اضطجع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن ؛ فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه فى طى كشحه بحمالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين جـ ٢ ص ٨٨ ـ ١٠٠

وفى ديوان الحماسة جـ ١ ص ٨٣ ـ ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة جـ ٢ ص٦٥٣ـ ٦٥٤ والخزانة جـ ٣ ٤٦٦ ـ ٤٧٣ وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٣٠٩ والعينى جـ ٣ ص ٥٥٨ وسيعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(2) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى .

والمعنى : كلما رأتنى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبة لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد . وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) لانه اذا قال أنبته فكأنه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتل اليه تبتيلا) لأنه اذا قال : نبتل فكأنه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

أنظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وخَيْرُ الأَمْرِ ما استَقْبَلْتَ مِنْهُ   وليسَ بأَنْ تَتَبَّعَه اتِّبَاعَا (١)

وهذا كثير جدًّا .

١٨٥ ومن الحروف التى تَجْرِى مَجْرَى الفِعْلِ ما يكون / أَشَدَّ تمكُّنًا من غيره ، وذلك أنّك تقول للرجلِ-إذا أردت تباعُدَه- :(إليكَ) فيقول : (إلَىَّ) . كأنّك قلت : تَباعدْ ، فقال : أتباعد .

وتقول : علىَّ زيدا ، فمعناه : أَوْلِنِى زيدا ، وتقول : عليك زيدا ، أى : خُذْ زيدا . (٢)

فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هى بمنزلة الأَفْعال التى منها ما يتعدّى ، ومنها مالايتعدّى ، ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين .

* * *

ومن هذه الحروف : (حَيَّهَل) فإنّما هى اسمان جُعِلا اسما واحدا ، وفيه أقاويل :

فأَجودها : حَيَّهَلَ بعُمَرَ . فإذا وقفت قلت : حيَّهلا ، فجعلت الأَلف لبيان الحركة .

وجائزٌ أن تجعله نكرة فتقول : حَيَّهَلًا يا فتى ، وجائزٌ أن تُثْبت الأَلف ، وتجعله معرفة ، فلا تنوّن والأَلف زيادة ، ومعناه : قرِّبه ، وتقديره فى العربيّة : بادِرْ بذِكْره ، وإنّما (حَىَّ) فى معنى : (هَلُمَّ)(٣) .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟

وشره ما ترك النظر فى أوله وتتبعت أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة للقطامى فى ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانه جـ ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشاف ص ١٦٧ ، وشرح المفضليات للأنبارى ص ٣٥٢ والفائق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٦ « باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء مضافه ..

أما ما يتعدى المأمور به الى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك زيدا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب ..

وأما مالا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدك اذا قلت : تأخر ، وحذرته شيئا خلفه ، وكذلك عندك اذا كنت تحذره من بين يديه شيئا .. » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥٢ « واما حيهل التى للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك : حى على الصلاه .

وزعم أبو الخطاب انه سمع من يقول : حى هل الصلاة .

والدليل على أنهما جعلا اسما واحدا قول الشاعر :

وهَيَّجَ الحىَّ مِنْ دار فَظَلَّ لَهُمْ   يَوْمٌ كثيرٌ تَنَادِيه وَحَيَّهَلُهْ

والقوافى مرفوعه . وانشدناه هكذا أعرابى من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه ... =

ومن ذلك قولُهم : حَيَّ على الصلاة . قال الشاعر :

وهَيَّجَ القَوْمَ مِنْ دَار فَظَلَّ لَهُمْ يومٌ كَثِيرٌ تَنادِيه وحَيَّهَلَهْ(١)

٣/١٨٦ /وقال فيما أثبت فيه الألف :

بحيَّهلاً يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيةٍ أمامَ المطايا سيْرُها مُتَقَاذِفُ(٢)

وأدخل الباء عليه ؛ لأنَّه اسم فى موضع المصدر .

* * *

ومن أسماء الفِعْل (رُوَيْدَ) ولها باب تُفْرَد به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .

ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْب ، وإنَّما هى إذا قلت : ويلٌ لزيد فى موضع : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل اذا وصل »
وقال فى ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب: حيهل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم : ائت الصلاة ، أى : ائتوا الثريد ، وأتوا الصلاة » .
وانظر لغاتها فى المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .
هيج : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيج ضمير غراب البين وقد ذكر قبل .
ويجوز أن يكون هيج وظل متوجهين الى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخـزانة جـ ٣ ص ٤٢ ـ ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظه
الازجاء السوق . المطية : الدابة
المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كان كل سير تسيره هذه المطيه يقذف بها الى سير آخر .
وقيـل : القذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .
يريد انهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصـوت ، لتسرع فى سيرها وقال : أمام المطايا ، لأنه اذا سبقت الأولى تبعها مابعدها .
ورواية سيبويه وغيره ، سـيرها المتقاذف . فيجوز ان يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتمـاده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه الى النابغة الجعدى .
ونسبه ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقيلى وكذلك فى اللسان (حى) .
انظر الخزانة جـ ٣ ص ٤٣ ـ ٤٤ ، والمخصص جـ ٧ ص ١٢٧ ، جـ ١٤ ص ٨٩

لزيد[1] . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلّة مشروحة فى التصريف[2] .

وكذلك أُفَّةً وتُفَّةً ، وإنَّمَا هى فى موضع : نَتْنا ودَفْرا[3] .

ومنها : سبحان الله ، ورَيْحَانَه ، ومعاذَ الله ، وعَمْرَك الله ، وقِعْدك الله فى النداء[4]

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٦ ـ ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين) و (ويل للمطففين) فانه لا ينبغى أن يقول :انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذاك ، واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم فكأنه : ـ والله أعلم ـ قيل لهم : ويل للمطففين ، ويل للمكذبين . أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ..
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له »

(٢) تقدم فى الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتى فى ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت فى الجزء الثانى ص ٣٢٦ ـ ٣٢٩

هـذا باب

تفسير ماذكرنا من هذه الأسماء

الموضوعة مَوضِعَ المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعوّ بها من غير المصادر ؛ نحو : تُرْبا وجَنْدَلا ، وما أشبه ذلك .

٣/١٨٧ أمَّا (رُوَيْدَ) زيدا ، فاسمٌ للفِعْلِ(١) ، وليس بمصدر ، وبُنِى على الفتح ؛ لأنَّه غير متصرّف/ كما فعلت بأخواته المبنيّات ، نحو : صهْ ، ومَهْ ، ولم يُسَكَّن آخِرُه ؛ لأنَّ قبْلَه حرفا ساكنا ، واخترت له الفتح للياء التى قَبْلَه ؛ كما فعلت فى (أَين) . و (كيف) وما أَشْبه ذلك . قال الشاعر :

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ ... إلينا ولكنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ(٢)

فإن قلت : أَرودته كان المصدر إروادا ، وتصرّف تصرُّفَ جميع المصادر . فإن حذفت الزوائد على هذه الشريطة صرفت (رُوَيْد) فقلت : رُويدًا يا فتى .

(١) ــ فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٣ ــ ١٢٤ « باب متصرف رويد .
تقول : رويدا زيدا ؛ وانما تريد : أرود زيدا . قال الهذلى :

رُوَيْدَ علِيًّا جُدَّ مَا ثَدْىُ أُمِّهِم ... إلَيْنَا وَلَكِنْ بُغضُهُمْ مُتَماينُ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ماالشعر . يريد : أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رويد) فى موضع الفعل » .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .
جد : قطع . المين : الكذب .
ويقول الأعلم فى معناه : أمهلهم حتى يؤوبوا الينا بودهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطيعتهم وبغضهم ، فقطيعتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم ايانا لا حقيقة له .
والبيت من قصيدة للمعطل الهذلى وهى فى ديوان الهذليين جـ ٣ ص ٤٣ ــ ٤٩ والبيت فى المخصص جـ ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)
ورواه فى (مأن) برواية : متمائن وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءنى الأمر وما مأنت فيه مأنة ؛ أى ماطلبته ولا أطلت هيهاه فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متماين بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى متيامن أى مائل الى اليمين .
والعجب من الصبان فى قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاشمونى جـ ٢ ص ٤٢٤

وإن نَعَتَّ به قلت : ضَعْهُ وَضْعا رُوَيْدًا ، وتُفرده وتُضيفه ؛ لأنَّه كسائر المصادر .

وتقول : رُوَيْدَ زيدٍ [1] ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) [2] ، ورُوَيْدًا زيدا ؛ كما تقول : ضَرْبًا زيدا فى الأمْر .

فأمّا قولُك : رُوَيْدَكَ زيدا ـ فإنَّ الكاف زائدة ، وإنّما زيدت للمخاطبة ، وليست باسم [3] ، وإنّما هى بمنزلة قولك : النَّجاءَك [4] يا فتَى ، وأَرَيْتَك [5] زيدا ما فَعَلَ ؟ ، وكقولك :

(1) ـ فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٥ « وحدثنا من لانتهم انه سمع من العرب من يقول : رويد نفسه جعله مصدرا كقوله (فضرب الرقاب) » وقال فى ص ١٢٤ « ويكون (رويدا) أيضا صفة كقولك : ساروا سيرا رويدا ويقـــولون أيضا : ساروا رويدا فيحذفون السير ، ويجعلونه حالا ... » .

(2) سورة محمد : ٤

(3) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٤ واعلم أن (رويدا) تلحقها الكاف ، وهى فى موضع (افعل) وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا .

وهذه الكاف التى لحقت انما لحقت ، لتبين المخاطب المخصوص ، لأن (رويدا) تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى ، فانما ادخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى ، وانمـــا حذفها فى الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره .

فلحاق الكاف كقولك : يافلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : انت تفعل اذا كان مقبلا عليك بوجهه ، منصتا لك ، فتركت يافلان حين قلت : أنت تفعل استغناء باقبـاله عليه .

وقد تقول أيضـا : رويدك لمن يخاف أن يلتبس بسواه توكيدا ، كما تقول للمقبل عليك ، المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان توكيدا .. »

(4) ـ فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٤ « وكقولهم : النجاءك فهذه الكاف لم تجىء علما للمأمورين والمنهيين المضمرين ، ولو كانت علما للمضمرين لكان خطأ ، لان المضمرين هاهنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقـــولك : افعلوا ، وانما جاءت هذه الكاف توكيدا وتخصيصا ، ولو كانت اسما لكان النجاءك محالا ، لأنه لا يضاف الاسم الذى فيه الألف واللام ؛ وينبغى لمن زعم انهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم » .

وفى اللسان : وقالوا : النجاك ، فادخلوا الكاف للتخصيص بالخطـــاب ولا موضع لهـــا من الاعراب لأن الألف واللام معاقبة للاضافة .

وفى ابن يعيش جـ٣ ص ٩٢ « نحو قولهم : النجاءك الكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز ان يكون اسما ، لأنه لو كان اســـما لكان له موضع من الاعراب ، وليس له موضع من الاعراب ، لانه لو كان له موضع من الاعراب لم يخـل اما ان يكون مرفوعا أو منصـــوبا أو مجرورا . لا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه لا رافع هناك ، و لا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ، ولا يجوز أن يكون مخفوضا ، لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف الا فى باب الحسن الوجه ، وليس ذلك منه » وقال فى ص ١٣٤ هو بمعنى انج وانظـر جـ ٨ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية جـ ٢ ص ٢٦٢

(5) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٥ « ومما يدلك على انه ليس باسم قول العرب : أرأيتك فلانا ما حاله ؟ فالتا علامة المضمر المخاطب المرفوع ، و لو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك =

أبْصِرْك (١) زيدا . إنّما الكافُ زائدةٌ للمخاطبة ، ولولا ذلك لكان النّجاءَكَ مُحالا ؛ لأنّك لاتُضيف الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عزّ وجلّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ) (٢) قد أوْضحَ لك أنّ الكاف زائدة .

٣ / ١٨٨

ولو كانت فى رُوَيْدَك علامةٌ للفاعلين لكان خَطَأً إذا قلت : (رويدكم) ؛ لأنّ علامة الفاعلين الواو ؛ كقولك : أَرْوِدُوا .

* * *

واعلم أنّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضِع المصدر – فإنّ فيه الفاعل مُضمرًا ؛ لأنّه كالفِعْل المأمور به . تقول : رُوَيْدَك أنت وعبدُ الله زيدا ، وعليك أنت وعبدُ الله أخاك .. فإن حذفت التوكيد قَبُح ، وإعرابُه الرفعُ على كلّ حال ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : قم وعبدُ الله كان جائزا على قُبْح حتّى تقول : قم أنت وعبدُ الله ، و(فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا) (٣) ، و (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن طال الكلام حَسُنَ حَذْفُ التوكيد ، كما قال الله عزّ وجلّ : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وقد مضى هذا مُفَسّرا فى موضعه (٦).

وكذلك ما نَعَته (٧) بالنفس فى المرفوع . إنّما يَجْرِى على توكيد فإن لم تُوَكّد جاز على قُبْح. وهو قولك : قم أنت نفسُك . فإن قلت : قم نفسُك جاز . وذلك قولك : رُوَيْدَك أنت نَفسُك

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك: يازيد، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف فى أرايت والنداء فى هذا الموضع توكيدا . وما يجىء فى الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير » .

(١) فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظرك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن هذا الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور المتصل . وقال فى ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظرك زيدا ، لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفى الشمنى على المغنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق ألفاظا أخرى شذوذا كقولك : أبصرك زيدا وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلى وأبصر وأنظر وكلا وليس ونعم وبئس

(٢) الاسراء : ٦٢ .

بسط القول فى أرأيتك . أرأينكم أبوحيان فى البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ – ١٢٧ ، ص ١٣١ – ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٦٢ – ٢٦٣ ومجالس ثعلب ص ٢٥٩ – ٢٦٠

وسيعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى فى هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الأنعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره فى الجزء الرابع ص ٤٣٤

(٧) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر فى النية =

زيدا ، وعليكَ أنت نفسُك زيدا ، ودونك أنت نفسُك زيدا ، والحذْفُ جائز قبيح إذا قلت : رُوَيْدَك نفسُك زيدا .

واعلم أنَّك إذا قلت : عليك زيدا فنى (عليك) اسمان : أحدُهما : المرفوع الفاعل ، والآخر : هذه الكافُ المخفوضة. تقول : عليكم أنفسِكم أجْمَعُون زيدا ، فتجعل قولك (أجمعون) للفاعل : وتجعل قولك : (أنفسِكم) للكاف .

وإن شئت أجريتهما جميعا على الكاف فخفضته ، وإن شئت أكَّدت ، ورفعتهما لما ذكرت لك من قُبْح مَجْرَى النفس فى المرفوع إلَّا بتوكيد ، وإن شئت رفعت بغير توكيد على قُبْح (١)

وإن قلت : رُوَيْدَ نفسَك ، أو رويدك ـ جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) (٢) .

= وما يكون صفة له فى النية ، كما تقول فى المظهر .

اما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كانك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لان المضمر فى النيه مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذى ثنيت علامته فى الفعل .

فان قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لانك لو قلت : اذهب وعبد الله كان فيه قبح ، فاذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك فى القرآن (فاذهب أنت وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .

وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم ، كانك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .

فان قلت : رويدكم انفسكم رفعت ، وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا انفسكم فيها قبح ، فاذا قلت : أنتم انفسكم حسن الكلام .

وتقول : رويدكم اجمعون ورويدكم أنتم اجمعون كل حسن .. » .

والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفى مواضع من كتابه . انظر جـ ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٦ ـ ١٢٧ « واعلم ان هذه الأسماء المضافة بمنزله الأسماء المفردة فى العطف والصفات وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعلَ المأمور والفاعل المنهى فى هذا الباب مضمران فى النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا ..

وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجرور الذى ذكرته للمخاطبه ...

ويدلك على أنك اذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا فى النية ، وانما الكاف للمخاطبه قولك : على زيدا ..

واذا قال : عليك زيدا فكانه قال له : ائت زيدا ، الا ترى أن للمأمور اسمين ، اسما للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر فى النية ..

فاذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن ان تقول : عليك وأخيك ، كما لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك » .

(٢) المائدة : ١٠٥

هـذا باب

إيّاك فى الأمْر

اعلم أنّ (إيّاك) اسم المكنىّ عنه فى النصب، كما أنّ (أنت) اسمه فى الرفع، وهما منفصلان. لا تقول: إيّاك إذا قدرت على الكاف فى رأيتك وأخواتها؛ نحو: ضربته، وضربنى. وكذلك (أنت) لا تقع/ مَوْقِعَ التاء وأخواتها فى ضربت وضربنا، وزيد قام يا فتى، فيقع الضمير فى النيّة، وقد مضى القول فى هذا [1].

٣/١٩٠

فلمّا كانت (إيّاكَ) لا تقع إلّا اسما لمنصوب كانت بَدَلا من الفعل، دالّة عليه، ولم تقع هذه الهيئةُ إلّا فى الأمْر؛ لأنّ الأمْرَ كلّه لايكون إلّا بفِعْل. وذلك قولك: إيّاك والأَسدَ يا فتى وإنّما التأويلُ: اتّقِ نفسَك والأَسدَ. و(إيّاكَ) منصوب بالفعل؛ لأنّه والأَسَدَ مُتَّقَيان. وكذلك: إيّاك والصّبىَّ، وإيّاكَ ومكروهَ عبدِ الله [2]، وإن أكّدت رفعت إن شئت، فقلت: إيّاك أنت وزيدٌ؛ لأنّ مع (إيّاك) ضميرًا، وهو الضمير الذى فى الفِعْل الذى نصبها.

ألا ترى أنّ معنى (إيّاك) إنّما هو: احذرْ، واتّقِ، ونحو ذلك، وإن شئت قلت: إيّاك أنت وزيدا، فجعلت (أنت) توكيدا لذلك المضمر، فإن قلت: إيّاك وزيدٌ فهو قبيح وهو على قُبْحه جائزٌ كجَوازه فى قُمْ وزيدٌ [3].

---

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٦١، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٣٨ «ومن ذلك ايضا قولك: اياك والأسد، واياى والشر. كأنه قال: اياك فاتقين والأسد.
وكأنه قال: اياى لأتقين والشر. فاياك متقى، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول ومفعول منه».

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٠ «باب ما يكون معطوفا فى هذا الباب على الفاعل المضمر فى النية، ويكون معطوفا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر فى النية.
وذلك قولك: اياك أنت نفسك أن تفعل، واياك نفسك ان تفعل، فان عنيت الفاعل المضمر فى النية قلت: اياك أنت نفسك.
كأنك قلت: اياك نح أنت نفسك، وحملته على الاسم المضمر فى نح.
فان قلت: اياك نفسك. تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قبحه رفع، ويدلك على قبحه أنك لو قلت: اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول: انت، فمن ثم كان النصب أحسن، لأنك اذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنّه فيه توكيد وهو قولَه :

إيّاك أنتَ وعَبْدَ المسيح أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ (١)

ولايجوز أن تقول : إيّاك زيدا ؛كما لايجوز أن تقول : زيدا اضربْ عمرا/حتّى تقول (وعمرا) . ٣/١٩١

وأمّا قولُه : إيّاك أن تقرب الأسد فجيّد ؛ لأنَّ (أنْ) تُحذَف معها اللامُ لطولها بالصلة . تقول : أكرمتك أن اجترَّ مودّةَ زيد . فالمعنى : إيّاك احذر من أجْل كذا ، فهذا جائز ، وإن أدخلت الواو فجيّد ؛ لأنَّ (أنْ) وصلتَها مصدر .

فأمّا (إيّاك الضَّرْبَ) فلا يجوز فى الكلام ؛ كما لا يجوز : إيّاك زيدا (٢).

فإن اضطرّ شاعر جاز ؛ لأنّه يُشبّهه للضرورة بقوله : «أن تقربا» . وعلى هذا :

إيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ (٣)

فأضمر بعد قولِه : إيّاك فِعْلا آخر على كلامين ؛ لأنّه لمّا قال : إيّاك أعلمه أنّه يزجره ، فأضمر فِعْلا . يريد : اتّقِ المِراءَ يا فتىّ .

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

واذا عطفت قلت : اياك وزيدا والأسد ..

فان حملت الثانى على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لانك لو قلت : اذهب وزيد كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فان قلت : اياك أنت وزيد فانت بالخيار : ان شئت حملته على المنصوب ، وان شئت على المضمر المرفوع ... » .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك فقد أنشده بنصب المعطوف .

البيت لجرير يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على الملة لميلك الى النصارى ومداخلتك لهم .

وفى ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ – ١٣٢ وليس فيها الشاهد ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : اياك ايضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٤٠ – ١٤١ « و اعلم أنه لا يجوز أن تقول : اياك زيدا ؛ كما انه لا يجوز أن تقول :رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

وكذلك ان تفعل اذا أردت اياك والفعل .

فاذا قلت : اياك أن تفعل تريد : اياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز ، لانك لاتريد أن تضمه الى الاسم الاول كانك قلت: اياك نح لمكان كذا وكذا .

ولو قلت : اياك الأسد تريد من الأسد لم يجز ، كما جاز فى أن » .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبى اسحق اجاز هذا البيت فى شعر اياك اياك المراء .. كأنه قال : اياك ، ثم أضمر بعد « اياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء .

والفَصْلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل ، وبين (أن يضرب) ، و(أن يَقْتُل) في المعنى- أنّ الضرب اسم للفِعْل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن تفعل لايكون إلّا لما يأتي(1) . فإن قلت : أنْ فعلت ، فلا يكون إلّا للماضي ولا يقع للحال البتّة. وقراءة من قرأ : (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَها لِلنَّبِيِّ)(2) معناه : المضيّ .

وإن قرأ : (إنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنّها /(إنْ) التي للجزاء والحذف مع (أنْ) وصلتها مُستعمَل في الكلام لما ذكرت لك من أنّها علّة لوقوع الشيء . فعلى هذا يكون ، وهذا بيّن واضح.

3/192

وأمّا قول الله عزّ وجلّ : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) (3) .

المراء : مصدر ماريته مماراة ومراء ، أي : جادلته .

ويقال : ماريته أيضا : اذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقائل ، ولا يكون المراء اعتراضا بخلاف الجدال فانه يكون ابتداء واعتراضا .

ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .

ورأى المبرد في اعراب البيت صريح في أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ، كما يراه سيبويه .

والبغدادي في الخزانة ج1ص465 ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : «وسيبويه يقدر فيه : اتق المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك .

وعند المبرد المراء بتقدير ان تمارى كما تقول : اياك أن تمارى ، أي : مخافة أن تمارى » .

(1) عقد السيوطي في الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج 2 ص 194 ـ 198 ، ومما ذكره من الفروق :

ان المصدر المؤول لا ينعت ، ولايقع مؤكدا ، ولا ينوب عن ظرف الزمان ..

(2) الأحزاب : 50 ـ القراءة بفتح همزة أن من الشواذ ـ ابن خالويه ص 120 والاتحاف ص 356 وفي البحر المحيط ج 7 ص 242 « وعن الحسن ان بفتح الهمزة بدل اشتمال من امرأة أو على حذف لام العلة » .

(3) البقرة : 282 . القراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .

انظر غيث النفع ص 57 شرح الشاطبية ص 169 النشر ج 2 ص 236 والاتحاف ص 166 وفي البحر المحيط ج 2ص349 « وأما (أن تضل) بفتح الهمزة فهو في موضع المفعول من أجله ، أي : لأن تضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو الإذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على المعنى ، أي : لأن تذكر احداهما الآخرى ان ضلت ، ونظيره : اعددت الخشبة أن يميل الحائط فادعمه ، واعددت السلاح أن يطرق العدو ، فادفعه .

ليس اعداد الخشبة لأجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكون التقدير : مخافة أن تضل لأجل عطف فتذكر عليه .

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِ الإشهاد ؛ لأَن تَضِلَّ إحداهما .

فالجواب فى ذلك : أنّه إنّما أَعَدَّ الإشهاد للتذكير ، ولكن تقدّمت (أن تضلّ) ؛ لتوقع سبب التذكرة . ونظيره من الكلام : أعددت هذا أن يَميل الحائط. فأَدْعَمَه ، ولم يُعْدده طلبًا لأَن يميل الحائط ، ولكنّه أخبر بعلّة الدعْم ، فاستقصاءُ المعنى : إنّما هو : أعددت هذا لأَن إنْ مال الحائط دعَمته ، فإن الأُولى هى الثانية .

* * *

وقد يحذف الفعل فى التكرير [وفى العطف] وذلك قولك : رأسَك والحائطَ ، ورأسَه والسيفَ يافتى . فإنّما حُذِف الفِعْل للإطالة / والتكرير ، ودلَّ على الفعل المحذوف بما يُشاهدُ من الحال[1]. 3/193

ومن أمثال العرب : «رأسَك والسيفَ» ، ومن أمثالهم : «أَهلَكَ والليْلَ[2]» ، وقد دلَّ هذا على أنّه يريد : بادر أَهلَك والليلَ .

والأوّل على أنّه : نَحِّ رأسَك من السيف . وتقديره فى الفعل : اتّقِ رأسَك والسيفَ ،

= وقال النحاس : سمعت على بن سليمان يحكى عن أبى العباس أن التقدير : كراهه أن تضل . قال أبو جعفر : وهذا غلط ، اذ يصير المعنى كراهة أن تذكر » .

وما نقله النحاس عن الأخفش عن المبرد لا يتفق مع كلام المبرد هنا .

وفى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : (أن تضل احداهما فتذكر احداهما الأخرى) فانتصب ، لانه أمره بالاشهاد ، لان تذكر احداهما الأخرى ومن اجل ان تذكر . فان قال انسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس ؟ فانما ذكر أن تضل ، لانه سبب الاذكار ، كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فادعمه ، وهو لا يطلب باعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه » وانظر ص ٤٧٦ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك رأسه والحائط . كانه قال : خل ، أو دع رأسه مع الحائط ، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعا ... » .

(٢) فى مجمع الأمثال ج ١ ص ٥٢ « أى : اذكر أهنك وبعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته ، فهما منصوبان باضمار فعل .

يضرب فى التحذير والأمر بالحزم » .

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب فى الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى ..

وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه : الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لادربة له الى أن يقول : اهلك والليل فيجره ، وانما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل »

وفى سيبويه ج١ص١٢٨ « ومثل ذلك : اهلك والليل ، كانه قال : بادر أهلك قبل الليل ، وانما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل والليل محذر منه ..

ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما نقول : رأسك والحائط وهو يحذره » .

وقال أبو الفتح فى المنصف ج١ص١٣١ — ١٣٢ فى الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يجز حَذْف الفِعْل إلّا وعليه دليل ، نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يَدرِ ما الفِعْلُ المحذوف[1] ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنّه يضرب أو نحو ذلك [جاز ؛ لأنّ المعنى : أوقع ضَرْبَك بزيد][2] .

فإن كان مصدرا فقد دلّ على فِعْل ، فمن ذلك : ضَرْبًا ضَرْباً ، إذا كنت تأمر .

وإنّما كان الحَذْفُ فى الأَمْر جائزا ؛ لأنّ الأَمْر لا يكون إلّا بِفِعْل . قال الله عزّ وجلّ : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمورُ به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كلّ ذلك مطّرد فى الأمر ، وكلّ شىء كان فى معنى المصدر فمَجْراه مَجْرَى المصدر ، وسنبيّن ذلك[3] إن شاء الله .

فأمّا قولك : الحمدُ للهِ فى الخبر ، وسَقْيًا / لزيد ، ورَعْيًا له ـ فله باب يفرد به إن شاء الله . ٣/١٩٤

= : « وسيبويه كثيرا ما يمثل فى كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحمله فى الاعراب عليه ، وهو لا يدرى ، فيكون مخطئا ، وعنده أنه مصيب فاذا نوزع فى ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره . واذا تفطنت لهذا فى الكتاب وجدته كثيرا ، واكثر ما يستعمل فى المنصوبات فى صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، وقلما يهتدى له » .

وفى مجمع الأمثال جـ ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعى : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أى يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير ..

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٩ ـ ١٣٠ « باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهى .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا فى هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة . كانك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كانك أخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القرطاس والله ، أى : أصاب القرطاس ... » .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) سيأتى ذلك قريبا فى هذا الجزء فنرجىء التعليق الى موضعه .

هـذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمتصرِّف من فِعْل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللهِ ، ومَعاذَ اللهِ ، وقولهم : أُفَّةً ، وتُفَّةً ، ووَيْلا لزيد ، ووَيْحا له ، وسلامٌ على زيد ، وويلٌ لزيد ، ووَيْحٌ له ، وتُرْبا له .

كلُّ هذا معناه فى النّصب واحدٌ ، ومعناه فى الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إلّا النصبُ[1] ، ومنه مالا يجوز فيه إلّا الرفع لعِلَل نذكرها إن شاء الله .

ومنه قولك : مَرْحَبا ، وأَهْلًا وسَهْلًا ، ووَيْلةً ، وَعَوْلَةً .

فأمّا قولهُم : سُبْحَانَ الله فتأويلُه : بَراءةُ الله من السُّوء ، وهو فى موضع المصدر ، وليس منه فِعْل . فإنّما حَدُّه الإضافَةُ إلى الله - عزّ وجلّ - وهو معرفة . وتقديره - إذا مثّلته فِعْلاً : تسبيحا لله .

فإن حذفت المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لأنّه معرفة[2] ، وإنّما نكّرته بالإضافة ؛ ليكون معرفة بالمضاف إليه . فأمّا قولُ الشاعر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنَا سبّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ[3]

3/195

---

(1) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ، ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تتصرف فى الكلام تصرف ماذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع فى موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام .

وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه وعمرك الله ..

كأنك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا ..

وخزل الفعل ههنا لانه بدل من اللفظ بقولك : أسبحك .. » .

(2) اسم مصدر علم جنس .

(3) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لانه علم جنس يمنع من الصرف للعلميه وزيادة الألف والنون .

الجودى : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٧٩ .

الجمد : بضمتين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال .

وروى نعود له بالدال المهملة وباللام ، أى نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعلم لامية بن الصلت ، وهو فى ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلى فى الروض الانف ج ١ ص ١٢٥ الى ورقه بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت فى معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها الى زيد بن عمرو أو الى ورقه بن نوفل . وانظر الخزانة ج٢ص٣٧ - ٤١ ، ج٣ص٢٤٧ - ٢٥٠ .

[فى رواية : « نعوذ به »] . فإنَّما نوَّن مضطرًا ، ولو لم يضطرّ لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءنِى فَخْرُهُ : سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءةً منه .

و (مَعاذَ اللهِ) كذلك لايكون إلّا مضافا . وتقديره تقدير : عِياذَ اللهِ ، أى : عُذْت بالله عِياذا . فهذا موضع هذا .

ومِثْلُ ذلك : حِجْرا ، إنَّما معناه : حراما . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حراما مُحَرَّما .

وأمّا قولهم : مَرْحَبًا وأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحُبَتْ بلادُك رُحْبا ، وأَهِلَتْ أَهْلا ، ومعناه : الدعاءُ . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، ومَرْحَبٌ - لصلَح ، تريد : أَمْرُك هذا .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلميـة وزيادة الالف والنـــون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخلة على المتعجب منه ، والأصل فيه أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجيب من صـنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فاخر عـامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، جـ ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢ وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللراغب الأصفهانى رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقـاييس جـ ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٤ « ومثـل هذا قوله (ويقولون حجرا محجـــورا) ، أى : حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويبعـد عن نفسه أمرا . فكأنه قال : أحرم ذلك حراما محرما .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراءة من هذا ، فهذا ينتصب على اضمار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدأ لخبر بعده ولا مبنيا على اســـم

وانظر المخصص جـ ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ... فانما رأيت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصبت . فحذفوا الفعل لكثرة اســـتعمالهم اياه . فكأنه صار بدلا من رحبت بلادك ، وأهلت ، كما كان الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا ... » وانظر ص ١٥٧ منه

وأمّا (سُبْحانَ) وما كان مِثْلَه مّما لايكون إلّا مضافا ـ فلا يصلُح فيه إلّا النصبُ. وهذا البيت يُنْشَد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ   لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ : أَهْلٌ ومَرْحبٌ[1]

وقال الآخر :

إذا جِئْتُ بوّابًا لَهُ قَالَ :مَرْحَبًا   أَلَا مرْحَبٌ وادِيكَ غَيْرُ مُضَيَّقِ[2]

/ فأمّا قولُهم : سلاما ، وسلامٌ يا فتى ـ فإنَّ معناه : المبارأة والمتاركة . فمن قال : لا تكن من فلان إلّا سلامٌ بسلام فمعناه : لاتكن إلّا وأَمْرُك وأَمْرُه المتاركةُ والمبارأة ، وإنّما رفعت ؛ لأنّك جعلته ابتداءً وخبرا فى موضع خبر (كان) .

٣ / ١٩٦

ولو نصبته كان جيّدا بالغا . فمن ذلك قولُه عزَّ وجلَّ : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) تأويلُه : المتارَكةُ ، أى : لا خَيْر بيننا وبينكم ولا شرّ[3] .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع اهل ومرحب .
السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باموحدة : الفلاة الواسعة، وسبخة بين الحمتين، والمضياعة تبيض بها النعام
قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليقة .. من معجم البلدان جـ ٣ ص ٢٨٨ .
ونسب البيت لطفيل ايضا فى سيبويه وقال الأعلم ، يرثى رجلا دفن بهذا المكان .
واهل خبر لمبتدا محذوف التقدير : هذا أهل ، او مبتدا والخبر محذوف ، اى لك اهل .
القصيدة في الوحشيات لأبى تمام ص ١٢٥ ـ ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضا على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب .
وقال الأعلم : المعنى : ان بوابه قد اعتاد الاضياف ، فيتلقاهم مستبشرا بهم ، لما عرف من حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن حله .
ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح القصائد السبع لأبن الأنبارى ص ١٨٩ غير منسوب .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ ـ ١٦٤ « وزعم أبو الخطاب ان مثل قولك للرجل : سلاما تريد : تسلما منك ، كما قلت : براءة منك تريد : لا التبس بشىء من أمرك ، وزعم ان أبا ربيعه كان يقول : اذا لقيت فلانا فقل له : سلاما فزعم أنه سأله ، ففسره له بمعنى برآءة منك .
وزعم أن هذه الآية مفعول بها (واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ ان يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم وتسلما . لا خير بيننا وبينكم ولا شر ...
واعلم أن من العرب من يرفع سلام اذا أراد معنى المباراة كما رفعوا حنان .
سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكونن منى فى شىء الا سلام بسلام ، اى : أمرى وأمرك المتاركة، وتركوا لفظ مايرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزله لفظك بالفعل » .
والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ ـ ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحانَ اللهِ ، ورَيْحَانَهُ . فتأويلُ (ريحانَ) فى هذا الموضع : الرزق . وتقديرُه فى المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديقُ هذا فى قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَالحبُّ ذُو العَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ (٢) .

فأما قولُهم : ويلٌ لزيد ، وويحٌ لزيد، وتَبٌّ لزيد ، ووَيْسٌ له . فإن أضفت لم يكن إلّا النصْبُ فقلت : ويحَه ، وويلَه(٣) . فإنّما ذلك لأنّ هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِف ـ فأنت مُخَيّر بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلًا لزيد فأما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنّه شىءٌ مستقرٌ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

/ كَسا اللؤمُ تَيْمًا خُضْرةً فى جُلودِها فَوَيْلٌ لِتَيْمٍ مِنْ سرابِيلِها الخُضْرِ (٤)

٣/١٩٧

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال: واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا ... » .
وانظر المخصص جـ ١٢ ص ٢٧٥ ، جـ ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .
وانما اضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته فى اللام اذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك ويسك وويبك .. » .
وقال فى ص ١٦٦ « باب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك .. وويل لك وويح لك وويس لك ...
فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : انك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست فى حال حديثك .. » .
وقال فى ص ١٦٧ « واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .
سرابيل : جمع سربال : وهو القميص .
وفى اللسان : والخضرة فى ألوان الناس السمرة ، قال اللهبى :
وأنا الأخضر من يعرفنى ..
وقال الأعلم : جعل لهم سرابيل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون فى الكريم النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السربال .
ولم ينسبه الاعلم . وهو من قصيدة لجرير فى هجاء التيم فى ديوانه ص ٢١٠ ـ ٢١٤ وروايته هناك :
كسا اللؤم تيما خضرة فى جلودها فيا خزى تيم من سرابيلها الخضر
انظر شرح الحماسة جـ ٢ ص ١٣٤

فأمّا قوله عزّ وجلّ : (ويْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ [1] وقوله : (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِيْنَ) [2] .

فإنّه لا يكون فيه إلّا الرفع ؛ إذ كان لا يقال : دعاءٌ عليهم ، ولكنّه إخبارٌ بأنّ هذا قد ثبت لهم .

فإن أضفت فقلت : ويْلَه ، ووَيْحَه ـ لم يكن إلّا نصبا ؛ لأنّ وجهَ الرفع قد بطَل بأنّه لا خبرَ له ، فكذا هذه الّتى فى معنى المصادر .

فإن كان مصدرا صحيحا يجرى على فِعْله فالوَجْهُ النصْبُ . وذلك قولك : تَبًّا لزيد ، وجَوْعًا لزيد ؛ لأنّ هذا من قولك : جاع يجوع ، وتَبَّ يَتِبّ [3] . وكذلك سَقْيًا ، ورعْيًا . والرفع يجوز على بُعْد ؛ لأنّك تَبتدئ بنكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها .

فأمّا سلامٌ عليك فاسم فى معنى المصدر ، ولو كان على سلّم لكان تسليما .

* * *

فإن كانت هذه المصادر معارف فالوَجْهُ الرفعُ ، ومعناه كمعنى المنصوب ، ولكن يُختار الرفعُ ؛ لأنّه كالمعرفة . وحَقُّ المعرفة الابتداءُ . وذلك قولُك :(الحمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين) و (لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . والنصبُ /يجوز [4] . وإنّما تنظر فى هذه المصادر إلى معانيها ؛ فإن كان الموضع بعدها أمْرا أو دعاءً لم يكن إلّا نصبا .

٣
——
٩٨

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٦ ـ ١٦٧ « واما قوله تعالى (ويل يومئذ للمكذبين) و (ويل للمطففين) فانه لا ينبغى أن يقول : انه دعـاء هاهنا ، لأن الكلام بذاك واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم . وجاء القرآن على لغتهم على ما يعنون . فكأنه ـ والله أعلم ـ قيل لهم : ويل للمطففين ، وويل للمكذبين ، اى : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم.. لأن هذا الكلام انما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الشر والهلكة ووجب لهم هذا » .

والآية أول المطففين .

(٢) فى آيات كثيرة من المرسلات .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٧ ـ ١٦٨ « باب استكرهه النحويون وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعته العرب .

وذلك قولك : ويح له ، وتب ، وتبا لك، وويحا .. فجعلوا التب بمنزله الويح ، وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما فى غير الموضع الذى وضعته العرب .

فاذا قلت : ويح له ، ثم ألحقتها التب فان النصب فيه أحسن ، لأن تبا اذا نصبتهـا فهى مستغنية عن لك ..

ولا يختلف النحويون فى نصب التب اذا قلت : ويح له وتبا له فهذا يدلك على أن النصب فى تبا فيما ذكرنا أحسن .. » .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٥ « باب يختار فيه أن تكون المصـادر مبتدءات مبنيـا عليها ما بعدها ..

وإن كان لما قد استقرّ لم يكن إلّا رفعا .

وإن كان يقع لهما جميعا كان النصبُ والرفع .

* * *

فممّا يُدْعَى به أسماءٌ ليست من الفعل ، ولكنّها مفعولات . وذلك قولك : تُرْبًا ، وجَنْدَلا [1].
إنّما تريد : أطعمه الله ، ولقّاه الله ، ونحو ذلك .

فإن أخْبَرت أنّه ممّا قد ثَبَتَ رفعت . قال الشاعر :

لقَدْ أَلَّبَ الواشُون أَلْبًا لبَيْنِهمُ فتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ [2]

* * *

فأمّا قوله : أُفَّةً وَتُفَّةً فإنّما تقديره من المصادر : نَتْنا ، ودَفْرا [3] فإن أفردت (أفّ)

= وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، و الويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقــوى فى الابتداء بمنزلة عبــد الله والرجل والذى تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالاعرف ، وهو أصل الكلام ..

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء ... » .

وقال فى ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وان ابتدأت به ففيه معنى المنصوب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : احمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الاعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الاسماء مجرى المصادر التى يدعى بها .
وذلك قولك : تربا وجندلا وما أشبه هـذا ، فان أدخـلت لك فقلت : تـربا لك ، فان تفسيرها ها هنا كتفسيرها فى الباب الاول . كأنه قال : ألزمك الله ، وأطعمك الله تربا وجندلا وما أشبه هذا من الفعل ، فاختزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت.
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتـدأ مبنيا عليه ما بعده .. » .
وانظر المخصص جـ ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيـه من معنى المنصوب .
الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشىء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعـاونين على افســاد ما بينه وبيـن من يحب فخيبهم الله .
والبيت غير منسوب فى سيبويه والأعلم وكذلك فى المخصـص جـ ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة جـ ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضـمار الفعل غير اظهاره .
=

بغير هاء فهو مبنيّ ؛ لأنّه فى موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنّما قَوِى حيث عطفت عليه ؛ لأنّك أجريته مُجْرَى الأسماء المتمكّنة فى العطف . فإذا أفردته بُنِى على الفتح والكسر والضم ، وتُنوِّنه إن جعلته نكرة(١) .

وفى كتاب الله عزّ وجلّ - : (فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا) .

وقال : (أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ) (٢) كلٌّ هذا جائزٌ جيِّد .

وهذه المبنيّات إذا جَعلتَ شيئا منها نكرةً نَوّنت ، نحو : إيهٍ يا فتى ، وقال الغراب : غاقٍ غاقٍ يا فتى / كذا تأويلُها .

٣ / ١٩٩

* * *

واعلم أنّ من المصادر التى لا أفعال لها تجرِى عليها وإنّما يُوضَع موضِعَ المصادر ما يكون مثنًّى للمبالغة . وذلك قولُك : لبَّيْكَ وسَعْدَيْك ، وحنَانَيْك - إنّمَا أراد : حَنانا بعد حَنان ، أى : كلّما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا . وافة وتفة وبعدا وسحقا ...

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا .. » .

وفى اللسان : التف : وسخ الأظفار .. وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ.

والأف : وسخ الأذن .

قولهم : اف وأفة وتف وتفة .. فكان ذلك يقال عند الشىء يستقذر ، ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذون .

وقيل : أف معناه قلة له ؛ وتف اتباع ماخوذ من الأفف وهو الشىء القليل .

(١) فى المخصص جـ ١٤ ص ٨٢ « ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وايه وايه وكنحو قولهم : اف واف واف وهى كلمة للضجر غير منونة فى المعرفة .

وفى النكرة : اف وأفا واف .

فمن قال : اف فضم اتبع الحركة الحركة، كما تقول : مد ،

ومن قال : اف كسر لالتقاء الساكنين .

ومن قال : اف ففتح استثقالا للتضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا » .

وفى الخصائص جـ ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات ... وانظر اللسان فقد جعلها ا ...

(٢) الاسراء : ٢٣ - والأنبياء : ٦٧ .

وفيها ثلاث قراءات سبعية : (اف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين واف بكسر الفاء من غير تنوين ..

انظر النشر جـ ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص٢٨٣ .

وانظر القراءات الأخرى فى البحر جـ ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ .

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حَنَانَيْك : إنّما هو رحمةٌ بعد رحمة .
يقال : تحنَّن فلان على فلان : إذا رحِمه[1] . قال الشاعر :

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَدَاكَ المليكُ فإنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقالا[2]

وقال الآخر :

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنَا حَنَانَيْكَ بَعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بعضِ[3]

فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مُخَيَّر : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت.

فإذا ثُنِّيت لم يكن إلّا منصوبا ؛ لأنّه وُضِع مَوْضِعَ مالا يَتمكّن ؛ نحو : لبَّيْك وسَعْدَيْك .
وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

ويَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بنِ جَرْمٍ مَعِيزَهُمُ حَنَانَكَ ذَا الحنانِ[4]

(١) في سيبويه جـ ١ص ١٧٣ ــ ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على اضمار الفعل المتروك اظهاره .
وذلك قولك : حنانيك، كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى الا في حال الاضافة ، كما لم يكن سبحان الله ، ومعاذ الله الا مضافين .
فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك ..
وزعم الخليل أن معنى التثنية انه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .
ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه ..
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة قولك ــ اذا اخبرت ــ : سمعا وطاعة الا أن لبيك لاتتصرف ..
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك، وسبحان الله غير مستعمل .. » .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) الى الحطيئة
وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح فيها سيدنا عمر ص ٥٠ ــ ٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد المبالغه والتكثير .
والبيت لطرفه بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في السجن . الديوان ص ٩٢ ــ ٩٤ .
وانظر معجم المقاييس جـ ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمجى بن جرم : بطن ضخم من طيىء . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ . والاشتقاق ص ٣٩٤ .

/ وقال الآخر ، فرفع :

فقالت : حَنَانٌ ما أَتَى بكَ هَهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَىِّ عَارِفُ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أَنَّ الناصِب دعا له . كأنَّه قال : رحمتك يا ذا الرحمة .

وقوله :

• حَنَانٌ ما أَتَى بكَ هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَراد : أَمْرُنا حَنانٌ ؛ كقوله عزَّ وجلَّ : (مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ المتَّقُونَ)(٢) فالتقديرُ : فيما يُتْلَى عليكم مَثَل الجَنَّة ، ثمَّ قال : فيها ، وفيها .

ومن قال : إِنَّما معناه : صِفةُ الجَنَّة فقد أَخطأَ ؛ لأَنَّ (مَثَل) لا يُوضَع فى موضِع صفة . إِنَّما يقال : صفة زيد أَنَّه ظريف ، وأَنَّه عاقل . ويقال : مَثَل زيد مَثَل فلان . وإِنَّما المَثَل مأْخوذ من المثال والحذو ، والصفة تحلية ونعْت .

• • •

فأَمَّا تأْويلُ قولهم : لبَّيك فإِنَّما يقال : أَلَبَّ فلان على الأَمْر : إِذا لزمه ودام عليه فمعناه : مُداوَمةً على إِجابتك ، ومُحافظةً على حَقِّك . فإِذا قال العبد لربِّه : لبَّيك فمعناه : مُلازَمةً لطاعتك ، ومُحافَظةً على أَمْرك .

= والبيت لامرىء القيس قال شارحه الوزير ابو بكر ص ١٥٦
وجدته فى النسخة الصحيحة : (ويمنعها) وهو أشبه بالبيت
وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس جـ ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى .

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين جـ ١ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ محذوف . قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقالت حنان ...

لم ترد تحنن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفى هذا المعنى كله معنى النصب .

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته فى معجم البلدان جـ٣ ص ٩٤ ـ ٩٥
وانظر الخزانه جـ ١ ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفى سيبويه جـ ١ ص ٧١ « وأما قوله عز وجل (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التى وعد المتقون) ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث الذى بعده،وذكر بعد أخبار وأحاديث فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه والله أعلم » .

٣/١٠١ وقولك : سَعْدَيْك . إنّما معناه من قولك : قد أَسْعد فلان فلانا على أمْره ، وساعده/ عليه . فإذا قال : اللّهم لبّيك وسَعْدَيْكَ ، فإنّما معناه : اللهمّ ملازمةً لأمْرِك ، ومُساعَدَةً لأَوليائك ، ومُتابَعةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصرِّفا ؛ لأَنّه بمنزلة الضَّرْب من ضربت ، ولكنّهما مشتقّان للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلزِما طريقةً واحدة .

فأمّا (حَنانٌ) فمنفَرِد ، لأنّه من حننت ،مثل قولك : ذهبت ذَهابا ، ويتصرّف في الكلام في غير الدعاء(وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا)[1] وتقول : تَحَنَّنْ علىّ . فهذا وجهُ ما جاء على فِعْله ، ومالم يأت عليه فعل .

فأمّا قولهم : شُكْرانَك لا كُفْرانَك – فهما مصدران لَحِقَتْهما الزيادة . وإنّما التقدير : شُكْرا لا كُفْرا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة [2] .

* * *

واعلم أنّ المصدر كسائر الأَسماء إلّا أنّه اسم للفِعْل ، فإذا نصبت فعلى إضمار الفِعْل .

فمن المصادر ما يَكْثُر استعمالُه ، فيكون بدَلا من فِعْله

ومنها مالا يكون له حقّ الاسم .

فأمّا ما كَثُر استعمالُه حتّى صارَ بَدَلًا من الفِعْل فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا ، لا كُفْرًا ، وعَجَبًا [3]

٣/٢٠٢ إنّما أردت : أَحْمَدُ الله حَمْدا . فلولا / الاستعمالُ الذى أَبان عن ضميرك لم يَجُز أن تُضْمِر ؛ لأنّه موضع خبر ، وإنّما يَحْسُن الإضمار ويطّرد في موضع الأَمْرِ ؛ لأَنّ الأَمْرَ لا يكون إلّا بفِعْل .نحو قولك : ضَرْبًا زيدا . إنّما أردت : اِضرب ضَرْبا . وكذلك ضَرْبَ زيدٍ .

(١) مريم : ١٣

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله فى البناء من المصادر والمجرى لا فى المعنى : غفران ، لأن بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا » .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر فى غير الدعاء .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ..

فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا ، وكأنك قلت : أعجب عجبا ..

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك فى باب الدعاء : كأن قولهم : (حمدا) فى موضع : أحمد الله ، وقوله: عجبا منك فى موضع : أعجب

نصبت الضربَ باضرب ، ثمّ أضفته إلى زيد لمّا حذفت التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربُ زيدٍ غدا . والأصْل إثباتُ التنوين ، وحَذْفُه استخفافٌ لعِلْم المخاطب .

ألا ترى أنّ الاسم المضاف إلى معرفة على نيّة التنوين لا يكون إلّا نكرة ؛ لأنّ التنوين فى النيّة ، نحو قوله عزّ وجلّ : (هَٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)[1] و (هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ)[2] . هو وصف للنكرة ، وتَدخل عليه (رُبَّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا فى بابه[3] .

قال الشاعر :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وحِرْمانا[4]

يريد : غابطٍ لنا . ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[5] وإنّما التقديرُ — والله أعلم — : فضرْباً الرقابَ . فهذا يَدُلُّ على ما بعده، وما يرد من جنسه ونظائره.

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه جـ ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه جـ ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وانما سيأتى فى الجزء الرابع ص ٤٦٣ — ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٢١٢ على أن اضافه غابطنا لا تفيد تعريفا بدليل دخول رب ، لانها لا تجر الا النكرة .

قال الزمخشرى فى شرحه للبيت : رب انسان يغبطنى بمحبتى لك ، ويظن أنك تجازينى بها ، ولو كان مكانى للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان . وانظر شرح الاعلم له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير فى هجاء الأخطل فى الديوان ص ٥٩٣ — ٥٩٨

وانظر السيوطى ص ٢٤٢ — ٢٤٣

(٥) سورة محمد — عليه الصلاة والسلام — : ٤

وانظر سيبويه جـ ١ ص ١٢٥ والكامل جـ ٢ ص ٢٢٢

هـذا باب

المصادر فى الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

٣/٢٠٣ /وذلك قولك : أقياما وقد قعَد الناسُ (١) . لم تَقُلْ هذا سائلا ، ولكن قلته مُوبِّخا مُنْكِرًا لما هو عليه ، ولولا دَلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ؛ لأنّ الفِعْل إنّما يُضْمَر إذا دلَّ عليه دَالٌّ ؛ كما أنّ الاسم لا يُضْمَر حتّى يذكر ، وإنّما رأيته فى حالِ قيام فى وقت يَجب فيه غيرُه ، فقلت له منكِرا .

ومثله : أقعودا وقد سار الناسُ ، كما قال :

* أَطَرَبًا وأَنْتَ قِنَّسْرِىٌّ (٢) *

فإنّما قال إنكارا على نفسه الطرَب وهو على غير حِينه .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٩ « وأما ما ينتصب فى الاستفهام فى هـذا الباب فقولك : أقياما يا فلان والناس قعود ؟ وأجلوسا والناس يفرون . لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه فى تلك الحال فى جلوس وفى قيام » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال :
فانما أراد : أتطرب ، أى أنت فى حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل.
وبعده : والدهر بالانسان دوارى
الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق . وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال الشيخوخه على ديار أحبته الخالية .
والهمزة للاستفهام الانكارى التوبيخى ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما قال ابن هشام فى المغنى جـ ١ ص ١٦ .
وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بالفعل أولى .
القنسرى : الكبير المسن . قال أبوعلى : لم أسمع بالقنسرى الا فى شعر العجاج .. (المخصص جـ ١ ص ٤٥) وكذلك قال الاعلم .
الدوارى : مبالغة دائر والياء لتأكيد المبالغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا .
والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفى كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك فى السيوطى ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا .
وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٥١١ ـ ٥١٣ وديوانه ص ٦٦ ـ ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ .

وكذلك إن خَبَّرت على هذا المعنى فقلت : قياما ـ علم الله ـ وقد قعد الناسُ ، وجُلوسا والناسُ يسيرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل فى موضع المصدر فقلت : أقائما وقد قعد الناسُ . فإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّه حال . والتقدير : أتثبت قائما(١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

* * *

وتقول فى باب منه آخر : ما أنت إلَّا سَيْرا ، وما أنت إلَّا ضَرْبا(٢) ، وكذلك : زيدٌ سَيْرا ،

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التى اخذت من الأفعال ..
وذلك قولك : اقائما وقد قعد الناس ، واقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب .. وذلك انه رأى رجلا فى حال قيام او حال قعود ، فأراد ان ينبهه فكانه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؛ وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع » .

* * *

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق فى أن نحو اقائما وقد قعد الناس حال حذف عاملها، والخلاف بينهما فى تقدير العامل: فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أى : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أتثبت . وفى تعليق السيرافى : قال المبرد : والقول عندى ما قاله سيبويه ، لانه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .

والرضى فى شرح الكافية ينسب الى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : اتقوم قياما .

السيوطى ينسب الى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .

قال الرضى فى شرح الكافية جـ ١ ص ١٩٦ « ومنها عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغى فى الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : اقائما وقد قعد الناس ، واقاعدا وقد سار الركب .

فهو عند السيرافى حال مؤكدة .

واما عند سيبويه والمبرد والزمخشرى فالصفة قائمة مقام المصدر ، اى : اتقوم قياما » .

وفى الهمع جـ ١ ص ١٩٣ ـ ١٩٤ « انابوا عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك ، واقائما وقد قعد الناس ، واقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد .. وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل .. » .

وانظر ابن يعيش جـ ١ ص ١٢٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٦٨ « باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن على اضمار الفعل المتروك اظهاره ..

وذلك قولك : ما أنت الا سيرا ، وانما أنت سيرا سيرا ، وما أنت الا الضرب الضرب ، وما أنت الا قتلا قتلا ..

٣/٢٠٤

وزيد أَبَدا قياما . وإنّما جاز الإضمار ؛ لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا/لا يكون إلّا بالفِعْل ، وأنّ المصدر إنّما يَدُلُّ على فِعْله ، فكأنّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلّا تقوم قياما ، وإن شئت قلت : زيد سَيْرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدٌ صاحبُ سيرٍ ، فأقمت المضاف إليه مُقامَ المضافِ ؛ لما يدلُّ عليه ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾(١) إنّما هو : أَهْل القَرْية ؛ كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ فإنّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ(٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنّه جعلها الإقبالَ والإدبارَ لكثرة ذاك منها . وكذلك

= فكأنه قال فى هذا كله : ما أنت الا تفعل فعلا ، وما أنت الا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك ، وصار فى الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما وان كان الأمر والنهى أقوى ... » .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه جـ ١ ص ١٠٨ ، جـ ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبرا على السعة ، كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم .

وفى الكامل جـ ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الخنساء .

فانما هى اقبال وادبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرته منها ، ويجوز أن يكون أرادت ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف اليه مقامه ، كما قال عز وجل (ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شىء واحد » .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز العقلى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الاعجاز ص ٢١٧ ـ ٢١٨ وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ، وانما تجوزت فى أن جعلتها ـ لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما ـ كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعا له فى اللغة » .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها . =

قوله عزّ وجلّ : (وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ)(١) . الوَجْهُ : ولكنّ البِرَّ بِرُّ من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البرّ فى موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلاّ شُرْبَ الإبل – فالتقدير : ما أنت إلّا تَشْرَبُ شُرْبَ الإبل ، والرفع فى هذا أَبْعَدُ ، لأنّه إذا قال : ما أنت إلّا سَيْرٌ . فالمعنى : ما أنت إلّا صاحبُ سيرٍ ، لأنّ السير له . فإذا قال : ما أنت إلّا شُرْبَ الإبل ففيه فِعْل ، لأنّ الشُّرْب ليس له . وإنّما التقدير : إلّا تشرب شُرْبا مثل شُرْب الإبل ، فإذا أراد / الضمير فى الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلّا صاحب شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث(٢) .

٣/٢٠٥

ومِثْلُ الأوّل قولُه :

وكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ... خِلالتُه كأبى مَرْحَبِ(٣)

يريد : كخلالة أبى مَرْحَب . فهذا كقوله عزّ وجلّ : (وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ) .

ومن ذلك قولُ الشاعر :

وقَدْ خِفْتُ حَتّى ما تَزِيدُ مَخَافَتِى ... علَى وَعِلٍ فى ذى الفَقارةِ عاقِلِ(٤)

* * *

= والبيت من قصيدة للخنساء فى رثاء أخيها .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ – ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ – ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفى سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله انما هو : ولكن البر بر من آمن بالله .. » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت الا شرب الابل ، وما أنت الا ضرب الناس ، وما أنت الا ضربا الناس ، وأما شرب الابل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الابل ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الابل » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالة أبى مرحب .
الخلالة : الصداقه مصدر .
يقول : وصل هذه المراة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفى اللسان : الخلالة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل او كنية عرقوب .
والبيت للنابغة الجعدى .
انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى القالى ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحترى ص ٢٤١ فيها أبيات من القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به فى كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، اى : على مخافة وعل
وفي أمالى الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد الى تشبيه =

واعلم أنَّ المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يَدلُّ عليها ، أو كان بالحَضْرَة ما يدلُّ على ذلك . وقياسُها[1] قياسُ سائر الأسماء فى رفعها ونصبها وخفضها ، إلَّا أنَّها تُبْدَلُ من أفعالها .

ألا ترى قوله عزَّ وجلَّ : (فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ)[2] أنَّ قوله (أربعة) قد دلَّ على أنَّها قد تمّت . فكأنَّه قال : استوت استواءً . ومِثْلُه :(الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُ[3]) ؛ [لأَنَّ فِعْله خلَق][4] فقوله (أحسن) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعْدَ اللهِ)[5] ؛ لأنَّه لمَّا قال : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ) عُلم أنَّ ذلك وَعْدٌ منه ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعْدا ، ثمَّ أضافه . وكذلك :(كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ)[6] . لمَّا قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أعلمهم أنَّ ذلك مكتوب عليهم ، فكأنَّه قال : كَتَبَ الله ذلك .

3
٢٠٦

ومن زعم أنَّ قوله : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) نصْب بقوله : عليكم كتاب الله ــ فليس يدرى ما العربيّة ؛ لأنَّ الأسماء الموضوعة موضِعَ الأفعال لا تتصرّف تَصَرُّفَ الأفعال ، فتنصب ما قبلها .

فمن ذلك قوله :

مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلَّا مَنْكِبٌ   مِنْهُ وحرفُ الساقِ طَىَّ المِحْمَلِ[7]

وذلك أنَّه دلَّ بهذا الوصف على أنَّه منطوٍ فأراد : طُوِى طَىَّ المحْمَلِ. فهذه أوصاف تُبْدَل من الفِعْل ، لدلالتها عليه .

=حدث بحدث . وانظر ص ٣٢٤ من الأمالى أيضا .
وذكره ياقوت فى معجم البلدان جـ ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .
قال الأصمعى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب
الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصياد .
والبيت من قصيدة للنابغه الذبيانى ، الديوان ص ٨٥ ــ ٨٩
وانظر الانصاف ٢٣٠ ، وأمالى المرتضى جـ ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفضليات للانبارى ص٦٩٣

(1) فى الأصل : وقياسه .
(2) فى اعراب العكبرى جـ ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء ، ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض » .
وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٨٦ ــ والآية فى فصلت : ١٠
(3) تقدمت فى ص ٢٠٣
(4) تصحيح السيرافى
(5) الروم : ٦
(6) تقدمت فى ص ٢٠٣.
(7) تقدم فى ص ٢٠٣ .

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيدا

وذلك قولك : لا إلهَ إلّا اللهُ قَوْلًا حَقًّا . كأنّك قلت : أقول قولا حقًّا ؛ لأنّ قولك : لا إله إلّا اللهُ هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنّك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنّه بَدَلٌ من قولك : أُقسم ، وكذلك : لأقومنَّ قَسَمًا / لأنّ قولك : لأقومنَّ فيه لام القسم(1) . ومِثْلُه .

٣/٢٠٧

إنّى لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنّنى ... قَسَمًا إليكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ(2)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قَسَمَ فيه؛

قيل : تقع على تقدير القَسَم ؛ لأنّ قولك : واللهِ لأفعلنّ مُتَّصِل ، ولو أقسم مُقْسِم على فِعْل لم يقع – لم يكن ليتّصلَ به إلّا اللامُ والنون ، فإنّما حقّه القَسَم ذُكِر أو حُذِف ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكُمَيْت يعنى البلبل ، والجُمَيْل – إنّما هو مصغّر ، وإن كان تكبيره غَيْرَ مُستعمل لعلّة قد ذكرناها فى باب التصغير(3) . ألا ترى أنّه يُرَدُّ إلى الأَصْل فى جَمْعِه ، فيُجمع على تكبيره ، وذلك قولك فى جمع كُمَيْت : كُمْتٌ ، كما تقول : أشْقَر وشُقْر ؛ لأنّ الأَصْلَ أكْمَت ، وإنّما هو مُصغّر تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تقول : كِمْتان ، وجِمْلان ؛ لأنّ تكبيره : فُعَل ؛ كما تقول فى النُّغَر ، والصُّرَد ، والجُعَل : جِعْلان ، ونِغْران ، وصِرْدان(4) ..

---

(1) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا جـ ١ ص ١٩٠

(2) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لاميل علم أنه بعد حلف » .

وجعل ابن السراج فى الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنى : « انتصاب (قسما) لايخلو أن يكون بما تقدم من قوله: انى لأمنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لأميل .

ولا يجوز الأول من حيث كان فى ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبى عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : اقسم قسما ، وأضمر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهى معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزانة جـ ١ ص ٢٤٧ ـ ٢٥١ ومهذب الأغانى جـ ٣ ص ١٨٧ .

(3) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(4) النغر : طير كالعصافير . الجعل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان جـ ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، جـ ٢ ص ٣٠٠ .

٣ / ٢٠٨

فمِثْل ذلك كرسىّ ، وقُمْرىّ . إنّما هو فُعْل ،والياءُ ياءُ النَّسَب/ وإن لم يُستعمل غَيْرَ منسوب ، وليس فيه نَسَب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك .

* * *

ومن المصادر ما يقع فى موضع الحال فيَسُدُّ مَسَدَّه ، فيكون حالا ، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غَنَاءه ، وذلك قولُهم : قتلته صَبْرا . إنّما تأويلُه : صابر ا أو مُصْبَرا ، وكذلك : جئته مشيا ؛ لأنَّ المعنى : جئته ماشيا . فالتقدير : أمشى مَشْيا ، لأنَّ المجىء على حالات ، والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجىء . ولكن جئته سَعْيا ، فهذا جيِّد ؛ لأنَّ المجىء يكون سعيا[1] . قال الله عزَّ وجلَّ : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)[2] .

فهذا اختصار يَدُلُّ على ما يرد ممّا يُشاكلها ، ويجرى مع كلِّ صِنْف منها .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال ..
وذلك قولك : قتلته صبرا ، ولقيته فجاءة، ومفاجاة ، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا .
وليس كل مصدر ـ وان كان فى القياس مثل مامضى من هذا الباب ـ يوضع هذا الموضع لان المصدر ها هنا فى موضع فاعل اذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعه .. » .
(٢) البقرة : ٢٦٠

***

كلام المبرد هنا صريح فى أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا اذا كان نوعا من فعله وكرر هذا فى ص ٢٣٦ من الأصل فى هذا الجزء كما ذكره فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبه اليه الزمخشرى فى المفصل والرضى فى شرح الكافية وابن هشام فى التوضيح .
ولكن الخضرى فى تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب الى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر المنكر حالا مطلقا .
أما السيوطى فى الهمع فيقول : اختلف النقل عن المبرد : هل أجازه مطلقا ؟ أو فيما كان نوعا لعامله . وكذلك فى الأشمونى .
فى حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا ، كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت .. » .
فى الهمع ج ١ ص ٢٣٨ « وشذ المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع من الفعل » .
وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اعراب هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصـــدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهـد لذلك قوله : قتلته صبرا انما تاويله صابرا .. وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى : جئته ماشيا .

وقوله فيما يأتى ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضـع الحال ، وتغنى غناءه ، فلا يجـوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفه ، وذلك قولك : جئتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جئتك ماشيا .. والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه . تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله فى الجزء الـرابع ص ٥٩٨ ـ ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقتـه الحال وذلك قولك : جاء زيد مشـــيا انما معناه : ماشيا . .

كل هذه النصوص تشير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .

وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا :

وكذلك جئته مشيا ، لأن المعنى : جئتـــه ماشيا فالتقدير : أمشى مشيا ، وقال فى الجـزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معنـاه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .

فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعيش وابن عقيـــل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعيش جـ ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية جـ ١ ص ١٩٢ .

وابن عقيل جـ ٢ ص ٣٣٠ والهمع جـ ١ ص ٢٣٨ والتصريح جـ ١ ص ٣٧٤ والمخصـص جـ ١٤ ص ٢٢٦ .

هـذا باب

الأسماء التى تُوضَع موضعَ المصادر

التى تكون حالا

وذلك قولُك : كلَّمته فاه إلى فِىَّ ، وبايعته يدًا بيدٍ . فإنَّما انتصب ؛ لأنَّه أراد : كلَّمته مُشافَهةً ، وبايعته نقْدا ، فوضع قوله : (فاه إلى فىّ)/موضِع مُشافهةً ، ووضع قوله : (يدا بيد) فى موضع نَقْدا . فلو قلت : كلَّمته فوه إلى فىّ لجاز ؛ لأنَّك تريد : كلَّمته وفوه إلى فىّ .

٣/٢٠٩

وأمَّا بايعته يدًا بيدٍ فلا يجوز غَيْرُه ؛ لأنَّ المعنى : بايعته نَقْدا ، أى : أخذتُ منه ، وأعطيت ، ولست تخبر أنَّك بايعته ويدٌ بيد ؛ كما أنَّك كلَّمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يدُه فوقَ رأسِه ، أردت : ويدُه فوق رأسه ، أى : وهذه حالُه ؛ لأنَّ هذا ليس من نعت المبايعة ؛ كما كان قولُك : مشافهة ونَقْدا من نعت الفِعْل ، فكذلك بايعته ويدُه فى يدى[1] .

* * *

(1) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٥ ـ ٢٩٦ « باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال ..

وذلك قولك : كلمتـــه فاه الى فى ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته نقدا ، أى كلمته فى هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه الى فى . كأنه يقول : كلمته وفوه الى فى ، أى : كلمتـه وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهـــذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته فى هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

واما يدا بيد فليس فيـه الا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى أقريبـا كان أم بعيدا ؟ . واذا قال : كلمته فوه الى فى فانما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحد » .

وفى أمالى الشـجرى ج ١ ص ١٥٤ « فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه الى فى ، فنصبوا المضاف الى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر ..

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال فى الحقيقه ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلا فاه الى فى ... » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ « (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائبا عن مشـافهة ، ومعناه : مشافها ، فهو اسم نائب عن مصدر فى معنى اسم الفاعل .

والناصب للحال الفعل المذكور الذى هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشـافها ، وليس ثم اضمار عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة ..

واعلم أنَّ من المصادر ما يدلُّ على الحال وإن كان معرفة وليس بحال، ولكن دَلَّ على موضعه، وصلَح للموافقة، فنصب، لأنّه في موضع ما لايكون إلّا نصبا. وذلك قولك: أرسلها العِراك[1]. وفعل ذلك جَهْدَه وطاقته[1]، لأنّه في موضع: فَعَلَه مُجتهدا، وأرسلها مُعْتَرِكة، لأنَّ المعنى: أرسلها وهي تَعترك، وليس المعنى أرسلها، / لتعترك قال الشاعر:

٣/١٠

فأَرْسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها ولَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[2]

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضمار جاعلا أو ملاصقا .. والمذهب الأول، وهو راى سيبويه، اذ لو كان باضمار (جاعلا) لما كان من الشاذ.

وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافيـة للرضى جـ ١ ص ١٨٥ والخزانة جـ ١ ص ٥٢٧.

(١) فى ابن يعيش جـ ٢ ص ٦٢ «جعل العراك فى موضع الحال، وهو معرفة، اذ كان فى تأويل معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه، وانما جاز هذا الاتساع فى المصادر، لأن لفظها ليس بلفظ الحال، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة، ولا جاء زيد القائم، لوجود لفظ الحال.

والتحقيق: أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، وانما التقدير: أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه.

يقال: أورد ابله العراك: اذا أوردها جميعا الماء، من قولهم: اعترك القوم، أى: ازدحموا فى المعترك».

= وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٨٤ وشرح السكافية جـ ١ ص ١٨٤ والمخصص جـ ١٤ ص ٢٢٧.

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨٧ «وهذا ماجاء منه مضافا معرفة.

وذلك قولك: طلبته جهدك. كانه قال اجتهادا، وكذلك طلبته طاقتك ..».

وفى المخصص جـ ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ماجاء منه مضافا معرفة، فكقولك: طلبته جهدك وطاقتك، وفعلته جهدى وطاقتى، وهى فى موضع الحال، لأن معناه: مجتهدا، ولا يستعمل هذا الا مضافا. لا تقل: فعلته طاقة ولا جهدا».

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك ـ وهو مصدر معرف بال ـ حالا ..

يقال: أورد ابله العراك: اذا أورها جميعا الماء كما فى قولهم: اعترك القوم، أى: ازدحموا فى المعركة. والارسال: بمعنى التخلية والاطلاق. الذود: الطرد.

الدخال: أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا. يفعل به ذلك لضعفه كأن ضعفه منعه من الرى فى الشرب الأول، فينغص عليهما شربهما بادخاله بينهما.

وروى على نغض بالضاد المعجمة، ذكره ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ٢٨٤.

وانظر فى تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٨٥.

البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول:

واعلم أنَّ هذه المنتصبات عن المصادر فى موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنّها موافقة ، وموضوعة فى مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه فى المعنى .

وكذلك : جاءنى القوم قاطِبةً ، وطُرًّا .

إنّما معناه : جاءنى القوم جميعا ، ولكن وقع (طُرًّا) فى معنى المصدر ؛ كما تقول : جاءنى القوم جميعا إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعا .

وقد يكون الجمْع اسما للجماعة . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَيُهْزَمُ الجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .

فأمّا قولك : (طُرًّا) فقد كان يونس يزعم أنّه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلّا حالا . ويقال: طَرَرْت القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويّون سوى يونس : إنّه فى موضع المصدر الذى يكون حالا(٢) .

أورد العير أتنة الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنغص عند الشرب ، ولم يذدها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الابل فانهم اذا أوردوا الابل جعلوها قطعا قطعا حتى تروى .

والقصيدة فى الديوان ص ٧٢ ــ ٩٤ . وانظر الخزانة جـ ١ ص ٥٢٤ ــ ٥٢٥ .

والمخصص جـ ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس جـ ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نغص، دخل) .

(١) القمر ٤٥

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا اذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى فى.

وأما طرا وقاطبه فأشبه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذى نأخذ به الأول » .

وفى المخصص جـ ١٧ ص ١٣٣ ــ ١٣٤ «وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما فى موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وماأشبه ذلك (وطرا) وان كان لفظها لفظ صفرا وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملهما الا على المصدر .. » .

وقال فى جـ ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومذهبه أنه لا يستعمل الا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطبب النصرانىُ وكان من أفصح الناس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى طر خلقه ، فاستعمله غير حالة » .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه » .

وانظر البحر المحيط جـ ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكليات أبى البقاء ص ٢٩٤ .

هـذا باب

الاسماء الموضوعة فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك/ ٣/٢١١

أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مَجْرَى كلِّهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وَحْدَه ، ومررت بأخويك وحْدَهما ، ومررت بالقوم خَمْسَتَهم ، ومررت بهم ثلاثَتَهم ، وأتاه القوم قضُّهم بقَضِيضِهم .

أمّا قولك : مررت بزيد وحْدَه فتأْوِيلُه : أَوْحدته بمرورى إيحادا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : (وَحْدَه) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب[1] .

وأمّا قولك : مررت بالقوم خمستِهم فجائز أن تُجريَه على الأوّل فتقول: مررت بالقوم خمستِهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتِهم ، وأربعتِهم ، والمعنى مختلِف لأنّك إذا قلت : مررت بالقوم خمستَهم ـ فمعناه : بهؤلاء تخميسا ؛ كقولك : مررت به وحْدَه ؛ أى : لم أَخْلِط معه أحدا .

فكذلك قولُك فى الجماعة إنّما هو خَصَصْتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم خَمْسَتِهم ـ فهو على أنَّه قد عَلِم أنّهم خمسة ، فإنّما أجرى مُجْرَى /كُلٍّ . أراد : مررت بالقوم كلِّهم ، أى : لم أُبْقِ من هولاء الخمسة أحدا . فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنّك إذا قلت : مررت بإخوتك كلِّهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا[2] . ٣/٢١٢

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ماجعل من الأسماء مصـــدرا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحـدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحـــده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٥٩ .

وللسبكى رسالة سماها : الرفدة فى معنى وحده انظرها فى الأشباه ج ٤ ص ٦٣ ـ ٦٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك فى لغة أهـل الحجـاز مررت بهم ثلاثتهم واربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهـؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما انه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجاوزه .

وأمّا قولك : مررت بالقوم قَضُّهم بقضيضهم فعلى هذا . كأنّك قلت : مررت بالقوم كلِّهم وجماعتهم .

ومن قال : قضَّهم بقضيضهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أوّلُهم على آخرهم(١) .

= واما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول :ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم أدع منهم أحدا » .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا أضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجيء ، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فىالاعراب على أنها توكيد له ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسه عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافيه أيضا .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشماخ :

أَتَتْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِى بالبقيعِ سِبَالَها

كانه قال : انقضاضهم ـ اى انقضاضا ـ ومررت بهم قضهم بقضيضهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذ تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لانه اذا قال : قضهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ، لانه كانه يقول : انقض آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش جـ ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم ، أى جميعا ، فلما كان معناه التنكير جاز ان يقع حالا قال الشماخ .. فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول فى موضع الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجريه مجرى كلهم ، فيقول : أتتنى سليم قضها بقضيضها ، ورايت سليما قضها بقضيضها، ومررت بسليم قضها بقضيضها ، ومعناه أجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٨٥ « اما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى أن نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيضهم ، أى مع مقضوضهم ، أى كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون قضيضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى ..

ثم انمحى عن الجملتين أعنى قضهم بقضيضهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيضهم : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد ؛ وأدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الأول اعراب المفرد الذى قامت مقامه ..

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله .. »

وانظر الخزانة جـ ١ ص ٥٢٥

ولا يجوز مررت بزيد كلّه [1] ؛ لأنّ (كُلاًّ) لا يقوم فى هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ؛ لأنّ الاثنين هما الهاءُ والميم ، والشىءُ لا يُضاف إلى نفسه .

وإنّما قلت : خَمْسَتِهم ؛ لأنّ (هم) لكلّ جَمْع ، فاقتطعت من الجمع شيئا ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصًّا به .

و (هما) لايكون إلّا تثنية .

فإن قلت: فأنت تقول: كلاهما منطلق فـ(كلا) لايكون إلّا لاثنين ، فلِمَ أضَفته إلى ضميرهما؟

فالجواب فى ذلك : أنّ (كِلَا) اسم واحد فيه مَعْنى التثنية ، فإنّما أضَفْتَ واحدا إلى اثنين . ألا ترى أنّك تقول : الاثنان منطلقان ، وكِلاهما منطلقٌ ، وكِلانا كَفيل ضامِن عن صاحبه . فإنّما تأويلُه : كُلُّ واحد / مِنّا [2] ؛ كما قال الشاعر :

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلَانَا ... على ما سَاءَ صَاحِبَه حَرِيصُ [3]

٣/٢١٣

(١) فى ابن يعيش جـ ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد ، او اقبل محمد كله أو اجمع لم يصح ، لأن المجىء والاقبال لا يصح من اجزائهما . فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شىء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه » .
وانظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٣٠٩

(٢) فى ابن يعيش جـ ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون الى أنه اسم مثنى لفظا ومعنى .
والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا ..
ومما يدل على افرادها من جهه اللفظ جواز اضافتها الى المثنى كقولك : جاءنى كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكان من قبيل اضافة الشىء الى نفسه ، وذلك ممتنع . الا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .
وقد عقد الأنبارى فى الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له فى أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .
وانظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٢٩ والخزانة جـ ١ ص ٦٣ والمغنى جـ ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففه اسمها ضمير الشـأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .
واستشهد به الشجرى فى أماليه جـ ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسما مفردا وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظا ، وكذلك ابن يعيش جـ ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إنَّ التثنية إنَّما تَخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأةٌ امرأتان . فمن هذا الوَجْهِ أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وَحْدَه ، قلت للاثنين : مررت بهما وحْدَهما . فذا بَيِّن جِدًّا .

* * *

فأمَّا قولُهم : هذا نَسِيجُ وَحْدِه فلا معنى له إلَّا الإضافة ، لأنه يُخبر أنَّه ليس فى مِثاله أَحَد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نَسِيجٌ إفرادا . فالإضافة فى الحقيقة إلى المصدر .

وكذلك عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ . ولو قال : جُحَيْش نَفْسِه ، وعُيَيْرُ نَفْسِه وَحْدَها تصلح ، لأنَّه الرجل الذى يَخدُم نفسه وحْدَهَا (١) . فهذا بَيِّن جِدًّا.

وكان أبو الحسن الأخفش لايجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكاشرة : أضاحكه . وما مصدرية و (حريص) خبر كلا .
ولم ينسب البيت الى قائل معين .
اجتمع الاخبار عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فى قول الفرزدق :
كلاهما حين جد السير بينهما قد أقلعا وكلا انفيهما رابى

(١) فى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ،وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى » .

فى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « قالوا : هو نسيج وحده ، عيير وحده وجحيش وحده .
وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله معه غيره . فكأنه قال . نسيج افراده ، يقال هذا للرجل : اذا أفرد بالفضل .
وأما عيير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار ، يقال للوحشى والأهلى ، وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا فى رأى ، ولا يدخل فى معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمه نفسه » .
وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقى ص ١٥٩
وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيير وحده : يضرب لمن لايخالط الناس ، وقال بعضهم: اى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير ان يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبان فى تعليقه على الأشمونى ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدمامينى ..
ولكن الرضى فى شرح الكافية ج١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام ، اذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح ان يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » .

ويقول : (اختصم) لايكون إلّا من اثنين أو أكثر ، وإنّما أقول : جاءنى أخواك كلاهما ؛ لأُعْلِم السامِعَ أنّه لم يَأْتِ واحد ، وكذلك : جاءنى إخوتُك كلُّهم ؛ لأُعلم أنّى لم أُبْقِ/منهم واحدا ، فقيل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنّه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أنّ (كلاهما) يُكثَّر به ، ولا يُقلَّل به . وهذا قَوْلُ كثير من النحويّين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أنّ (كُلًّا) عموم ؛ لأنّ الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فتقول : جاء في بنو فلان ، فيجوز أن تعنىَ بعضا دون الكلّ [1] فإذا قلت : كُلُّهم دخلت لتدلّ على العموم . و (كِلَا) ليس كذلك . إنّما تقع على الاثنين وأنت تريد كُلَّ واحد منهما . فهذا لا يقع إلّا على ماوصفنا لأنّ جماعةً أكثرُ من جماعة ، ولا يكون اثنان أكْثَر عددا من اثنين فتقول : تكثير أو تقليل .

ومن قول الأخفش أنّه لايجوز : استوى زيد وعمرو كِلاهما : لأنّ الاستواء لايكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فُلان فُلانا ، بل يدخل فى باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه .

وإنّما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

* * *

واعلم أنّ من الأسماء أسماء محتملة لاتنفصل بأنفسها . فمتى ماسُمِعَ منها شىءٌ عُلم أنّ صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاء نى رجل آخر [2] لايجوز هذا إلّا أنّ

(١) يرى الأصمعى أن دخول أل على كل و بعض لحن ، وقد جاء فى شعر مجنون بنى عامر:

لا يعْرِفُ البعضَ مِنْ دَيْنى فينكره ولا يحدِّثُنى أنْ سَوْفَ يَقْضِينى

انظر الأغـــانى ج ٢ ص ٤٢ ، وعبث الوليد ص ١٩٥ ـ ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحسحاس قال :

« كان المتقدمون منأهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويـــروى عن الاصمعى انه قال كلاما معناه : قرات آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنا الا فى موضع واحد وهو قوله : العلم اكثر من انّ يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو على الفارسى يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفـــظ بذلك ولكنه يســتدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشــــد بعض الناس قول ســحيم عبد بنى الحسحاس :

رأيْتُ الغَنِىَّ والفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إلى الموتِ، يَأْتِي الموتُ لِلْكُلِّ معمدا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيـه رواية أخـرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال ال على بعض .

(٢) فى اللسان : « والاخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر . وأصله : افعل من التاخر . فلما اجتمعت همزتان فىحرف واحد استثقلتا فابدلت الثانية الفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها » .

تكون قد ذكرت قَبْلَه رجلا ، فتقول : جاءنى فلان ورجل آخَرُ ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاءنى رجل آخَر .

وكذلك : سائر كذا وكذا[1] . لايكون إلّا مضافا إلى شيء قد ذُكِرَ بَعْضُه . تقول : رأيت الأَمير دُونَ سائِرِ الأُمراء ، وجاءنى عبد الله . وتأَخَّر عنّى سائر إخوتى ، إذا كان عبد الله أخاك ، فإن لم يكن أَخاك لم تجز المسأَلة إذا لم يكن بعْضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أَتتنى جاريتك وامرأَة أُخرى[كان جائزا ، ولو قلت : أَتتنى جاريتك ورجل آخر لم يَجز ، وكذلك لو قلت : أَتانى إخوتك ، وامرأَة أُخرى كان][2] غير جائز .

فإن قلت : أَتانى أَخوك ، وإنسان آخَرُ جاز وإن عَنَيْتَ بالإنسان امرأَة ؛ لأَنَّ الباب الذى ذكرتها به يَجْمَعها .

وكذلك : جاءتنى جاريتك وإنسان آخر ، وأَنت تعنى بالإنسان رجلا فهو جيّد بالغ .

فأَمّا قولُه :

صلَّى على عَزَّةَ الرحمنُ وابْنَتِها ... لَيْلَى وصَلَّى عَلَى جَاراتِهَا الأُخَرِ[3]

فإنّه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يَجز . أَلا ترى إلى قول الله عزَّ وجلَّ : (فَعِدَّةٌ

---

(١) فى النهاية لابن الأثير جـ ٢ ص ١٣٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام اى باقيه • والسائر مهموز : الباقى والناس يستعملونه فى معنى الجميع وليس بصحيح •

وفى المزهر جـ ١ ص ٨١ ــ ٨٢ « قال الجوهرى فى الصحاح : سائر الناس: جميعهم • قال ابن الصلاح فى شرح مشكلات الوسيط قال الأزهرى فى تهذيبه : أهل اللغه اتفقوا على أن معنى سائر : الباقى • ولا التفات الى قول الجوهرى فانه ممن لا يقبل ما ينفرد به •

وقد انتصر للجوهرى بانه لم ينفرد به فقد قال الجواليقى فى شرح أدب الكاتب : ان سائر الناس يمعنى الجميع •

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله •

وقال ابن برى : يدل على صحة قول الجوهرى قول مضرس :

فَمَا حَسَنٌ أن يَعْذِرَ المرءُ نَفْسَهُ ... وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سائِرِ النَّاسِ عَاذِرُ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافى

(٣) فى الخزانة جـ ٣ ص ٦٦٧ ــ ٦٦٨ قطعتان للراعى النميرى وللقتال الكلابى فيهما بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ... ليلى وصلى على جاراتها الأخر

هن الحرائر لا ربات أحمرة ... سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وفى بيت القتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابى ص ٥٣ • =

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)(1) لما قدّم من ذكر الأيّام . وكذلك :(مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)(2) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (آخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) إلّا أنّ / (أَفْعَل) يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعْتا قائما فى المنعوت ، نحو : أَحْمَر ، وأصفر ، وأعور .

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله فإن أردت هذا الوَجْه لم يكن إلّا أن تقول : مِن كذا وكذا ، أو بالألف واللام ؛ نحو : هذا الأصغر ، والأكبر .

فأمّا قوله فى الآذان : الله أكبر – فتأويلُه : كبير ؛ كما قال عزّ وجلّ : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)(3) . فإنّما تأويلُه : وهو عليه هيِّن ؛ لأنّه لا يقال : شيءٌ أهون عليه من شيء . ونَظِيرُ ذلك قولُه :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمه ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للراعى

وفى البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٤ « وآخر الذى مفرده أخرى. مؤنثة آخر التى لا تتصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآ من جنس ماقبله ، تقول: مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارا آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله :

صلى على عزة الرحمن وابنتهـــا ليلى وصلى على جاراتهـــا الاخر

فانه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز .. » .

وفى البحر المحيط ايضا جـ ٤ ص ٤١ « وقال أبوجعفر النحاس : « هذا ينبنى على معنى غامض فى العربية وذلك أن معنى آخر فى العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكريم وكريم آخـــر ، فقوله : اخر يدل على أنـه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكريم وخسيس آخر ولا مررت برجل وحمـــارآخر ، فوجب من هـــذا أن يكون معنى قوله (أو آخران من غيركم) ، أى : عدلان ، والكفارلا يكونون عدولا .

وما ذكره فى المثل صحيح الا أن الذى فى الاية مخالف للمثل التى ذكرها النحـــاس فى التركيب ، لأنه مثل بآخر وجعله صفة لغيرجنس الاول .

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر فى الجنس الذى قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الاول . تقول : جاءنى رجل مسلم وآخـر كافر ، ومررت برجـــل قائم وآخر قاعد ، واشتريت فرسا ســابقا وآخر مبطئا ، فلو أخرت (آخر) فى هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جاءنى رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر .. » .

(١) فى آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

فى البحر المحيط جـ ٧ ص ١٦٩ « وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لأنه لا تفاوت عند الله فى النشأتين : الابداء والاعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هين ، وكذا هو فى مصحف عبد الله . =

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى — وإِنِّى لأَوْجَلُ — عَلَى أَيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ(1) ؟

أى : إنِّى لوَجِل .

فأمَّا إذا أردت من كذا وكذا فلا بُدَّ مِنْ (مِنْه) أو الألف واللام ؛ كقولك : جاءنى زيد ورجل آخَر ، إنَّما معناه : آخر منه . ولكن عُلِم أنَّ الآخَر لايكون إلَّا بَعْدَ مذكور أو بَعْدَ أوَّل ، فلم يحتج إلى (منه) .

والدليل على أنَّ الأَصْل هذا قولُهم فى مؤنَّثه : أُخرى ؛ كما تقول : هذا أَوَّلُ منك ، وهذه الأُولَى ، والأَوْسَط ، والوُسْطَى ، والأكبر والكُبْرَى .

فلولا أنَّ (آخرَ) قد استغنى فيه عن ذكر (مِنْ كذا) لكان لازما ؛ كما يلزم قولك : / هذا أوَّل مِنْ ذاك ؛ ولذلك قلت فى أُخَر بغير الصرف ؛ لأنَّها مَحدودة عن وَجْهِها ؛ لأنَّ الباب لايُستعمل

٣
٢١٧

— وقيل : (اهون) افعل تفضيل وذلك بحسب معتقد البشر وما يعطيهم النظر فى المشاهد من أن الاعادة فى كثير من الأشياء أهون من البداءة للاستغناء عن الروية التى كانت فى البداءة ، وهذا وان كان الاثنان عنده تعالى من اليسر فى حيز واحد .. » .

وفى الكامل جـ ٦ ص ٩٦ — ٩٨ :

« فاما قوله — جل ثناؤه — : (وهو أهون عليه) ففيه قولان :

احدهما : وهو المرضى عندنا انما هو : وهو عليه هين ، لأن الله — جل وعز — لا يكون عليه شىء اهون من شىء آخر ..

والقول الثانى فى الآية : وهو أهون عليه عندكم ، لأن اعادة الشىء عند الناس أهون من ابتدائه .. » .

(1) استشهد به فى الكامل جـ ٦ ص ٩٧ على أن (أوجل) بمعنى وجل ، كما أن أكبر فى الأذان بمعنى كبير ، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه جـ ١ ص ٣٢٨ ، جـ ٢ ص ٢٦٣ على بناء أول على الضم .

وعمرك مبتدأ خبره محذوف وجوبا أى : قسمى ، والكاف مضاف اليه .

وجملة (ماأدرى) جواب القسم ، وجملة (وانى لأوجل) معترضه بين أدرى وبين السادة عن مفعوليها . أوجل : خائف .

وتعدو : بالعين المهملة من عدا عليه بمعنى ظلم ، وتجاوز الحد .

ورى بالغين المعجمة من غدا غدوا أى : ذهب غدوة وهى مابين صلاة الصبح وطلوع الشمس وهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل فى الذهاب والانطلاق أى وقت كان .

وأول : بنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه ، والأصل : أول أوقات عدوها .

المعنى : اقسم ببقائك ما أعلم أينا يكون المقدم فى عدو الموت عليه .

والبيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس وهى فى ديوانه ص ٥٧ — ٦٠ .

وفى الحماسة جـ ٣ ص ١٣٢ — ١٣٦ ، والخزانة جـ ٣ ص ٥٠٥ — ٥٠٧ .

وحماسة البحترى ص ٨٥ — ٩٠ .

إلّا بالألف واللام أو من كذا [1] . فلمّا سَقط. (من كذا) سَقط. ما يعاقبُه ، فلم يصرف .

قال الله عزَّ ذِكْرُه (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) [2] فَلَمْ يَصرف . وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [3] ، فلم يصرف . فهذان دليلان بَيِّنان مع المعنى الذى يَجْمعه .

* * *

واعلم أنَّ (أفْعَل) إذا أردت أن تضعه مَوْضِعَ الفاعل فمطّرد . فمن ذلك قوله :

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زيدٍ نَفَرَا ... أَلأَمُ قومٍ أَصْغَرًا وأَكْبَرا [4]

يريد : صغيراً وكبيراً . فهذا سبيل هذا الباب

(١) سيأتى الحديث عن عدل اخر فى الممنوع من الصرف فنرجىء التعليق عليه .

(٢) آل عمران : ٧

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير .

والتفضيل فى البيت غير مراد ، فان أصغر حال من الضمير فى ألأم ، والمعنى نسبتهم الى أشد اللؤم فى حال صغرهم وفى حال كبرهم ، والتفضيل لا وجه له الا بتكلف وهو أن يكون التقدير : أصغر من غيره وأكبر منه ، وفيه تكلف .

ويجوز أن يكون أصغر صفة لألأم للتعميم فيرجع الى معنى الحالية .

وألأم : منصوب على الذم ، ويجوز أن يكون صفة لقوله نفرا ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنتم ألأم قوم والقطع للذم أيضا .

اللؤم : ضد الكرم . يقال : قبحه الله ، أى نحاه عن الخير ، والجملة دعائية .

نفرا : تمييز محول عن الفاعل ، والتقدير : قبح نفركم .

النفر : جماعة الرجال من ثلاثة الى عشرة وقيل الى سبعة ، ولا يقال نفر فيما زاد على عشرة .

ولم يعرف قائل البيت . انظر الخزانه ج ٣ ص ٥٠٠ ــ ٥٠٢ .

وفى البحر المحيط جـ ١ ص ١٤٤ « وأجاز مكى بن أبى طالب والمهدوى وغيرهما أن يكون (أعلم) هنا اسما بمعنى فاعل .. وما أجازه مكى مبنى على أمرين غير صحيحين :

أحدهما : ادعاء أن (أفعل) يأتى بمعنى فاعل وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ، وخالفه النحويون ، وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلو (أفعل) من التفضيل وان كان يوجد فى كلام بعض المتأخرين أن (أفعل) قد يخلو من التفضيل .. حتى ان بعضهم ذكر فى جواز اقتياسه خلافا تسنيما منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : واستعماله عاريا دون (من) مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبى العباس ، والأصح قصره على السماع .

الأمر الثانى : أنه اذا سلم وجود (أفعل) عاريا من معنى التفضيل فهل يعمل عمل اسم الفاعل أم لا ؟ والقائلون بوجود ذلك لا يقولون باعماله عمل اسم الفاعل الا بعضهم فأجاز ذلك .

والصحيح ماذهب اليه النحويون المتقدمون من كون (أفعل) لا يخلو من التفضيل ولا مبالاة بخلاف أبى عبيدة لأنه كان يضعف فى النحو .. » .

وانظر ابن يعيش جـ ٦ ص ١٠٣ وشرح الرضى للكافية جـ ٢ ص ٢٠٢ والروض الأنف جـ ١ ص ٣١ ــ ٣٢ والكامل جـ ٦ ص ٩٦ ــ ٩٨ .

هـذا باب

مسائِل (أَفْعَلَ) مُسْتَقْصاةً

بَعْدَ ما ذَكَرْنا مِنْ أصوله

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءنى رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلا أفضلُ منك أخوه . يُختار فى هذا الرفعُ والانقطاع من الأوّل[1] ؛ لأنّه ليس اسمَ الفاعل الذى يَجْرى على الفِعْل ؛ نحو : فاعِل وما أشبه ذلك ممّا هو اسم الفاعل ، نحو : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لأنّه اسم من حَسُن يَحْسُن ، ومررت برجل كريم أبوه / لأنّه من كَرُمَ كضارب من ضرب .

٣ / ٢١٨

و (أَفْضَلُ) فيه معنى الفِعْل ، فإن أجريته على الأوّل فبذلك المعنى ،كأنّك قلت : يَفْضُله أبوه .

وإن لم تُجْرِه فلِمَا ذكرت لك ، وهو الباب .

فإن جرى على الأوّل أتبعته ؛ لأنّه نَعْت له خاصّةً ، وذلك قولك : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بدرهم سَواءٍ يا فتى ، ومررت برجل سواءٍ درهمُه .

فإن قلت : برجل سواءٍ هو والعدمُ خَفضت ؛ لأنّ (سَواءً) له خاصّةً . فعلى هذا يَجرى هذا الباب[2] .

* * *

ثمّ نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فأَجْرَيْت (أَحْسَن) على الأوّل خلافا لما ذكرت أنّه المختار ، ولم يجز هاهنا غَيْرُه ؛ وذلك أنّك إذا قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ فى عينه الكُحْلُ منه فى عينِ زيدٍ ، فأردت أن ترفع (أَحْسَن) كنت قد أضمرت قَبْلَ الذِكْر ، وذلك لأنّ الهاء فى قولك (منه) إنّما هى الكُحْلُ .

ولو قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد ـ كنت قد فصلت

(١) فى التصريح ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل افضل منه ابوه . اكثر العرب يوجب رفع افضل فى ذلك على انه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « الا ترى انك لا تقول : مررت بخير منه أبوه .. واما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم . لأن فى سواء اسما مضمرا مرفوعا ... » .

٣ / ٢١٩

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعته فى/غير موضعه . فإن أخّرت الكحل ، فقلت : ما وأيت رجلا أَحْسَنَ فى عينه منه فى عين زيد الكحلُ وأنت تُقَدِّرُ أنَّ (أَحْسَنَ) هو الابتداءُ ـ كان خَطأً لما قدّمت من ضمير الكحل قَبْلَ ذِكْرِه[١] .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٣٢ « وتقول : ما رأيت رجـلا أبغض اليه الشر منه اليك ، وما رأيت أحدا أحسن فى عينيه الكحل منه فى عينه ؛ ليس هـذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه مفضل الأب على الاسم فى (من) وأنت فى قولك أحسن فى عينه الكحل منه فى عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذى فى من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له فى غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيت رجلا عاملا فى عينه الكحل كعمله فى عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا اليه الشر كما بغض الى زيد .

ويدلك على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التى تكون فى من هى الكحل والشر ، كما أن الاضمار الذى فى عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدلك على أنه على أوله ينبغى أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض اليه منه الشر ـ لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز » .

فى كلام سيبويه وتعليله شىء من الغمـوض ، وأستعين على توضـيحه بما ذكره بعض النحـويين :

علل ابن الحاجب فى كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلا بأنه لو رفع (أحسـن) على أن يكون خبرا للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبى فان منه متعلقة بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتـدأ .

وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :

انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضا : ان الفصل بين العامل الضعيف ومعمـوله بأجنبى لا يجوز ، وانما يجوز ذلك فى العامل القوى ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .

ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور .

وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :

فيه أن المرجع وان أخر لفظا يقدم حكما ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا ..

انظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجـامى ص ٢٠٠ وشرح العصـام ص ٢٤٩ .

وفى الأشباه والنظائر جـ ٤ ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

الثانى من تعليل الجمهور لرفع أفعل الظاهر : انه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع اما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل او خبر الكحل تقـدم عليه لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجنبى منه .

ومعنى الأجنبى أنه غير معمول له عمل الفعل فيه ..

والفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولأن أفعل مع من كالمتضايفين ، ولا يفصل بينهما بأجنبى على قول الجمهور ولا بغيره الا لضرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل انما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) او يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلا الكحـل أحسن فى عينه منه ، أو ما رأيت رجـلا أحسن فى عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .

وأجاب بدر الدين بن مالك بأن فى تقـديم الكحل تقديم غير الأهم .. » .

وإن قدّرت أن يكون (الكحل)هو الابتداء فجيّدٌ بالغ ، وتأخيره كتقديمه . فكأنّك قلت : ما رأيت رجلا الكحلُ فى عينه أحْسَنُ منه فى عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيّام أَحَبُّ إلى الله فيها الصومُ منه فى عشر ذي الحجّة [1] [كان هو الوجه إلّا أن تقدّم فتقول : ما من أيّام الصومُ أحَبُّ إلى الله فيها منه فى عشر ذى الحجّة] [2]، أو تُؤخّر الصومَ ، ومعناه التقديم ، فيكُون كتأخيرك الكحلَ فى المسألة الأُولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداءً وخبرا فى موضع المفعول الثانى ..

وأمّا قولُهم : مررت برجلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبثَ منك أَخْبَثَ ما تكون ، ومررت برجل خَيْرَ ما يكون خَيْرٍ منك خَيْرَ ماتكون .

٣/٢٢٠ فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان[3] ، واحتمل / الضمير ؛ لأنّ المعنى يدلّ عليه . والتقدير : مررت برجل خيرٍ منك إذا كان خيرَ ما يكون إذا كنت خيرَ ما تكون .

(١) الأشمونى فى شرحه على الألفية جـ ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثا فقال :
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (مامن أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر).
والرواية فى كتب الحديث : (البخارى والترمذى وسنن ابن ماجه وسنن النسائى) ليس فيها (أحب) رافعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى الأشباه جـ ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبه مما ذكره المبرد وهى : زيد شر ما يكون خير منك خير ما تكون . يرى المازنى أن خير ما تكون منصوب بخير منك .
وفى سيبويه جـ ١ ص ١٩٩ – ٢٠٠ « باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال.
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فان شئت جعلته حينا قد مضى ، وان شئت جعلته حينا مستقبلا .
وانما قال الناس : هذا منصوب على اضمار اذا كان فيما يستقبل ، واذ كان فيما مضى ، لأن ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على اذا كان واذ كان ، ولو كان على اضمار (كان) لقلت : هذا التمر اطيب منه البسر ، لان (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة. فليس هو على (كان) ولكنه حال .
ومنه مررت برجل أخبث ما يكون اخبث منك اخبث ما تكون وبرجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون .. وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون .
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .
وان شئت قلت : مررت برجل خير ما يكون خير منك .
كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك ، أى : خير من أحوالك ، وجاز أن يقول خير منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم » .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرا أطْيَبُ منه تَمْرا . فإن أومأت إليه وهو بُسْر ، تريد : هذا إذْ صار بُسْرا أطيَبُ منه إذا صار تَمْرا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْر قلت : هذا بُسْرا أطيبُ منه تَمْرا ، أي هذا إذ كان بُسْرا أطيبُ منه إذ صار تمرًا ، فإنّما على هذا يُوَجَّه ؛ لأنّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عِنب قلت : هذا عنبٌ أطْيَبُ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلّا الرفع ؛ لأنّه لا يَتنقّل فتقول : هذا عنب أطْيبُ منه بُسْرٌ ، تُريد : هذا عنبٌ البسرُ أطيبُ منه (١) .

فأمّا هذا البيت فيُنْشَد على ضُروب :

الحَرْبُ أوّلُ ماتكونُ فُتَيَّةً تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ (٢)

---

(١) فى ابن يعيش جـ ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكن فى زمنين، لأن فيه تفضيل الشىء فى زمان من أزمانه على نفسه فى زمن آخر، ويجوز ان يكون الزمان الذى يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضمار ما يدل على المضى فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت اذ ، وان كان زمانا مستقبلا اضمرت اذا .. والعامل فى الحال (كان) المضمرة ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر اطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل فى المعرفه عملها فى النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وان انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل فى الظرفين ما تضمنه معنى (افعل) وجاز ان تعمل فى الظرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .

الا ترى انك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز ان يعمل .

وذهب أبو على الى ان العامل فى الحال الاول ما فى (هذا) من معنى الاشارة والتنبيه والعامل فى الحال الثانى (أفعل) ..

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنبا أطيب منه زبيبا، لأن العنب يتحول زبيبا ، ولو قلت : هذا عنبا اطيب منه تمرا لم يجز ، لأن العنب لايتحول تمرا، واذا كان كذلك لم يجز فيه الا الرفع فتقول : هذا عنب اطيب منه تمر ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (اطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية فى موضع صفة لعنب » .

وللسيوطى رساله ختم بها الأشباه سماها تحفة النجبا فى قولهم : هذا بسرا اطيب منه رطبا جـ ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافيه للرضى جـ ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات جـ ١ ص ٢٠٠ :

أ) أول ما تكون فتيه . برفع أول ورفع فتيه على ان يكونا مبتدأ وخبرا ، وانث الخبر لاكتساب اول التانيث باضافته الى مؤنث ، والتقدير : اول احوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه انث الأول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه .

والجملة من المبدا وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلم أن يكون (أول) بدلا من الحرب .

ب) بنصب اول ورفع فتية . فاول منصوب على الظرفية ، واجاز سيبويه والفارقى أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أوَّلُ ماتكون فُتيَّةً يجعل (أوّل) ابتداء ثانيا ، ويجعل الحال يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر وهو فُتيَّةً / فيكون هذا كقولك : الأميرُ أخْطَبُ مايكون قائما ، وقد بيّناه نَصْب هذا في قول سيبويه ، ودللنا على موضع الغلط في مذاهبهم[1] وما كان الأخفش يختار ، وهو الذى لايجوز غيرُه .

٣ / ٢٢١

فأمّا تصبيره (فتيّة) حالا لأوّل ، أوّل مذكر ، وفتيّة مؤنّثة فلأن المعنى مُشتمل عليها . فخرج هذا مَخْرَجَ قول الله عزَّ وجلَّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)[2] ؛ لأن (مَنْ) وإن كان مُوحَّد اللفظ فإنَّ معناه هاهنا الجَمْع ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)[3] ،

= يكون حالا ، ويضعفه أنه مضاف الى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتيـة خبر الحرب .

ج) برفع أول ونصب فتيـة (الحرب) مبتدأ و (أول) مبتدأ ثان و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتدأ الاول وهو الحرب .

وزاد الأعلم والفارقى نصبهما فاول ظـرف وفتية حال والتقدير : الحرب فى أول احوالها اذا كانت فتية .

وجعل الأعلم جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقى الحال سدت مسد الخبر.

والبيت لعمر بن معد يكرب . وصـف ان الحرب فى أول وقوعها تغر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

انظر تفسير المسائل المشكلة ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ والتمام فى تفسير أشعار هذيل لابن جنى ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى ببزتها لكل جهول .. ورواية الفـارقى تبدو بزينتها ... ورواية العقد الفريد كروايه المقتضب . وروى (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .

البيت مطلع قطعه فى وصف الحرب قالها جوابا لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب.

وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ ـ ٩٤ والروض الأنف جـ ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ ـ ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه فى هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ ـ ١٠٤

(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ : « والظاهر فى حاجـزين ان يكون خـبرا لـ (ما) على لغة الحجاز ، لان (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالا ، وفى جواز هذا نظر ، او يكون للبيان ، او تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفى والزمخشرى : (حاجزين) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لأنه فى معنى الجماعة . يقـع فى النفى العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث .. واذا كان (حاجزين) نعتا فمن أحد مبتدأ والخبر (منكم) .

ويضعف هذا القول أن النفى يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط عـلى الحجز ، واذا كان (حاجزين) خبرا تسـلط عليه النفى ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريده به من ذلك » .

وانظر اعراب العكبرى جـ ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جدًّا . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَنِى لاتَخُونُنِى نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ياذِئْبُ يَصْطَحِبَان[1]

أراد مِثْل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القرّاء : (وَمَنْ تَقْنُتْ مِنكُنَّ للهِ وَرَسُولِه وتَعْمَلْ صَالِحًا) .
وأمّا أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا)[2] ، فحمل مايَلِى على اللفظ ، وما تَباعدَ منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عزَّ وجلّ : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّه) فهذا على لفْظ. (مَنْ) ، ثُمَّ قال :/ (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ)[3] على المعنى . وهذا كثير جدًّا . ٢٢٢

ومنهم من يُنْشِد : الحربُ أَوّلُ ما تكون فُتيَّةٌ — يريد : الحرب فُتيَّةٌ فى هذا الوقت .

ومنهم من يُنْشِد : الحربُ أَوّلُ ما تكون فُتيَّةً . على غير هذا التفسير الأوّل ولكن على قوله : أَوّل ماتكون تسعى يزينتها فُتيّةً ، فقدّم الحال .

ومنهم من يُنْشد : الحربُ أَوّلُ ماتكون فتيةٌ . أراد : الحرب فتيّة وهى أَوّلُ ما تَكون .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أَوّلُ ما تكون فتيّةً . فخبّر أنّها أَوّل شىء فى هذه الحال . فهذه الوجوه تَدُلّ على ما بَعْدَها .

ولو قال قائل : معناه : أنّها أوّل ماتكون إذا كانت فتية ، على قياس : هذا بُسْرًا أَطيب منه تمرا — كان مُجِيدا .

فأمّا قولُهم : البُرُّ أرْخَصُ مايكونُ قفيزًا بدرهم ، والزيتُ أرخصُ مايكون مَنَوَيْنِ بدرهم[4] فعلى هذا .

(١) البيت تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا فى (وتعمل صالحا) : فقرأ حمزة والكسائى وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر جـ ٢ ص ٣٤٨ .
وفى شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن‌خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح ان احدا يقرأ (ومن يقنت) الا بالياء » .
وقال أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدرى والاساورى ويعقوب فى رواية (ومن تقنت) بالتاء حملا على المعنى » .

(٣) تقدمت فى الجزء الثانى ص ٢٩٥ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٠٠ « وتقول : البر ارخص ما يكون قفيزان ، اى : البر أرخص أحواله التى يكون عليها قفيزان . كانك قلت : البر أرخصه قفيزان .. =

وقولهم : أَرْخَصُ ما يكون البُرُّ بستَّين ، تأويلُه : الكرُّ بستَّين[1] ولكنَّهم حذفوا (الكُرَّ) لعلمهم بأَنَّ التسعير عليه يقع .

فَكلُّ ماكان معلوما فى القول جاريا عند الناس فحَذْفُه جائز / لِعِلْمِ المخاطَب .

فعلى هذا فأَجْرِه .

٣/٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونصب الاول على الحال قال : البـر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين » .

و (قفيزا) فى كلام المبـــرد حال وجاء ا سما جامدا فى مسالة التسعير ، ويجوز رفعـه على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البـر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما فى صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكأنه انما سئل ها هنا عن ثمن الكر » .

قال الرضى فى شرح الكافيه جـ ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

« الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياسا وسماعا .

فالقياس: فى موضع : وهو أن يكون الضمير مجـــرورا بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيتـــه تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا ان كان معرفا باللام كما فى البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود .. ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعاملُ فيـــه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائنا منه » .

هـذا باب

من التسعير

تقول : أخذت هذا بدرهم فصاعِدًا ، وأخذته بدهمين فزائدا .

لم تُرِدْ : أنَّك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمَنًا ، ولكنّ التقدير : أنَّك أخذته بدرهم ، ثُمَّ زِدت صاعدا ، فمن ثَمَّ دخلت الفاءُ ، ولو أدخلت (ثُمَّ) لكان جائزا ، نحو : أخذته بدرهم ثمّ صاعِدًا ، ولكنّ الفاءَ أجْوَد ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشَرْحُه على الحقيقة : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا (١) .

(١) في سيبويه جـ ١ ص ١٤٦ ـ ١٤٧ « باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لانه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم .. كأنه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعدا ، أوفذهب صاعدا ، ولا يجوز أن تقول : وصاعدا ، لأنك لاتريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولا ، ثم قررت شيئا بعد شيء لأثمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون احدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك اذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على انك مررت بعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد . وثم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعدا ، الا أن الفاء أكثر في كلامهم » .
في الخصائص جـ ٢ ص ٢٦٨ « ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا . هذه أيضا حال مؤكدة . الا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعدا ، ومعلوم أنه اذا زاد الثمن لم يكن الا صاعدا .. وصاعدا ناب في اللفظ عن الفعل الذى هو زاد » .
وفي امالي الشجرى جـ ٢ ص ٢٨٣ « ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بثم لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لانك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء » .
وفي ابن يعيش جـ ٢ ص ٦٨ ـ ٦٩ « و قد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفا والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا ... كأنه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة ، فأخبر بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضا في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على الباء في قولك بدرهم لوجوه :
منها أن صاعدا وزائدا صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثاني : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لأنه لا يتقدم بعضه على بعض ، انما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . انما ذلك بالواو ، لأنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهما (١). إنّما تأويلُه على الحقيقة : بِعت الشاءَ مُسَعَّرا شاةً بدرهم.

فإن قلت : لك الشاءُ شاةً ودرها ـ كنت بالخيار : إن شئت رفعت ؛ لأنّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله فى الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فإنّما خبّرت عن قيامه .

وإن قلت (قائما) فإنّما خبّرت عن كونه فى هذا المحلّ ، فاستغنى الكلام / به .

٣ / ٢٢٤

ومن قال : فى الدار عبد الله ـ وهو يريد أن يرفع القائم ـ ، فليس بكلام تامّ ؛ لأنّه لم يأتِ بخبَر . وإنّما (قائم) هو الخبر ، و(فى الدار) ظرف للقائم لا لزيد .

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمنا فى موضع الاسم الموصوف » .

وفى شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٩٦ « يقال هذا فى ذى أجـزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقى بأكثر ، وتقول فى غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم فى الزيادة » .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٩٦ ـ ١٩٧ « ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعـل قولك : بعت الشاء شاة ودرهما ...

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شىء دون مابعده .. ولا يجـوز أن تقول : بعت شائى شاة شاة وأنت تريد بدرهم ...

وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاء شـاة ودرهم انما يريد شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشـاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء فى المعنى ، كما كانت فى قولك : كل رجل وضيعته فى معنى مع ..

واذا قال : شاة بدرهم فان (بدرهم) ليس بمبنى على اسم قبله وانما جاء ليبيـن به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة الى » .

فى ابن يعيش جـ ٢ ص ٦١ ـ ٦٢ « واما قولهم : بعت الشـاء شاة ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال الشاء ، والعـامل الفعل الذى هو بعت ، والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فاذا قلت : بعت الشاء شاة ودرهما ، فمعناه : بعت الشاء مسعرا على شـاة بدرهم ، وجعلت الواو فى معنى الباء ، فبطـل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثمن والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليلَ : بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة فى موضع الحال . فأما اذا قال : شـاة ودرهم فتقديره : شـاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفـه على الشـاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان » .

وانظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٨٥ والأشباه جـ ٤ ص ١٧ والمغنى جـ ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (فى الدار) خبرا فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا[1] .

وتقديرُ قولك : الشاءُ شاةً ودرهما : وجب لك الشاءُ مُسَعَّرا شاةٌ بدرهم ؛ كما أنَّه إذا قال : زيد فى الدار قائما ــ فمعناه : استقرَّ زيد فى الدار قائما ، وإذا قال : لك الشاءُ شاةً ودرهم[2] فإنَّما المعنى : الشاءُ شاةٌ بدرهم ، ثُمَّ خَبَّرَ أنَّه له بهذا السِّعْرِ ؛ فعلى هذا يَجرى هذا الباب .

(١) مضى فى ص ٥٦ وكان حديثنا موجزا وسيكرره مرتين فى الجزء الرابع بتفصيل .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ١٩٧ ــ ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر .

وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم وان شئت ألغيت لك فقلت : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، واذا قلت : الشاء لك ، فان شئت رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء اذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كمان كان فيها زيد قائما بمنزلة استقر زيد قائما » .

هـذا باب

مايقع فى التسعير من أسماء

الجواهر التى لا تكون نعوتا

تقول : مررت ببرٍّ قَفيزٌ بدرهم ؛ لأنَّك لو قلت : مررت ببُرٍّ قفيزٍ كنت ناعتا بالجوهر . وهذا لا يكون ؛ لأنَّ النُعوت تَحْلِية ، والجواهر هى المنعوتات .

وتقول : العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قفيزا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أَجْعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟ ٣/٢٢٥

فإنَّ سيبويه اعتلَّ فى ذلك بأَنَّ النعْت تَحْلية وأَنَّ الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح بيِّنُ الصحة .

وشَرْحُه وإن لم يذكره سيبويه [1] : إنَّما هو موضوع فى موضع قولك : مُسعَّرا . فالتقدير : العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به مُسَعَّرًا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببرّ قفيزٌ بدرهم فتأويلُه : قفيزٌ منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتّصل بالأَوّل [2] ويكون فى موضع نعته ولا راجعَ إليه منه . وإنّما هذا كقولك : مررت برجل غلامٌ له قائم .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٩٨ « باب يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة. وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه . سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وانما هو اسم كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة . فقد يكون الشىء حسنا اذا كان خبرا وقبيحا اذا كان صفة .
وأما الذين رفعوه ، فقالوا : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك بدرهم مبنيا عليه » .
سيبويه يسمى الحال خبرا كما هنا وانظرجـ ١ ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضى فى أن حذف الرابط هنا مقيس مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعَت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ، وهذا خاتمٌ حديدٌ [1] . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فساده على النعت ، وجوازه فى الإتباع لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذى أجاز هذا على النَّعْت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعا فإنَّ رَفْعه غيرُ مدفوع ، وتأويلُه : البدَلُ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رفْعُه على البدَل والإيضاح .

٣/٢٦

فأمّا ادّعاؤك أنّه نَعْت ، وقد ذكرت أنَّ النَّعْت إنّما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت والعلّة أنت ذكرتها ، وإنّما حَقُّ هذا أن تقول : راقودُ خلٍّ ، أو راقودٌ خَلاًّ على التبيين . فهذا حَقُّ هذا .

فإن اعتلَّ بقوله : مررت برجل فِضَّةٍ خاتمُه ، ومررت برجل أَسَدٍ أبوه ، على قُبْحِه فيما ذكره وبُعْدِه ـ فإنَّ هذا فى قولك : فِضّة خاتمُهُ غير جائز ، إلّا أن تريد : شبيه بالفضّة ، ويكون الخاتم غير فضّة . فهذا ما ذكرت لك أنَّ النعْت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجل أَسَدٍ أبوه ؛ لأنَّه وضعه فى موضع شديدٍ أبوه . ألا ترى أنَّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابّة أَسَدٍ أبوها إذا أراد السبعَ بعينه ، فإذا أراد الشدّة جاز على ما وصفت [2] ،

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة .
وذلك قولك : هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنا ؛ وان شئت قلت : راقودخل . وراقود من خل . وانما فررت الى النصب فى هذا الباب ، كما فررت الى الرفع فى قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف اليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقود خل : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزا والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خز ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التى أخذت من الفعل ».

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٣١ « وبعض العرب يجره ، كما يجر الخز حيث يقول : مررت برجل خز صفته .
ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه اذا كنت تريد أن تجعله شديدا ، ومررت برجل مثل الأسود أبوه اذا كنت تشبهه .
فان قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع ، لأنك انما تخبر أن أباها هذا السبع .. » .

* * *

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق فى أن الذى سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى فى هذا الجزء ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ فقال :

وليس كجوازِ : مررت برجل قائم أبوه ، لأنَّ لهذا اللفظَ والمعنى ، وذاك محمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة ؛ ليُعرَفَ بعضُها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذةِ من الأفعال أن تكون / نعوتا لما وصفت لك .

٣ / ٢٢١

فإن قلت : مررت ببرٍّ قَفيزٍ بدرهم – جاز على البدَل ، ويُجيزه على النعت مَنْ عِبْنا قولَه ، وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسَعَّر – فحقُّ هذا النصْبُ ؛ لأنَّ التسعير يَعمل فيه . فعلى هذا فأجرِ هذا البابَ .

فأمّا قولُهم : هذا خاتمٌ حديدا على الحال[1] فتأويله : أنّك نبّهت له فى هذه الحال .

فإن قلت : الحال بابُها الانتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحَدُهما : التَنقُّلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإنَّما هى مفعول فاللزوم يقع لما فى اسمها لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عزَّ وجلَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) [2] فالخلودمعناه : البَقاءُ . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) [3] فهذا الاسم لا لما عملفيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وان نعت به فى قولك : هؤلاء نسوة أربع .. وانما جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لان معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسـد ، لان معناه شديد ..

ونسب اليه الرضى فى شرح الكافية جـ ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسـد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله : قولهم : مررت برجـل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شـدة ، فانتصاب شدة على التمييز .. وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسـد ، أى : جرىء وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا التأويل » .

نعم ان المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « الا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد فقد حذفت المثل وأنت تريده ، ولولا تقديرك المثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى المسألة رأيان .

(١) سيأتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .
(٢) الحشر : ١٧
(٣) هود . ١٠٨ ، وانظر سيبويه جـ ١ ص ٢٧٨ .

هـذا باب

مايجوز لك فيه النعْت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كلٌّ واحد منهما عليه

٣/٢٢٨ / وذلك قولك : مررت بامرأةٍ معها رجلٌ قائمةٍ يافتى ،إذا حملت ذلك على مررت بامرأة . وإن حملته على الهاء فى (معها) قلت : رجلٌ قائمةً . والمعنى - إذا نصبت - : أنّك مررت به معها فى حال قيامها ، فكانت المقارنة فى هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابّةٌ تَشتدُّ مكسورا سَرْجُها . إن حملته على الضمير فى تشتدّ . وإن حملته على دابّة رفعت ، فيكون نعْتًا كأنّك قلت : هذه دابّة مكسورٌ سَرْجها ، وفى الباب الاخر أنّها تشتدُّ فى هذه الحال.

وتقول : نحن قومٌ ننطلقُ عامِدِين بَلَدَ كذا ، وكذا فتنصب (عامدين) لما فى قولك (ننطلق) فإن أردت أن تُجريه على قوم رفعت[1]. وقد قرأُوا هذه الآية (ويُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا) [2] ، أى يُخرج له طائره كتابا .

ومن هذا الباب : مررت برجل معه صَقْرٌ صائدٍ به ، وصائدا به[3]

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفه على الاسم فيه فى بعض المواضع أحسن، ومثله نحن قوم ننطلق عامدون الى بلد كذا انجعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت . كأنه قال : نحن ننطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفى النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا فى (ونخرج له) : فقرأ أبوجعفر بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء .

اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبى جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل : ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل، وقيل المصدر .. فهو مفعول به والاحسن أن يكون حالا اى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتتفق القراءتان فى التوجيه على الصحيح الفصيح الذى لايختلف فيه ، انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فاما ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به . كأنه قال : معه باز صائدا به حين لم يرد أن يحمله على الأول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأةٌ ضاربِها ضاربتُه كان جيّدا ، وأجْوَدُ منه أن تقول :

٣/٢٢٩ مررت برجل معه امرأة ضاربتُه ضاربِها ، فيجرى نَعْت المرأة وهو إلي جَنْبها ، وإن/شئت قلت : ضاربَها للهاء فى معه .

وتقول : مررتِ برجل معه فرس راكبا بِرْذَوْنا ، وراكبٍ على ما وصفت لك[1] .

وتقول : مررت برجل معه امرأةٌ ضارِبُها هو[2] لايكون إلّا كذلك ؛ لأنَّك أجريت النعت عليها ، والفِعْلُ له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضارِبتُه هى . لم يكن من إظهار الفاعل بُدٌّ[3] ؛ لأنّه الفِعْل جرى على غير من هو له وإنّما يكونُ هذا الإظهار فى اسم الفاعل ؛ لأنّه تبيّن فيه الإضمار ، وأنّه محمولٌ على الفِعل .

فإن كان فِعْلا لم تحتج فيه إلى إظهار[4] . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربته ؛ لأنّ الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربُها ـ قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و(هندا) ابتداءً ثانيا ، و(ضاربُها) خبر عنن هند ، والهاءُ والراجعة إليها ، و(هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكـذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . ان لم ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معـه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيـه وصف ، ولا يكون الا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير .. » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فان قلت : مررت برجل معه امراة ضـــاربها جررت ، ونصبت على ما فسرته لك : وان شئت قلت : ضاربا بها هو فنصبت ، وان شـــئت جررت ، ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شـــئت جعلت (هو) منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضـمار ، فتقول : مررت برجل معـــه امراة ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امراة ضاربهـا زيد » .

(٣) الكوفيون لا يوجبون ابراز الضمير فى نحو هذه المسالة لأمن اللبس وانظر الانصـــاف ص ٤٥ ـ ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذى أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث قال : « ويكون هو وصفَ المضمر فى ضاربها » .

وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفعـل فقد اتفقـوا كلهم على أنه لا يجب توكيد ضميره ألبس أو لم يلبس » . وانظـــر تعليق ص ٩٣ ـ ٩٤ من هذا الجزء .

وإن شئت جعلت قولك (ضاربُها) ابتداءً ثالثا ، وجعلت/هو خبره ، وجعلتهما خبرًا عن هند ، وجعلت هندا وما بعدها خبرًا عن زيد .

٣
٢٣

وتقول : مررت بزيد وهندٌ الضاربتُه ،أى وهند التى تضربه ،فموضعُها موضِعُ الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذْ) ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : (يَغْشَى طَائِفَةً مِنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ) [1] أي : إذْ طائفة فى هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنّك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بَعْدَه ، وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثا ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبرا عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلّا أنّك تجعل (زيدا) مرفوعا بكان .

ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إنَّ) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ؛ لأنّه قد عمل بعضه فى بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإنَّ زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق/ أنَّ أباه ومنطلقا فى موضع نصب ، والجُمَلُ لايَعمل فيها ماقبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنّه فِعْل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا ممّا يؤكّد عندك أنَّ عوامل الأسماء لاتعمل فى الأفعال .

٣
٣١

ولا يجوز أن تدخل بين الشىء وما يعمل فيه شيئا مّما لايعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جاريا على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأَصْلُ ما وقّفتك عليه [فقس] تُصب إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ — وفى سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله — عز وجل — : « يغشى طائفة منكم وطائفة قد اهمتهم انفسهم) فانما وجهوه على أنه يغشى طائفه منكم وطائفه فى هذه الحال . كانه قال : اذ طائفة فى هذه الحال .. » .

هــذا باب

المصادر التى تَشْرَكُها أَسماءُ الفاعلين ، ولاتكون واقعة

هذا الموقِعَ إلّا ومعها دليل من مُشاهَدة . فهى منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أَو استفهاماً

وذلك قولك : أَقائما يا فلان وقد قعد الناسُ (١) ، وذلك أَنَّه رآه فى حال قيام ، فوبّخه بذلك . فالتقدير : أَتَثْبُت قائما وقد قعد الناس (٢) ، وليس يُخبِر عن قيام ٍ مُنْقَضٍ ، ولا عَنْ قيام تستأْنفه .

وكذلك لو قال : أَقياما وقد قعد الناسُ ، وأَجلوسا والناس يسيرون . ومِثْلُه : أَتخلُّفا عن زيد مع بِرِّه بك وفضْلِه . ومن ذلك قول الشاعر :

* أَطَرَبًا وأَنتَ قِنَّسْرِىٌّ (٣) *

٣ إنَّما رأَى نفسَه فى حال طرَب / مع سِنِّه ، فوبّخها بذلك .

٢٣٢ ولو لم تستفهم لقلت مُنكِرا : قاعدا علِم اللهُ ــ وقد سار الناسُ ، قائما كما يرىِ والناسُ قُعودٌ . فهذا لايكون إلّا لما تُشاهد من الحال ؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفِعل .

* * *

واعلم أَنَّ الأَسماءَ التى لم تُؤخَذ من الأَفعال تجرى هذا المجْرَى . وذلك أَن ترى الرجل فى حال تَلَوُّن وتَنَقُّل ، فتقول : أَتميميًّا مرّة ، وقيسيًّا أُخرى ، تريد : أَتتحوّل وتتلوّن ، وأَغناه عن ذكر الفِعْل ما شاهد من الحال .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم .

وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم . تقول : قاعدا علم اللهوقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس . وذلك أنه رأى رجلا فى حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر فى هذاالموضع » .

(٢) تقدم فى ص ٢٢٩ .

(٣) تقدم فى ص ٢٢٨ .

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميميًا مرّة ـ علم الله ـ وقيسيًا أخرى [1].

ومن ذلك قولُ الشاعر :

أَفِى السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفاءً وَغِلْظَةً ... وفى الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ [2]

وقال الآخر :

أَفِى الولائمِ أَوْلادًا لواحِدةٍ ... وفى العِيادةِ أَوْلاداً لِعَلَّاتِ [3]

(۱) فى سيبويه جـ ۱ ص ۱۷۲ « باب ما جرى من الاسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وانما هذا أنك رأيت رجلا فى حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى . كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ، فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له . وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه اياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك .. » .

وانظر الكامل جـ ۷ ص ۹۰ .

(۲) استشهد به سيبويه جـ ۱ ص ۱۷۲ على نصب أعيارا على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره فى الكامل جـ ۷ ص ۹۰ .

نسبه ابن هشام فى السيرة الى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قالته للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلى فى الروض الانف جـ ۲ ص ۸۳ يقال : عركت المرأة ودرست وطمثت : اذا حاضت ...

ونصب أعيارا على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لانه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكأنه قال : أفى السلم بلداء جفاة مثل الأعيار .

ونصب جفاء وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال ..

وتعلق حرف الجر من قولها أفى السلم بما أدته الاعيار من معنى الفعل ؛ فكأنها قالت : أفى السلم تتبلدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للاعيار لا يجوز اظهاره .

الهمزة للاستفهام التوبيخى . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنث .

الأعيار : جمع عير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشيا .

وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس، وتغلظون عليهم فى السلم فاذا أقبلت الحرب ضعفتم كالنساء الحيض .

أنظر الخزانة جـ ۱ ص ٥٥٦ والعينى جـ ۳ ص ۱٤۲ .

(۳) استشهد به سيبويه أيضا جـ ۱ ص ۱۷۲ وذكره فى الكامل جـ ۷ ص ۹۰

العلات : الأمهات الشتى ، والواحده علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .

ولم ينسب البيت فى سيبويه ولا فى الكامل ولا فى اللسان (علل) .

هـذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

٣ / ٢٣٣ وذلك قولُك : هذا زيدٌ حَقًّا ؛ لأنّك لمّا قلت : هذا زيد فخبّرت - إنّما / خبّرت بما هو عندك حَقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أَحَقٌ ذاك ، وكذلك هذا زيدٌ الحقٌ لا الباطلَ ؛ لأنّ ما قَبْلَه صار بدَلا من الفِعْل .

ولو قلت : هذا زيدٌ الحقٌ - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكنْ على أن تجعل (زيدا) هو الحَقٌ ، وعلى أنّك قلت : هذا زيد ، ثُمّ قلت : الحقٌ ، تريد : قولى هو الحَقٌ ، لأنّ (هذا زيد) إنّما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وَجْهين ، وهو قوله عزّ وجلّ : (ذَٰلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قولُ الحَقّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لاقولَك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أنّ قولك بمنزلة هذا القول حقًّا ، وهذا القول غير قِيْلٍ باطل ؛ لأنّه توكيدٌ للأوّل .

(١) سبق فى ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنونه بقوله .
هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفعه من السبعة .
انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان فى البحر ج ٦ ص ١٨٩ « وانتصابه على انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، اى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها .. ، كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق وهو من اضافة الموصوف الى صفته ، أى القول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أى : الوعد الصدق .

وان عنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة ، كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه على المدح ..

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته الى أمه فقط قول الحق ، فتتفق اذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع فى المعنى . وقال الزمخشرى ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذى ذكر لايكون الا على المجاز في قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات » .

ولو قلت : هذا القول لا قولا لم يكن لهذا الكلام معنى ، لأنّك إنّما تؤكّد الأوّل بشيء تحُقّه ، فإذا قلت : غَيْرَ قِيلِ باطل ، فقد أوْجبت أنّه حقّ [فإذا قلت : لاقولَك ـ فقد دللت على أنّه قول باطل ، فعلى] (١) هذا تُؤكّد .

ومن ذلك : لأضربنّ زيدا قسَما حقًّا . ومن ذلك قولُه :

٣/٢٣٤

/إنّى لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّنى ۝ قَسَمًا إليك مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ (٢)

لمّا قال : إنى لأَمْنَحُكَ الصدود ، وإنّنى إليك لأَمْيَلُ ـ عُلم أنّه مُقْسِم ، فكان هذا بَدَلًا من قوله : أُقسِم قَسَما .

* * *

واعلم أنّ المصادر كسائر الأسماء ، إلّا أنّها تَدُلُّ على أفعالها فأمّا فى الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام ، فهى بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلا فى ذكر ضَرْبٍ : زيدا . تريد : زيداً اضربْ ، واستغنيت عن قولك : (إضربْ) بما كان فيه من الذّكْر ، فعلى هذا إذا ذكر فِعْلاً . فقال : لَأَضْرِبَنَّ ، قلت : نعم ، ضَرْباً شديدا .

فإن لم يكن ذِكْر ، ولا حالٌ دالّة ـ لم يكن من الإظهار بُدٌّ ، إلّا أن يكون موضع أَمْرٍ ، فَتُضْمِر ، وتُصيِّر المصدر بَدَلا من اللَّفْظ بالفِعْلِ ، وإنّما يكون ذلك فى الأَمْرِ والنّهْى خاصّة ؛ لأنّهما لا يكونان إلّا بفِعْل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالألف واللام والإضافة ، ولذلك موضع آخر :وهو أن يكون المصدر قد استُعمل فى موضع الفِعْل حتّى عُلِمَ ما يُراد به .

٣/٢٣٥

/ومن ذلك سَقْيًا لزيد ؛ لأنّ الدعاء كالأمْر ، والنهى وإنّما أردت : سقى الله زيدا سَقْياً . فإن قلت ذلك لم تَحتج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سَقْيًا قلت بعده : لفلان ، لتُبيين ما تَعْنى ، وإنْ عُلِمَ مَنْ تَعْنى . فإن شئت أن تَحذفه حذفته (٣) .

(١) تصحيح السيرافى

(٢) تقدم فى ص ٢٣٣ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا ..
وانما ينتصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضمار الفعل . كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ..

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إنّما هو : فاضْرِبُوا الرقاب ضَرْباً ، ثمّ أَضَافَ .

وكذلك قوله ـ تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إنَّمَا تقديره : فإمّا مننتم مَنًّا ، وإمّا فاديتم فِداءً [1] .

وكذلك (وَعْدَ اللهِ حَقًّا) [2] و(صُنْعَ اللهِ) [3] .

* * *

واعلم أنَّ من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتُغنى غَناءه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لاتكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وانما اختـــزل الفعـل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كانه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانمـا هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعى أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا لمبتـدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشـام فى المغنى جـ ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهـــذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية .. لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا .. ولا وهى ومخفوضـها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وانما هى لام مبينة للمدعو له أو عليـه ان لم يكن معلوما من سـياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسـه بل التقدير ارادتى لزيد .. » .

وانظر الصبان جـ ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافيه للرضى جـ ١ ص ١٠٥ .

(١) فى سـيبويه جـ ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله ـ عز وجل ـ : (فاما منا بعـد واما فداء) قانما انتصب على : فاما تمنون منا ، واما تفـادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعـل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

فى البحر المحيط جـ ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره) وحقا مؤكد لوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتك مَشْيًا ، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتك ماشيا . وكذلك قوله عزّ وجلّ : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا [١]) .

ومنه : قتلته صَبْرا . وإنّما الفَصْل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنّك إذا قلت : عجبت من ضَرْب زيدٍ عمرا ـ أنّ ضربا في معنى : (أنْ ضَرَبَ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول . ٣/٢٣٦

فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا ـ فقد جئت بالفاعل ، وإنّما بقى المفعول . والفاعل يُحْمَل على المصدر ؛ كما حُمِل المصدر عليه . تقول : قم قائما [٢] فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قولُه :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ... ولا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ

إنّما أراد : لا أشتم ، ولا يَخرج من فِيَّ زُورُ كلام ؛ فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) فى موضعه . وهذا قول عامّة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يأْبى ما فسّرنا ويقول : إنّما قال :

أَلَمْ تَرَنِى عاهدْتُ رَبِّى وإنّنى ... لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقَامِ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ... ولا خارجا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ [٣]

---

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا فى ص ٢٣٤ .

(٢) فى الكامل جـ ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع فى موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
وقال فى جـ ٤ ص ٣٨ « وقلما يجىء المصدر على فاعل ... » .

(٣) استشهد بهما سيبويه جـ ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : اى لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهى (لا أشتم) .
وقد تحدث عنهما المبرد فى الكامل جـ ٢ ص ٨٠ ـ ٨٢ ، جـ ٤ ص ٣٨ .
وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أسم) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولاخارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
وفسر المبرد فى الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذى عاهد عليه
قال السيرافى : وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت، واذا لم يكن العامل فى الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترنى) كأنه قال: ألم ترنى لا شاتما مسلما ولا خارجا من فى زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبنى ، لأن عاهدت فى موضع المفعول الثانى ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربّى على أمور وأنا فى هاتين الحالتين : لاشاتما ، ولاخارجا من فِىِّ مكروه

= وذهب الفراء فى تفسيره الى أنهما حالان والعامل (عاهدت) .

ورجح ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذى عليه المحققون أن خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأناب الوصف عن المصدر لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبه وبين مقام ابراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ، ولا يتكلم بزور لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر .

(وانني لبين رتاج) كسرت همزة ان ، لأنها فى صدر الجملة الحاليـــة واقتران خبرها باللام وخبر ان الظرف .

(قائما) حال من الضمير المستقر فى الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان .

الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : مغلق .

والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها فى آخر عمره حين تعلق باســتار الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك فى أمالى المرتضى جـ ١ ص ٤٦ وانظــر شواهد الشافية ص ٧٢ ــ ٧٩ . والقصيدة فى الديـــوان ص ٧٦٩ ــ ٧٧١ . وذكر فى انشادها كلام آخر .

ولصـــل بن حمزة فى التنبيهات مناقشة للمبرد فى قصة هذه القصيدة

هـذا باب

مايكون حالا وفيه الألف / واللام

$\frac{٣}{٢٣٧}$

على خلاف ما تجرى به الحال لِعلةٍ دخلت

وذلك قولُك : ادخلوا الأوّل فالأوّلَ ، وادخلوا رجلا رجلا .تأويلُه : ادخلوا واحدا بَعْدَ واحد .

فأمّا الأوّل فإنّما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنّه على غير معهود ، فجَريا مَجْرَى سائر الزوائد .

ألا ترى أنّك لو قلت : الأوّلُ فالأوّلُ أتَوْنا – لم يجز ؛لأنّك لست تقصِد إلى شىء بعينِه .

ولو قلت : الرجال أتَوْنا – كان جيدا .

وإن شئت قلت : دَخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ (١) على البدَل . كأنّك قلت : دخل الأوّلُ فالأوّلُ .

وكذلك لو قلت : دخلوا رجلٌ فرجلٌ ، فأبدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عزّ وجلّ : (بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) (٢) .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٩٨ – ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام ..

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا . وان شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحملته على الفعل . كانه قال : دخل الأول فالأول ، وان شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال – عز وجل – (بالناصية ناصية كاذبة) .

فان قلت : ادخلوا فامرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لانك لو قلت : ادخل الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشىء تحليه به . لو قلت : قومك الاول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم ... وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالاول . لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

لبيك يزيد ضارع لخصومة

فان قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كانه قال : ليدخلوا كلهم .

واذا أردت بالكلام ان تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لانك لو قلت : مررت بزيد اخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز .. » .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه جـ ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، فلا سبيلَ عند أكثر النحويّين إلى الرفع ؛ لأنّ البَدَلَ لايكون من المخاطب ؛ لأنّك لو قدّرته بحذف الضمير لم يجز . فأمّا عيسى بن عُمر فكان يُجيزه ، ويقول : معناه : لِيدخل الأوّل فالأوّل . ولا أراه إلّا جائزا على المعنى ؛ لأنّ قولك :/(ادخل) إنّما هو : (لِتَدْخُلْ) فى المعنى .

٣/٢٣٨

وقرأ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلّم ــ : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)[١] فإذا قلت : ادخلوا الأوّلُ والآخرُ ، والصغيرُ ، والكبيرُ ــ فالرفع ؛ لأنّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لايكون إلّا مرفوعا ، ولا يكون إلّا بالواو ؛ لأنّ الفاء تَجعل شيئا بَعْدَ شىء ، والواو تتّصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحِبك ، فتَدخل الواوُ على حَدّ قولك : زيد العاقلُ الكريم ، وكذلك زيد العاقلُ ، والكريمُ . ولو قلت : العاقلُ فالكريمُ ، أو العاقلُ ثُمَّ الكريمُ ــ لخبّرت أنّه استوجب شيئا بعد شىء .

وكان سيبويه يقول : جيّدٌ أن تقول : هذا خاتمُك حديدا . وهذا سرجُك خَزًّا[٢] ، ولا تقول على النّعت : هذا خاتمٌ حديدٌ إلّا مُستكرَها ــ إلّا أن تريد البَدَل ؛ وذلك لأنّ حديدا وفضّة وما أشبه ذلك جواهر . فلا يُنعت بها ؛ لأنّ النعْت تحلية . وإنّما يكون هذا نعْتا مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتم مِثْلُ الحديد ، أى فى لونه وصلابته ؛ وهذا رجلٌ أسدٌ/ أى : شديد . فإن أردت السَبُع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ ، وإنّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديدا ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعوتا حتّى تكون تحلية .

٣/٢٣٩

وهذا فى تقدير العربيّة كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصحّ إلّا بما اشتقّ من الفِعْل ، نحو : هذا زيد قائما ؛ لأنّ المعنى أنبّهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتَمُك حديدا ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بَيِّن ، ولا أرى نَصْبَ هذا إلّا على التبيين ؛ لأنّ التبيين إنّما هو بالأسماء . فهذا الذى أراه ، وقد قال سيبويه ما حكَيْت لك .

---

(١) انظر الجزء الثانى ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ ــ ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزيدٍ رجلا صالحا[1] لصلَحت الحال لقولك (صالحا) إلّا أن يكون عُلِم أنَّك مررت بزيد وهو بالغ فتقول : مررت بزيد رجُلا . أى فى حال بلوغه . فقد دللتك بهذا على معنى الحال .

* * *

ومن الحالات قولك : ماشأْنُك قائما[2] / والتقدير : ما أمْرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ، والمعنى : لِمَ قمت؟ كما أنَّك تقول : غفر الله لزيد . واللفْظ لفْظ الإخبار . والمعنى معْنى الدعاء . وقولك : يعلم الله لأَقومنّ . اللفظ لفْظُ : (يذهب زيد) والمعنى القَسَمُ .

٣/٢٤٠

ومثل هذا : مالك قائما ؟ والتقدير : أىُّ شيءٍ لك فى حال قيامك ؟ والمعنى : لِمَ قمت ؟ قال الله جلّ ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)[3] . والمعنى : ــ والله أعلم ــ ما لهم يُعرضون؟ أى : لِمَ أعرضوا ؟ .

ولو قلت : مَنْ زيدٌ قائما ؟ لم يجز ، لأَنَّ قولك : مَنْ زيد ؟ سؤال يقتضى أن تَعْرِف : أَبْنُ عمرو هو أَم ابنُ خالد ؟ التميمىّ هو أَم القيسىّ ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات . فليس للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص جـ ١ ص ١٦٥ « ومن علل الجواز ان تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم الكلام بهـا وتلك النـكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة ــ ان شئت حالا وان شئت بدلا فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح . على البدل ، وان شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨ « باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المسـئول والمسئول عنه .

وذلك قولك : ما شأنك قائما . وما شأن زيد قائما ؟ وما لأخيـك قائما .. فهذا حال قد صار فيه . وانتصب بقـولك : ما شأنك .كما ينتصب قائما فى قولك : هذا عبد الله قائما بما قبله ..

وفيه معنى لم قمت ؟ فى ما شأنك . ومالك ؛ قال الله تعـالى (فمـا لهم عن التـذكرة معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائما .. » والعامل فى الحال المصدر .

والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية جـ ٢ ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما [1] وأنت تريد النسَب فهو مُحال لأنّ النسَب لازم فليس له فى القيام معنى ، ويستحيل فى تقدير العربيّة مع اسحالته فى المعنى ؛ لأنّ الفِعْل ينصب الحال.

ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة ـ لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقُك فى هذه الحال.

وكلُّ شىءٍ كان فيه فِعْل مجرّد أو معنى فِعْل ؛ فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تَملكه فى هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولايصلُح: زيد أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسَب ؛ لأنّه لا فِعْلَ فيه .

٣
٢٤١

وظروف الزمان لا تضمّنُ الجُثَثَ . وكلُّ ماكان فِعْلا أو فى معنى الفِعْل فعمَله فى ظروف الزمان كعمَله فى الحال .

فأمّا قولُهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحدوث . ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

* * *

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ [2] . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما ـ كان جيِّدا ؛ لأنّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين فى الجزء الرابع .

(٢) انظر الجزء الثانى ص ٥٧ـ٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هـذا باب

المخاطبة

فأوَّلُ كلامِك لما تسأل عنه ، وآخِرُه لمن تسأله . وذلك قولك ـ إذا سألت رجلا عن رجل ـ : كيف ذاكَ الرجلُ ؟ فتحتَ الكاف ؛ لأنَّها للذى تُكلِّم . وقولك (ذاك) إنَّما زدت الكاف على (ذا) ، وكانت لما تُومئُ إليه بالقُرْب .

فإن قلت (هذا) فـ(ها) للتنبيه ، و(ذا) هى/الاسم . فإذا خاطبت زدت الكاف للذى تُكلِّمه ودلّ الكلامُ بوقوعها على أنَّ الذى تُومئُ إليه بَعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماءِ المبهمة إذا أردت التراخى زدت كافا للمخاطبة ؛ لأنَّك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعْدِ ما تُومئُ إليه . ٣/٢٤٢

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاكِ الرجلُ ؟ .تكسر الكاف ؛ لأنَّها لمؤنَّث . قال الله عزَّ وجلَّ : (قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) [1] .

وتقول ـ إذا سألت رجلا عن امرأة ـ : كيف تلكَ المرأةُ ؟ بفتح الكاف ؛ لأنَّها لمذكَّر .

فإن سألت امرأةً عن امرأة قلت : كيف تلكِ المرأة ؟بكسر الكاف من أجْلِ المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلَيْن قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .

[وإن سألت رجلَيْن عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأةُ ؟ .

وإن سألت] [2] امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .

وإن شئت قلت : ذلكما ، تُدخل اللام زائدة . فمن قال فى الرجل (ذاكَ) قال فى الاثنين (ذانِك) .

ومن قال فى الرجل (ذلك) قال فى الاثنين (ذانِّك) بتشديد النون .. تُبدل من اللام نونا ، وتُدغم إحدى النونين فى الأُخرى . كما قال عزَّ وجلَّ : (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) [3] . ٣/٢٤٣

---

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) القصص : ٣٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعية . النشر جـ ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساءُ ؟

وإن سألت نساءً عن رجال قلت : كيف أولئكنّ الرجالُ ؟

وإن سألت نساءً عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكنّ الرجلُ ؟

وباللام : كيف ذلكن الرجلُ ؟ كما قال الله عزّ وجلّ : (فَذَٰلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ) [1]

* * *

وقد يجوز أن تجعل مُخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ، إذ كان يجوز أن تُخاطب واحدا عن الجماعة ، فيكون الكلامُ له ، والمعنى يرجع إليهم [2] ؛ كما قال الله تبارك وتعالى : (ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا) [3] . ولم يقل (ذلكم) ؛ لأنّ المخاطب النبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما ورد من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تُصِبْ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) فى ابن يعيش جـ ٣ ص ١٣٥ « وفيهالعة أخرى نقلها الثقات وهى افراد علامةالخطاب وفتحها على كل حال تغليبا لجانب الواحد المذكر .. وفى التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)
وقياس اللغه الأخرى: وكذلكم ، لأن الخطاب لجماعة ... » .
وانظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٢ والخزانه جـ ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

هـذا باب

تأويل هذه الكاف التى تقع للمخاطبة إذا اتّصلت بالفعل

/نحو : رويدك وأرأيتك زيدا ماحالُه؟ . وقولك : أَبْصِرْكَ زيدا [1]

٣/٢٤٤

اِعلمْ أنَّ هذه الكافَ زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنّك إذا قلت : أرأيتَكَ زيدا فإنّما هى أرأيت زيدا ؛ لأنَّ الكاف لو كانت اسما استحال أن تُعَدِّي (رأيت) إلى مفعولين : الأَوّل والثانى هو الأَوّل .

وإن أردت رؤية العين لم يتعدَّ إلّا إلى مفعول واحد، ومع ذلك أنَّ فعل الرجل لايتعدّى إلى نفسه . فيتَّصل ضميرُه إلّا فى باب ظننت وعلمت . لما قد ذكرنا فى موضعه .

فأَمّا (ضربتُنى) . و (ضربتَك) يا رجلُ فلا يكون . .

وكذلك (أَبْصِرْكَ) زيدا يا فلان، إنَّما هو : أَبْصِرْ زيدا . ودخلت الكاف للإغراء توكيدا للمخاطبة .

وكذلك (رُوَيْد) . يدلُّك أنَّك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنَّما تريد : أَرْوِدْ زيدا . والكاف للمخاطبة .

ألا ترى أنَّها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأنَّ الواحد المرفوع لا تظهر علامتُه فى الفِعْل. وإن كان الفِعْل لاثنين أو ثلاثة قلت : رُويدكما . ورُوَيْدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا فى التثنية . وواوا فى الجمع ؛ كما تقول : اذهبا . واذهبوا .

وقد تقول : رُوَيْدَ زيدا إذا لم ترد أن تبيِّنَ المخاطبة ؛ كما تقول : أرأيت زيدا . وأَبْصِرْ زيدا .

٣/٢٤٥

وزعم سيبويه أنَّ قولك : رُوَيْدَكَ زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبيه ولمن هو غيرُ مُقبل عليك لتَعْطِفَه بالنداء . فكذلك تُنبِّه بالمخاطبة ، وتركُها كتركك (يا فلان [2]) استغناءً بإقبالك عليه . وإنَّما القولُ بغير الكاف : رويدَ زيدا ؛ لأنَّ رُوَيْد فى موضع المصدر وهو غير متمكِّن ؛ لأنَّ المصدر من أَرودت إنَّما هو الإرواد .

---

(١) الحديث عن رويدك ، وارأيتك ، وابصرك تقدم ص ٢٠٨ـ٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأسلوب آخر .

(٢) فى الأصل : يابافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدَ) مصدرا محذوفَ الزوائد جاز له ذلك فقال : رويدًا زيدا .
فنظير الاول قوله :

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ   إلينا ولكنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويدًا زيدا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرْبَ الرِّقَابِ) .
وإن كان نعْتا فهو مصروف مُنوّن على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعْه وَضْعًا رُوَيْدًا ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا (٢)) . وإنَّما صرَّفنا هذا المصدر عند ما جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم فى ص ٢٠٨ .
(٢) الطارق : ١٧

هــذا باب

مسائل من هذه المصادر التى جرت

٣/٢٤٦ /اعلم أنّك إذا قلت : رُوَيْدَك وعبدُ اللهِ فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى تقول : رُوَيْدَكَ أنت وعبدُ اللهِ وقد تقدّم تفسير هذا فى باب عطف الظاهر على المضمر(١) .

فإن جعلت (رُوَيْدَ) متصرّفةً قلت : رويدَ عبدِ الله ، وزيدٍ ، ولا تقول : رويدك ، ورويدَ زيدٍ إذا جعلت (رُوَيْدَ) غير متصرّفة والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و(رويد) اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إلّا أن تجعل الكلام الثانى على غير معنى الكلام الأوّل ، فذلك جائز متى أردته .

وكلُّ جملة بَعْدَها جُمْلَةٌ فعطفُها عليها جائزٌ وإن لم يكن منها ؛ نحو : جاءنى زيد ، وانطلق عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأتنى آتك ، فهذا على ذا .

ولو قلت : ضَعْهُ وَضْعًا رُوَيْدًا ، لم تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضِعَ ؛ لأنَّ تلك لا تقع إلّا فى الأمْر على معنى : أَرْوِدْ زيداً .

واعلم أنَّ الكاف فى قولك : (النَّجَاءَكَ) إنّما هى لمخاطبة بمنزلة كاف رُوَيْدَكَ والدليل على ذلك(٢) لحاقها مع الألف واللام ، ولو كانت اسما كان هذا محالا ؛ لأنّك لاتضيف ما فيه الألف واللام . فهذا بيّن جدّا .

•

وفى هذه المصادر فى الأمر والنهى من الضمير ما فى الفعل ، تقول : النَّجاءَكَ نفسُك ، والنجاءَكُم كلُّكم /والخفض خَطأٌ ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم . ٣/٢٤٧

فأمّا عليك ، ودونك ، وما أشبه ذلك ــ فإنَّ الكاف فى موضِع خفْض وله ضمير المرفوع الذى يكون به فاعلا ، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعا ، وإن شئت كان مخفوضا .

تقول : عليك نفسُك زيدا ، وإن شئت نفسِك ، لأنّك تريد : أنظر نفسَك .

(١) تقدم فى باب رويد ص ٢٠٩ وسيعيده فى الجزء الرابع .

(٢) تقدم فى ص ٢٠٩ .

والدليل على أنَّ الكاف لها موضع[1] أنَّ حروف الإضافة لا تُعلَّق[2] ولا تنفرد فهى واقعة على الأسماء .

* * *

وكلُّ شيء كان في موضع الفِعْل ولم يكن فِعْلا فلا يجوز أن تأْمرَ به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخّر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ إنَّما نصبه بعليكم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنَّما قالوا : عليه رجلا لَيْسَنِى[3] . لأنَّ هذا مَثَل . والأَمثال تَجرى فى الكلام على الأُصول كثيرا[4].

(١) تقدم فى ص ٢٠٢ والحديث عن الآية ايضا فى ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .
(٢) فى الاصل : لا تتعلق .
(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى وهذا قليل شبهوه بالفعل .
(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعه الأصول كما فى الضرائر الشعرية .

/ هـذا باب

ما يُحمل على المعنى ، وحَمْلُه على اللفظ أجود

اعلم أنَّ الشيء لايجوز أن يُحمل على المعنى إلَّا بعد استغناء اللفظ . وذلك قولك : ما جاءنى غير زيد وعمرٌو . حُمل (عمرو) على الموضع ؛ لأنَّ معنى قوله : (غير زيد) إنَّما هو : إلَّا زيدٌ . فحمل (عمرو) على هذا الموضع[1] .

وكذلك قوله : ما جاءنى من أحدٍ عاقلٌ . رفعت العاقل ، ولو خفضته كان أحْسن .

وإنَّماجاز الرفع ؛ لأنَّ المعنى : ما جاءنى أحد .

ومن ذلك قراءةُ بعض الناس : (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[2] . لمّا قال : قَتْلُ أولادهمْ ـ تمّ الكلامُ . فقال : شركاؤهم على المعنى ؛ لأنَّه عُلِمَ أنَّ لهذا التزيين مُزيِّنا فالمعنى : زيَّنه شركاؤهم .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٧٥ « باب ماأجرى على موضع غير لا على ما بعد غير . زعم الخليل ويونس جميعا انه يجوز ما أتانى غير زيد وعمرو ، الوجه الجر ، وذلك أن غير زيد فى موضع الا زيد وفى معناه ، فحملوه على الموضع كما قال :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلما كان فى موضع الا زيد ، وكان معنـاه كمعناه حملوه على الموضع .

والدليل على ذلك أنك اذا قلت : غير زيد فكأنك قد قلت : الا زيد .

ألا ترى أنك تقول : ما أتانى غير زيد والا عمرو ، فلا يقبح الكلام كأنك قلت : ما أتانى الا زيد والا عمرو » .

(٢) الأنعام : ١٣٧ « وقراءة زين بالبناء للمفعول ورفع قتل ورفع شركاؤهم من الشواذ (ابن خالويه ص ٤٠ ـ ٤١ ـ البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٢٩) .

قال أبوحيان : ,وقرأت فرقة منهم السلمى والحسن وأبو عبد الملك قاضى الجند صاحب ابن عامر زين مبنيا للمفعول . قتل مرفوعا مضافا الى أولادهم . شركاؤهم . مرفوعا على اضمار فعل ، أى زينه شركاؤهم . هكذا أخرجه سيبويه .

أو فاعلا بالمصدر أى قتل أولادهم شركاؤهم ، كما تقول : حبب الى ركوب الفرس زيد هكذا .. أخرجه قطرب .

فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما فى القراءة الأولى وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون . ومجازه أنهم لما كانوا مزينين لقتل جعلوا هم القاتلين وان لم يكونوا مباشرى القتل » .

وفى سيبويه جـ ١ ص ١٤٦ « ومثل ليبك يزيد قراءة بعضهم (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع » .

ومثل هذا قول جميل :

سَبَتْنِي بعَيْنَيْ جُؤْذُرٍ وَسْطَ رَبْرَبٍ   وصَدْرٍ كَفاثُورِ اللُّجَيْن وجِيدُ

التقدير : وسبانى جيدها .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخُصومةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ(١)

لمّا قال : (لِيُبْكَ يزيد) عُلِم أنَّ له باكيا . فكأنَّه قال : ليبكه ضارِعٌ لخصومة .

(١) استشهد به سيبويه فى ج ١ ص ١٤٥و١٨٣ و١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف ، وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف فى الكلام واعتبر العسكرى هذه الرواية هى الصحيحة ، والرواية الاولى من تغيير النحويين فقال فى كتابه التصحيف : ومما قابوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر ليبك يزيد ضارع .. البيت .

وقد رواه الأصمعى وغيره بالبناء للفاعل ومثله فى كتاب فعلت وأفعلت للسجستانى .

وزعم بعضهم أنه لا حذف فى البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .

الضارع : الذليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبط : الذى يأتيك للمعروف من غير و سيلة . وأصله من خبطت الشجرة : اذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطنى فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لاثنين يقال : اختبطنى معروفى .

فعلى الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبط الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية :طاح يطوح ، وطاح يطيح .

وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من با ب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائح : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائح ، أطاحته ، أى : ذهبت به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعى أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وابعده فعلى هذا ـ ان ثبت ـ تكون الطوائح جمع طائحه من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع. واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومما تطيح : متعلق بمختبط اى : يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائح .

وقيل صفه لمختبط أوله ولضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسببية .

والبيت من قصيدة لنهشل بن حرى . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت لمزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه)، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ ـ ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ـ٦٨ .

ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢ ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما اخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا   الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[1]

٣
٤٩

فنصب الأُفعوان ، لأنّك تعلم أنَّ القدَم مسالمة ، كما أنّها مسالَمة ، فكأنَّه قال : قد سالمت القدم الأُفعوانَ والشجاع .

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (انْتَهُوا خَيْرا لكُمْ)[2] .

زعم الخليل أنّه لما قال : «انتهُوا» عُلم أنَّه يدفعهم عن أَمْر ، ويُغريهم بـأَمْر يزجرهم عن خلافه ، فكانَ التقدير : ائتوا خيرا لكم. وقد قال قوم : إنَّما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ فى تقدير العربيّة ؛ لأنَّه يُضمر الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أُضمر (ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدَلا منه ، وكذلك انتهِ يا فلان أَمْرا قاصِدا . وقد مرَّ من ذكر المضمرات ما يُغنى عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان .. فقال : « فانما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم ان القدم ها هنا مسالمة ، كما أنها مسالمة ، فحمل الكلام على انها مسالمة » .

وفى الخصائص جـ ٢ ص ٤٣٠ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ؛ فحذف النون » . رواية ابن الأنبارى فى المذكر والمؤنث ص ٦ كرواية سيبويه والمبرد.

الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم: الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسالمة انما تكون من اثنين فصاعدا . فلما اضطر الى النصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات ان تؤثر فيهما ..

ونسب هذا الرجز فى سيبويه الى عبد بنى عبس ونسبه الاعلم للعجاج وهو فى ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العبسى .

وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٥٦٩ ــ ٥٧٤ والعينى جـ ٤ ص ٨٠ ــ ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطى ص ٣٢٩ والروض الأنف جـ ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزى للحماسة جـ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفى سيبويه جـ ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال فى ص ١٤٦ : « ولا يجوز آن تقول : ينتهى خيرا له ولا أأنتهى خيرا لى ؟ ، لانك اذا نهيت ، فأنت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك انما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قول الشاعر :

وجَدْنا الصالحينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلا(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوِجدان فى المعنى واقِعٌ عليهما . ومثلُ ذلك :

لنْ تراها وإنْ تَأَمَّلْتَ إلّا ولها فِى مَفارِقِ الرأْسِ طِيبا(٢)

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات .. قال : « لان الوجدان مشتمل فى المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء .. لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفا على جزاء .

السلسبيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين فى الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا .. وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية .

ونسب البيت فى سيبويه الى عبد العزيز الكلابى .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا، وقال ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل ورآى المذكورة بصريه » .

وقال أبو الفتح فى الخصائص جـ ٢ ص ٤٢٩ « ولعمرى ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففى ذلك شيئان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب فى مفارقها ، اللهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفرات ولا المعشقات ..

واذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤيه لا الرؤيه نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها فى مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغى أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤيه منَ الفعل الذى قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو فى قوله : ولها هى واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتى بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفى الابيات المشكلة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبابه أن يأتى بعد التمام ، لأنه حمل على التاويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا. الا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه جـ ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق فى مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سموا كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسين قتيرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو فى ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان ــ وفى الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ ــ ١١٠ قد يكون الشاهد منها ..

وانظر ــ رعاك الله ــ كيف يدقق النحويون فى تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر الشاعر ..

٢٥٠ لأنَ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أَبْعَد ما مرّ ؛ / لأنَّه ذَكَره من قَبْلِ الا تغناء . وإنَما جاز نصبه على رأيت ؛ لأنَّ المعنى : لَن تراها إلَّا وأنت ترى لها فى مفارق الرأس طِيبا . فهذا على الإضمار .

فأمّا قوله :

* تُواهِقُ رِجْلَاها يَدَيْهِ ورَأْسُهُ[1]

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ[2] ؛ لأنَّ الكلام لم يَسْتَغْن ، ولو جاز لجاز : ضاربَ عبدُ الله زيدٌ [3] ؛ لأنَّ من كلٍّ واحد منهما ضَرْبا .

(١) تمامه : * لها قَتَبٌ خلفَ الحقيبةِ رادفُ *
ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى جـ ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلم كلام المبرد فقـال : وقد غلطسيبويه فيجواز هذا، لأن الكلام غير تامدون اليدين ، فيحملان على المعنى .
ورواه أبو الفتح فى الخصائص جـ ٢ ص٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : « أراد تواهق رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن اليدين مواهقتان ، كما أنهما مواهقتان ، فاضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكأنه قال : تواهق يداها رجليها ، ثم حذف المفعول فى هذا ، كمـا حذفه فى الأول ، فصار على ما ترى تواهـق رجلاها يداها ، فعـلى هذه الصنعة التى وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا بفعل غير الظـاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر ... » .
التـواهق : الموافقه فى السير والتبارى فيه .
يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمها .
يداه أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسـه خلفها فى سيره ، فرأسه كأنه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزها .
وقد روى فى سيبويه يداها بضمير الغـائبة وكذلك فىالخصائص وفى الروض الانف جـ٢ ص ١٨٢ والأجود يداه بضـمير الغائب كمـا يقول أسـتاذنا الشيخ النجار فى تعليقه عـلى الخصائص .
وكذلك روى فى المقتضب وفى اللسان (وهق) والديوان .
والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر فى الديوان ص ٦٣ـ٧٤ ورواية الديوان كرواية المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا فى الامالى جـ ٢ ص ٦٥ والسـمط ص ٧٠٠ مع خلاف يسير فى بعض الألفاظ .
وفى المخصص جـ ٧ ص ١١٣ «وكذلك المواهقة . قال أبو على ولذلك جاز الرفع فى الاسمين من قول أوس بن حجر : تواهق رجلاها يداه ورأسه » .

(٢) كثيرا مايرد المبـرد رواية بعض الابيات التى فيها مخالفة للقياس .

(٣) فى مجـالس ثعلب ص ٤٨٥ « اذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خاصم زيد عمرو » .
وقد ذكرت كلام ابن جنى فى أن رفع الثانى بفعل محذوف .

هـذا باب

أَمْ ، وأَوْ [1]

فأَمَّا (أَمْ) فلا تكون إِلَّا استفهاما ، وتقع من الاستفهام فى موضعين :

أَحدهما : أَن تقع عَدِيلةً للأَلف على معنى (أَىّ) ، وذلك قولك : أَزيد فى الدار أَم عمرو؟ وكذلك : أَأَعطيت زيدا أَمْ حرمته[2] ؟ .

فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ؛ كما أَنَّه إِذا قال : أَيُّهما لقيت؟ أَو : أَىَّ الأَمْرَين فعلت ؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لأَنَّ المتكلمّ مُدَّعٍ أَنَّ أَحد الأَمْرَين قد وقع ، لا يدرى أَيُّهما هو .

فالجواب أَن تقول : زيدٌ أَو عمرو[3] .

فإِن كان الأَمْرُ على غيرِ دَعواه [فالجواب] أَن تقول : لم أَلْقَ واحدا ، أَو كليهما .

فمن ذلك قولُ الله / عزَّ وجلَّ : (أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ)[4] . وقوله :

٣

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام بها فى الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيهما .. » .

وفى أصل المقتضب : أأعطيت زيدا أم حملته .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣ « هذا باب (أم) اذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ، وأيهم) .

وذلك قولك . أزيد عندك ام عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ، لأنك اذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؛ فأنت مدع ان المسئول قد لقى أحدهما ، أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد أستوى فيهما لا تدرى : أيهما هو ؟

والدليل على أن قولك : ازيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : انك لو قلت : ازيد عندك أم بشر ، فقال المسئول : لا كان محالا، كما انه اذا قال : ايهما عندك فقال : لا، فقد احال»

(٤) سورة ص : ٦٣ قرىء فى السبعة (اتخذناهم ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون همزة وصل مكسورة . انظر النشر جـ ٢ ، ص٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان فى البحر جـ ٧ ص ٤٠٧ ، و «أم» ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ، والمعنى : أى الفعلين فعلنا بهم : الاستسخار منهم ، أم ازدراؤهم وتحقيرهم ، وان أبصارنا كانت تعلو عنهم ، وتقتحم ..

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا)[1] ومِثْلُه : (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ)[2] ، فخرج هذ مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، ومَخْرَجُهُ من الناس يكون استفهاما ، ويكون توبيخا .

فهذا أَحَد وَجْهَيْهَا .

* * *

ويدخل في باب التسوية مِثْلُ قولك : سواءٌ عليَّ أذهبتَ أم جئتَ . وما أُبالى أَقْبَلْتَ أَمْ أَدْبَرْتَ . وليت شِعْرِى أزيدٌ في الدار أَمْ عمرو[3] ؟ .

فقولك : (سواءٌ عَلَيَّ) تُخْبِر أَنَّ الأَمْرَيْن عندك واحد ، فأُدخلت حروف الاستفهام هاهنا ؛ لإيجابها التسوية .

- ويكون استفهاما على معنى الانكار عـلى أنفسهم للاستسخار والزيغ جميعا ..

وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فأم منقطعة ، ويجـوز أن تكون منقطعـة أيضا مع تقـدم الاسـتفهام يكون كقولك : أزيـدعندك أم عندكَ عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واسـتفهمت عن عمرو .. فالتقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار .. » .

وانظر الكشاف جـ ٣ ص ٣٣٣ ومعـانى القرآن للفراء جـ ١ ص ٧١ — ٧٢ .

(١) النازعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ — فى ابن يعيش جـ ٨ ص ٩٨ قال عن الآيـة : « فهو من النـاس اسـتفهام ومن القديم — سبحانه — توقيف ، وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهـام ولا خير فى واحد منهم انما هو على ادعائهم انّهناكَ خيرا . فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما ابالى ازيدا لقيت أم عمـرا . وسواء على : أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالى : أيهما لقيت ، وانمـا جاز حرف الاستفهام ها هنا . لانك سويت الأمرين عليـك كما استوى علمك حين قلت : ازيد عنـدك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام . كماجرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنـا ايتها العصابة .

وانما لزمت (أم) هاهنا ، لأنك تريـد معنى أيهما .

الا ترى انك تقول : ما أبالى اى ذلك كان ، وسواء على اى ذلك كان فالمعنى واحد و(أى) ها هنا تحسن ، وتجوز كما جازت فى المسألة .

ومثل ذلك ما أدرى : أزيد ثم أم عمرو ؟ وليت شعرى : أزيد عندك ام عمرو ؟ فانمـا أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعته فى الذى قبله ، لأن ذا يجرى على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كمـا جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعرى : أيهمـا ثم ؟ وما ادرى ؟ أيهما ثم ؟ فيجوز ايهما ويحسن .. » .

وانظر فى ذلك أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٣٣ — ٣٣٤ . العـكبرى جـ ١ ص ٧ وشرح الـكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمغنى جـ ١ ص ١٥ — ١٦ .

ألا ترى أنّك إذا قلت : أزيدٌ فى الدار أمْ عمرو ، أنّهما فى عِلْمِك مُستوِيان ، فهذه مضارَعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيدٌ فى الدار أم عمرو ؛ لأنّهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأوّلان فى عِلْمِك .

و (أىٌّ) داخلة فى كلِّ موضع تدخل فيه (أمْ) مع الألف . تقول : قد علمت أيُّهما فى الدار؟ تريد : أذا أمْ ذا . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَلْيَنْظُرْ أيُّهَا أزْكَى طَعَامًا)[1] .

وقال : (لِنَعْلَمَ أىُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى) [2] ؛ لأنَّ المعنى : أذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قولُ الشاعر :

سَواءٌ عليْهِ أىَّ حِيْنٍ أتَيْتَهُ أساعَةَ نَحْسٍ جِئْتَهُ أمْ بأسْعُدِ[3]

٣/٢٥٢

فقس (أيًّا) بالألف وأمْ ؛ كما تقول : أىُّ الرجلين أفضلُ أزيدٌ أم عمرو ؟

وسنُفرد بابا للمسائل بَعْدَ فراغنا من الأصول ، فهذا أحَد موضعيها .

والموضع الثانى : أن تكون منقطعة مّما قبْلَها ،خبرًا كان أو استفهاما . وذلك قولُك فيما كان ا : إنَّ هذا لَزيد أمْ عمرو[4] يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة فى مدح هرم بن سنان وهى فى الديوان ص ٢١٩ ــ ٢٣٦ وروايته : أساعة نحس تتقى .

وفى شرح الديوان ص ٢٣٢ « اى ليس يتشاءم بشىء ان اتيته بنحس او بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعا كان الاستفهام او منصوبا، أومخفوضا .

والنحويون يجيزون فى اعراب (سواء) فى مثل هذا وجوها كثيرة :

ا ــ (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابك مبتدأ ، والتقدير : مجيئك فى ساعة نحس ومجيئك فى ساعة سعد مستويان .

ب ــ سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها و لا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى

جـ ــ سواء مبتدأ ومابعدها فاعل أغنىعن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د ــ سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: الامران سواء . ثم بينهما بقوله اساعة نحس جئته أم بأسعد .

وانظر فى اعراب سواء شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٤٨ ــ ٣٤٩ ، وسيبويه جـ ١ ص ٤٩٠ ، الكشاف جـ ١ ص ٢٥ ــ ٢٦، العكبرى جـ ١ ص ٨ ، البحر المحيط جـ ١ ص ٤٦ ــ ٤٧ ، المغنى جـ ١ ص ١٢٤ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقدرا=

وذلك أنَّك نظرت إلى شخص ، فتوهَّمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثمَّ أدركك الظنُّ أنَّه عمرو ، فانصرفت عن الأوَّل ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنَّما هو إضراب عن الأوَّل على معنى (بَلْ) ، إلَّا أنَّ ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنَّك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثمَّ تذكر أو تُنبَّه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُثبتا للثانى . تاركا للأوَّل . فـ (بَلْ) تخرج من غلَط إلى استثبات . ومن نِسْيان إلى ذِكْرٍ . و (أَمْ) معها ظَنٌّ أو استفهام . وإضراب/عمَّا كان قَبْلَه .

3/253

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أَمْ عمرو يا فتى قائما . أَضْربَ عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجَعل السؤال عن عمرو . فهذا مَجْرَى هذا . وليس على منهاج قولك : أزيد فى الدار أم عمرو وأنت تريد : أيُّهما فى الدار ؟ لأنَّ (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إنَّما تقع مُسْتَأْنَفَةً .

ألا ترى أنَّك تقول : أمَّا زيد فى الدار على التقرير ، وتقول : يا زيدُ ، أَسُكُوتًا والناس يتكلَّمون . توبِّخه بذلك وقد وقع منه السكوتُ ؛ ولا تقع (هَلْ) فى هذا الموضع[1] .

ألا ترى إلى قوله :

* أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِىٌّ [2] *

وإنَّما هو : أتطرَب وهو فى حالِ طرَب ؟ .

وذلك لأنَّ الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه . ولا يَخرجان منه . وليس كذا سائرُ حُروف الاستفهام ؛ لأنَّ كلَّ حرف منها لضَرْبٍ لايتعدَّى ذلك إلى غيره .

ألا ترى أنَّ (أَيْنَ) إنَّما هى سؤال عن المكان لايقع إلَّا عليه .

3/254

و (متى) سؤال عن زمان . و (كيف) سؤال عن حال . و (كم)/سؤال عن عدَد .

و (هَلْ) تخرج من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ[3]) نحو : قوله عزَّ وجلَّ ـ : (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لم يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) .

فالألف (وأَمْ) لا يُنْقَلان عن الاستفهام ، كما تُنْقَل هذه الحروفُ . فتكونَ جزاءً . ويكون

= احدهما نحو : انها لابل ام شاء ، اى أم هى شاء . قال جارالله : لا يجوز حذف احد جزءى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة . ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس . اقول : اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة » .

ويؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(1) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المغنى جـ ١ ص١٦ .

(2) تقدم فى ص ٢٢٨ ؛ ٢٦٤ .

(3) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و (ما) ، و (أيّ) كذلك ، ويكون في معنى الذى .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه : الألف و (أمْ) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلّها .

ألا ترى أنّ القائل يقول : هل زيد في الدار أمْ هَلْ عمرٌو هناك ؟

وتقول : كيف صنعتَ أم كيف صنع أخوك؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكُّنِهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مَكتومُ ... أمْ حَبْلُها إذْ نأتْكَ اليومَ مَصْرُومُ

أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إثْرَ الأحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ(1)

---

(1) استشهد سيبويه بالبيتين جـ ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطعة على (هل) .
و(أم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام اما (أم) المنقطعة فتدخل عليها الا ألف الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ جـ ١ ص ٤٩١ .

وفى الخزانة جـ ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتى (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام اذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت أم اسماً ...

قال المرادى فى الجنى الدانى : ان قلت : (أم) المنقطعة هل هى عاطفة ، أو ليست بعاطفة.
قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا فى مفرد ولا فى جملة .
وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف (أم) هنا لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها » .
وقال ابن هشام فى المغنى : ح١ ص ٤٤ـ٤٥ لاتدخل (أم) المنطقة على مفرد ؛ ولهذا قدروا فى : انها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك فى بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير مبتدأ .. وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أى : أم أرى شاء » .
وممن ذهب الى أن (أم) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه فى البيت » .
وفى الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) اذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز الا يعاد بخلاف (أم) اذا جاءت بعد اسم استفهام فانه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد اجتمع فى البيتين اعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل) معها . وقد أعادها مع (أم) الثانية فى البيت الثانى » وفى القرآن الكريم : « هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .
مكتوم خبر (ما) الموصولة والفعلان بالخطاب الأول بالبناء للمعلوم ، والثانى بالبناء للمجهول ـ والمكتوم : المستور .
وجملة : (حبلها مصروم) استئنافية ، و (اذ) تعليلية متعلقة بمصروم بمعنى مقطوع .
والحبل : استعارة للوصل والمحبة .
نأتك : أصله : نأت عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل . =

فأدخل (أَمْ) على (هَلْ) ، وقال :

سائلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا   أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِى الأَكَمِ [1]

وقال :

٣
٢٥٥

كيفَ القَرَارُ ببَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا   هَمَّ الذينَ تُحِبُّ بالإِنْجَادِ

أَمْ كيفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجا   سَقَما خِلافَهُمْ وسُقْمُكَ بادِى [2]

* * *

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و (ما) ، و (أَىّ) إذا صِرْنَ فى معنى الذى بصلاتهنَّ ، وكذلك (أَمْ) ، كقول الله عزَّ وجلَّ : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ المضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) [3] ، وكقوله : (أَفَمَنْ يُلْقَى فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ) [4] ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودهـا لك وما استودعته منها من قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلها منك لبعدها عنك .

وتقدر (أم) هنا ببل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير بكى (أم) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبـر مشكوم ؛ ولو كانت جملة (بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، اذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد (هل) فى الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجرى : مشكوم : مثاب مجازى .

اثر الأحبة : بكسر الهمزة وسكون المثلثة و فتحهما لغة .

البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان ببكى .

لم يقض عبـرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدمعة ، أى لم يشتف من البكاء ، لان فى ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائى عبرة لو صببتها

البيتان مطلع قصيدة لعلقمة بن عبدة فى ختام ديوانه ص ١٢ ..
وفى المفضليات ص ٣٩٧ ـ ٤٠٤ وشرحهـا للأنبارى ص ٧٨٦ ـ ٨٢٢ والخـزانة جـ ٤ ص ٥١٦ ـ ٥١٩ ـ ٥٢١ ، وانظـر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٣٤ـ٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن ابى ربيعة فى ديوانه ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ الثَّواء بِبَطْنِ مكَّةَ بَعْدَمَا   هَمَّ الذينَ تُحِب بالانْجَادِ

هَمُّوا بِبُعْدٍ عَنْكَ غيرَ تَقَرُّبٍ   شَتَّانَ بينَ القُرْبِ والإِبْعَادِ

لا كَيْفَ قلبك إِنْ ثَوَيْتَ مُخامِراً   سَقَمًا خِلافَهُمُ وَحُزْنُكَ بَادِى

وهى فى طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه جـ ١ ص ٥١

فأمّا قولُ الله عزّ وجلّ : (الٓمٓ . تَنْزِيلُ الكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) [1] وقوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا) [2] ، وما كان مِثْلَه ؛ نحو قوله عزّ وجلّ : (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) [3] فإنَّ ذلك ليس على جهة الاستفهام؛ لأنَّ المستخبِر غيرُ عالم ، إنّما يتوقّع الجواب فيعلم به . والله — عزّ وجلّ — منفيٌّ عنه ذلك . وإنّما تَخرج هذه الحروف فى القرآن مَخْرَجَ التوبيخ والتقرير ، ولكنّها لتكرير توبيخ بَعْدَ توبيخ عليهم .

ألا تراه يقول عزّ وجلّ : (أَفَمَنْ يُلْقَى فى النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِى آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ) [4] /—وقد علم المستمعون كيف ذلك — ليَزجُرَهم عن ركوب ما يُؤدِّى إلى النار ، كقولك للرجل : السعادةُ أحبُّ إليك أم الشقاءُ ؛ لتُوقِفَه أنّه على خطأ وعلى ما يُصيِّره إلى الشقاء ؛ ومن ذلك قوله : (أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ) [5] . كما قال :

أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المطايَا   وأَنْدَى العالمِينَ بُطونَ راح [6]

٣ / ٢٥٦

وأنت تعلم أنّه لم يستفهم ، ولكن قرّرهم بأنّهم كذلك وأنّه قد ثبت لهم : فمجازُ هذه الآياتِ — والله أعلم — : أيقولون افتراه ؟ على التوبيخ لهم . وأنّهم قالوا . فنبَّه الرسول والمسلمين على إفْكِهِمْ ، وترَك خَبَرًا إلى خبَر لا على جهة الإضراب ، ولكن على جهة تكرير خبرٍ بَعْدَ خبرٍ : كما يقع أمر بعد زجْر . وأمْر بَعْدَ أمْر للترغيب . والترهيب . والله أعلم .

---

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه جـ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٤ « ومثل ذلك قوله تعالى : (أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين) . فقد علم النبى — صلى الله عليه وسلم — والمسلمون أن الله — عز وجل — لم يتخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ، ليبصروا ضلالتهم .

ألا ترى ان الرجل يقول للرجل : السعادة أحب اليك أم الشقاء وقد علم أن السعادة أحب اليه من الشقاء ، وأن المسئول يقول : السعادة ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه » .

وانظر البرهان جـ ٤ ص ١٨١ — ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهمزة فى قوله : (ألستم) للانكار الابطالى ، فتقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وان كان ما بعدها منفيا لزم ثبوته ، لأن نفى النفى اثبات .

قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : ألستم .. مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا البتة .

الراح : اسم جمع لراحة وهى الكف .

والبيت من قصيدة لجرير فى مدح عبد الملك بن مروان وهى فى الديوان ص ٩٦ — ٩٩ وانظر السيوطى ص ١٥ — ١٨ ، والمغنى جـ ١ ص ١٦

هــذا باب

من مسائل (أَمْ) فى البابَيْن المتقدِّمين

لنوضِّحَ كلَّ باب على حياله ، ونُبينّه من صاحبه إن شاء الله

٣/٢٥٧ تقول : أعندك/ زيدٌ أم عمرو ، فإذا أردت : أيُّهما عندك ـ فهذا عربيٌ حسَن ، والأَجْود : أَزيدٌ عندك أم عمرو ؛ لأَنَّك عَدَلت زيدا بعمرو ، فأَوْقعت كلَّ واحد منهما إلى جانب حرف الاستفهام ، وجعلت الذى لاتسأَل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .

وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا ، أزيدٌ قام أَمْ عمرو[1] .

ولو قلت : أَقام زيدٌ أَم عمرو ؟ وأَزيدٌ أَم عمرو قام ؟ وأَزيدٌ أم عمرو عندك ؟ ، وأَزيدا أَم عمرا ضربتَ ؟ كان ذلك جائزا حسنا ، والوجْهُ ما وَصفت لك ، وكلٌّ هذا غيرُ بعيد .

فإن أَردت أن تُجريه على استفهامين قلت : أَزيدٌ عندك ، أَم عندك عمرو يا فتى ، استفهم أَوّلا عن زيد ، ثمَّ أَدركه الشكُّ في عمرو ، فأَضرب عن زيد ، ورجع إلى عمرو ، فكأَنه قال : أَزيدٌ عندك بل أَعندك عمرو؟ ، فهذا تمثيل ذلك ، ومِثْلُه قولُ كُثيِّر :

أَليْسَ أَبِى بالنَّضْرِ أَمْ ليْسَ والدِى لكُلِّ نجيبٍ مِنْ خُزاعَةَ أَزْهَرَا[2]

٣/٢٥٨ تَرك استفهام الأَوَّل ، وما ل إلى الثانى ، وإنَّما أَخرجه مُخْرجَ التقرير فى اللفظ ، كالاستخبار .

---

(1) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لانك لا تسأله عن اللقى ، وانما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدرى أيهما هو فبدأت بالاسم لانك تقصد قصـــد أن يبين لك : أى الاسمين عنده ، وجعلت الاسـم الآخر عديلا للأول ، وصار الذى لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : ألقيت زيدا أم عمـرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد ام عمرو كان كذلك .

وانما كان تقديم الاسم ها هنا احسن ، ولم يجز للآخـــر الا أن يكون موخرا ؛ لانه قصد قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لان حاجته احدهما ، فبدأ به مع القصه التى لايسأل عنها، لانه انما سأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته، ثم يعدله بالثانى».

(2) استشهد به سيبويه لأم المنقطعة جـ ١ ص ٤٨٥ .

الازهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كأن له بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أمْ) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبَر ، ومن ذلك قولك : أزيد فى الدار أمْ لا [1] ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيُّهما) ، ولكنَّك استفهمت على أنَّك ظننت أنَّه فى الدار ، ثمَّ أدركك الشكُّ فى أنَّه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إصْغارها منه . فأمَّا قولُ ابن أبى ربيعة :

لعمرُك ما أدْرِى ــ وإن كنتُ دارِياً ــ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ [2]

فليس على الإضراب ، ولكنَّه أراد : أبسبع ؟ فاضطرَّ ، فحذف الألف ، وجعل (أمْ) دليلا على إرادته إيَّاه ؛ إذْ كان المعنى على ذلك . كما قال الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما أدْرِى ــ وإنْ كُنْت دَارِيًا ــ شُعَيْثُ ابن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ [3]

يريد : أشعيث ؟ .

النضر : ابو قريش وهو النضر بن كنـــانة .
وفى جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولدمالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك .. والصلت بن مالك وان ولد الصلت هذا د خل فى بنى مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب فى قريش» وفى كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت ابن النضر فان من بنى مليح بن خزاعة من يزعم انه من ولده وقد قال كثير بن عبدالرحمن الشاعر يذكر ذلك (وقال مصعب : بئس الرجل كثير)

اليس أبى بالصـــلت أم ليس أسرتى بكل هجان من بنى النضر أزهرا

وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(1) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك ايضا : اعنـــدك زيد أم لا . كانه حيث قال : اعندك زيد كان يظن انه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده فقال : أم لا » . وقال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لانه لو سكت على قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب انه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقـوله : (أم لا) فائدة مجددة ، وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع والاضراب » .

(2) استشهد به سيبويه على حذف همـزة الاستفهام من قوله : بسـبع ج ١ ص ٤٨٥ و (أم) متصلة .
والبيت من قطعـة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية فى الديوان:

فوالله ما أدرى ــ وانى لحاسـب ــ **بسبع رميت الجمر ام بثمان**

وهى رواية الزبير بن بكار .
ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(3) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهـــام من قوله : شعيث ابن سـهم ج ١ ص ٤٨٥ ، واستشهد به المبرد على ذلك أيضا فى موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧ ص ٩٥ .

فأمّا قولُ الأخطل :

كذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأَيْتَ بوَاسِطٍ . غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا [1]

٣/٢٥٩

/فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينُك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداً (كذبتك عينك) مُخبِرا . ثمّ أدركه الشكُّ في أنّه قد رأى ، فاستفهم

وأمّا ما حكى الله عن فرعون من قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهذِهِ الأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الذى هُوَ مَهِينٌ)[2] — فإنّما تأويلُه — والله أعلم — : أنّه قال : أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنّهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بُصَراء . فكأنّه قال — والله أعلم — : أفلا تُبصرون . أم تبصرون .

-- وشعيث : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة فى الموضعين و (ابن) خبره .
والمعنى : ما أدرى أى النسبين هو الصحيح ؟
وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزه غيرهما فى الاختيار .
وانظر نسب بنى منقر فى جمهرة الانساب ص ٢١٦ — ٢١٧ ، الخزانة جـ ٤ ص ٤٥١ .
ونسب البيت فى سيبويه للأسود بن يعفرالتميمى ، ونسب فى الكامل الى اللعين المنقرى التميمى ، وانظر المغنى جـ ١ ص ٤٠ والسيوطى ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعة بعد الخبر ، ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .
وكذلك استشهد به المبرد فى الكامل جـ ٥ ص ٢٤٨ .
كذبتك عينك : قال ابن الأثير فى النهاية جـ ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب فى موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .
الغلس (بفتحتين) : ظلمة آخر الليل .
والرباب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .
واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان جـ ٥ ص ٣٤٨ . والخزانة جـ ٤ ص ٤٥٣ .
والبيت مطلع قصيدة للأخطل فى هجاء جرير ، فى ديوانه ص ٤١
انظر الخزانة جـ ٤ ص ٤٥٢ — ٤٥٥ ، والمغنى جـ ١ ص ٤٣ والسيوطى ص ٥٢ — ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ — ٥٢
سيبويه جعل (أم) فى الآية منقطعة . وقد ذكرها فى باب (أم) المنقطعة جـ ١ ص ٤٨٤ وبعد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : ، ومثل ذلك : (أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذى هو مهين) .

وهذه (أَمْ) المنقطعة ؛ لأنَّه أدركه الشكُّ فى بَصَرِهم ، كالمسألة فى قولك : أزيدٌ فى الدار أم لا ، وقد مضى تفسير هذا .

فهذا فى قول جميع النحويِّين لا نعلم بينهم اختلافا فيه .

فأمَّا أبو زيد وحْدَه فكان يذهب إلى خِلاف مذاهبهم ، فيقول : (أَمْ) زائدة ، ومعناه : أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسِّر هذا البيت :

= كان فرعون قال : أفلا تبصرون أم انتم بصراء فقوله : (أم انا خير من هذا) بمنزلة : ام انتم بصراء ، لانهم لو قالوا : أنت خير منه كان بمنزلة قولهم : نحن بصراء ، وكذلك أم أنا خير بمنزلته لو قال : أنتم بصراء » .

وكذلك جعل (أم) منقطعة ، الفراء فى معانى القرآن جـ ١ ص ٧٢ .

وينسب ابو حيان الى سيبويه أنه جعل (أم) فى الآية متصلة . قال فى البحر المحيط جـ ٨ ص ٢٢ :

« وقال سيبويه : (أم) هذه المعادلة ، أى أم يبصرون الأمر الذى هو حقيقى أن يبصر عنده ، وهو انه خير من موسى ، وهذا القول بدأ به الزمخشرى فقال : أم متصلة ، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون الا أنه وضع قوله : (أنا خير) موضع تبصرون ، لانهم اذا قالوا : أنت خير ، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب » .

ثم اخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة .

وقد أخذ ابن هشام فى المغنى جـ ١ ص٤٢ كلام الزمخشرى وجعل (أم) متصلة ثم قال: وهذا معنى كلام سيبويه .

وقد رد على ابن هشام الدمامينى جـ ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال : فانت تراه كيف حكم بان أم فى الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت ؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة .

قال السيرافى فى تقرير كلام سيبويه مامعناه :

« انه اذا كان بعد (أم) نقيض ماقبلها فهى منقطعة وذلك لأن السائل لو اقتصر فى ذلك المثال على قوله: أعندكَ زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا ، فقوله : أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الأول ، وانما يذكره الذاكر ، ليبين أنه عرض له الظن فى نفى أنه عنده كما كان قد عرض له فى ثبوت كونه عنده ، وكذا فى الاية لو اقتصر على قوله : (أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له : نبصر أولا نبصر ، فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه افاد بقوله : (أم انا خير) عروض الظن له فى أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون »

ويبعد ان تكون (أم) متصلة على هذا التقدير : افلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من تقديم المثبت على المنفى مع (أم) المعادلة .

فى البرهان جـ ٤ ص ١٨٥ قال الصفار : اذا كانت الجملتان موجبتين قدمت أيهما شئت ؟ وان كانت احداهما منفية أخرتها ، فقلت : أقام زيد أ ملم يقم ؟ ولا يجوز : أم لم يقم أم لا ، ولا سواء على الم تقم أم قمت .. وا نظر الهمع جـ ٢ ص ١٣٢ والكشاف جـ ٣ ص ٤٢٣ والعكبرى جـ ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط جـ ٨ ص ٢٢ — ٢٣ — الدمامينى جـ ١ ص ٩٤ — ١٠٣ والبرهان جـ ٤ ص ١٨٢ — ١٨٣ — ١٨٥ . الخزانة جـ ٤ ص ٤٢٢ ؟ .

يا دَهْرُ أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقَصا بَلْ قَدْ تكونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا[1]

/ يريد : يا دهر ، ما كان مَشْى رقَصا . وهذا لا يَعرِفَه المفسّرون .ولا النحويّون ، لايعرفون (أَمْ) زائدةً ولكن إذا عرض الشيءُ فى الباب ذكرناه ، وبيَّنَّا عنه . ٣/٢٦٠

* * *

وتقول : ليت شِعْرِى أزيد فى الدار أم عمرو؟ وما بالى : أقمت أَمْ قعدت . وسواءٌ علىَّ : أذهبت أَمْ جئتَ . وقد ذكرنا هذا قَبْلُ ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ، لأَنَّ هذا ليس باستفهام ، ولا قولك : قد علمت أزيد فى الدار أم عمرو . إنَّما هو أنَّك قد علمت أنَّ أحدهما فى الدار . لاتدرى أيُّهما هو ؟ فقد استويا عندك .فهذه الأَشياءُ التى وصفنا مُستويةٌ . وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أَجْرَتْ عليه هذه الحروف ، إذْ كانت لا تكون إلَّا للتسوية .

والدليل على ذلك أنَّ (أيًّا) لاتكون إلَّا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أنَّك إذا قلت : أزيد فى الدار أم عمرو فمعناه : أيُّهما فى الدار . وإذا قلت : سواءٌ عَلَيَّ أذهبت أَمْ جئت ــ فمعناه : سواءٌ على أىٌّ ذلك كان ، كما تقول : ما أبالى : أقُمت أَمْ قعدت ، أى ما أبالى أىُّ ذلك كان . وليت شِعْرِى ! أىُّ ذلك كان .

ألا ترى أنَّه /لا يَدخل على الاستفهام من الأَفعال إلَّا ما يجوز أن يُلْغَى ، لأَنَّ الاستفهام لا يَعمل فيه ما قَبْلَه . وهذه الأَفعال هى التى يجوز ألَّا تعمل خاصَّةً ، وهى ماكان من العلم و نشك فعلى هذا :(لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ)[2] (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)[3] ، لأَنَّ هذه اللام تفصل[4] ما بعدها مِمَّا قبلها . تقول : علمت لزَيدٌ خير منك . وعلى ذلك قوله : ٣/٢٦١

(١) استشهد به ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أم) . وأنشده : يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .

والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ا بن دريد : الرقص : شبيه بالنقزان من النشاط، والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوطء وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٤٢١ ــ ٤٢٣ واللسان (أم) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) فى الأصل : لا تفصل .

لا أُبالي آنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ[1]

وقول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي وأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ أَعَلَى العَهْدِ يَلْبَنٌ فَبَرَامُ[2]

وقال الشاعر :

سَواءٌ عَلَيْكَ اليومَ أنصاعَتِ النَّوَى بخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لك السيفَ ذابحُ [3]

ونَظيرُ إدخالهم التسويةَ على الاستفهام لاشتمال التسوية عليها قولُك : اللهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العِصابَةُ[4] ، فأَجْرَوا حرف النداء على العصابة وليست مَدْعُوَّةً ؛ لأَنَّ فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنَّما حقُّ النداء أَن تَعْطِف به المخاطب عليك ، ثمَّ / تخبره ، أَو تأْمُره ، أَو تَسْأَله ، أَو غير ذلك مِمَّا تُوقعه إليه ،فهو مختصٌّ من غيره فى قولك : يا زيد ، ويا رجال .

٣ / ٢٦٦

فإذا قلت : اللهم اغفرْ لنا أَيَّتها العصابةُ . فأَنت لم تَدْعُ العصابَةَ ، ولكنَّك اختصصتها

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٨٨ على ان (أم) معادلة لألف الاستفهام ، ولا يجوز ان يؤتى بأو مكان (أم) .

وقال ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ٣٣٤ « النبيب : صوت التيس عند النزو » .

والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبعرى .

وهى فى ديوانه ص ٣٠٦ ــ ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الأنف جـ ٢ ص ١٦١ ، والخزانة جـ ٤ ص ٤٦١ ــ ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان جـ ٥ ص ٤٤٠ ،يلبن (بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة .. قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطيفة :

ليت شعرى ...

وقال فى جـ ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتحه ، والفتح أكثر قال نصر : جبل فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة .. ثم ذكر قصيدة أبى قطيفة وانظر مهذب الأغانى جـ ٧ ص ٢٧ ــ ٢٨ ، والفائق ٢ : ٢٢٣

(٣) انصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية الى مكان بعيد ، وانصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .

والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيداء .

أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة فى ديوانه ص ٩٣ ــ ١١١ .

وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالى أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالى أيهما لقيت ، وانما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » .

من غيرها ، كما تختصُّ المدعوَّ ، فجرى عليها اسمُ النداء ، أعنى (أيّتها) لمساواتِها إيّاه فى الاختصاص ، كما أنّك إذا قلت : ما أدرى أزيدٌ فى الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك فى المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكنْ محلُّه من الاستفهام كمحلِّ ما ذكرت لك من ا ه

وعلى هذا تقول : عَلَى المُضاربِ الوَضِيعةُ أيُّها الرجلُ[1] ، ولا يجوز أن تقول : يا أيُّها الرجلُ ، ولا يا أيتها العصابة ، لأنّك لاتُنَبّه إنسانا إنّما تختصّ و (يا) إنّما هى زَجْر وتنبيه .

وتقول : أزيدٌ فى الدار أم فى البيت عمرو . لا تريد معنى (أيُّهما) ولكنّك أضربت عن الأوّل ، واستفهمت عن الثانى على ما شرحت .

وكلُّ ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غيرِ الألف فليست تقع (أمْ) بَعْدَه إلّا مُستأنفةً . وتكون مع الألف مُستأنفةً إذأجريتها على ما وصفت لك[2] [فإذا أردت معنى (أيُّهما) عادلتها بالألف . وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا][3] .

٣
٢٦٣

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٢٦ « باب ماجرى على حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص . كما ان المنادى مختص من بين امته لامرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص اجرى هذا على حرف النداء ، كما ان التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولاستفهام على حرف الاستفهام لانك تسوى فيه ، كما تسوى فى الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ماأدرى افعل ام لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : ازيد عندك أم عمرو وازيد أفضل أم خالد اذا استفهمت ، لان علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران فى الأول ، فهذا نظير الذى جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما انا فافعل كذا وكذا ايها الرجل ..

وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا ايتها العصابة وانما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : ايتها العصابة ، وأيها الرجل .. ولا تدخل (يا) ها هنا . لانك لست تنبه غيرك » .

وفى الهمع جـ ١ ص ١٧١ « وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب فى تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة ايها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه فى معنى على أو عليك ، ومنع الصفار ذلك البته ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص » .

وتقدم فى ص ٢٨٠ ان التحذير بايا لا يكون للغائب .

(٢) يقصد ان (أم) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .

(٣) تصحيح السيرافى .

وكان الخليل يُجيز : لأضربنَّه أذهب أَمْ مكث . يريد : لأضربنَّه أىَّ ذلك كان[1] ، وإنَّما عبارة الألف وأَمْ بـ(أىّ) فحيث صلحت (أىّ) ، صلَحتا . وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ لها سمَّيناه أَم لم نسمِّه ،على معنى قوله : أىٌّ ذلك كان . والوجْهُ فى هذا (أَوْ)[2] ،وتفسيره فى بابها إن شاء الله .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠ « وتقول : لاضربنه ذهب أو مكث . كأنه قال : لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولاضربنه ان ذهب أ و مكث ..

وزعم الخليل انه يجوز : لأضربنه اذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقـــول : لاضربنك أى ذلك كان ... ولو قلت : لأضربنه أذهب او مكث لم يجـــز لانك لو اردت معنى أيهما قلت : أم مكث ولا يجوز : لأضربنه امكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأضربنه أذهب أو مكث ، كما يجوز : ما ادرى أقام زيد أو قعد ؟ الا ترى أنك تقول : ما ادرى أقام ؟ » .

وفى شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل فى غير ســـواء ، ولا أبالى ان يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأضربنه أقام أم قعد مستدلا بصـحة قولك : لاضربنـــه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببعيد .. لأن معنى التسو ية مع غيرهما ايضا ظاهر ، أى قيـامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى أحدهما من ضربه .

ولا تجىء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا ابالى أقمت أو قعدت ؟ ولأضربنه أقام أو قعد لانك انما جئت بالهمـــزة مع (أم) وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية المطلوبة هاهنـا .. وليس فى الهمزة مع (أو) معنى التسوية » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٩٠ « وتقول : كل حق لها سميناه فى كتابنا ، أو لم نسمه كأنه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كأنه قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخـــل (أم) فى علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسمه .. » .

هـذا باب

أوْ [1]

وحقُّها أن تكون فى الشكِّ واليقين لأحد الشيئين ، ثمَّ يتَّسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشراك على أنَّها تخصّ مالا تخصّه الواو .

فأمَّا الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكًّا فقولك: ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أنَّ الضَّرْب قد وقع بأحدهما ، وذهب عنك أيُّهما هو ؟ وكذلك : جاءنى زيد أو أخوك .

فأمَّا اليقين فقولك : اِيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُخيَّرا ، وكذلك : لأُعطينَّ زيدا أو عمرا درهما . لم تَنْسَ شيئا . ولكنَّك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرة . ٣/٢٦٤

والباب الذى يُتَّسع فيه قولُك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنَّك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضَرْبَ من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فإذا نهيتَ [2] عن هذا قلت : لاتَأْتِ زيدا أو عمرا أو خالدا ، أى لاتأْتِ هذا الضَّرْبَ من الناس ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) [3] .

والفَصْلُ بين (أوْ) وبين الواو أنَّك إذا قلت : اضرب زيدًا وعمرًا ، فإن ضرَب أحَدَهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مُطيع لك فى ضَرْب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأْتِ زيدا وعمرا . فأَتَى أحدهما فليس بعاصٍ . وإذا قال : لا تأْتِ

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) فى غير الاستفهام
تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا بعينه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل احد هذه الأشياء ، فهـذا بمنزلة الذى قبله » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٩ « وان نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا . كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .
ونظير ذلك قوله – عز وجل – : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) ، اى لا تطع أحدا من هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيدا أو عمرا فليس له أن يأتى واحدا منهما ، فتقديرها فى النهى : لاتأت زيدا ولا عمرا ، وتقديرها فى الإيجاب : ائت زيدا ؛ وإن شئت فائت عمرا معه .

٣/٢٦٥ وتقول : لأضربنّه / ذهب أو مكث ؛ أى : لأضربنّه فى هذه الحال كان أَوْ فى هذه الحال[1].

وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ منها .

أمّا الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأمّا (أَوْ) فعلى قولك : إن كان ذلك الحقُّ داخلا أو كان خارجا .

وهذا البيت يُنْشَدُ على وجهين :

إذا ما انتهى عِلْمِى تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ   أطالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَا[2]

ويُنْشَد : أَمْ تَنَاهَى .

أمّا (أَوْ) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأمّا (أَمْ) فعلى قولك : أىُّ ذلك كان ؟

والألف فى (أطال) ألف استفهام ، والأَحْسَن فى هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا .

(١) فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احداهما على الأخرى بالحال فاو نحو : لاضربنه قام او قعد ، اذ المعنى قائما كان أو قاعدا ، وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام ، نحو : ما أبالى اقمت أم قعدت . هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو .. » وانظر سيبويه جـ ١ ص ٤٨٩

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٤٩٠ على دخول (او) لأحد الأمرين على حد قولك : لاضربنه ذهب او مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة فى (أطال) للصيرورة من الاطالة ،

وعلى رواية (أم) تكون الهمزة فى (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهدا للخليل فى تجويزه فى غير سواء ، ولا أبالى أن يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة .

والبيت لزياد بن زيد من بنى عذرة ، شاعر اسلامى كان فى زمن معاوية وهو مطلع أبيات أربعة فى الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :

كنت أحب أن أرى شاعرين ، فاؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :

وعلمت حتى ما أسائل عالما   عن علم واحدة لكى ازدادها

ثم أسائله عن جميع العلوم ، فاذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زياد بن زيد لقوله :

اذا ما انتهى علمى تناهيت عنده   أطال فأملى أم تناهى فأقصرا

أملى : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة جـ ٤ ص ٤٦٩ – ٤٧١ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كلُّ موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيِّهما ، وأيِّهم ، ونسق به على هذا التقدير .

وكُلُّ موضع يقع فيه (أيّ) كائنا ما كان(١) ـ فألف الاستفهام و(أمْ) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

٣ / ٢٦٦ وتقول : ما أدرى أزيدا/أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تَعْدِلَ بين زيد ، وعمرو ، ولكنَّك جعلتهما جميعا عِدْلا لخالد فى التقدير ،والمعنى : ما أدرى أحَدَ هذين ضربتَ أم خالدا .

وتقول : قد علمت أرَبَعِيّ أمْ مُضَرِيّ أنت أمْ تميميٌّ كأنّه قال : قد علمت أمْ مِنْ أحَد هذين الشَّعْبَيْن أنت أم تميميّ(٢) .

وعلى هذا يُنشَد قولُ صفيَّة بنت عبد المطَّلب :

* كيفَ رَأَيْتَ زَبْرا *

* أأقِطًا أمْ تَمْرًا *

* أمْ قُرَشِيًّا صَقْرا(٣) *

---

(١) جاءت هذه العبارة فى كتاب سيبويه جـ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربنه ذهب او مكث : اى لأضربنه كائنا ما كان وانظر جـ ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومى :

يفعل الله ما يشاء كما شا * متى شاء كائنا ماكانا

واعراب السيرافى لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهى اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف فى التقدير : كانه .

وانظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح جـ ١ ص ١٩٠

(٢) فى الأصل : تميمى ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل جـ ٧ ص ٩٦ « ويروى ـ وحدثنيه المازنى : أن صفية بنت عبد المطلب أتاها رجل ، فقال لها : أين الزبير ؟ قالت : وما تريد اليه ؟ قال : اريد أن أباطشه .

فقالت : ها هو ذاك ، فصار الى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمر بها مفلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زبرا

أأقطا أو تمرا

ام قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها ارادت أرايته طعاما ام قرشيا صقرا ، اى : أحد هذين رايته أم صقرا ، ولو قالت : أأقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه » .

ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه جـ ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجعا لا رجزا ، ورواية الأعلم .

لم ترد أن تجعل الأَقِطَ عِدْلاً للتمرِ فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاما رأيت أم قُرشيّا . لا يصلحُ فى المعنى إلاّ هذا .

فأمَّا قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيْدُوْنَ)(١) فإنَّ قوما من النحويّين يجعلون (أَوْ) فى هذا الموضِع بمنزلة « بَلْ » . وهذا فاسد عندنا من وجهين :

أَحدُهما : أنَّ (أَوْ)لو وقعت فى هذا الموضِع موقِعَ (بل) لجاز أن تقع فى غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أَوْ عمرا على غير/الشكِّ ، ولكن على معنى (بلْ) فهذا مردود عند جميعهم .

٢
٢٦٧

يف رايت زبرا
أأقطا أو تمــرا
أم قرشيا صـارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجرى فىآماليه جـ ٢ ص ٣٣٧ .

الزبر : قال ابن الشجرى : مكبر الزبير ، ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتـاب : اذا كتبته وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها . وأن يكون الزبر الذى هو العقل .

الأقط : اللبن الرائب يطبخ حتى ينعقد ، ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف فى الشمس .

والصارم : السيف . الهزبر : الأسد .

والمعنى : أرايته فى الضعف واللين كطعام يســـوغ لك أم قرشيا ماضـــيا فى الرجال كالصارم شجاعا كالأسد .

(١) الصافات : ١٤٧

فى الخصائص جـ ٢ ص ٤٦١ « فاما قول الله ـ سبحانه ـ : (وارسلناه الى مائة الف أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) عــلى مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب فى أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها فى كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خــرج حكاية من الله ـ عز وجل ـ لقول المخلوقين وتأويله عند أهــل النظر : وأرسلناه الىجمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .

وفى مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة الف أو يزيدون) قال : الفـــراء يقول : بلْ يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .

وعقد الأنبارى فى الانصاف مسألة لهـذالخلاف ص٢٨١ – ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين وقال عن الآية :

أما احتجاجهم بقوله تعالى (وارسلناه الى مائة الف او يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : انهم اذا رآهم الرائى تخير فى ان يقدرهم مائة الف ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك و المعنى : أن الرائى اذا رآهم شـــك فى عدتهم لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائى لا الى الحق ـ تعالى ـ .

وانظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٣٤٣ والخزانة جـ ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحيـــط جـ ٧ ص ٣٧٦ والمغنى جـ ١ ص ٦٣ ؛ ومعـانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أنَّ (بَلْ) لاتأتى فى الواجب فِي كلام واحد إلَّا للإضراب بعد غَلَط. أو نِسْيان ، وهذا منفىّ عن الله عزَّ وجلَّ ؛ لأنَّ القائل إذا قال : مررت بزيد غالِطا فاستدرك ، أو ناسيا فذكَر ، قال : بل عمرو ؛ ليضْرِب عن ذلك ، ويُثْبِت ذا .

وتقول : عندى عشرة بَلْ خمسةَ عشرَ على مثل هذا ، فإنأتى بَعْدَ كلام قدسبق من غيره فالخطأُ إنَّما لحق كلام الأوّل ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ ولَدًا)[1] فعلِم السامع أنَّهم عنَوْا الملائكة بما تقدَّم من قوله : (وجعلوا الملَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرحْمٰنِ إنَاثًا)[2] وقال : (أَم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ)[3] وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ)[4] ، أي : بل هؤلاء الذين ذكرتم أنَّهم ولَدٌ عبادٌ مُكْرَمون .

ونظيرُ ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيدٌ ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مَجازُ هذه الآية عندنا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ فى قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا ، تريد : ايت هذا الضَّرْبَ من الناس ، فكأنَّه قال ـ والله أعلم ـ : إلى مائة ألْف أو زيادة . وهذا قولُ كلِّ مَنْ نثق بعلمه .

٣/٢٦٨

وتقول : وكلُّ حَقٍّ لها علمناه أو جهلناه[5] . تريد توكيد قولك : كلُّ حقٍّ لها ، فكأنَّك قلت : إن كان معلوما ، أو مجهولاً فقد دخل فى هذا البيع جميعُ حقوقها .

* * *

ولها فى الفِعْل خاصَّةٌ أُخرى نذكرها فى إعراب الأَفعال إن شاء الله .

وجملتها أنَّك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنَّما أُكلِّم لك زيدا ، أو أُكلِّم عمرا . تريد : أفعل أَحَد هذين ؛ كما قلت فى الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا آتى زيدا أو عمرا . أى : أَحَد هذَيْن .

وعلى القول الثانى : أنا أمضى إلى زيد ، أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدَّث ، أى : أفعل هذا الضرْب من الأَفعال .

(١) مريم : ٨٨
(٢) الزخرف : ١٩
(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢
(٤) الأنبياء : ٢٦
(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزّ وجلّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوْنَ) ، أى : يقع / أَحَد هذَيْن .

٣ / ٢٦٩

فأمّا الخاصّة فى الفِعْل فأن تقع على معنى : إلّا أنْ ، وحَتّى ، وذلك قولك: ــ الزَمْه أو يقضِيَك حقَّك ، واضربْه أَوْ يستقيمَ . وفي قراءة أُبَيٍّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلّا أنْ يُسْلِموا ، وحتّى يُسلموا . وهذا تفسير مُستقصًى في بابه[1] إن شاء الله .

(1) باب (أو) تقدم حديثه فى الجزء الثانى ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هـذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوَهُوَ مِمَّن يُجالسه ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطِف . كأنَّ قائلا قال : وهو ممَّن يُجالسه ، فقال : أَوَ هذا كذا ؟

وهذه الألف لتمكُّنِها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنَّما الواو تَدخل عليهنّ في قولك : وهَلْ هو عندك ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هَل) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأَيْنَ عبد الله؟ وكذلك جميعُها إلَّا الألف (٢) .

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أم) عليها ؛ لأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

٣/٢٧٠ ونظير هذه الواو ، والفاء ، /وسائر حروف العطف قول الله عزّ وجلّ : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يَأْتِيهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ) (٥) .

وإنَّما مَجازُ هذه الآياتِ - والله أعلم - إيجابُ الشيء . والتقدير كما شرحت لك أَوَّلا .

---

(١) في سيبويه جـ ١ ص ٤٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها الف الاستفهام .

(٢) في سيبويه جـ ١ ص ٤٩١ « وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : او هو ممن يكون عند فلان، فأدخلت الف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه جـ ١ ص ٤٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (افأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون . أو أمن أهل القرى ان يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فأمنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أئنا لمبعوثون او آباؤنا الأولون) وقال : (او كلما عاهدوا عهدا) » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواوُ العطف مجازُهما واحد فِى الإعراب .

وتكون فِى الاستفهام والتقرير كما ذكرنا فِى الألف ، وللتعجّب ، وللإنكار .

فأمّا الاستفهام المحْضُ فنحو قولك — إذا قال الرجل : رأيت زيدا — فتقول : أَوَيُوصل إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال؟ فيقول : أَوَأدركته؟ تستبعد ذلك .

فأما التعجّب والإنكار فقول المشركين (أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ) (١) .

والتقرير ما ذكرت لك فِى الآيات فِى الفاء والواو فى قوله عزّ وجلّ : (أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هـذا باب

مايَجْرِى ومالايَجْرِى / بتفصيل أبوابه

٣/٢٧١

وشرْح معانيه واختلاف الأَسماء . وما الأَصْلُ فيها ؟

اِعلم أَنَّ التنوين فى الأَصْلِ للأَسماء كلِّها علامةٌ فاصِلةٌ بينها وبين غيرها ، وأنَّه ليس للسائل أن يسأَل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنَّما المسأَلةُ عمَّا لم ينصرف : ما المانعُ له من الصرف ؟ وما الذى أَزاله عن مِنْهاج ماهو اسمٌ مِثْلُه ، إذ كانا فى الاسميّة سَواءً ؟

ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

اِعلم أَنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضارَعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تـأْويلُ قولنا : لاينصرف . أى : لايَدخله خفض ولا تنوين [1] ، لأَنَّ الأَفعال لا تُخفض ولا تُنوّن . فلمَّا أَشبهها جَرى مَجْراها فى ذلك وشبهه بها يكون فى اللفْظ . ويكون فى المعنى ، بـأَىٍّ ذين أَشْبهها وجب أن يُترك صَرْفُه [2] ، كما أَنَّه ما أَشْبَه الحروف التى جاءت لمعنى من الأَسماء فمتروكٌ إعرابُه ، إذْ كانت الحروف لا إعرابَ فيها وهو الذى يسمّيه النحويّون / المبنىَّ .

٣/٢٧٢

فمما لا ينصرف : كلّ اسم فى أَوّله زيادة من زوائد الأَفعال يكون بها على مثال الفِعْل . فمن ذلك أَكْلبُ . وأَحْمَدُ . وإِثْمِد . وإصبع ، لأَنَّ ما كان من هذا على أَفْعَل فهو بمنزلة : أَذهبُ وأَعلم ، وما كان منها على أَفْعِل فهو بمنزلة : أَضْرِبُ . وأَجلس . وما كان منها على مثال إثمد

(١) غيـر المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحـدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٣٠ـ٣١ ، والأشباه جـ ١ ص ٣٠١ ، جـ ٢ ص١٥٠

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٦ « واعلم ان ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام، ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى مايستثقلو ن ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا ».

فهو بمنزلة اِضْرِبْ فى الأمر ، وكلّ ما لم نذكر فى هذا الباب فعلى هذا منهاجه .

فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتْفُل (1) ؛ لأنّهما على مثال تقعد ، وتقتل .

وسنفسّر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

- استثقلوه حيث قارب الفعل فى الكلام ، ووافقه فى البناء » .

وقال فى ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه انما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

(1) تنضب : شجر . تتفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف فى التسمية به وكذلك أكلب اثمد واصبع .

هـذا باب

(أَفْعَل)

إِعلم أَنَّ ما كان من (أَفْعَلَ) نعْتا فغير مُنصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك : أَحمر . وأَخضر ، وأَسود[1] .

وإِنَّما امتنع هذا الضَّرْبُ من الصرْف فى النكرة ؛ لأَنَّه أَشبه الفِعْل من وَجْهَين :

3 / 273

أَحدهما : أَنَّه على وزنه / .

والثانى : أَنَّه نعْت ؛ كما أَنَّ الفِعْل نَعْت .

أَلا ترى أَنَّك تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أَنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل الاسمَ .

فإِن كان اسما انصرف فى النكرة ؛ لأَنَّ شَبَهه بالفِعْل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْكَل ، وأَحمدَ ، تقول : مررت بأَحْمدَ ، وأَحمدآخر[2] .

فإِن قال قائل : مابال أَحْمَد مخالفا لأَحمر ؟

قيل : من قِبَل أَنَّ أَحْمد ، وما كان مِثْلَه لايكون نعْتًا إِلَّا أَن يكون معه (من كذا) فإِن أَلحقت به (من كذا) لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؛ لأَنَّه قد صار نعْتا كأَحمر . وذلك قولك : مررت برجل أَحْمَدَ مِنْ عبد الله ، وأَكْرَمَ مِنْ زيد[3] . وكُلٌّ ما سمِّيت به من الأَفعال

---

(1) فى سـيبويه جـ ٢ ص ٢ « هذا باب افعل » .

اعلم أن (أفعل) اذا كان صفة لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة وذلك لانهـا أشبهت الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف اذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب الى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه» ، كما استثقلوه فى الأفعال وأرادوا أن يكون فى الاستثقال كالفعل ، اذ كان مثله فى البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو: اخضر واحمر وأسود وأبيض وآدر » .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢ ـ ٣ « هذا باب (افعل) اذا كان اسما ..

فما كان من الأسماء افعل فنحو : افكل، وازمل وأيـدع وأربع ، لا تنصرف فى المعرفة ، لأن المعارف اثقل وانصرفت فى النكرة ، لبعدها من الأفعال .. » .

الأفكل : الرعدة .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .

اعلم انك انما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكُر ، ويضرب ، ونحوه لو كان اسما . تقول : مررت بيزيدَ ، ويزيدٍ آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فِعْل في الأَصْل ، وقد ذكرت أنَّ مالاينصرف إنَّما امتنع بشَبَهه بالفِعْل ، وأحمر / وما كان مِثْلَه لاينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهي أسماءٌ ؟.

٣
٢٧٤

قيل له : إنَّ (أَحْمَر) أشبه الفِعْل وهو نكرة ، فلما سمِّيت به كان على تلك الحال ، فلمّا رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لاينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين[1] ، ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمّي بأَحْمر ، وما أشبهه ، ثُمَّ نُكرَّ أن ينصرف ؛ لأنَّه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنَّه نَعْت ، فإذا سمّي به فقد أُزيل عنه بابُ النعْت ، فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذى لايكون نعتا ، وهذا قول أبي الحسن الأَخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره [2].

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لانك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وانما يكون هذا صفة بمنك . فان سميته أفضل منك لم تصرفه على حال » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « واذاسميت رجلا بفعل في اوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتغلب ويعمر وهذا النحو احرى ألا تصرفه ..

وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفه قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذاكان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما » .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمي رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الألف واللام الذى لا ينصرف وهو ظرف .

واذا سمي بهما او برباع أو ثلاث أو ماأشبه جميع هذا انه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في أخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لانه نقله عن الموضع الذى عدل فيه ، وزالت عنه العلل التى لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وأخر كصرد كما أنه حيث سمي الرجل ضرب الذى هو فعل اعربه ، فصار كحجر ..

وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه ان يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك ان المانع له من الصرف في النكرة انه وصف ، فاذا سمى به ، فقد ازال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب أفكل وذهبت دلالته على معنى الحمرة .

فان قال قائل :انك قد تقول: مررت بنسوة أربع ، فينبغي الا تصرف أربعا ، لأنك قد

وكلُّ ما لاينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفض فى موضع الخفض ؛ لأنّها أسماءٌ امتنعت من التنوين والخفْض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلمَّا أضيفت وأُدخل عليها الألفُ واللام باينت الأفعالَ ، وذهب شَبَهها / بها ؛ إذْ دخل فيها ما لا يكون فى الفِعْل ، فرجعت إلى الاسميّة الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأسْوَدِكم (1) .

3 / 275

= اخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .

فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان فى الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به، ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشى من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به اخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذى كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه ».

＊＊＊

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال احمد : حجة سيبويه فى ترك صرف أحمر اذا سمى به ـ ما وجد عليه اجتماع العرب فى ذلك .

الا ترى الى قوله فى باب ما كان من أفعل صفة فى بعض اللغات واسما فى أكثر الكلام قال :

فاما أدهم ـ اذا عنيت به القيد ، وأسود ، اذا عنيت به الحية ـ وأرقم ـ اذا عنيت به الحية أيضا لم تصرف فى معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب فى ذلك .

فهذا نص قوله وسبيله سبيل النحويين اتباع كلام العرب اذا كانوا يقصدون الى التكلم بلغتهم .

فاما أن يعملوا قياسا ـ وان حسن ـ يؤدى الى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .

واما اعتلاله بصرف المعدول اذا سمى به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية ـ فهذا الذى قاس عليه باب أحمر أوقعه فى مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .

ولعمرى لو لم يسمع من العرب ترك الصرف فى أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك اذا سموا بها ـ لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم اذ كانوا يريدون التكلم بلغتهم دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

واذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن يضرب ضرب ، وهذا مطرد فى أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم فى يدع ، فلم نبن عليه ودع ونعمل منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكنا اتبعناهم ، فتركنا من ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضى ، ولم يقولوا : يعسى ، فيأتوا بالمستقبل فتنكبناه اذ تنكبوا » . انظر الانتصار ص ٢٣٥ ـ ٢٣٨

قال المبرد فى ص ٣١٩ : ان أفعل اذا كان صفة لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله فى نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك فى ص ٣١١ .

وقد يكون فى هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(1) فى سيبويه جـ ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف اذا ادخل عليه الألف واللام او اضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل فى المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الافعال وأمنوا التنوين » .

وقال فى جـ ٢ ص ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فان الجر يدخله اذا أضفته ، او أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هـذا باب

مايُسمَّى به من الأفعال وماكان على وزنها

اِعلم [أنَّك] إذا سمَّيت رجلا بشيء من الفِعْل ليست فى أوَّله زيادة ، وله مثال فى الأسماء ، فهو منصرف فى المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مِثْلَه ، وكذلك : عَلِم ، وكَرُمَ ، وبابهما ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) على مِثال : جَمل ، وحجرَ ، و(علِم) على مثال : فخِذ ، وكَرُم على مِثال : رَجُل ، وعَضُد .

وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُه ، وكان فيه هذا الشرط الذى ذكرنا .

فمن ذلك : [دحرج ؛ لأنَّ مِثاله] : (١) جعفر ، وحوقل ؛ لأنَّ مثاله كوْثَر ، والملحق بالأَصْل بمنزلة الأَصْلِ (٢) .

فإن سمّيت بفِعْل لم تُسمَّ فاعله ـ لم تصرفه ؛ لأنَّه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضُربَ ، ودُحْرِجَ ، وبُوطِرَ ، إلَّا أن يكون مُعتلاً أو مُدْغَما ؛ فإنَّه إن كان / كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو : قِيل ، وبيع ، ورُدَّ ، وما كان مِثْلَها ؛ لأنَّ (رُدَّ) بمنزلة كُرٍّ ، وبُرْد ، ونحوهما ، وقِيل بمنزلة فِيلٍ ، ودِيك (٣) .

٣ / ٢٧٦

وكذلك إن سمَّيت بمثل قَطَّع ، وكَسَّرَ ـ لم ينصرف فى المعرفة ؛ لأنَّ الأَسماء لا تكون على (فَعَّلَ) .

(١) تصحيح السيرافى

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦ ـ ٧ « باب ما ينصرف من الافعال اذا سميت به رجلا .
زعم يونس أنك اذا سميت رجلا بـ (ضارب) من قولك : ضارب ، وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك ان سميته ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبى عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسما ، وصارت فى موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجىء فى أوائلها الزوائد التى ليس فى الأصل عندهم أن تكون فى أوائل الأسماء اذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها اذا أشبهتها فى البناء وصارت أوائلها الأوائل التى هى الأصل للاسماء فصارت بمنزلة ضارب الذى هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل ..
وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك، وهو خلاف قول العرب .. »

(٣) سيعقد له بابا فى ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مِثْلُ (بَقَّمَ) ، فإنّه أعجمىٌّ . وليست الأَسماءُ الأَعجمّية بأُصول . إنّما داخلة على العربيّة .

فأَمَّا قولهم : (خَضَّم) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنّما هو لقب لكثرة أَكْلِهم . وخَضَّم بَعْدُ إنّما هو فِعْل (١) .

ولو سمَّيت رجلا ضَارَبَ ، أَو ضاربُ من قولهم : ضارِبْ زيدا إذا أَمرته انصرف ؛ لأَنَّ ضارِبْ بمنزلة ضارِبٍ الذى هو اسم ، وضارَبَ بمنزلة خاتَم ، فعلى هذا يجرى ما ينصرف وما لا ينصرف (٢) .

* * *

فأَمَّا ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأَفعال الأَربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان بها على مِثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول فى شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ، وإن لم يكن له فِعْل ، وما يُحكم بأَنّه أَصْلٌ حتّى يتبيّن .

أَمَّا ما كانت الهمزة/فى أَوّله ، والياءُ - فحُكْمُه أَن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه الثلاثة أَصْلية ؛ لأَنّك لم تشتقّ من هذا شيئا إلّا أَوْضَح لك أَنّهما فيه زائدتان ، فحكمت بما شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلَ (٣) ، وأَيْدَع (٤) ، ويَرْمَع (٥) ؛ لأَنّك لم ترها فى مثل أَحمر ، وأَصفر ، وأَخضر ، ولا فيما كان له فِعْل إلّا زائدة ، وكذلك الياءُ ؛ لأَنّك

٣ / ٧٧

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره فى ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعل اسما عند سيبويه جـ ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة

(٤) أيدع على وزن أفعل اسما عند سيبويه جـ ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٩٩ وابن يعيش جـ ٩ ص ١٤٤ والمنصف جـ ٣ ص ١٦ .
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه جـ ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .
وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : فى المنصف جـ ١ ص ١٠٢ « فاما (يرمع) فيجوز أن يكون عندى من قولهم : ترمع انف فلان : اذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع حجارة خوارة ليس لها ثبات ولا صلابة وهى هشة ، والهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج والاضطراب » .
وانظر ابن يعيش جـ ٦ ص ١١٧ ، جـ ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها فى مثل اليَعْمَلة [1] وما كان نحوها إلّا زائدة ؛ لأنّ أحْمر من الحُمْرَة ، وكذلك أخضر وأسود ، ويَعْمَلة من العمل .

فأمّا (أوْلَق) [2] فإنّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلمَ أيُّهما الزائدة ؟

تقول فيه : أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلُوق ، فقد وضح لك أنّ الهمزة أصْل والواو زائدة ؛ لأنّ الهمزة فى موضع الفاء من الفِعْل ؛ فقد وضح لك أنّها فَوْعَل .

وكذلك (أيْصَرٌ [3]) ؛ لأنّ فيه ياءً ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجمْعُه على إصار ؛ فقد بان لك أنّ / (أيْصَرَ) فَيْعَل . قال الأعشى :

٣
٢٧٨

(١) فى المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهى الناقة التى يعمل عليها فى السير ، فقد تبين ايضا بالاشتقاق زيادة الياء .. » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (اولق) فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم ، الق الرجل وانما أولق فوعل ولولا هذاالثبت لحمل على الأكثر » وانظر ص ٣ منه .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١١٣ « فأماأولق ، وأيصر ، وامعة فان الهمز فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : الق فهو مالوق » .

وقال ابو الفتح : « استدل على أن الهمزة فى اولق من نفس الكلمة بقولهم : الق الرجل فهو مالوق يقول : فالهمزة فى الق فاء الفعل ، فينبغى ان تكون فى اولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمعترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر ان يكون أولق افعلا ؟ دون فوعل ...

فان قلت : فقد قالوا : الق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة فى الق منقلبة عن الواو المضمومة . كأنه كان اولا : ولق ، ثم قلبت همزة، كما تقول : أعد ، وأزن فى وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبى عثمان حجة فى قولهم : الق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مالوق . فلو كانت الهمزة فى الق انما هى منقلبة عن الواو فى ولق ، كما يدعى الخصم لزالت فى اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضى للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .

الأولق : الجنون .

(٣) فى تصريف المازنى ج ١ ص ١١٣ « و (أيصر) أيضا من نفس الحرف ؛ لقولهم فى جمعه اصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الاصارا »

وفى المنصف ج ٣ ص ١٨ أيصر : هو الحشيش ويقال فى جمعه : أياصر ... ويجمع ايضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الخَلَى ويجْمَعُ ذا بينَهُنَّ الإصارا

فأمَّا النون والتاء ، فيُحكم بأنَّ كلَّ واحد منهما أَصْل حتَّى يجيء أَمْرٌ يُبين زيادتها .

فمن ذلك قولك : نَهْشَل ، ونَهْسَرٌ[1] الذئب . يدلُّك على أصليهما أنَّك تقول : نَهْشَلت المرأة ونَهْشَلَ الرجل : إذا أسنَّا ، وقد وضح لك أنَّه بمنزلة دحرج ؛ لأنَّ النون أصليَّة .

وكذلك تَوْأَم[2] إنَّما هو فَوْعَل من أتأمَت المرأة كما تقول : أكْرَمَتْ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص وقد خيسا عندهنَّ الإصارا

خيسا : اى حبسا ويروى :

فهـــذا يعدلهن الخـــــلا ويجمع ذا بينهــن الاصارا

فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختليته من البقل والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال :ان مخلاة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجعل فيها ، وهو جمع خلاة . ويدلك على أن أصله الياء قولهم : خليت الرطب أخليه خليا .. » .

وفى تحفة المودود فى المقصـــود والممدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب • الواحدة: خلاة ولامه ياء لقولهم : خليت البقل ، اذا قطعته ، وخليت الفرس : اذا أتيته بخلى يأكله •• » •

البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ ــ ٥٣ والرواية فى الديوان :

دفعن الى اثنين عند الخصو ص قد حبسا بينهن الاصـارا

فعـــاد اليهـــن ورازا لهـــن واشتركا عمـلا وائتمارا

فهـذا يعـد لهـن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضـــارا

الخصوص : جمع خص وهو بيت يتخذ من عيدان القصب واغصان الشجر •

راز الرجل الشىء : قام عليه وأصلحه •

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حبسا عليهـــا الحشيش ، ووقفا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذاك لهـــا الخضار . وانظر شرح المفضليات للانبارى ص ٦١٠ •

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عنـــدنا من نفس الحروف مصروف حتى يجىء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لان حال التاء ، والنـــون فى الزيادة ليس كحـال الألف • واليـا لأنهما لم تكثرا فى الكلام زائدتين ككثرتهما . فان لم تقل ذلك دخل عليـك ألا تصرف نهشـــلا ونهسرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ ــ ٣٥٠ : « ومما يقوى النون كالتاء وفيما ذكرت لك انك لو سميت رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهسرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كاليـــاء فى يرمع ، لانها لم تمكن فى الابنية والافعال كالهمزة أولا ، ولا كاليــــاء ، وأختيهـــا فى كلام لأنهن أمهات الزوائد .. » .

وفى تصريف المازنى جـ ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتـا اولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه ــ فلا تجعلهما زائدتين الا بثبت ، نحو : نهشل . ونهصر . ونهسر » وقال ابو الفتح : الاشـــتقاق يدل على أن النـــون فى نهشـــل والتـاء فى توام أصلان • وذلك قولهم نهشـلت المراة : اذا أسنت • ونهشلت : فعللت فالنون فى نهشـــل فاء بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهـــم نفعلت .. » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو • أصله : ووأم مأخوذ من الوئام وهو الوفاق• انظر الروض الأنف جـ ٢ ص ١١٨ واللسان (تأم ، وأم) •

فأمّا (تَتْفُل)[1] ، و (نَرْجِس)[2] فقد وضح لك أنّ فيهما زائدتين ؛ لأنّهما على مِثال لا تكون الأسماءُ عليه . ألا ترى أنّه ليس فى الأسماء مثل جَعْفُرٌ ، ولا جَعْفِرٍ ؛ فقد وضح لك أنّ تَتْفُلا مثل تَقْتُل فلو سمّيت به رجلا لم تصرفه .

وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .

فأمّا من قال : تُتْفُل[3] فإنّه يصرف إن سمّى به ؛ وذلك لأنّه على مثال لايكون الفِعْل عليه ؛ ليس فى الأفعال تُفْعُل .

ألا ترى أنّ الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إلّا ماكان منها على وزن الأفعال . ٣/٢٧٩

فما كان فى أوّله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَربوع ، وتَعضوض ، وطريق أُسلوب [4] ؛ لأنّ الأفعال لاتكون عليه ، وكذلك إِسْكاف[5] ، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

(١) تنفل على وزن تفعل عند سيبويه جـ ٢ص ٣٢٧ وقال فى ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ، لانها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للثعلب . وقال فى ص ٣ .
« وكذلك التتفل وبدلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس فى الكلام كجعفر » .

(٢) فى التصريح على التوضيح جـ ٢ ص٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة (نرجس) اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة ؟.
قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالتثنية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فاجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على لجام بان الفه زائدة وكذا واو نوروز ، وياء ابراهيم ».

(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجخدب وجعفر وتنفل ابن يعيش جـ ٦ ص ١١٧ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤ : « واعلم ان كل اسم كانت فى أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فانه مصروف . وذلك نحو : اصليت وأسلوب ، وينبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا المثال اذا اشتققته من الفعل نحو : يضروب ، واضريب ، وتضريب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفعل . الا ترى انك تصرف يربوعا فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه»
وانظر ص ٣٢٧ منه .
تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .
فى اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على افعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف وهو فى الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا ».
وفى ابن يعيش جـ ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجار وكل صانع عند العرب اسكاف ».

هـذا باب

ماينصرف وما لاينصرف ممَّا سمَّيت به
مذكَّرا من الأسماء العربيَّة

اِعلم أنَّ كُلَّ مالا ينصرف من مذكَّر أو مؤنَّث ، عربىٍّ أو أعجمىٍّ قلَّت حروفه أو كثُرت فى المعرفة– فإنَّه ينصرف فى النكرة ،إلَّا خمسةَ أشياء فإنَّها لاتنصرف فى معرفة ،ولا نكرة فمنها :

ماكان من (أَفْعَل) صِفةً ؛ نحو : أَخضر ، وأَحمر .

وما كان من (فَعْلان) الذى له (فَعْلَى) ؛ نحو : سكران ، وسَكْرى ، وعطشانوعَطْشَى ، وغضبان وغَضْبى ، وسنذكر علَّته فى موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التأْنيث مقصورا كان أو ممدودا .

٣/٢٨٠ / فالمقصور ؛ نحو : سَكْرى وغَضْبى .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمْع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولا فى حال النكرة ؛ نحو : مَثْنَى ، وثُلاث ، ورُبَاعَ .

فإذا سمَّيت مذكَّرا باسم عربىٍّ فهو مصروف إلَّا أن يمنعه أحد هذه الموانع الَّتى وصفت ، أو ما أذكره لك مما يُوجب تَرْك الصَّرْف فى المعرفة ،إلَّا المعدولَ فإنَّ له حُكما آخر إذا سمَّى به نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تُسمِّيه بمؤنَّث فيها هاء التأْنيث فإنَّه لاينصرف فى المعرفة ، وينصرف فىالنكرة.

وإنَّما منعه من الصرف فى المعرفة عَلَم التأْنيث الذى فيه . وذلك نحو رجل سمَّيته حَمْدَة ؛ أو طلْحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدَّم قولُنا : إنَّ كُلَّ ماكان فيه الهاء ،مؤنَّثا كان أو مذكَّرا ، عربيًّا كان أو أعجميًّا لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة .

فإن قال قائل : ماباله ينصرف فى النكرة وما كانت فيه ألف التأنيث لاينصرف فى معرفة ، ولا نكرة؟ (1) .

٣/٢٨١ قيل : إنَّ الفَصْل بينهما أنَّ ماكان فيه الهاءُ فإنّما لحِقتْه/ وبناؤه بناءُ المذكَّر ؛ نحو قولك : جالسٌ ؛ كما تقول : جالسة ، وقائم ثمَّ تقول : قائمة . فإنّما تخرج إلى التأنيث من التذكير ، والأَصْلُ التذكير .

وما كانت فيه الألف فإنّما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف فى الموضعين ؛ لبُعْدِه من الأَصْل .

ألا ترأنَّ حمراءَ على غير بناء أحمر ، وكذلك عطْشَى على غير بناء عطشان .

* * *

وما كان مؤنّثا لا علامة فيه سميت به مذكّرا ، وعدَدُ حروفه ثلاثة أحرف فإنّه ينصرف إذا لم تكن فيه هاءُ التأنيث ، تحرَّكت حروفُه أو سكَن ثانيها . وذلك نحو دَعْد ، وشَمْس ، وقدَم ، وقفًا (2) فيمن أنّثها . إن سميت بشىء من هذا رجلا انصرف .

وكذلك كلُّ مذكّر سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التأنيث لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة . وذلك نحو رجل سمّيته عَقْربا أوعَناقا /أو عُقابا فإنّه ينصرف فى النكرة ، ولا ينصرف فى المعرفة (3). ٣/٢٨٢

وإنّما انصرف فى الثلاثة لخفّته ؛ لأنَّ الثلاثةَ أقَلُّ أصول الأسماء .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هـاء كانت فى اسم للتانيث فان ذلك الاسم لا ينصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة .

قلت : فما باله انصرف فى النكرة وانماهذه للتانيث هلا ترك صرفه فى النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟.

قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم فى الاسم ، وانما هى بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعلا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . الا ترى أن العرب تقول فى حبارى : حبير وفى جحجبى : جحيجب ولا تقول فى دجاجة الادجيجة .. » .

(2) قال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهى القفا . من ذلك قوله :

وما المولى وان عظمت قفاه ... بأحمل للملاوم من حمار »

ورواية اللسان : وان عرضت قفاه .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « باب تسميه المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذى يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له فى الأصل =

كذلك إن كان الاسم أعجميًّا [1] .

ألا ترى أنّ نوحا ، ولوطا مصروفان فى كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ، [2] وأنّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر هذا فى باب الأعجميّة إن شاء الله .

فأمّا صالح وشُعَيب ، فاسمان عربيان [3] ، وكذلك محمّد صلى الله عليهم أجمعين .

فكلٌّ ما اشتققته ، فرأيت له فِعْلا ، أو كانت عليه دلالة بأنّه عربىّ ، ولم يمنعه من الصرف تأنيثٌ ، ولا عُجمة ، ولا زيادةٌ من زوائد الفِعْل تكون بها على مِثاله ، ولا أن يكون على مِثال الأفعال ، ولا عَدْل - فهو مصروف فى المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لايلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتســـميتهم اياء بالمذكر . وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الاعجمى . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت واشباه ذلك .. » انظر الكامل جـ ٦ ص ١٩٦ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣ : « باب ماينصرف فى المذكر البتة ..
كل اسم مذكر سمى بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان أعجميا أو عـربيا أو مؤنثا الا فعل مشتقا من الفعل ، أو يكون فى أوله زيادة فيكون كيجد ، ويضع ، أو يكون كضرب لا يشبه الاسماء . وذلك ان المذكر اشد تمكنا ، فلذلك كان احمل للتنوين ، فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة احرف ، لانه ليس شىء من الابنية اقل حروفا منه ، فاحتمل التنوين لخفه ولتمكنه فى الكلام .. » .
وانظر الكامل جـ ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمى فى ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مختصا به .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربى وكذلك شعيب » .

هـذا باب

ماكان من أسماءِ المذكَّر أو سُمِّىَ به

ما هو على ثلاثة أحْرُف

٣/٢٨٣ / اِعلم أنَّ جميع ذلك منصرف إلّا ما استثنيناه مِمّا فيه هاءُ التأنيث ؛ نحو : شاة ، وشية
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفِعْل ؛ نحو : يضَعُ ، ويزِن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَر ، وزُفَر .
أو يكون على مثال لا يكون إلّا للأفعال نحو : ضُرِب ، وقُتِل .
فأمّا غير ذلك فمصروف[1] .

(١) قال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم ان جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجـل سميته بهند أو دعد او قدر او لوط او نوح او سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه عـلامة التأنيث ، نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقثم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل او يكون فى أوله زيادة ؛ نحو: يضع ويزن فان ذلك الذى استثنياه غير منصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة . الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هـذا باب

ماكان من هذه الأَسماء على مثال فُعَل [1]

وإنَّما ذكرناه لنبيِّن المعدول منه من غيره .

فأَمَّا ما كان منه نكرة ، ويعرَّف بالأَلف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أَو جَمْعا .

فالواحد ؛ نحو : صُرد ، ونُغَر ، وجُعَل، ينصرف فى المعرفة والنكرة والجمع ، نحو : ثُقَب ، وحُفَر ، وعُمَر : إذا أَردت جمع عُمْرة ، وكذلك إن كان نَعْتا نحو : سُكَع ، وخُتَع [2] ، وحُطَم كما قال :

* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ [3] *

3/284

ولُبَد (وهو الكثير) من قول/ الله عزَّ وجلَّ : (أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَدًا) .

فأَمَّا ما كان منه لم يقع إلَّا معرفة ؛ نحو : عُمَر ، وقُثَم ، ولُكَع- فإنَّه غير مصروف فى المعرفة ؛ لأَنَّه الموضع الذى عُدِل فيه .

أَلا ترى أَنَّك لاتقول : هذا القُثَم ، ولا هذا العُمر ؛ كما تقول : هذا الجُعَل ، وهذا النُّغَر .

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٣-١٤: « باب فعل .
اعلم ان كل فعل كان اسما معروفا فى الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالاسماء ، نحو : صرد ، وجعل ، ونقب ، وحفر اذا أردت جماع الحفرة ، والثقبة .
واما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم ..
فانما صرفت ماذكرت لك؛ لانه ليس باسم يشبه الفعل الذى فى أوله زيادة ، وليست فى آخره زيادة تأنيث وليس بفعل لا نظير له فى الأسماء ، فصار ماكان منه اسما ، ولم يكن جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .
وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وابر .
وأماما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك :هذا رجل عمل اذا أردت معنى كثير العمل .
وأما عمر ، وزفر فانما منعهم من صرفهما.وأشباههما انهما ليسا كشىء مما ذكرنا وانما هما محدودان عن البناء الذى هو أولى بهما ،وهو بناؤهما فى الأصل ، فلما خالفا بناءهما فى الاصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر.. » .
الصرد : طائر . النغر : البلبل . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان جـ ١ ص ١٧٧ ، جـ ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .
وقد عقد المبرد فى الكامل بابا لفعل جـ ٧ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما فى المقتضب ، ولم يشر اليه .

(2) فى اللسان : رجل ختع ، وختع ، وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها .
وقال : رجل سكع : متحير مثل به سيبويه وفسره السيرافى .
وقال : هو ضد الختع وهو الماهر بالدلالة.

(3) تقدم فى الجزء الأول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هـذا باب

ماكان من فُعِل

اِعلم أنّه ما كان على فُعِلَ غيرَ مُعتلٍّ لم يكن إلّا فِعْلا ، وكذلك كلُّ بناء من الفِعْل معناه فُعِل إذا كان غيرَ مُعتلٍّ ؛ نحو : دُخْرِج ، واستُخْرِجَ ، وضُورِبَ .

فإن سمّيت من هذا رجلا لم تصرفه فى المعرفة ؛ لأنّه مِثال لايكون للأسماء ، وإنّما هو فيها مُدْخل .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ممّا يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مُخْرِجا له إلى مِثال الأسماء ـ انصرف فى المعرفة (١) ، لأنّ المانع له قد فارقه ./ وذلك قولُك : قد قِيلَ ، وبِيعَ ، ورُدَّ ، وشُدَّ إذا أردت مِثْلَ فُعِل ؛ لأنّه قد خرج إلى مِثال فِيل ، ودِيك ؛ كما خرج المدغم إلى مثال البُرّ ، والكُرّ .

٣ / ٢٨٠

وإن كان على مثال : أُطيع ، واستُطِيع ، وقُوول لم ينصرف فى المعرفة ، وكذلك : احْمُورّ فى هذا المكان ؛ لأنّه لم يخرج إلى مِثال من أمْثِلة الأسماء . فهذا جُمْلةُ هذا .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلا ضرب ، أو ضرب لم تصرفه .. ودحرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .
وقال فى ص ١٥ : « وان سميت رجلا ضرب ؛ ثم خففته ، فاسكنت الراء صرفته ، لانك قد اخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هـذا باب

ماأشْتُقَّ للمذكَّر من الفِعل

فمن ذلك ما كان اسما للفاعل ؛ نحو : مُجاهد ، ومُقاتِل ، وضارِب ، ومُكرِم ، ومُستطِيع ، ومُدَحرِج . فكلٌّ هذا منصرِف ؛ لأنَّه لا مانعَ له من الصرف ، وكذلك إن كان مفعولا ؛ نحو : مُخْرَج ، ومضروب ، ومُستطاع ؛ لأنَّها أسماءٌ مُشتقَّة .

* * *

وما كان من الأعجمية مُعْرَبا فهذا سبيله .

والمعْرَب منها ما كان نكرة فى بابه ؛ لأنَّك تعرِّفه بالألف واللام ، فإذا كان كذلك كان حُكْمه حُكمَ العربيَّة . لا يمنعه من الصرْف إلَّا ما يمنعها . فمن ذلك : رَاقود ، وجَامُوس ، وفِرِنْد ؛ لأنَّك تعرِّفه بالألف / واللام[1] .

٣/٢٨٦

فإذا كان معرفة فى كلام العجَم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذى فيه من إدخال الحروف العربيَّة عليه . وذلك نحو : إسحق ، ويعقوب ، وفِرْعَوْن ، وقارُون ؛ لأنَّك لاتقول : الفرعون[2] ولو سميته بيعقوب – تعنى ذكر القَبَج[3] – لانصرف ؛ لأنَّه عربىٌّ على مثال يربوع .[4]

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاعجمية .
اعلم ان كل اسم أعجمى اعرب ، وتمكن فى الكلام ، فدخلته الالف واللام ، وصار نكرة ، فاذا سميت به رجلا صرفته الا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربى . وذلك نحو : اللجام ، والديباج ، واليرندج ، والنيروز ، والفرند . والزنجبيل . والارندج . والياسمين فيمن قال : ياسمين كما ترى ، والسهريز والآجر .. » .
وانظر الكامل جـ ٧ ص ٢٤٨ – ٢٤٩ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « وأما ابراهيم . واسماعيل . واسحاق . ويعقوب . وهرمز . وفيروز . وقارون . وفرعون وأشباه هذه الاسماء فانها لم تقع فى كلامهم الا معرفة على حد ما كانت فى كلام العجم ، ولم تمكن فى كلامهم ، كما تمكن الأول ؛ ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة اسمائهم العربية ، كنهشل ، وشعثم ، ولم يكن شىء منها قبل ذلك اسما يكون لكل شىء من أمة ، فلما لم يكن فيها شىء من ذلك استنكروها فى كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان جـ ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طويل الرجلين قصير اليدين (حياة الحيوان جـ ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التى فى أوَّله لاتمنعه من الصرف ؛ لأنَّها لا تبلغ به مِثال الفِعْل ؛ لأنَّ الفِعْل لايكون على يَفْعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذاك بأن إسحاق ويعقوب الأعجميَّين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاءمت هذه الحروف العرب .

ونظير إسحق فى القصد إلى العربىّ والعجمىّ ما قلت لك فى عُمَر من أنَّك إذا أردت به جمع عُمْرَة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .

وإن كان الأعجمىّ قد أُعْرِبَ ولم يكن على مِثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرِف وصار كعربىٍّ لا ثانِىَ له ؛ لأنه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربيَّة الأصليَّة . فمن ذلك آجُرّ[1] / مصروف لدخوله فى التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربىٍّ منفرد ببنائه نحو : إبل ، وإطِل ، وصَعْفُوق .

٣ / ٢٨٧

فأمَّا (بقَّم)[2] فلا ينصرف فى المعرفة وإن كان قد أُعْرِب ؛ لأنَّه قد وقع من أمْثِلة العرب على ما لايكون إلَّا فِعْلا . نحو : ضُرِبَ ، وقَطَّعَ فمنعه الصرف ما منع ضرِّب لو سمِّيت به رجلا .

وكذلك سَراوِيل لا ينصرف [3] عند النحويِّين فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربيَّة لايدخله الصرف ، نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت لمَّا دخلها الإعراب كالعربية .

فهذا جملة القول فى الأعجمىِّ الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد اعرب ، وتمكن فى الكلام، وليس بمنزلة شىء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس فى آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وانما هو بمنزلة عربى ليس له ثان فى كلام العـــرب ، نحو : ابل ، وكدت تكاد واشباه ذلك » .

وذكر المبرد انه ليس فى الكلام (فعلول) وصعفوق قيل انه أعجمى اعرب جـ ١ : ١٢٥ ، جـ ٢ : ١٢٧ ، جـ ٣ : ١٣٥ .

(٢) تقدم فى ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشىء واحد وهو أعجمى أعرب كمـا أعرب الآجر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهـم ما لا ينصرف فى نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير فى الأسماء . فان حقرتها اسم رجل لم تصرفهـــا كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرر المبرد حديثها فى ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية جـ ١ ص ٥٠ ، والخزانة جـ ١ ص ١١١ .

هـذا باب

الجمع

المزيد فيه ، وغير المزيد

أمّا ما كان من الجَمْع على مثال مَفاعِل ، ومَفاعِيل ؛ نحو : مَصاحف ، ومَحارِيب ، وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فعالِيل ، وفواعِل ، /وأفاعِل . وأفاعِيل وكلٌّ ما كان ممّا لم نذكره على سكون هذا وحركته وعَدَده ؛ فغير منصرف فى معرفة ولا نكرة .

٣ / ٢٨٨

وإنّما امتنع من الصَّرْف فيهما ؛ لأَنَّه على مِثال لايكون عليه الواحد ، والواحد هو الأَصْل ، فلمّا بايَنَه هذه المباينة ، وتباعد هذا التباعُدَ فى النكرة ــ امتنع من الصرف فيها . وإذا امتنع من الصرْف فيها فهو من الصرْف فى المعرفة أَبْعَد [١] . ويَدُلُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ) [٢] وقوله : (لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وَبِيَعٌ وصلواتٌ ومسَاجِدُ) [٣] . كلٌّ هذا هذه علّتُه . فإن لحِقته الهاءُ للتأْنِيثِ انصرف فى النكرة على ما وصفت لك فى الهاء أَوّلا ؛ لأَنَّ كُلَّ ما كانت فيه فمصروف فى النكرة ، وممتنع من الصرف فى المعرفة ؛ لأَنَّ الهاءَ عَلَم تأْنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْع إلى باب طَلْحة ، وحمْدة ؛ وذلك ؛ نحو : صَياقلة [٤] ، وبَطارِقة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف فى النكرة ، وقد كان قبْل الهاء لاينصرف فيها ؟

فالجواب فى ذلك : أَنَّه قد خرج إلى مِثال / يكون للواحد .

٣ / ٢٨٩

أَلا ترى أَنَّك تقول : رجل عَباقِية ، وحمار حزابِية ، فالهاء أَخرجته إلى هذا المِثال ؛ كما أَنَّ

(١) فى سيبوية ج ٢ ص ١٥ ـ ١٦ : « باب ماكان على مثال مفاعل ، ومفاعيل .
اعلم انه ليس شىء يكون على هذا المثال الا لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك لانه ليس شىء يكون واحدا يكون على هذا البناء ، والواحد اشد تمكنا ، وهو الاول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذى هو أشد تمكنا ، وهو الأول تركوا صرفه ، اذ خرج من بناء الذى هو أشد تمكنا ، وانما صرفت مقاتلا ، وعذافرا ، لان هذا المثال يكون للواحد ... » .
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبأ : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال فى المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيدا لتأنيث الجمع وذلك قولك الصياقلة والمهالبة » .
والصياقلة : جمع صيقل وهو شحاذ السيوف .
والبطارقة : جمع بطريق وهو القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

ياءى النسب يُخرجانه إلى باب تميمىّ ، وقيسىّ . وذلك قولُك : مدائنىّ ونحوه ، ينصرف فى المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أنّ مَدائنيًّا إنّما هو للواحد ،فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاءُ إلّا أنّ ماكانت فيه الهاءُ لاينصرف فى المعرفة من أجْلِ التأنيث ، وما كانت فيه ياءُ النسب فمصروف فى المعرفة ، والنكرة[1] .

فأمّا سَرارِىّ ، وبَخاتِىّ [2] ، وكراسِىّ فغير مصروف فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنّ الياءَ ليست للنسب ، وإنّما هى الياءُ التى كانت فى الواحد فى بختيّة وكرسىّ .

فأمّا قولك : حَوالىّ[3] ، وحَوارىّ [4] فهو حَوال ، وحَوار ، فنسب إليه ، فإنّما على هذا تعتبر ماوصفت لك .

فأمّا قولهم : رَباع ، ويَمان فنذكره فى باب : ما اعتلّ من هذا الجمع[5] إن شاءَ الله .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦ : « قلت : ارايت صياقلة واشباهها لم صرفت ؟ .
قال : من قبل ان هذه الهاء انما ضمت الى صياقل ، كما ضمت (موت) الى (حضر) ، و (كرب) الى (معدى) فى قول من قال : معد يكرب ، وليست الهاء من الحروف التى تكون زيادة فى هذا البناء ، كالياء والألف فى صياقلة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجميع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجىء مضمومة الى هذا البناء ، كما تضم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بباب طلحة ، وتمرة ، كما تلحق هذا بباب تميمى ، وقيسى يعنى قولك : مدائنى ؛ ومساجدى ، فقد اخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعل الى باب تميمى ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .
ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائنى ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه .
وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذى ليس فى الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحدا ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة » .
فى اللسان : العباقية : اللص الخارب الذى لا يحجم عن شىء .
وشجر له شوك يؤذى من علق به .
رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : اذا كان غليظا الى القصر .

(٢) البخاتى : جمع بختى ككرسى وفى اللسان : البخت ، والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب وهى الابل الخراسانية تنتج من عربية ...
وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائنى ، لانك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التى كانت فى الواحد..

(٣) فى اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل همزة ، وحولة ، وحوالى وحوالى . وحولول : محتال شديد الاحتيال .
وفيه أيضا : أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولى : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالى بغير تنوين ؛ ويقصد المبرد المعنى الأول .

(٤) فى اللسان : كل مبالغ فى نصرة آخر حوارى ، وخص بعضهم به انصار الانبياء ...
والحوارى : الناصح وأصله الشىء الخالص ؛ وكل شىء خلص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعقد هذا الباب الذى وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض فى الجزء الاول ص ١٤٣ .
وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشآم فى ص ١٤٥ من هذا الجزء .

٣/٢٩٠ فأمَّا ما كان من الجَمْع على مثال (أفْعَال) ، و(فُعُول) / ، نحو :أجمال ، وفُلوس فمنصرف فى المعرفة والنكرة ؛ لأنَّه على مثال يكون للواحد . وهو جَمْعٌ مُضارِع للواحد ؛ لأنَّه لأدْنَى العدد . أعنى أفعالا .

وفُعول وإن كان لأكْثَرِ العدد فمضارعتُه للواحد ؛ لأنَّه يُجمع كما يُجمع الواحد .

فأمَّا (أفْعال) فما يكون منه على مثال الواحد قولهم : بُرْمَة أعْشار وحَبْل أرْمام ، وأقْطاع . وثوب أكياش : متمزِّق ، ويُجْمَع كما يُجْمَع الواحدُ . وذلك قولك : أنعام وأناعيم ، وأعراب وأعاريب .

وما كان على (فُعُول) للواحد فقولك : سُدوس للطيلسان الأخضر .

وما يكون من هذ مصدرا أكْثرُ من أن يُحْصَى(١) ؛ نحو : قعدت قُعودا ، وجلست جُلوسا ، وسكتُّ سُكوتا .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦ ـ ١٧ : « وأما أجمال ، وفلوس فانها تنصرف وما أشبهها ، لانها ضارعت الواحد .

ألا ترى انك تقول : أقوال ، وأقاويل ، وأعراب ، وأعاريب ، وأيد ، وأياد ، فهذه الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ، ومفاعيل اذا كسر للجمع ، كما يخرج اليه الواحد اذا كسر للجمع .

واما مفاعل ، ومفاعيل فلا يكسر ، فيخرج الجمع الى بناء غير هذا ، لان هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت ..

فكذلك الفعول : لو كسرت مثل الفلوس لان تجمع جمعا لأخرج الى فعائل ، كما تقول : جدود ، وجدائد ، وركوب وركائب ، ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .

ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .

ويقوى ذلك ان بعض العرب يقول : أتى للواحد فيضم الألف .

وأما (افعال) فقد يقع للواحد من العرب من يقول : هو الأنعام .

وقال الله ـ عز وجل ـ (نسقيكم مما فى بطونه) .

وقال ابو الخطاب : سمعت العرب يقولون: هذا ثوب أكياش .

ويقال : سدوس لضرب من الثياب .. » . وانظر سيبويه أيضا جـ ٢ ص ٢٠٠ .

***

برمة اعشار : البرمة : قدر من حجارة وفى القاموس : وقدر اعشار ، وقدور أعاشير : مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لايحملها الا عشرة .

حبل ارمام : بال . وحبل اقطاع : مقطوع .

ثوب اكياش فى سيبويه اكباش بالباء الموحدة كما ذكرنا .

وفى اللسان : وثوب اكباش وهى من برود اليمن . وقد صح الآن أكياش .

وقال فى (كيش) : ثوب اكياش ، وجبة اسناد ، وثوب أفواف قال : الأكياش : من برود اليمن .

وفى القاموس : الثوب الأكياش الذى أعيد غزله مثل الخز والصوف ، أو هو الردىء .

وفى الخصائص جـ ٢ ص ٤٨٢ ثوب اكباش بالباء الموحدة .

ويُجمع كما يُجمع الواحد،تقول : بُيوت وبُيوتات [1]. فهما ينصرفان فى المعرفة والنكرة على كلِّ حال : أعنى أَفعالاً ، وفُعُولا إلّا أن تسمىً بهما مُؤنَّثا فيمنعهما التأنيثُ الصَّرْف ؛ لأنَّ كلَّ مُؤنَّث ، على ثلاثة أحرف متحرّكات غيرُ منصرف ،/وكلّما زاد فى عدد الحروف كان ذلك أوْكدَ لترك صرفه ، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله .

٣
٢٩١

وأمّا ما كان من الجَمْع على مثال (أَفْعُل) نحو : أَكْلُب وأَكْعُب ، فغير منصرف فى المعرفة ؛ وإنّما منعه الصرفَ أنّه على مثال الفِعْل؛ نحو : أَعْبُدُ ، وأَقْتُل ، وينصرفان فى النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل .

وما كان من الجمع على مثال (فُعْلان) ، و(فِعْلان) ؛ نحو : قُضبان وظِلمان ، فغير منصرف فى المعرفة لزيادة الألف والنون ، وخروجه إلى باب عثمان وسِرْحان ، وينصرفان فى النكرة ؛ لأنَّ الممتنع من الصرف فى المعرفة والنكرة من هذا البابِ(فَعْلان) الذى له (فَعْلى) على ما ذكرت لك ؛ نحو : غضبان ، وسكران .

كما أنَّ الممتنع من باب ماكان على مثال (أَفْعَل) من أن يصرف فى المعرفة والنّكرة — (فأَفْعَل) الذى هو نعت ؛ نحو : أَحْمر ، وأَصْفر .

وما كان من الجمع على مثال (فِعال) فمصروف ، وذلك نحو : كِعاب ، وكِلاب؛ لأنّه بمنزلة الواحد/ نحو : حِمار ، وكتاب [2] . وفى هذه الجملة دلالةٌ على كلِّ ما يرِد عليك من الجَمْع إن شاء الله .

٣
٢٩٢

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٠ : « هذا باب جمع الجمع .
أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وافعل على افاعل ، لان (افعلا) بزنة (افعل) ، و (افعلة) بزنة افعلة ، كما ان (أفعالا) بزنة افعال ، وذلك نحو : ايد وأياد واوطب واواطب،
وأما ما كان (افعالا) فانه يكسر على (افا عيل) لأن أفعالا بمنزلة افعال ، ذلك نحو : أنعام وأناعيم واقوال واقاويل .
وقد جمعوا (أفعلة) بالتاء ، كما كسروها على (افاعل) .. وذلك قولهم :
اعطيات واسقيات ... ومثل ذلك : الحمرات والطرقات والجزرات ... وكذلك : الطرق والبيوت .. » .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع يجمع اذا اختلفت أنواعه .. وكذلك تقول : طريق وطرق وطرقات .. وأوطب وأواطب ... وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فانه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية .
وقد بينا ذلك فى المقتضب فيما يجرى ولا يجرى باستقصاء علته » الورقة ١٤١ .
وهذا النص يثبت لنا أن المبرد يجعل المقتضب قمة كتبه فى النحو فيحيل عليه فى كتبه الاخرى .
(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا أو جمالا صرفته فى النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماع كله . الا تراهم صرفوا أنمارا وكلابا ... » .

هـذا باب

ماكان من جَمع المؤنث بالألف والتاء

فهذا الجمْع فى المؤنَّث نظيرُ ماكان بالواو والنون فى المذكَّر ؛ لأنَّك فيه تُسَلِّم بناءَ الواحد كتسليمك إيَّاه فى التثنية .

والتاءُ دليلُ التأنيث ، والضمة علَمُ الرفع ، واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك فى مسلِمين[1] .

والتنوين فى مُسلماتٍ عِوَضٌ من النون فى قولك : مُسلِمين .

فإن سمَّيت بمسلمات رجلا أو امرأة لحِقه التنوين ؛ لأنَّه عِوَض فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فإذا أَفضْتُمْ مِنْ عَرَفات) [2] و (عرفات) معرفة ؛ لأنَّه اسمُ موضع بعينه .

هذا فى قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ماكان على وزن المسلمين فالوجْهُ فيه أن يَجْرى هذا المجْرَى وإن لم يكن فى الأَصل جَمْعا ؛ كما / أَنَّ كُرسيًّا وبُخْتِيًّا كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نَسَب إلى حىٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

٣
―――
٢١٣

(١) تحدث المبرد فى غير موضـــع من المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثا صريحـــا فى انه معرب فى كل احـــواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كمـــا استوى ذلك فى مسلمين كما قال فى الجزء الأول ص ٧ : فاذا أردت رفعه قلت مســـلمات فأعلم ونصبه وجره مسلمات يستوى الجر والنصب ، كما استويا فى مسلمين ..

وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث فى حـــالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعـــل فى حالتى الرفع والجر وقد سبق لنـــا ان المبرد يمنع من اطلاق حركات الاعراب على حركـــات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى فى سر الصناعة الى المبرد ان جمع المؤنث مبنى عنده فى حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« الا ترى أن ابا الحسن وابا العباس ومن قال بقولهما ذهبـــا الى أن كسرة تاء التانيث فى موضع النصب انما هى حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا فى كسرتها فى موضع الجـــر انها حركة بناء بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب .. » . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من أن الممنوع من الصرف مبنى فى حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عزّ وجلّ : (كَلَّا إِنَّ كِتابَ الأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ)(1) .

وتقول على هذا : قِنَّسْرُون (2) ، ومررت بقِنَّسْرين ، وهذه يَبْرُونَ(3) ، ومررت بيَبْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قِنَّسرينٌ كما ترى ، وجَعل الإعراب فى النون ، وقال : هذه سنونٌ فاعلم ـ فإِنَّه يفعل مِثْل هذا بالمؤنَّث إذا كان واحدا ، ويُجيزه فى الجَمْع ، كما تقول : هؤلاء مسلمينٌ فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدَّرِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى   وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(4)

(1) سورة المطففين : ١٨ـ١٩ .

(2) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣ـ٤٠٤ .

(3) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بنى سعد ، وقرية من قرى حلب . أنظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ .
وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣ـ٣٤ .

(4) استشهد به المبرد فى الكامل على اعراب جمع المذكر والملحق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١ـ٣٢ـ٣٣ معلقا على قول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين :
« فخفض هذه النون وهى نون الجمع ، وانما فعل ذلك ، لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجدٌ ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لأن الجمع يكون على ابنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معانى الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع اكثر من الجمع ، ثم ذكر البيتين ... » .
وسيكرر المبرد هذا الحديث فى الجزء الرابع .
فالمبرد فى كتابيه يرى ان هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى فى كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :
كان ابو العباس يذهب فى قول سحيم : وقد جاوزت حد الأربعين الى أنه اخرجه على اصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة .. وقال البغدادى فى الخزانة : أراد بأبى العباس المبرد وليس فى كلامه ما نقله عنه .
يقال : ادراه يدريه : اذا ختله وخدعه . يقول : كيف يطمع الشعراء فى خديعتى وقد جاوزت اربعين سنة .
البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحى .
وهى فى الاصمعيات ص ٢ـ٧ وحماسة البحترى ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤ـ٤١٦ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٣٣٩ـ٣٤٠ .

وقال الآخر :

أَبِيٌّ أَبِي ذُو محافظة   وابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٌّ ...

وقال الله عزّ وجلّ فيما كان واحدا : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ) (٢) فمن رأى هذا قال : هذه عرفاتُ مباركا فيها ، وعلى هذا يُنْشَدُ / هذا البيت :

٣ / ٢٩٤

تَنوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها   بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نظَرٌ عالى(٣)

وقال الآخر :

* تَخيَّرها أَخُو عَاناتِ دَهْرًا (٥)

(١) استشهد به فى الكامل ايضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لذى الأصبع العدوانى .

وهى فى الأمالى ج ١ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠ـ١٦٤ وشرحها للأنبـارى ص ٣٢١ ـ ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص٦٨٩ ـ ٦٩٠ .

والاغانى ج ٣ ص ١٠٤ـ١٠٦ . وامالى المرتضى ج ١ ص ١٨١ـ١٨٣ . والخزانة ج٣ ص ٢٢٦ـ٢٢٨ . والسيوطى ص ١٤٧ـ١٤٨ . والعينى ج ٣ ص ٢٨٧ .

(٢) الحاقة : ٣٦ .

(٣) استشهد به المبرد هنا على حذف تنوين اذرعات كما ذكر ذلك فى ص ٣٧١ـ٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين فى أذرعات ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين اذرعات قال :

« ومثل ذلك اذرعات : سمعنا أكثر العرب يقولون فى بيت امرىء القيس :

تنورتها من اذرعات ... ومن العرب من لا ينون أذرعات » .

وذكر ابن جنى فى سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المتنور : الناظر الى النار من بعـد اراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أدنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبـره بتقدير مضاف ، أى : ذو .

يريد ان أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟.

الجملتان الاسميتان حالان من ضمير المؤنث فى تنورتها .

اذرعات : بلد فى أطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠ـ١٣١ .

يثرب : مدينه الرسول صلى الله عليـه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠ـ٤٣١

والبيت من قصـيدة مشهورة لامرىء القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ ـ ٣٣ ، ١٥٩ ـ ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ ـ ١١٣ .

(٤) بقيته كما فى ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

* ورَجَّى أَوْلَها عامًا فعامًا *

وروايته فى الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخيرها أخو عانات شهرا   ورجى خيرها عاما فعـاما

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعته ، اذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عانات ، ويجوز أن تكسر التاء وان تفتح فيـكون ممنوعا من الصرف .

والوجْهُ المختار في الجَمْع ما بدأتُ به ، وأمّا الواحد ؛ نحو : غسلين ، وعلِّيِّين – فالوجهان مقولان مُعتدلان .

= وفى معجم البلدان جـ ٤ ص ٧٢ « قرى عانات سميت بثلاثة اخوة من قوم عاد خرجوا هرابا فنزلوا تلك الجزائر ..
فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أى قطع من الظباء وهى بالشام » .
والبيت من قصيدة للأعشى فى الديوان ص ١٩٥–١٩٩ .
وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل فى عانات شهرا يختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجيا ما يعود عليه منها عاما بعد عام .

هـذا باب

مالحِقَتْه ألف ونون زائدتان

أمّا ما كان من ذلك على (فَعْلان) الذى له (فَعْلَى) فقد تقدّم قولنا فيه أنّه غير مصروف فى معرفة ولانكرة (١) .

وإنّما امتنع من ذلك ؛ لأنّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث فى قولك : حمراءُ وصفراءُ . والدليل على ذلك أنَّ الوزن واحد فى السكون ، والحركة ، وعدَد الحروف ، والزيادة .

وأنّ النون ، والألف تُبدَل كلٌّ واحدةٍ منهما من صاحبتها .

فأمّا بَدَل النون من الألف فقولك فى صنعاء ، وبهراء : صنعانىّ ، وبهرانىّ .

وأمّا بَدَل الألف منها فقولك – إذا أردت/ضربت زيدًا فوقفت – قلت : ضربت زيدًا ، وفى قولك : اضربَنْ زيدا و (لنسْفعًا بالنّاصِيَةِ) إذا وقفت قلت : اضربا زيدا ، ولنسفعَا .

٣/٩٥

وزعم الخليل أنَّ الدليل على ذلك : أنَّ كلَّ مُؤنَّث تلْحَقُه علامة التأنيث بعد التذكير فإنّما تلْحَقُه على لفْظه إلّا ماكان مُضارِعا لتأنيث أو بدَلا فى أنَّ علامة التأنيث لاتلحَقة على لفْظه ؛ لأنّه لا يَدخل تأنيث على تأنيث ، وكذلك لا يَدخل على ماكان بمنزلته .

ألا ترى أنّك لاتقول : حمراءة ، ولا صفراءة .

فكذلك لا تقول : غضبانة ، ولا سكرانة ، وإنّما تقول : غضْبَى ، وسَكْرَى .

فإن كان (فَعْلان) ليس له (فَعْلى) ، أو كان على غير هذا الوزن ممّا الألف والنون فيه زائدتان – انصرف فى النكرة ، ولم ينصرف فى المعرفة ؛ نحو : عثمان ، وعُرْيان ، وسِرْحان .

وإنّما امتنع من الصرف فى المعرفة للزيادة التى فى آخره (٢) ؛ لأنّها كالزيادة التى فى آخر سَكْران وانصرف فى النكرة ؛ لأنّه ليست مؤنّثه (فَعْلى) ؛ لأنّك تقول : فى مؤنثه : عُرْيانة ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١ « وانما دعاهم الى الا يصرفوا هذا فى المعرفة ان آخره كآخر ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته فى المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة =

٣ ٢٩٦ وخَمْصانة ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/فمنزلةُ هذا من باب غضبان كمنزلة أَفْكَل من باب أحمر ، وكمنزلة حَبَنْطًى من باب حُبلى وسَكْرَى .

وسنذكرها بعَقِب هذا الباب إن شاء الله .

فأمَّا حَسَّان(١) ، وسَمَّان(٢) ، وتُبَّان(٣) فأنت فى هذه الأسماء مُخيَّر :

إن أخذت ذلك من السمْن ، والتبْن ، والحُسْن ، فإنَّما وَزْنُها (فَعَّال) .

وإن أخذت حَسَّان من الحَِسِّ(٤) ، وسَمَّان من السَّمّ ، وتبَّان من التبِّ ـ لم تصرفه فى المعرفة لزيادة الألف والنون ، وصرفته فى النكرة .

فأمَّا فَينان(٥) فالنون فيه أصْل بمنزلة الدال من حمَّاد ، وذلك منصرف فى المعرفة والنكرة ؛ لأنَّ معناه : كثير الفنون ، كأفنان الشجر ، فهو منصرف على كلِّ حال ، وتقديره من الفِعْل (فَيْعَال) على وزن بيطار .

= ما لا يدخله التنوين فى معرفة ولا نكرة ، وذلك (افعل) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الالف فى الاصل لباب (فعلان) الذى له (فعلى) ، كما كان بناء افعل فى الاصل للأفعال .. » .

(١) فى ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ : « القياس يقتضى زيادة النون والا ينصرف حملا على الاكثر ، ويجوز ان يكون مشتقا من الحسن » .

وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٤ : « يرجع الى الحسن أو الى الحس وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفى الكامل ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حسانا من الحسن صرفه ، لان وزنه فعال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن اخذه من الحس لم يصرفه ؛ لأنه حينئذ فعلان فلا ينصرف فى المعرفة » .

(٢) فى اللسان : السمان : بائع السمن . الجوهرى : السمان ان جعلته بائع السمن انصرف ، وان جعلته من السم لم ينصرف فى المعرفة .

(٣) التبان (بالضم والتشديد) : سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه فى شعر الفرزدق : (الديوان ص ٨٥٦) .

وإنَّكَ إذْ تَهْجُو تَميمًا وتَرْتَشِى تَبَابِينَ قَيْسٍ أو سُحُوقَ العمائم

وفى اللسان ايضا : ورجل تبان : يبيع التبن وان جعلته فعلان من التب لم تصرفه .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وإذا سميت رجلا طحان أو سمان من السمن أو تبان من التبن صرفته فى المعرفة ، والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف ، وهى بمنزلة دال حماد » .

(٤) فى حواشى الجاربردى ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ (الحس) الظاهر انه بالكسر ومعناه حينئذ الحركه وان يمر بك قريبا فتسمعه ولا تراه والصوت ، أما بالفتح فمعناه : القتل .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال : مصروف ، لانه (فيعال) وانما يريد ان يقول لشعره فنون كأفنان الشجر » . =

وكذلك مُرّان (١) لأنَّه فُعّال ، ومعناه : المرانة ، أى : اللّين .

فعلى هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فأمّا ماكانت نُونُه زائدةً وليست فيها ألف فمنصرف فى المعرفة والنكرة؛ لأنّه لا يُشبه (فَعْلان فَعْلى) المنقلبة/نونه من ألفه .

٣ / ٢٩٧

فمن ذلك : رَعْشَنٌ إنّما هو من الارتعاش(٢) قال :

* مِنْ كُلِّ رَعْشاءَ وناجٍ رَعْشَنِ *

وكذلك سِرْحان لو صغَّرته فقلت سُرَيْحِين لصرفت سُرَيْحِينًا فى المعرفة والنكرة ، وماكان مِثْله نحو تصغيرك سُلْطانا ، وضِبْعانا إذا قلت : سُلَيْطين ، وضُبَيْعِين (٣) .

وكذلك (ضَيْفَن) النون زائدة ؛ لأنَّه الذى يجىء مع الضيف ، فتقدُّره : فَعْلن(٤) .

= وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينـــان ، اى : حسن الشعر طويله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الغصـــن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ؛ وقال الجوهرى : هو فعلان من الفـــين وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفى اللسان : وان أخذته من الفينة – وهو الوقت من الزمان – الحقته بباب فعلان وفعلانة ، فصرفته فى النكرة ، ولم تصرفه فى المعرفة ..

وانظر ابن يعيش جـ ٩ ص ١٥٥ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ، لان المران انما سمى للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .

فى اللسان : المران بالضـم : الرماح الصلبة اللدنة واحدتها : مرانة .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعلن فى الصفة . قالوا : رعشن وضيفن ؛ وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ . « وكذلك الرعشن لأنه من الارتعاش . والضيفن لأنه من الضـيف . والعلجن لأنه من الغلظ » .

وفى اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازه فى السير وناقة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبه وروايته فى الديوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتحيات الذّقن ... بكل رعشاء وناجٍ رَعْشَنِ .

وانظر المنصف جـ ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ، لأن آخره الآن لايشبه آخر عضبان ، لانك تقول فى تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة غسلين .. » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هـذا باب

ماكانت آخره ألف مقصورةٌ

للتأنيث ، وللإلحاق

أَمّاً ماكانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلى ، وسَكْرى فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لاينصرف فى معرفة ولا نكرة[1] .

وأَمّاً ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصروف فى النكرة؛ لأنّه مُلْحَق بالأُصول ، وممنوع من الصرف فى المعرفة ، لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعُه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أفْكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك/ حَبَنْطًى إنّما هو من حَبِط. بَطْنُه ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبلُغ بهما بناء سَفرْجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبَنْطاةٌ .ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيثٍ .

٣/٢٩٨

وكذلك أَرْطًى ملحق بجعفر ؛ ووزنه (فَعْلًى) ملحق بفعْلل ، وعلى ذلك تقول فى الواحدة : أَرْطاة .

ومثله مِعْزًى ملحق بهجْرَع ، ودرهم .

فأَمّاً ماكان مثل ذِفْرَى ، وتتْرَى[2] الذى يكون فيه الأَمْران : الإلحاق والتأنيث ، وماكان من بابه فسنذكره فى موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم فى ص ٣١٩ .

(٢) ذكر فى الجزء الثانى ص ٢٣٣ أن الف ذفرى للتانيث وكسرها على ذفارى وسيذكر فى ص ٣٣٩ أن الف تترى للالحاق او للتأنيث .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ٨ ــ ٩ : « فاما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسيلة، فنونوا وهى اقلهما ، وقالوا : ذفرى أسيلة وذلك انهم أرادوا أن يجعلوها الف تأنيث .

فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقة بهجرع، كما أن واو جدول بتلك المنزلة .

وكذلك تترى فيها لغتان .. » .

قرىء فى السبعة بتوين تترى ومنع صرفها فى قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى) النشر جـ ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هـذا باب

ماكان من أَفْعَلْ نَعْتاً

يصلُح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْدَل ، وأَخْيَل(١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأَنَّ الأَجْدَل إِنَّما يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخْيَل أيضا : اسم طائر .

٣ / ٢٩٩

فإن قال قائل : إنَّ (أَجْدَل) إنَّما هو مأخوذ من الجَدْل وهى شدَّة الخَلْق/وأَخْيَل إنَّمَا هو هو أَفْعَل مأخوذ من الخِيلان ، وكذلك أَفْعَى إنَّما هو (أَفْعَل) مأخوذ من النكادة (٢) .

قيل له : فإنَّه كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعْتا ، ولا يصرفه فى معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أَجودُهما : أَن تكون أسماء منصرفة فى النكرة ؛ لأَنَّها – وإن كان أَصلها ما ذكرنا – فإنَّما تدلُّ على ذات شىء بعينه .

أَلا ترى أَنَّ أَجْدَل لايدلُّ إلَّا على الصقر ، تقول : أَجْدَلٌ بمنزلة قولنا : صقر .

وكذلك أَفْعَى لايدلُّ إلَّا على هذا الضرب من الحيَّات .

ومثل ذلك أَخْيل ؛ لأَنَّه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (افعل) صفة فى بعض اللغات واسما فى اكثر الكلام .

وذلك اجدل ، واخيل وافعى . فاجـود ذلك : أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعـله بعضهم صفة ، وذلك لان الجدل شدة الخلق ، فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد .

واما اخيل فجعلوه من اخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر اخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء افعى كانه صار عندهم صفة وان لم يكن له فعل ، ولا مصدر » .

وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨–٢٧٩ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيـة الخبيثة الشديدة من قولهم : فعوة السم ، أى : شدته » .

وفى الهمع ج ١ ص ٣١ فلحـــظ (فى افعى) معنى خبيث منكر وقيل : انه مشتق من فوعه السم وهى حرارته واصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى .

وانظر مقاييس اللغة جـ ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أَبْغَثَ لطائر[1] .

فأمَّا الأَسْوَد - إذا عنيت الحيَّة ، والأَدْهَم - إذا أردت القيد ، والأَرْقم - إذا عنيت الحيَّة - فنعوتٌ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها تحلية لكلِّ ما نُعِت بها غير دالَّة على لون بعينه[2] .

* * *

فأمَّا (أَوَّلُ) فهو يكون على ضربين : يكون اسما ، ويكون نعتا موصولا به من كذا .

وأمَّا / كَوْنُه نعْتا فقوله : هذا رجلٌ أَوَّلُ منك ، وجاءنى هذا أَوَّلَ من مجيئك ، وجئتك أَوَّلَ من أَمْس .

٣ / ٣٠٠

وأمَّا كَوْنُه اسما فقوله : ماتركت له أَوَّلا ولا آخِرا كما تقول : ماتركت له قديما ولا حديثا .

وعلى أىِّ الوجْهين سمِّيت به رجلا انصرف فى النكرة ؛ لأنَّه على باب الأسماء بمنزلة أَفْكَل ، وعلى باب النعوت بمنزلة أَحْمر[3] .

وفى اللسان : وفوعة السم حدته وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل ؛ الافعـوان منه على هذا : أفلعان .

فى اللسان : كل شىء جر على صاحبه شرافهو نكد ، وصاحبه أنكد .

ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، واوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبغث وانما هو من البغثة وهو لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبغث شيئا واحدا ، وجعلهما معا من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبغث ، فأما الأبغث فهو من طير الماء ، وسمى أبغث لبغثته وهى بياض الى الخضرة ، واما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .

وانظر حياة الحيوان جـ ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ : « واما أدهم - اذا عنيت القيـد - والأسـود - اذا عنيت الحية - الأرقم - اذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معـرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى ذلك العرب .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أداهم ، وأراقم فأنت تقول : الأبطح والأباطح ، وأجارع ؛ وأبارق .. »

(٣) سيبويه جـ ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو افعـل من عامك ، ولكنهم الزموه هنا الحذف استخفافا ، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك .

وقد جعلوه اسما بمنزلة أفكل وذلك قول العرب : ما تركت له اولا ، ولا آخرا ، وانا اول منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان اجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون اسما .

فأمَّا أَرْمَل فإنَّه اسمٌ نُعِت به . والدليل على ذلك أنَّ مؤنَّثه على لفظه . تقول للمرأة : أَرْمَلَة ، ولو كان نعْتا فى الأَصْل لكان مؤنَّثه فَعْلاء ؛ كما تقول : أَحمر . وحمراء . فقولهم : أَرْمَلَة دليل على أنَّه اسم .

وكذلك أَرْبَعٌ إنَّما هو اسم للعدد وإن نُعِتَ به فى قولك : هؤلاء نِسْوة أَرْبَعٌ . لا اختلافَ فى ذلك (١) .

وإنَّما جاز أَن يقع نعْتا وأَصْلُه الاسم ؛ لأَن معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أَسَد ؛ لأَنَّه معناه : شديد .

= وعلى أى الوجهين جعلته اسما لرجل صرفته فى النكرة •
واذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به انك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما انك اذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه امس ، والذى يليه غد .
واما قولهم : ابدأ به اول ، وابدأ بها اول فانما تريد ايضا أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، الا أن الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم اياه حتى استغنوا عنه .
ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذف يستعمل فى قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهروه الا أنهم اذا أظهروه لم يكن الا الفتح •
وسألته عن قول بعض العرب ـ وهو قليل ـ : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، فكأنه قال : مذ عام قبل عامك » .
جاء عام أول فى قول الحماسى :

يا أَيُّها العامُ الذى قد رابنى   أنت الفِداءُ لِذكْرِ عامٍ أوَّلا

والخلاصة أن (أول) لها استعمالات ثلاثة :
تكون افعل تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على ان تقدرها فى الكلام فتمنع من الصرف .
وتكون اسما منصرفا وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .
وتكون ظرفا منصوبا او مبنيا على الضم كالغايات .
وانظر ابن يعيش جـ ٦ ص ٣٤ـ٩٧ـ٩٨ . وسرح الكافيه للرضى ج ٢ ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ؛ وشرح الشافية جـ ٢ ص ٣٤٠ ، والخزانة جـ ٢ ص ٣٤٢ ، جـ ٣ ص ٥٠٥ وكليات أبى البقاء ص ٨٣ـ٨٤ .

(١) فى شرح الكافيه لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ ـ ١٩٩ •
« واحترزت بقولى : تاء انثى به لم توصلا ... من نحو أرمل وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذى لايقبل النصح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التأنيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ وناقة يعملة فانصرفت لذلك .
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع اذ لا تلحقه تاء التأنيث .
و (أربع) احق بالصرف من ارمل ، لأن فيه ما فى ارمل من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مِثْل أسد ، والأربع حقيقة عدد .

قيل : إنّما يَخرج هذا وشِبْهه على تأويل الفِعْل وصحّته إذا جاز فى التمثيل ، ومِثْلُ الشىء غَيْرُه ، إذا / كان المِثْلُ مضافا إليه ولكنّه الأوّل الذى هو نعته .

٣
٣٠١

فالشىءُ الذى يخرج على أنّه الأوّل على غير حذف أجْود .

ألا ترى أنّ قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تُريده . ولولا تقديرُك المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أرْبَعٌ حقيقة على غير حذْف ، ولكن لمّا أردت النعْت قدّرت تقدير الفعل ، لأنّ النعت تَحْلِيَة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مررتُ برجلٍ مِثْلِك ، فإنّما أردت مُشبه لك ، ولولا ذلك لم يكن نعْتا .

وكان الأخفش لا يصرف أرْمَل ، ويزعم أنّه نعْت فى الأصل ،وله احتجاج نذكره فى موضعه(١) إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويّين علمناه .

* * *

فأمّا أجْمَع وأكْتَع ، فمعرفة ولا يكون إلّا نعْتا . فإنْ سمّيت بواحد منهما رجلا صرفته فى النكرة .

والفَصْل بينه وبين أحْمَر وجميع بابه ، أنّ (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلمّا سمّيت به ازداد ثِقَلا ، و(أجْمَعُ) لم يكن نكرة ، إنّما هو معرفة ونعْت ، فإذا/سمّيت به صرفته فى النكرة لأنّك لست تردُّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

٣
٣٠

فأمّا أوْلَق(٣) ، وأيْصَر(٤) فإنّ فى كلٍّ واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . فى (أوْلَق)

= وفى سيبويه جـ ٢ ص ٢ . « باب افعل اذا كان اسما ...
فما كان من الاسماء افعل فنحو افكل ، وازمل ، وأيدع . وأربع لا تنصرف فى المعرفة ، لان المعارف اثقل ، وانصرفت فى النكرة ، لبعدها من الأفعال ... » .

(١) لم يذكر شيئا فيما سيأتى عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ : « وأما اجمع ، وأكتع فاذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه فى المعرفة ، وصرفته فى النكرة ، وليس واحد منهما فى قولك : مررت به اجمع أكتع بمنزلة احمر ، لان احمر صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما معرفة ، فاجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .
يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد وكذلك صنع المبرد .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .   (٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتّى يُعْلَم أَيُّهما الأَصْلُ ؟ فنظرت إلى أَوْلَق فإذا الفِعْل منه أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلوق : إذا أصابه لمَمٌ من الجنون ، فعلمنا أَنَّ الهمزة أَصْل ، وأَنَّ الواو زائدة ؛ فتقديره : فَوْعَل مثل كوثر ، فهو مصروف في المعرفة والنكرة .

وكذلك (أَيْصَر) يجمع على فِعال فيقال فى جَمْعه : إصار ، فتثبت الهمزة ، وتسقط الياء كما قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الخَلَى وَيَنْقُلُ ذا بَيْنَهُنَّ الإصارا (١)

(١) تقدم فى ص ٣١٧ .

هـذا باب

تسمية الواحد / مؤنّثا كان أو مذكّرا

٣ / ٣٠٣

بأسماء الجَمْع

قد تقدَّم قولنا فى جمع التكسير إنَّه بمنزلة الواحد . يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا . فسمَّيت به مذكَّرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنَّك إن سمَّيت مذكَّرا أنمارا ، أو كِلابا انصرف ، كما ذكرت لك فى (أفْعَال) ؛ لأنَّ هذا المثال ينصرف فى المعرفة والنكرة (١) .

فإن سمَّيته أكْلُب ، وأكْعُب - لم ينصرف فى المعرفة لزيادة الهمزة فى أوَّله ؛ لأنَّها على مِثال أعْبُد ، وأقْتُل .

وينصرف هذا المثال فى النكرة ؛ لأنَّه ليس بنعْت ، وإنَّما الممتنع من الصرْف من هذا المثال فى النكرة (أفْعَل) الذي يكون نعتا ؛ لأنَّه لايقع شيء ممَّا على وزن الأفعال نعْتا إلَّا ما كان على أفْعَل .

فإن سمَّيته بغلمان لم ينصرف وكان كسِرْحان الذى هو واحد .

فإن سمَّيته بقُضْبان فحالُه كحالِ عثمان فى الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنَّه ينصرف فى النكرة لأنَّه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فَعْلى) إلَّا ما كان على (فَعْلان) الذى هو فى / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجَمْع .

٣ / ٣٠

فأمَّا ماكانت فيه هاءُ التأنيث ، جَمْعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسّابة ، وأجْرِبة ، وصَياقلة - فقد أجملنا (٢) القول فيه أنَّه لا ينصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة ، واحدا كان أو جَمْعا ، قليلَ العدد كان أو كثيرا ، عربيًّا كان أو أعجميًّا .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته فى النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله.

الا تراهم صرفوا انمارا ، وكلابا وذلك أن هذه تقع على المـذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت فى الواحد ، فلما لم يكن فيه علامة التـأنيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الـذى يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فإن سمّيت رجلا بمساجد ، وقناديل فإنّ النحويّين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله فى الجَمْع [1] .

وعلى هذا لم يصرفوا سَراويل [2] وإن كانت قد أُعْرِبَتْ ؛ لأنّها وقعت فى كلام العرب على مثال ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة .

فأمّا العُجْمة فقد زالت عنها بأنّها قد أُعربت ، إلّا أبا الحسن الأخفش فإنّه كان إذا سمّى بشىء من هذا رجلا أو امرأة صرفه فى النكرة ، فهذا عندى هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنّه مِثال لا يقع عليه الواحد ، فلمّا نقلتُه فسمَّيتُ به /الواحد خرج من ذلك المانع .

٣ / ٣٠٥

وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون فى مدائنىّ وبابه أنّه مصروف فى المعرفة والنكرة .

وصياقلة أنّه مصروف فى النكرة ممتنع بالهاء من الصرف فى المعرفة ؛ لأنّهما قد خرجا إلى مِثال الواحد .

قيل له : فلِمَ لمْ تصرف مساجد إذا كان اسمَ الرجل فى المعرفة ؟

فقال : إنَّ بناءه قد بلَغ به مِثال [ما] لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، فهو عنده فى هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف ممّا فيه ألف التأنيث ، وبمنزلة أفْكَلٍ وبابه ، من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسِرْحان ، من باب غضبان وسكّران .

فأمّا سَراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضُهم واحدا ، فهى عنده مصروفة فى النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جَمْعا واحدها سِرْوالة [3] ويُنْشِدون :

(١) انظر سيبويه جـ ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .

(٢) فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٥١ : « قال السجستانى : السراويل مؤنثة لا نعلم أحدا ذكرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول شراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه » .

(٣) سراويل اعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لانها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف ـ هكذا قال المبرد فى ص ٣٢٦ ثم اعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رايا آخر الذى يقول انها عربية جمع سروالة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأى أو بترجيحه .

والسيرافى وابن يعيش والرضى ينسبون الى المبرد انه خالف سيبويه فى منع صرف سراويل .

قال السيرافى فى تعليقه على سيبويه جـ ٢ ص ١٦ :

« ومن الناس من يجعله جمعا لسروالة ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس » .

وانظر ابن يعيش جـ ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٥٠ .

* عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ(١)

٣ — ٣٠٦ /فمن رآها جَمْعا يقال له : إنَّما هى اسم لشىء واحد ، فيقول: جعلوه أجزاءً ؛ كما تقول: دَخاريص القميص والواحد دِخرصة.(٢) فعلى هذا كان يرى أنَّها بمنزلة قناديل ؛ لأنَّها جَمْع لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سمَّى بها صرفها فى النكرة كما وصفت لك فى غيرها .

واعلم أنَّ كُلَّ جَمْعٍ ليس بينه وبين واحده إلَّا الهاءُ فإنَّه جارٍ على سُنَّة الواحد وإن عنيت به جَمْعَ الشىء ؛ لأنَّه جنس .

من أنَّثه فليس إلى الاسم يقصد ، ولكنَّه يُؤَنِّثها على معناه؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)(٣) ؛ لأنَّ النخْل جنْس . وقال : (فَتَرَي القَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)(٤) ؛ لأنَّه جَمْع نَخْلة فهو على المعنى جماعة .

(١) تمامه : فليس يَرِقُّ لمستعطِفِ .
فى الخزانة جـ ١ ص ١١٣ : قيل : البيت مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، والذى أثبته قال : ان سروالة واحدة السراويل وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل ؟. هذا لا يكون .
وقال السيرافى : سروالة لغة فى السراويل اذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل .
من اللؤم : حال من سروالة .
وسروالة : مبتدأ خبره عليه . والفاء للتعليل فى (فليس) .
انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعينى جـ ٤ ص ٣٥٤ — ٣٥٥ واللسان (سرل) .
(٢) فى اللسان : واحد الدخاريص دخرص ، ودخرصة والدخريص (من الثوب) وهو ما يوصل به البدن ليوسعه .
(٣) القمر : ٢٠ .
(٤) الحاقة : ٧ .
اسم الجنس الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لغتان :
التأنيث وهو لغة الحجاز ، والتذكير وهو لغة تميم ، وقد جاءت اللغتان فى القرآن الكريم كما مثل المبرد هنا وكقوله تعالى (والسحاب المسخر : البقرة : ١٦٤) . (سحاب مركوم — الطور : ٤٤) . (من الشجر الاخضر — يس : ٨٠) . (ومنه شجر فيه تسيمون — النحل ١٠) هذا فى التذكير وفى التأنيث قوله تعالى (وينشىء السحاب الثقال — الرعد : ١٢) . (لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منهـا البطون — الواقعة : ٥٢) .
انظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ٨٣ ، جـ ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص١٥٢ والبحر المحيط جـ ١ ص ٨٣ ، جـ ٣ ص ٣٨٠.
عرض المبرد لهذا فى كتابه المذكر والمؤنث فقال :
فأما ما يكون لأجناس فانما يقع واحده ، من جنس : نحو قولك : تمرة وبرة وشعيرة =

ألا ترى أنَّ (القوم) اسم مذكّر ! وقال عزّ وجلّ : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)[1] لأنَّ التقدير ـ والله أعلم ـ : إنّما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحَصًى ، وقناة وقَنًا ، وشعيرة وشعير ، وكل ما/كان مِثْلَ هذا فهذا مَجازُه .

٣ / ٣٠٧

ومن الجَمْع مايكون اسما للجمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنّثا كالواحد الذى يُعنى به الشيء المؤنّث ، إلّا ما كان لجماعة الآدميّين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل[2] فإنّك تقول في تصغيره : غُنيمة ، وأُبَيْلة ، كما تقول فى تصغير دار : دُوَيْرة ، وتصغير هِند : هُنَيْدة .

وأمّا ما كان من الآدميّين من ذلك فنحو : رهط ونفر وقوم ، لا تقول فى تصغير شيء من ذلك إلّا كما تقول فى تصغير الواحد المذكّر : قُوَيْم ، ورُهَيْط ، ونُفَير .

فإن سمّيت بشيء من جميع هذا المؤنّث الذي ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانعَ ممّا ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول :هو التمر ، وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كانهم اعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناسا ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة انث ، فقال : هى التمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كانهم أعجاز نخل خاوية) وقرىء هذا الحرف على وجهين :(ان البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال : هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) اى تتشابه ، ولهذا باب من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل: (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لانهم جماعه ، فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أوجماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت قبلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ ، ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(1) الحج : ٤٢ ، وسورة ص : ١٢ ، غافر :٥ ، ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٥٩ــ١٦٠ .

(2) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « الا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ، وفى ابل : ابيلة ، وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدوقدر وشمس » الورقة ١٣٧ .

وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر: هذه ابل ، وهذه غنم ، وهذه خيل ، لانه اسم واقع فى الاصل للجمـــاعة من غير الآدميين . فاذا صغرت شيئا من هـذا قلت : خييلة وغنيمة وأبيلة ، فتأنيثه كتأنيث الواحد» .

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ـ ١٦٠ والخزانة جـ ٣ ص ٣٨١ .

رجلا ـ فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنوق : جَمْع عَناق [1] .

وكذلك كلٌّ ما كان جَمْعه لمؤنَّث أو مذكَّر ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد فهو مصروف إذا سمَّيت به مذكَّرا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف فى المعرفة وأصلُه التأنيثُ ؟

فإنَّما ذلك/ لأنَّ تأنيثَه ليس بحقيقىٍّ ، إنَّما قلت : هى الجِمال ، وهى الرجال على معنى هى جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

٣ / ٣٠٨

ألا ترى أنَّ المؤنَّث والمذكَّر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هى أَيْنُق ؛ كما تقول : هى الجِمال ؛ فإنَّما تريد بها جميعا : جماعة [2] . فأمَّا الواحد فتأنيثُه وتذكيره واقعان له .

* * *

والتأنيث ، والتذكير فى الواحد على ضربين :

أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ ، فهما فى تَرْك الصرْف سواءٌ ، لأنَّ الصرْف إنَّما هو للفْظ ، وليسا فى الإخبار عنهما سواءً .

فأمَّا الحقيقىٌّ فما كان فى الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنَّك لو سمَّيت رجلا طَلْحة لخبَّرت عنه كما يخبَّر إذا كان اسمه مذكَّرا .

ولو سمَّيت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكَّر لخبَّرت عنْها كما كنت تُخَبِّر عنها واسمها مؤنَّث . وذلك نحو امرأة سمَّيتها جعفرا فتقول : جاءتنى جعفرُ ؛ كما تقول : جاءتنى حَمْدة ، ولا يجوز أن تقول : جاءنى ؛ لأنَّ التأنيث حقيقة ،/ كما لا يجوز أن تقول : جاءتنى طَلْحَة وأنت تعنى رجلا .

٣ / ٣٠٩

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١ـ٢٢ : « فان قلت : ما تقول فى رجل يسمى بعنوق ؟ فان عنوقا بمنزلة خروق ؛ لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذى يجمع به المذكر وليس كتأنيث عناق ، ولكن تأنيثه تأنيث الذى يجمع المذكرين وهذا التأنيث الذى فى عنوق تأنيث حادث .. »

العناق : دويبة طويلة الظهر انظر حياة الحيوان جـ ٢ ص ١٢٩

والأنثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : (فان كان سمى بجمع قد كسر عليه واحده نحو قولك : جمال وجبال وبيوت وقيود ، وما كان كذلك مما لم نسمه لم تمنعه من الصرف اذا صار اسما لمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحمرة وفتية ؛ فان الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف فى المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمرة وسرحان وعثمان لأن تأنيث التكسير لا يعتد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت وشيوخ كقولك عنوق ، فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تأنيث ، ألا ترى أنك تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تأنيث حقيقة » . الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثانى ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ،فليس فى هذا أكثَر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُر ليلتُك ، وعمَر دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدار والمنزل شىءٌ واحد . ليس فى الدار حقيقة تَصْرِفها عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة [1] . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ) .

وقال فى تأنيث الجمْع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فى المدِينَةِ) [2] ؛ لأنَّ الإخبَار ليس عن واحد .

فإن قال : قام جواريك صلَح ، ولو قال : قام جاريتُك لم يَجز ، وكذلك لا يَجوز : قام مسلماتُك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأنَّ هذا جَمْع حقيقىٌّ . لايغيِّر الواحد عن بنائه [3] إلَّا أن يضطرَّ شاعر كما قال :

* لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ [4] *

ولو قال فى الشعر : قام جاريتُك لصلَح ، وليس بحسَن حتَّى تذكر بينهما كلاما ، فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريتُك ، ولا يجوز/ مِثْلُ هذا عندنا فى الكلام . وهذا الجَمْع إنَّما هو على حدِّ التثنية . فالألف والتاءُ فى المؤنَّث كالواو والنون فى المذكَّر .

٣ / ٣١٠

(١) قال المبرد فى المذكر والمؤنث :(اعلم أنه (ما) كان مؤنثا فى نفسه بحق التأنيث الذى لايكون الا فى الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخبر عنه الا كما يخبر عما يؤكده التانيث لفظا ومعنى.

والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه الا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ،وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذى جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شىء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تانيثه للفظه ؛ ولك أن تذكره على معناه » الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثانى ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٤٦ .

(٤) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هـذا باب

تسميةُ المؤنّث

اعلم أنَّ كُلَّ أنثى سمَّيتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن ، مذكّرا كان الاسم أو مؤنَّثا ، وذلك نحو امرأة سمَّيتها قدَما أو قمَرا أو فخِذا أو رِجْلا .

فإن سمَّيتها بثلاثة أحرف أوسطُها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنَّثا أو مستعملا للتأنيث خاصّة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم عَلَمُ التأنيث نحو : شاة ، فإنَّ ذلك قد تقدَّم قولنا [1] فيه . وذلك نحو امرأة سمَّيتها بشَمْس أو قدَم ، فهذه الأسماء المؤنَّثة .

وأمَّا المستعملة للتأنيث فنحو : جُمْل ، ودَعْد ، وهِنْد . فأنت في جميع هذا بالخيار ، وتركُ الصرف أقْيَس .

فأمَّا من صرف فقال : رأيت دَعْدا ، وجاءتني هِنْدٌ ، فيقول : خَفَّت هذه الأسماء ؛ لأنَّها على أقَلِّ الأُصول ، فكان / مافيها من الخفَّة معادِلا ثِقَلَ التأنيث .

٣ / ٣١١

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرْف لما كثُر عِدَّته ؛ نحو : عقرب وعَناق ، موجود فيما قلَّ عدده ؛ كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواءً [2] .

---

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث .

اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة احرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف .

فان سميته بثلاثة احرف ، فكان الاوسط منها ساكنا ، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فانت بالخيار : ان شئت صرفته ، وان شئت لم تصرفه ، وترك الصرف اجود .

وتلك الاسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ، ولمْ تُغْذَ دَعْدُ فى العُلَبِ

فصرف ، ولم يصرف .

وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير اول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هي اشد تمكنا من المعرفة ، لان الاشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو اشد تمكنا عندهم ... » .

فإن سمَّيت مؤنَّثا باسم على هذا المثال أعجميٍّ ، فإنَّه لا اختلاف فيه أنَّه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سمَّيتها بخشّ ، أو بدلّ ، أو بجاز ؛ لأنَّه جَمَعَ مع التأنيث عُجمة ، فاجتمع فيه مانعان (٢) .

فإن سمَّيت مؤنَّثا بمذكّر على هذا الوزن عربيٍّ فإن فيه اختلافا :

فأمَّا سيبويه والخليل والأخفش والمازنيُّ ، فيرون أنَّ صرفه لا يجوز ؛ لأنَّه أُخرِج من بابه إلى باب يَثْقُل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سمَّيتها زيدا أو عمرا .

ويحتجُّون بأنَّ مِصْر غيرُ مصروفة في القرآن ؛ لأنَّ اسمها مذكَّر عَنَيْت به البلدة . وذلك قوله عزَّ وجلَّ : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) (٣) / فأمَّا قوله عزَّ وجلَّ : (اهْبِطُوا مِصْرًا) (٤)

٣ / ٣١٢

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة وترك الصرف اجود » .

* * *

ومن هنا يتبين لنا ان سيبويه والمبرد رأيا ان منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط اجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية جـ ٢ ص ٤٤ ينسب اليهما انهما جزما بامتناع الصرف . وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا بالخيار » مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه امر التانيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »

وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه جـ ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماه فلو سميت امراه بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل جـ ٨ ص ٤٩ : « اذا سمي باسم اعجمي على ثلاثة احرف لم ينصرف اذا كان مؤنثا وان كان أوسطه ساكنا نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (واذا كان اسما لمؤنث فان كان أعجميا من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وماه وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى ارجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرآة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما لم يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال .

(٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه جـ ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله : عز وجل ـ (اهبطوا مصر) انما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجَّة عليه ؛ لأنَّه مِصْرٌ من الأَمصار ، وليس مِصْرَ بعينها . هكذا جاء فى التفسير - والله أعلم .

وأمَّا عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب[1] ، وأبو عمر الجرمىُّ وأَحَسبه قول أَبي عمرو ابن العلاء[2] فإنَّهم كانوا إذا سمَّوْا مؤنَّثا بمذكَّر على ما ذكرنا رأَوا صرْفه جائزا ، ويقولون : نحن نُجيز صَرْف المؤنَّث إذا سمَّيناه بمؤنَّث على ما ذكرنا . وإنَّما أخرجناه من ثقَلٍ إلى ثِقَل ، فالذي إحدى حالتيه حالُ خِفَّة أَحَقُّ بالصرف ؛ كما أنَّا لو سمَّينا رجلا ، أو غيره من المذكَّر باسم مُؤنَّث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلَّا الصرْف . وذلك أنَّك لو سمَّيت رجلا قَدَما أو فَخِذا أو عَضُدًا ، لم يكن فيه إلَّا الصرف ؛ لخفَّة التذكير[3] .

وكذلك لو سمَّيته باسم أعجميٍّ على ثلاثة أحرف متحرّكات جُمَعَ ، أو ساكنة الحرف الأَوسط. لكان مصروفا . لايجوز إلَّا ذلك ؛ /لأَنَّ الثلاثة أَقلُّ الأَصول ، والتذكيرُ أَخفُّ الأَبواب.

٣/٣١٣

فكلُّ مذكَّر بثلاثة أحرف فمصروف إلَّا أن تكون فيه هاءُ التأنيث ؛ نحو : شاة ، وثُبَة فقد قلنا فى الهاء ، أو تكون فيه زيادة فِعْل نحو : يَعِد ، ويَضَع ، أو يكون من المعدول : كعُمَر ، وقُثَم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأَسماء؛ نحو : ضُرِبَ ، وقُتِل ، وقد تقدّم قولنا فى هذا[4] .

= وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣ : « فإن سميت المؤنث بعمرو ، أو زيد لم يجز الصرف هذا قول ابى اسحق وابى عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث اشد ملاءمة للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما ان اصل تسمية المذكر بالمذكر . وكان عيسى يصرف امراة اسمها عمرو لانه على اخف الابنية » .

وقال المبرد فى المذكر والمؤنث : « فان كان شىء من ذلك مذكر الاصل ، فاوقعته على مؤنث، نحو امراة سميتها بزيد أو عمرو فهان اكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من قبيلهما وهو القول الفاشى الا يصرفوا شيئا من ذلك فى المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه ابا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثانى وهو المجوز للصرف وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل: هو القول الفاشى فى كتابه المذكر والمؤنث .

فى شرح الكافية لابن مالك جـ ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فذو وجهين عند ابى زيد والجرمى والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وابى عمر ويونس وابن أبى اسحق ..

وانظر الاشمونى جـ ٢ ص ٤٧٤ والهمع جـ ١ ص ٣٤ والتوضيح وشرحه التصريح جـ ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فأمَّا ماكان من المذكَّر المسمَّى باسم مؤنَّث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمىٍّ على هذه العِدَّة فغير منصرف فى المعرفة ؛ وذلك لأنَّه إنَّما انصرف فيما كان من المؤنَّث على ثلاثة أحْرف ممَّا ذكرت لك ؛ لأنَّها الغاية فى قِلَّة العدد . فلمَّا خرج عن ذلك الحدَّ منعه ثِقَلُ المؤنَّث من الانصراف(١) .

والأعجمىُّ المذكَّر يجرى مجرى العربىِّ المؤنَّث فى جميع ما صُرِّف فيه .

ألا ترى أنَّ نوحا ولوطا اسمان أعجميَّان وهما مصروفان(٢) فى كتاب الله عز وجل !

فأما قوله عزَّ وجلَّ : (وَعَادًا وثَمُودَ وأَصْحَابَ الرَّسِّ)(٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ /كَفَرُوا رَبَّهُمْ)(٤) (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا)(٥) فإنَّ (ثمود) اسم عربىٌّ ، وإنَّما هو فَعُول من الثَّمَد ، فمن جعله

٣ / ٣١٤

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .
اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على اربعةأحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم ان يسمى بالمذكر وهو شكله والذى يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له فى الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم اياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الاعجمى ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « واما هود، ونوح فتنصرف على كل حال لخفتها » .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم ان جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهندأو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل او يكون فى أوله زيادة ، نحو : يزن ويضع ، فان ذلك الذىاستثنيناه غير منصرف فى لمعرفة ، وينصرف فى النكره » .

(٣) الفرقان : ٣٨ . (٤) هود : ٦٨ .

(٥) هود : ٦١ .
وفى سيبويه جـ ٢ ص ٢٨:« فاما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتينومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا ان عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) ... » .
فى بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه فى السبعة .
فى النشر جـ ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا فى (ألا ان ثمود) فى هود وفى الفرقان ، وعادا وثمود) فى الفرقان وفى العنكبوت (وثمود وقدتبين لكم) وفى النجم (وثمود فما ابقى) .
فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ثمود فى الاربعه بغير تنوين (وغيرهم بالتنوين) .
واختلفوا فى (الا بعدا لثمود) فقرأ الكسائى بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٣٣٤ ، ص ٣٤٣ .
الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .
وغيث النفع ص ١٢٩–١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .
أنظر نسب ثمود فى جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسما لأبٍ أوحيٌّ صرفه ، ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانُهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالِح .

فأمَّا الأسماءُ المشتقَّة غير المغيَّرة فهى تُبين لك عن أنفُسِها .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنَّه إنَّما يَردُّ الأسماءَ إلى أصولها .

وإن اضطرّ إلى تَرْك صرْف ما ينصرف لم يَجز له ذلك(١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجَوِّز اللَّحْن ، وإنَّما يُجوز فيها أن ترّد الشيء إلي ما كان له قَبْلَ دخول العلَّة ،نحو قولك فى« رادٌّ » إذا اضطررت إليه : هذا رَادِد ؛ لأنَّه فاعِل فى وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهْلًا أعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى أنِّى أجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا (٢)

لأنَّ (ضنَّ) إنَّما هو ضنِن ، فلحِقه الإدغام وذلك قوله :

يَشكُو الوَجَى مِنْ أظْلُلٍ وأظْلُلِ(٣) *

٣
٣١٥

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدُ وَلْيَرْكَبَنْ جيْشٌ إليك قوادِمَ الأكوارِ(٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنَّه ماكان من ذوات الياء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلمَّا احتاج إليه الشاعر ردَّه إلى أصْله فقال :

لا بارَكَ اللهُ فى الغَوانِيِ هَل يُصْبِحَنْ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ (٥)

وقال الشاعر مِثلَه :

فيوما يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ويومًا تُرَيِ مِنهُنَّ غُولٌ تَغُولُ(٦)

فعلى هذا إجراءُ ما لا يجرى لما وصفت لك.

---

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين
وانظر الانصاف ص ٢٩٠ — ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ والكامل جـ ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٣٤ ، والخزانةجـ ١ ص ٧١ ، والروض الانف جـ ١ ص ١٧٢.

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم فى الجزء الاول ص ١٤٣ . (٥) تقدم فى الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم فى الجزء الاول ص ١٤٤ .

هـذا باب

تَسْمِيةِ السُّوَر والبُلدان

أمّا قولُك : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ ، فأنت مُخَيَّر :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ماحُذِف من قوله عزَّ وجلَّ : (وَاسْأَلِ القَرْيَةَ) (١) فمصروف . تقول : هذه هودٌ . وهذه نوحٌ .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه فى قول من رأى ألّا يصرفَ زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا فى هود خاصّةً(٢) .

٣١٦

وأمّا نُوح فإنّه اسم أَعجمىٌّ لا ينصرف إذا كان اسما لمؤنّث ، كما ذكرت لك قَبْلَ هذا(٣) . فأمّا يُونُس . وإبراهيمُ فغير مصروفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويَدلُّك على ذلك أنَّك إذا قلت : هذه يونسُ أنَّك تريد : هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أنَّك تقول : هذه الرحمن .

وأمّا (حاميم) فإنّه اسم أعجمىٌّ لاينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف؛ ولا يقع مِثلُه فى أمْثِلة

---

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :
تقول : هذه هود كما ترى ، اذا أردت ان تحذف سورة من قولك : هـــذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .
وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لانها تصير بمنزلة امراة سميتها بعمرو ، والسورة بمنزلة النساء والارضين » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ : « فاما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : اذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .
ومما يدلك على أنك حذفت سورة قولهم :هذه الرحمن ، ولايكون هذا أبدا الا وأنت تريد: سورة الرحمن .
وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امراة سميتها بعمرو .
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

* * *

وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : «هذا باب أسماء السور ...
أما السور فاذا قصدت لها فى انفسهـا فهى مؤنثـة ، لأنك تريـد السورة بعينها وذلك قولك : هـــذه هود يافتى اذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فانما هى بمنـزلة امراة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث اذا سمى بمـذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العَرَب . لايكون اسم على فاعِيل . فإنّما تقديره تقدير : هابيل[1] .

وكذلك طس ، ويس فيمن جَعلهما اسما ؛ كما قال لمَّا جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِى حَامِيمَ والرُّمْحُ شاجِرٌ   فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التقدُّمِ [2]

وقال الكُميت :

وجَدْنا لَكُمْ فى آلِ حَامِيمَ آيَةً   تَأوَّلَها مِنَّا تَقِىٌّ ومُعْرِبُ [3]

٣ / ٣١٧ وأمَّا فواتح السُّور فعَلَى الوقْفِ ؛ لأنَّها حروفٌ مُقطَّعة ؛ فعلى / هذا تقول : (الٓمٓ ذلك) و(حمٓ والكِتَابِ) ؛ لأنَّ حَقَّ الحروف في التهجِّى التقطيعُ[4] ؛ كما قال :

= لم ينصرف عند الخليـــل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هـــذه نوح يا فتى ، فاذاجعلت نوحا أسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحـا اســـم أعجمى ، فهـــو ينصرف اذاكان اسما لمذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما لمؤنث باجماع ، لأنه تجتمـع فيه العجمة والتأ نيث .

وتقول ــ ان أردت اسم السورة ــ : هذهاقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهـاء ، لأنك أخرجتها الى الأسماء .

فإن قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريدهذهســورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية ..

ويدلك على ما ذكرنا انك تقول : هذه الرحمن ، أى سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فاجر الســور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدى على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة ... » . الورقة (١٤٥ ــ ١٤٦) . وانظر باب أســماء السور فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٢٣١ ــ ٢٣٢ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلتــه اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمى ، نحو : هابيل ، وقابيل ..

وكذلك طا سين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجىء فى كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان أردت فى هذا الحكاية تركته وقفا على حاله ...

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصــــاداسمين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كمــا الزمت الأسماء غير المتمـكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث .. » .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلتـــه اسما لم يكن بد أن تحـرك النون ، وتصير ميما كأنك وصلتها الى طاسين، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك .

وان شئت حكيت ، وتركت السواكن علىحالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ،وان جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز ... » .

أَقبلتُ مِنْ عِندِ زيَادٍ كالخَرِفْ   تَخُطُّ رِجْلَاىَ بخطٍّ مُختلِفْ
تُكَتِّبانِ في الطريق لامَ الِفْ[1]

فهذا مَجازُ الحروف .

فأَمّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فأَنت مُخيَّر : إن أَردت سورة نون ، وجعلته اسما للسورة ــ جاز فيه الصرْف فيمن صرف هندا . وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها[2] .

وكذلك صاد[3] ، وقاف .

وهذه الأَسماءُ التي على ثلاثة أَحرف أَوْسَطُها ساكن إنَّما هي بمنزلة امرأَة سمَّيتها دارا .

* * *

فأَمَّا البلاد فإِنَّما تأْنيثها على أَسمائها ، وتذكيرها على ذلك ؛ تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ، وليس بتأْنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأَة .

فكلُّ ما عَنَيْتَ به من هذا بلَدا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وكلُّ ما عنيت به من هذا بلدة منَعه من الصرف ما يمنع المرأَة ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنَّث على أَنَّ منها ما يغلب عليه أَحَد المذهبين / والوَجْهُ الآخر فيه جائزٌ . والأَصْلُ ما ذكرت لك .

٣ / ٣١٨

وذلك نحو : فَلْج[4] . وحَجْر[5] ، وقُباء . وحِراء[6] .

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها فى قول من صرف هندا ، لأن النون تكون أنثى فترفع وتنصب » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ : « واما صاد فلا نحتاج الى ان نجعله اسما اعجميا ؛ لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوزان يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلج » .

فى معجم البلدان جـ ٤ ص ٢٧٢ : « فلج بفتح اوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد .. وقيل واد » .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣-٢٤ : « واماحجر اليمامة فيذكر ويصرف . ومنهم من يؤنث ، فيجريه مجرى امرأة سميت بعمرو ؛ لأن حجرا شىء مذكر سمى به المذكر » .

فى معجم البلدان جـ ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وأم قراها ..

وفى الروض الانف جـ ١ ص ١٤ : فلما اكل التمر قال : ان هذا لطعام وحجر بعصاه على موضع قصبة اليمامة ، فسميت حجرا .

فى المذكر والمؤنث لابن الانبارى ص ٢٤٤ «فلج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير»

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤ : « اما قولهم: قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيهما . =

فأمّا المدينة ، والبصرة ، والكوفة ، ومكّة — فحرف التأنيث يمنعها .

وأمّا بغداد[1] ونحوها ، فالعجمة تمنعها .

وعُمَان [2] ، ودمشق[3] فالأكثر فيهما التأنيث ؛ يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد : البَلَدان .

كما أنَّ واسِطا[4] الأغلب عليه التذكير ؛ لأنّه اسم مكان وَسَطَ البصرة والكوفة ، فإنّما هو نعت سمِّى به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجَعلها كامرأة سُمِّيت ضاربا .

منهم من يذكر ؛ ويصرف وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين .

ومنهم من انث ، ولم يصرف ، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض ..

وسألت الخليل فقلت : أرأيت من قال : هذه قبـاء يا هذا كيف ينبغى له أن يقول اذا سمى به رجلا ؟

قال : يصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بمؤنث معروف فى الكلام ، ولكنه كجلاس ، وليس شيئا قد غلب عندهم عليه التانيث كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله المذكر ، ولا ينصرف فى المؤنث .. » .

فى معجم البلدان جـ ٤ ص ٣٠١ : « قبا (بالضم) واصله اسم بئر هناك والفه واو وبمد ويقصر ، ويصرف ولا يصرف . قال عياض : وانكر البكرى فيه القصر ، ولم يحك فيه القالى سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور .. » .

وقال فى جـ ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والتخفيف) : جبل من جبال مكة ..

ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

ألَسْنا أكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا وأعظَمَهُم بِبَطْنِ حِراءَ نارا

فلا يصرفه ، لأنه ذهب به الى البلدة التى حراء بها .

وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات :يفتحون حاءه وهى مكسورة ويقصرون ألفه وهى ممدودة ، ويميلونها وهى لا تسوغ فيها الامالة .. » .

(1) فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص٢٤٧ « بغداد : تذكر وتؤنث وفيها ثلاث لغات »

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤ : « ومنها مالا تكون الا على التانيث نحو : عمان» وقال فى ص٢٨ كما أن عمان لم يقع الا اسما لمؤنث .

فى الروض الانف جـ ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »

وانظر معجم البلدان جـ ٤ ص ١٥٠ .

(3) فى معجم البلدان جـ ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام (بكسر أوله وفتح ثانيه) هكذا رواه الجمهور والكسر لغة فيه ، وشين معجمة وآخره قاف .. » .

(4) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤ : « منها مالا يكون الا على التذكير ، نحو : فاج وما وقع صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو » .

فى معجم البلدان جـ ٥ ص ٣٤٧ : « فأول ما نذكر لم سميت واسطا ؟ ولم صرف ، فأما تسميتها فلانها متوسطة بين البصرة والكوفة ..

قال ابو حاتم : واسط التى بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف . =

ألا ترى أنّه لمّا جعل حِراءَ اسما لبُقْعة لم يصرفه وقال :

ستعلَمُ أيُّنا خَيْرٌ قديمًا وأَعْظَمُنا ببطنِ حِراءَ نارا (١)

فأَصْلُ هذا ما تقصِد به إليه .

ألا ترى أنّه يقول :

مَنْ كانَ ذَا شَكٌّ فهذا فَلْجُ ماءٌ رَواءٌ ، وطريقٌ نَهْجُ (٢)

فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ؛ لأنّه أراد بلَدا .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لانهم ارادوا بلدا واسطا او مكانا واسطا فهو منصرف على كل حال ..

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة . فيترك صرفه ، وانشد سيبويه فى ترك الصرف :

منْهُنَّ أَيامُ صِدْقٍ قَدْ عَرَفْتَ بها أَيّامَ واسِطَ والأيّامِ مِنْ هجَرَا

ولقائل ان يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع الى ما قاله ابو حاتم ... » .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملا على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهرى : ألسنا أكرم الثقلين طرا . وكذلك فى المذكر والمؤنث للأنبارى ص ٢٤٩ .

وهى أيضا فى النقائض ج ١ ص ٢٣٦ – ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضا .

والبيت لجرير وليس فى ديوانه ويظهر انه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠–٢٨٣

وهى أيضا فى النقائض ج ١ ص ٢٣٦ –٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضا .

وقال الأنبارى « حراء الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) فى اللسان (روى) : ماء رواء ممدود مفتوح الراء ، اى : عذب .

وانشد ابن برى لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج ...

هـذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

٣ / ٣١٩ / فمجازُ هذا مَجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أَسَدٌ ، إذا أَردت هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ، لأَنَّك تقصِد قَصْدَ تميم نفسه .

وكذلك لو قلت : أنا أُحِبُّ تميما ، أو أنت تهجو أَسَدا . إذا أَردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسما للحيِّ .

فإن جعلت شيئا من ذلك اسما للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قبْلُ . تقول : هذه تميمُ فاعلم ، وهذه عامرُ قد أَقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنةُ مُرٍّ(١) ، وإنَّما تريد القبيلة ، كما قال :

لولا فوارسُ تَغْلِبَ بنةِ وائلٍ نَزَلَ العَدوُّ عليكَ كُلَّ مَكانِ (٢)

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥ ـ ٢٦ : « باب أسماء القبائل ، والأحياء ..
اما ما يضاف الى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ، فاذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهـذه سلول ، فانما تريد ذلك المعنى غير انك حذفت المضاف تخفيفا ... ، فلما حذفت المضاف وقع على المضاف اليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار فى مكانه ، فجرى مجراه ، فصرفت تميمـا ، وأسدا ، لانك لم تجعـل منهما واحدا اسما للقبيلة ..
وان شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول : هـؤلاء بنو أسـد ، وبنو تميم ...
وان شئت جعلت تميما وأسدا اسم قبيلة فى الموضعين جميعا فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعناهم يقولون : قيس بنت عيلان ...
ومثل ذلك تغلب بنت وائل » وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، ومايجرى منهن ومالا يجـرى فى المذكر والمؤنث للأنبارى ص ٢٧٨ ـ ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر فى جمهرة الانساب ص ٤٦٦ـ٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥ـ٢٩٦ والاشتقاق .
(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها الاخطل ويهجو جريرا الديوان ص ٨٨٢ ـ ٨٨٥ وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر اذا أردت الجماعة ، وهـذه تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنة وائل .. »
وجاء مثل ذلك فى شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنـة وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر
اذا ما لقينا تغلب بنـة وائل بكينا باطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عزّ وجلّ : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)(١) ، لأَنَّ المعنى : الجماعة وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادٌ) (٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بالنُّذُرِ) (٣)، لأنّه عنى القبيلة والجماعة .

فأمَّا ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنّ التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قَصْدَ الحيّ ، أو تعمِدَ للأَب الذى سمّى به /القَبيل، وذلك نحو : قُرَيْش ، وثَقِيف. تقول : جاء قريشٌ يا فتى ، إنّما تريد : حَىٌّ قُرَيْش ، وجماعة قُرَيْش . فهى بمنزلة ما قبلها إلّا فيما ذكرنا من أنّك لا تقول : بنو قُرَيش، كما تقول: بنو تميم ، لأنّه اسم للجماعة(٤) وإن كانوا إنّما سُمّوا بذلك لرجل منهم .

٣
―
٣٢٠

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأىّ معنًى وقعت؟ إلّا أنّ الثبَت عندنا أنّها إنّما وقعت لقُصَىّ بن كِلاب(٥) ولذلك قال اللَّهَبِىُّ :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الاحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل شىء لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فانما جعله اسم حى .

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى تميم، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف.

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى حينئذ بمنزلة القوم ، وكينونة هـــذه الاشياء للاحياء أكثر . .

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن . . » .

وانظر ما قاله المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث فيما سيأتى .

(٥) فى الـروض الانف ج ١ ص ٧١ : « ورأيت لغيره (الزبير) ان قريشـــا تصغير القرش وهو حوت فى البحر يأكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمى به ابو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انهـــا سميت قريشـــا لتجمعها وانه لا يعرف قريش الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد أنهم سموا بهذا الاسم مذ جمعهم قصى وكذا قال المبرد فى المقتضب : ان هـــذه التسمية انما وقعت لقصى والله أعلم . . . » .

وفى شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وبِنا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرِيشا(1) *

وثقيف كذلك إنّما هو تلقيب القبيلة أو الحيّ ، المقصود في ذلك أبوها قَسِيٌّ بن مُنَبِّه ابن بكر بن هوازن (2) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :

غَلَبَ المساميحَ الوَليدُ سَماحةً ... وكَفَى قُرِيشَ المعْضِلاتِ وسادَها (3)

جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حواليها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قريشا ، لأنهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع .. »

وفى الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم :سميت قريشا لأن قصيا قرشها ، أى : جمعها فلذلك سمى قصى مجمعا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَىٌّ كان يُدْعَى مُجَمِّعاً ... بهِ جَمَّعَ اللهُ القبائلَ من فِهْرِ

ثم ذكر سبعة أقوال فى اشتقاق قريش .

وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .

(١) رواية البيت هى :

وقُرَيْشٌ هى التى تَسْكُنُ البَحْـ ... ـرَ ، بِهَا سُمِّيتْ قريشٌ قُرَيْشَا

كما فى شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ١٧٢ .

والكشاف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .

والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميرى واللسان (قرش)

وشواهد الكشاف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف فى جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قريش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر ، لانهم قصدوا بها قصد الحى .

المساميح : جمع سمح على غير القياس .

المعضلات : الشدائد . سماحة : تمييز .وكفى متعدية لاثنين .

البيت لعدى بن الرقاع العاملى من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه القصيدة فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٦٠١-٦٠٢ .

وفى مهذب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ، والمذكر والمؤنث للانبارى ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنث فقال :

واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الأان لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ، وان تضعه على الحى فيكون مذكرا ، ويكون فيه الاضافة كالاضافة فى السورة ، وذلك قولك : هذه تميم (بالتنوين) اذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس ، تصرف حينئذ تميما وقيسا .

فان جعلت تميما او قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك فى السورة قلت : هذه تميم (غير مصروف) فاعلم ، وهذه تميم بنت مر وقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

ولَسْنَا إذا عُدَّ الحَصَى بأَقِلَّةٍ وإنَّ مَعَدَّ اليومِ مُودٍ ذَليلُها[1]

٣/٢١

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودٍ ذليلُها .

على أنَّه قد يجوز أن يقول (مُودٍ ذليلها) ـ لو أراد أبا القبيلة لأنَّه يريد : جماعة مَعَدٍّ، ولكنَّ ترك الصرْف قد أعلمك أنَّه يريد القبيلة ، وأنَّ ذليلها على ذلك جاء .

فإذا قلت : ولَد كلابٌ كذا ، وولد تميمٌ كذا ـ فالتذكير والصرْف لا غيرُ ؛ لأنَّك الآن إنَّما تقصِدَ الآباء[2] . وأمَّا قولُه[3] :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل غاب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لانك لست تومىءالى المرأة التى ولدتهم ، كما أنك اذا قلت : هذه تميم فلست تومىء الى أبيهم ، وانما تريد الحى.

العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحى بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا فى كل ما يبين فيه القول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وجاءت سُلَيْمٌ قَضُّها بِقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلي بالبقيعِ سِبالها

وكما قال امرؤ القيس :

تميمُ بنُ مُرٍّ وأشياعُها وكندةُ حولى جميعا صُبُرْ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم تقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة او للحى ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن اذا لم يرد البلدة ولا الاب ، وسيبويه يختار فى جميع هذا التذكير ، ويستبعد التأنيث . قال ابن الرقاع :

غاب المساميح الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها

فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وانشد :

عَلِمَ القبائلُ من مَعَدٍّ وغيرها أنَّ الجوادَ محمَّدُ بن عَطَارِدِ

الورقة (١٤٦ـ١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل فى كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمعنى كما يقول الاعلم : اذا كثر عدد من حصل من الاشراف واهل الثروة لم يقل عددنا، فنبلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .

ولم ينسب البيت لقائل فى سيبويه ، وليس فى ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد ورويه فى الديوان ص ١٧٥ ـ ١٧٧ ويظهر انه ساقط منها .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦ : « فاذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ، صرفوه » .

(٣) فى الأصل : قولك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وأَنْكَرَ جِلْدَهُ   وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامَ المطارِفُ [1]

فإنّه جعله اسماً للقبيلة .

وأمّا قولك : هذه رَقاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رقاشِ فى قول أهل الحجاز ، فلهذا موضع سنبيِّنه فى عَقِب هذا الباب [2] إن شاء الله .

ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة [3]

وكذلك سَلول [4] . وسَدوس [5] فليس من هذا مصروفا إلّا فى النكرة . وإنّما ذلك بمنزلة باهِلة[6] ، وخِنْدِف[7] وإن كان فى باهلة علامة التأنيث .

(1) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .

المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .

ورواية سيبويه : نبأ الخز عن روح – ورواية التبريزى فى شرح الحماسة جـ ٤ ص ٩٦ كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاقتضاب وجمهرة الانساب : بكى الخز من روح .

والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى أو لاختها هند وكانت تزوجت روح بن زنباع ، ثم فركته .

وانظر قصة ذلك فى السمط ص ١٧٩ – ١٨٠ والاقتضاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص جـ ١٧ ص ٤٠ .

ونسب الشعر الى حميدة فى جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .

(2) عقد بابا لفعال كما سيأتى .

(3) فى نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس .. وبنو رقاش .. وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ – ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(4) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ – ٢٣٥ .

(5) سدوس : فى جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هى فى جميع العرب حاشا طيىء وحدها فانهم سدوس بالضم .

(6) انظر نسب باهلة فى الجمهرة ص ٢٤٥ – ٢٤٧ .

(7) ونسب خندف فى الجمهرة جـ ٤٧٩ – ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هـذا باب

٣
٣٢٢

تسمية الرجال / والنساء بـأَسماءِ السُّوَر

والاحياء والبلدان

اِعلم أنّك إذا سمَّيت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع ممّا قدّمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع فى الأَصل مؤنّثا . كما ذكرت لك فى رجل يسمَّى هِنْدا أو قَدَما أو فَخِذا .

فإن سُمِّىَ بشىء على أربعة أحرف أو أكثر . وكان عربيًا مذكَّرا . فهو مصروف .

وإن كان أعجميًّا أو مؤنّثا لم ينصرف . وذلك قولك فى رجل يسمَّى حاميم : هذا حاميمُ مُقبِلا ؛ لأَنَّه أعجمىٌّ على ما وصفت لك .

فإن سمَّيته صالحا أو شُعيبا ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة ـ انصرف ؛ لأَنَّه فى الأَصْل مذكَّر ، وإن علَّقته على مؤنّث فإنّما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سمَّيت بواحد منهما امرأة ، ثمّ سمَّيت بذلك الاسم رجلا فإنّما تردُّه إلى أَصْله .

وإنَّما ذكرنا أنَّ هندا ودعدا وجُمْلا أسماءٌ مؤنَّثة ؛ لأَنَّها وقعت مشتقَّة للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أَصْلُه التأْنيثُ / إذ كان المؤنَّث المختصّ بها .

٣
٣٢٣

ومن ثَمَّ لا يُصرف عند أكثر النحويّين (أَسْماءُ) بن خارجة ؛ لأَنَّ (أَسْماء) قد اختصَّ به النساءُ حتّى كأَن لم يكن جَمْعا قطُّ [(١)] ، والأَجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التى كان فيها

---

(١) فى شرح الشافية للرضى جـ ٣ ص ٧٩ « و (اسماء) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة اكثر من التسمية بالجمع » .

* * *

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها فى الترخيم مع ما فى آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال فى جـ ٢ ص ٣٣٧ « وفى مروان يامرو وفى أسماء يا اسم أقبلى » .

وقال الاعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لانه جعل فى آخرها زيادتين زيدتا معا، فحذفتا فى الترخيم ، ولا نعرف فى الكلام اسما بهذا التاليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر ان أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح ابو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم)

وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلا اسمه اسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا للاسم ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويّون ذِراعًا اسم رجل ؛ لكثرة تسمية الرجال به ، وأنّه وصف للمذكّر فى قولك : هذا حائط ذراعٌ ، والأجود ألّا يصرفَ اسمَ رجل ؛ لأنَّ الذراع فى الأَصْل مؤنَّثة [1] .

* * *

فإن سمَّيت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجريته مُجْرَى الأَسماء ، وذلك أنَّك تقول إذا أضفت إلى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ القَمَرُ) : قرأت سورة إقتربَهْ ؛ لأنّك إذا سمّيت بِفِعْل فيه تاء تأنيث صارت فى الوقف هاءً ؛ لأنّك نقلته إلى اسم ، فصار آخره كآخر حمدة ؛ لأنّه فى الأَصل مُدْرَج بالتاء ، والتاءُ علامة التأنيث ، وإنّما تُبدل منها فى الوقف هاءٌ ، وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أنّك لو سمَّيت رجلا بقولك : (اضْرِبْ) فى الأَمر قطعت الأَلف حتّى تصير كألفات الأَسماء فتقول : هذا إضرِبُ قد جاء ، فتصيِّره بمنزلة إثْمِد . فعلى هذا قالت : هذه سورة إقتربه [2] فإن وصلت قلت : هذه سورة اقتربت الساعة ؛ لأَنَّها الآن فِعْل رفعت بها

٢ / ٣١

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩ : « وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع اكثر تسميتهم به الذكر ، وتمكن فى المذكر ، وصار من أسمائه خاصـــةعندهم .
ومع هذا انهم يصفون به المذكر ، فيقولون :هذا ثوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم فى المذكر » وانظر ص ٢١ منه .
قال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « فأما الذراع والكراع فامرهما بين فى اشعارهم وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع فى ثمانية . يريدون سبع أذرع فى ثمانية اشبار . والكراع من الحرة ما سال منها فتقدم . قال الأنصارى :

أَضْحَتْ كُراعُ الغَمِيمِ مُوحِشَةً ... بعد الذى قد مَضَى من الحِقَبِ

وقال آخر :

فَظَلَّت تَكُوسُ عَلَى أَكْرُعٍ ... ثَلَاثٍ وكانَ لها أَرْبَعُ

وذكر سيبويه واتبعه قوم كثـير انه لو سمى رجلا ذراعا لصرفه فى المعرفة ، وحجته انه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكأنه اسم صيغ للمذكر ، قال وبعضهم يصرف كراعا ، وترك الصرف فيه أجود ، لانه لم يكثر التسمية به ، وقد سموا به . فمن صرفه فالحجة فيـه من باب الحجه فى ذراع .. والصواب والحق أن تجرى الفروع على اصولها فتصرف أسمـاء أسم رجل ، لانه جمع اسم ، والا تصرف ذراعاولا كراعا فى المعرفة » .
الورقـة (١٣٨) وفى المذكـر والمؤنث للأنبارى ص ٣٦ : « وقال الفراء : قال الكسائى: انه وجده مجرى فى كل اللغات اذا سمى به رجلا ،وقال : شبه بالمصـدر لكثرة ماتقول العـرب : زرعت الثوب ذراعين وذرعا .. »

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ : واذا أردت أن تجعل (اقتربت) اسما قطعت الالف ، كما قطعت الف (اضرب) حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نظائره من الاسماء ، نحو : أصبع . وانظر ص ٤ منه .
وقال فى ص ١٣ ولو سميت رجلا (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسمّيت بهما جميعا ؛ كما أنّك لو سمّيت رجلا : قام زيدٌ لقلت : هذا قامَ زيدٌ ؛ لأنّك سميت بفعل وفاعل .

ولهذا موضع[1] نذكره فيه على حِدَته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا فى الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما في هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٣ من ص ٣٥٥ .

(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هـذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالِ)

اِعلم أنّ الأسماء [التى] تكون على هذا الوزن على خمسة أضْرُب : فأربعة منها معدولة ، وضرب على وَجْهه .

فذلك الضرْب هو ماكان مذكّرا ، أو مؤنّثا غَيْرَ مشتقٌ ، ويجمع ذلك أن تكون مّما أصْلُه النكرةُ .

فأمّا المذكّر فنحو قولك : رَباب ، وسحاب ، وجَمال .

وأمّا المؤنّث / فنحو قولك : عَناق ، وأتان ، وصَناع .

٣
٣٢٥

فما كان من هذا مذكّرا فمصروف إذا سميّت به رجلا ، أو غيره من المذكّر .

وما كان منه مؤنّثا فغير مصروف فى المعرفة ، ومصروف فى النكرة ، لمذكّر كان أو لمؤنّث .

وأمّا ماكان معدولا فَمَجْرَاه واحدٌ فى العَدْل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع فى معنى الفِعْل نحو قولك : حذارِ يا فتى ، ونظارِ يا فتَى ، ومعناه : احذر ، وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع فى موضع المصدر نحو قولك : الخيل تعْدُو بَدادِ يا فتَى ومعناه : بِدَدًا . ومِثْله : لامَسَاسِ يا فتى ، أى : لا مُماسَّة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبة حالّة مَحَلَّ الاسم ؛ كتسميتهم المنيّةَ حَلاقِ يا فتى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ماكان معدولا للنساء؛ نحو : حَذامِ وقَطامِ ، إلّا أنّ جملة هذا أنّه لا يكون شىء من هذه الأنواع الأربعة إلّا مؤنّثة معرفة . فأمّا ما لم يكن كذلك فغير داخل فى هذا الباب.

ونحن بادئون فى تفسيره / نوعا نوعا .

٣
٣٢٦

أمّا ماكان فى معنى الأمر فإنّما كان حقّه أن يكون موقوفا؛ لأنّه معدول عن مصدر فِعْل موقوف موضوع فى موضعه ، فإنّما مَجازُه مَجازُ المصادر ، إلّا أنّها المصادر التى يُؤْمَرُ بها[1] ؛ نحو :

(١) عن أى شىء عدل فعال فى الأمر ؟
ظاهر كلام المبرد هنا أنه معـدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه فى الكامل جـ ٤ ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضا قال :

ضَرْبًا زيدا ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[1] إلّا أنّ المصدر مقدّر مؤنّثا علَما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

* تَراكِها مِن إبِلٍ تَرَاكِها[2] *

إنّما المعنى : اتركها إلّا أنّه اسم مؤنّث موقوف الآخر محرّك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛ وحركته الكَسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قولُه :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن المتاركه ، والمنازلة » .

وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن لفظ فعل الأمر قال جـ ٢ ص ٣٧ : « فالحد فى جميع هذا افعل ، ولكنه معدول عن حده .. »

وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٧١ ـ ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الأمر الفعلى المبالغه ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعول مبالغه فاعل ..

والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه والأصل فى كل معدول عن شىء الا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذا من استقراء كلامهم . فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ... »

وفى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ١١٠ « كنزال، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » .

(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١٢٣ ، جـ ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فعل أمر منعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل جـ ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا .

وتمامه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهليه اذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى مآخيرها : أى أنا نحميها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل مناعها .

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أرباعها . يعنون أفناءها .

وقال يعقوب بن السكيت : اغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجعلوا لا يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه جـ ٢ ص ١١١ .

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزانة جـ ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها مفسر بالتمييز المجرور بمن بعده .

مَنَاعِهَا مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا   ألا تَرى الموتَ لدَى أرْباعِها (١)

وقال آخر :

* حَذارِ مِنْ أرْماحِنا حَذَارِ(٢) *

وقال آخر :

* نَظَارِ كَيْ أرْكَبَهُ نَظَارِ(٣) *

ويدلُّك على تأنيثه قولُ زُهَيْر :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرع أَنْتَ إذا   دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما مر ج ١ ص١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذى تلده فى الربيع . وأولاد الابل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنزل يعني : اقتتلوا فى المواضع التى فيها الابل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ ــ ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ص ١١١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر .

وكذلك استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء .

ونسب البيت الى أبى النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصير الليل كالنهار   أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب فى اللسان (حذر) الى أبى النجم وذكر بعده :

وهو فى معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك فى المخصص ٦٣/١٧ .

والبيت لرؤبة وليس فى ديوانه .

ومن نسب الشعر فى الكامل جعل هذا لأبى النجم وذاك لرؤبة .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ، وليس من نظر العين ، وانما المراد به الانتظار .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبة ، وانت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى اذا أردت المؤنث وانما الكسرة من الياء .

كذلك استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول .

جعل لابس الدرع حشوا لها ، لاشتمالها عليه ، كما يشتمل الاناء على ما فيه وهو العامل فى اذا ، لأنه بمعنى لابس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء .

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب اذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم يمكنهم التطاعن بالرماح تداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف .

ومعنى لج فى الذعر : تتابع الناس فى الفزع وهو من اللجاج ، وهو التمادى فيه .

٣
٣٢٧

/ فقال : دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل :

وقَدْ علمتْ سَلَامَةُ أَنَّ سَيْفِى   كَرِيَهٌ كُلَّمَا دُعِيتْ نَزالِ (١)

وأمّا ما كان اسما لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ المحَلَّقِ شَرْبةً   والخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعِيدِ بَدَادِ (٢)

وقرأ القرّاءُ : (فَإِنَّ لَكَ فِى الحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسِ (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير فى مدح هرم بن سنان وهى فى ديوانه ص ٨٦ — ٩٥ ، ومختارات ابن الشجرى ج ٢ ص ٩ — ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ — ٦٥ وشواهد الشافية ص ٢٣٠ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، واصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تأنيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر فى ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل

وجاء تأنيث (نزال) أيضا فى قول الشاعر :

أهان لها الطعامَ فلم تُضِعْه   غداةَ الروع اذ دُعِيتْ نَزالِ

يريد فرسا آثرها على عياله ونفسه ، فوجده فيها يوم الروع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطاها وآثرها .

وانظر شرح الأنبارى للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعلم : (بداد) اسم للتبدد معدول عن مؤنث كأنه سمى التبدد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبددة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبددة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادى فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فان الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق (بتشديد اللام المفتوحة) سمة ابل بنى زرارة .

وقال ابن السيد : المحلق : أبل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال الحلق

الصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنابغة الجعدى .

ونسبه الأعلم للجعدى ثم قال : ويروى لابن الخرع .

وقال البغدادى « عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلى وهو عوف بن عطية بن الخرع ... وله ديوان صغير وهوعندى » .

وانظر قصة هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ — ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مساس بفتح السين والميم المكسورة . ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منفى بلا التى لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهى ، أى : لا تمسنى ، ولا أمسك . =

فإن قال قائل : ما بالنا لا نَجد أكثر المصادر إلَّا مُذَكَّرا . وهذا إنَّما هو معدول عمَّا لا نجد التأنيث فى لفظه .

قيل له : قد وجدتم فى المصادر مؤنَّثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ، وقاتلت مقاتلة .

* * *

وكلُّ مصدر تريد به المرَّة الواحدة فلا بدَّ من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلْسَةً واحدة وركبت رَكْبَةً ، وإنَّما هذا معدول عن مصدر مؤنَّث كنحو ماذكرت لك .

والدليل على ذلك أنَّ المذكَّر من المصادر ، وغيرها الذى هو على هذا الوزن مصروف مُتصرِّف ، نحو : ذهبت ذَهابا ، ولقيته لقاءً / وأنَّه لمَّا أراد المكسور قال : دُعِيَتْ نَزالِ .

٣ / ٣٢٨

* * *

وأمَّا ما كان نعتا غالبا فمنه قوله :

لَحِقَتْ حَلاقِ بِهِمْ عَلَى أكْسائِهِمْ ... ضَرْبَ الرِّقَابِ ، ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ (٢)

يريد : المنيَّة ؛ كما قال مُهَلْهِلُ :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبى عبلة وقعنب بفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التى بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التى تنصب النكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهى .

وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشرى : لا مساس بوزن فجار .. وهى أعلام للمسة ..

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه »

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه جـ ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعناه : لا تمسنى ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا فى كلامهم ذلك المؤنث الذى عدل عنه بداد وأخواتها ونحو ذا فى كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وليال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل فى الكلام . لا يقولون ملمحة ولا ليلاة ونحو ذا كثير » .

وفى الأصل للمقتضب : فى التأنيث .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وانما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد فى الكامل جـ ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبة تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التأنيث بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق ..

وفى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كسء : وهو آخر الشىء وعقبه =

ما أُرَجِّى العَيْشَ بَعْدَ نَدَامَى كُلُّهُمْ قَدْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلاقِ(١)

وإنّما هذا نعت غالب نظير قوله :

ونابغةُ الجَعْدِىِّ بالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَليه صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنَضَّدِ (٢)

وإنّما النابغةُ نَعْت في الأَصْل ، ولكنّه غَلَب حتّى صار اسما .

* * *

وأمّا ما كان اسما علَما نحو : حَذَام ، وقطامِ ، ورقاشِ ـ فإنَّ العرب تختلف فيه :

فأمّا أهل الحجاز(٣)فيُجْرُونه مُجْرى ما ذكرنا قَبْلُ ؛ لأنّه مؤنّث معدول . وإنّما أصْلُه حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعالِ في المؤنّث نظير (فُعَل) في المذكّر .

ولا يهم المغنم : أراد أنهم انما قصدوا الأنفس دون الأموال .
وضرب الرقاب : من اضافة المصدر الى المفعول .
ونسب البيت ابن برى للاخزم بن قارب الطائى .
وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (حلق) .
وابن يعيش جـ ٤ ص ٥٩ والمخصص جـ ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .
وفى أمالى الشجرى جـ ٢ ص١١٤ « الحالقة نعت غـالب ، أى : غلب على الاسمية ، فاختص بالمنية » .
والبيت للمهلهل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العينى جـ ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو فى اللسان (حلق) والمخصص جـ ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة الغالبة ، فنلزمه الألف واللام ، وانما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .
ورواية العجز فى سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .
وقال الأعلم : ويروى : عليه صفيح من تراب وجندل .
يصف موت النابغة الجعدى ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
والصفيح : الحجارة العريضة .
والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبغ) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالى الشجرى جـ ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .
والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمى ذكرها البغدادى فى الخزانة جـ ٢ ص ١١٦ ـ ١١٧ وسيأتى منها بيت آخر ذكره المبرد فى المقتضب والكامل وجعل قافيته دالية أيضا .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه ، لأن البناء واحد ، وهو ها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث وهو ها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشىء بالشىء وان لم يكن مثله فى جميع الأشياء » .
وانظر الكامل جـ ٤ ص ٢٠٩ ـ ٢١١ .

ألا ترى أنّك تقول للرجل : يا فُسَقُ . يا لُكَعُ ، وللمرأة : يا فَساقِ . يالَكاعِ . فلمّا كان المذكّر معدولا عمّا ينصرف عُدِل إلى ما لا ينصرف .

٣/٣٢٩ ولمّا كان المؤنّث معدولا / عمّا لا ينصرف عُدِل إلى ما لا يُعرب ؛ لأنّه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلّا ما يَنزِع منه الإعراب(١) ؛ لأنّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء ، فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعلّة أذْهَبَ الحركةَ لعلّتين .

واختير له الكسر ؛ لأنّه كان معدولا عمّا فيه علامة التأنيث ، فعُدل إلى مافيه تلك العلامة ؛ لأنّ الكسر من علامات التأنيث . ألا ترى أنّك تقول للمؤنث : إنّكِ فاعلة ، وأنتِ فعلتِ ، وأنتِ تفعلين ؛ لأنّ الكَسرة من نوع الياء ؛ فلذلك ألزمته الكسرة(٢) .

فإن نكّرت شيئا من هذا أعربته وصرفته ، فقلت : رأيت قطامِ ، وقَطامًا أخرى(٣) .

ولو سمّيت به مذكّرا أعربته ولم تصرفه ؛ لأنّك لا تصرف المذكّر إذا سمّيته بمؤنّث على أربعة فصاعدا (٤) فإنّما هو بمنزلة رجل سمّيته عَقْربا ، وعَناقا . تقول : هذا حَذَامُ قد جاء ، وقَطامُ يا فتى ، وهذا حَذامٌ آخر .

٣/٣٣٠ وإنّما فعلت ذلك ؛ لأنّه لم يلزم الكسر للتأنيث ، ولو كان للتأنيث لكان هذا فى عقرب وعَناق ، ولكنّه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكّر زال المانع منه ، /وجرى مَجْرَى مؤنّث سمّيت به مذكّرا ممّا لم يُعْدَل .

(١) مما انفرد به المبرد فى أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتوالى العلل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ١١٥ والرضى فى شرح الكافية جـ ٢ ص ٧٣ – ٧٤ . وابن جنى فى الخصائص جـ ١ ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل جـ ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١ « واذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر فى النكرة ، لأن هذا لا يجىء معدولا عن نكرة » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا فى هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك اذا كان شىء منه اسما لمذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر فى هذا بمنزلته اذا سمى بعناق ، لأن هذا البناء لا يجىء معدولا عن مذكر ، فيشبه به . تقول : هذا حذام ورأيت حذام قبل ، ومررت بحذام قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه .

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب اذا سمى به مذكرا لا يضعه على التأنيث بل يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح » .

وانظر الكامل جـ ٤ ص ٢١١ .

وأمّا بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنّهم يُجرونه مُجْرَى غيره من المؤنّث ؛ لأنّهم لا يذهبون به إلى العَدْل ، والدليل على ذلك أنّهم إذا أرادوا العَدْل قالوا : يافَساقِ أقبلى ، ويا خَباثِ أقبلى ، لأنّ هذا لا يكون إلّا معدولا .

* * *

وما كان فى آخره راءٌ من هذا الباب فإنّ بنى تميم يَتّبِعون فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أنّهم يريدون إجْناح الألف ، ولا يكون ذلك إلّا والراءُ مكسورة(٢) وهذا مبيَّن فى باب الإمالة .

فتقول للضَّبُع : هذه جَعارِ فاعلم . وإنّما جَعارِ نعْت غالب ، فصار اسما للضَّبُع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عِيثى جَعارِ وجرِّرِى بِلَحْم امرئٍ لمْ يَشْهَدِ اليومَ نَاصِرُهُ (٣)

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فاذا جعلت (افعل) اسما لرجل أو امرأة تغير ، وصار فى الأسماء فينبغى لفعال التى هى معدولة عن افعل أن تكون بمنزلته بل هى أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فاذا نقلته الى الاسم نقلته الى شىء هو مثله والفعل اذا نقلته الى الاسم نقلته الى شىء هو منه أبعد ... » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ — ٢١١ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠ — ٤١ « فاما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا فى يرى .

والحجازية هى اللغة الأولى القدمى ، فزعم الخليل أن اجنساح الألف أخف عليهم يعنى الامالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبع المعدول عن الجاعرة .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونهما لكثرة جعرها .

وفى مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جعر) الجيم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيثى » : أفسدى ، والعيث : اشد الفساد ، وفى اللسان : يقال للضبع : تيسى أو عيثى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل

ونسب البيت فى سيبويه الى النابغة الجعدى وكذلك نسبه الأعلم والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطى : الصواب أن قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابى .. وهو فى اللسان (جعر) غير منسوب .

ومنهم من يُجري الراءَ مُجْرَى غيرِها ، ويَمضىَ على قياسه الأوّل (١) . فمن ذلك قوله :

ومرَّ دَهْرٌ علَى وَبارِ   فَهلكَتْ عَنْوَةً وَبَارُ (٢)

والقوافى مرفوعة .

٣/٣٣١ ومن المعدول : أُخَر ، وسَحر ، وعَدْلهما / مختلِف .

فأمَّا (أُخَر) فلولا العَدْل انصرفت ؛ لأنَّها جَمْع أُخري . فإنَّما هى بمنزلة الظُّلَم ، والنُّقَب ، والحُفَر ، ومِثْلها ممَّا هو على وزنها : الكُبْرَى والكُبَر ، والصُّغْرَى والصُّغَر . فباب فُعْلَى فى الجمْع كباب فُعْلة نحو : الظلْمة والظلَم ، والغُرْفَة والغُرَف .

وإنَّما استويا فى الجَمْع ؛ لاستواء الوزن . وأنَّ آخر كلٍّ واحد منهما علامة التأنيث ، فإنَّما عُدلت أُخَر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١ « وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان فى آخره الراء » .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بنى تميم فى المختوم بالراء .

البيت للاعشى وهو من بنى قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .

قال الأعلم : وبار : اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود

وقال ابن الشجرى فى أماليه جـ ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم اقليم تسكنه الجن مسخ أهله

وقال ابن يعيش جـ ٤ ص ٦٥ وبار : موضع

وقال السهيلى فى الروض الأنف جـ ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت فى الرمل ..

وانظر معجم البلدان جـ ٥ ص ٣٥٦ – ٣٥٨ واللسان (وبر) وجمهرة أنساب العرب ص ٤٦٢ .

وفى العينى جـ ٤ ص ٣٥٩ « جمع فيه بين اللغتين :

احداهما هى البناء على الكسر وذلك فى قوله : على وبار

والأخرى هى الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك فى قوله : جهرة وبار

وقال أبو حيان : ويحتمل وجها آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللغتين بل يكون بناه ويكون (وباروا) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان انما المراد أهله فأعاد الضمير فى هلكت مؤنثا على وبار مراعاة للفظ وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على الاهل المحذوف ، أى : وبار أهلها أى هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى » .

وعنوة : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للاعشى فى ديوانه ص ٢٨١ – ٢٨٣

وهو فى المخصص جـ ١٧ ص ٦٧.

وذلك أنَّ (أَفْعَل) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلَّا موصولا بمِنْ ، أو تلحقه الألف واللام ؛ نحو قولك : هذا أَفْضَل منك ، وهذا الأَفضل ، وهذه الفُضْلَى ، وهذه الأُولى ، وهذه الكُبْرى . فتأنيث الأَفْعَل الفُعْلى من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخَر) أن يكون معه (من) نحو قولك جاءنى زيد ورجل آخر . وإنَّما كان أَصْلُه آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلمَّا كان لفظ آخر يُغنى عن (مِنْ) لما فيه من البيان أنَّه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخَر : قد بيَّنت أنَّه ليس بالأَوَّل استغناءً عن (مِنْ) بمعناه .

[٣/٣٣٢] فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابه ، فكان مؤنَّثه كذلك فقلت : جاءتنى امرأة أخرى ، ولا يجوز جاءتنى امرأة صُغْرى ولا كُبرى ، إلَّا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلمَّا جمعناها فقلنا : (أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام [١] ؛ فذلك الذى منعها الصَّرف . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ [٢]) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [٣] .

فإن سمَّيت به [٤] رجلا فهى منصرفة فى قول الأخفش ومن قال به . لأنَّه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ؛ لأنَّه قد زال عنه الوصْف ، وكذلك هذا قد زال عنه العَدْل ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا .

وسيبويه يرى أنَّه على عَدْله [٥] ولكلٍّ مذهبٌ قوىٌّ يطول الكلام بشَرْحه .وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال أخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟
فقال : لان أخر خالفت أخواتها وأهلها ، وانما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة الا وفيهن الف ولام فيوصف بهن المعرفة . ألا ترى انك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين ارادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ ثم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فان حقرت أخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غيرت البناء الذى جاء محدودا عن وجهه » .

فأمّا (سَحَر) فإنّه معدول ـ إذا أردت به يومك ـ عن الألف واللام[1] ؛ فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته لأنّه [غير] معدول .

ألا ترى أنّك تقول : جاءنى زيد ليلةً سحَرًا ، وقمت مرةً سَحَرًا ، وكلُّ سَحَرٍ طيّبٌ ، فهذا منصرف / فتقول إذا أردت تعريفه : هذا السَّحَرُ خير لك من أوّل الليل ، وجئتك فى أعلى السَّحَرِ وعلى هذا قوله عزّ وجلّ : (إلّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) [2] .

٣
―
٣٣٦

فأمّا فى يومك فإنّه غلب عليه التعريف بغير إضافة ؛ كما غلب ابنُ الزبيرعلى واحد من بنيه ؛ وكما غلب الوصْف فى قولك : النابغة فصار كالاسم اللازم ، فلمّا كان ذلك امتنع من الصرْف ؛ كما امتنع أُخَر فقلت : سير عليه سَحَرُ يا فتى ، ولم يكن متمكّنا فترفعه ، وتجريه مُجْرَى الأسماء ؛ كما تقول : سير عليه يومُ الجمعة ، وسير عليه يومان ، فامتنع من التصرُّف ؛ كما امتنع من الصرْف .

فإن عنيْت الذى هو نكرة صرفته وصرَّفته .

وإن صغَّرت هذا الذى هو معرفة صرفته ؛ لأنَّ فُعَيْلا لا يكون معدولا ، وصار كتصغير عُمَر ؛ لأنّه قد خرج من باب العَدْل[3] ، ولكنّك لاتصرفه فى الرفع ، فتقول : سير عليه سُحَيْرُ[4] يا فتىً إذا عنيت المعرفة .

ولم ينصرف إذا كان مُكَبَّرا معدولا .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٣ « وكما تركوا صرف (سحر) ظرفا ، لأنه اذا كان مجرورا ، أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة الا وفيه الالف واللام أو يكون نكرة اذا اخرجتا منه ، فلما صار معرفة فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف فى هذه المواضع ، وصار معدولا عندهم ، كما عدلت أخر عندهم ، فتركوا صرفه فى هذا الموضع ، كما تركَ صرف أمس فى الرفع » .

وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٥٠ وابن يعيش جـ ٢ ص ٤١ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٧٢ ـ ١٧٣

(٢) القمر : ٣٤ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٤ « وان حقرته (عمر) صرفته ، لأن فعيلا لا يقع فى كلامهم محدودا عن فويعل وأشباهه ، كما لم يقع فعل نكرة محدودا عن عامر » .

(٤) فى شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٧١ « ومن المعربات غير المتصرفة .. سحر ، وسحير » .

فإن سمّيت به رجلا فلا / اختلاف فى صرْفه (١) .

فيقال لسيبويه : ما بالك صرفت هذا اسمَ رجل ، ولم تفعل مِثْل ذلك فى باب أُخَر؟

فمن حجّة من يحتجّ عنه أن يقول : إن أُخَر على وزن المعدول ، وعدل فى باب النكرة ، فلمّا امتنع فى النكرة كان فى المعرفة أَوْلى .

وأمّا أنا فلا أَرى الأَمْر فيهما إلّا واحدا ، ينصرفان جمعا إذا كانا لمذكّر ، وترجع أُخَر اذا فارقه العَدْل إلى باب صُرَد ونُغَر .

فأمّا غُدْوة فليست من هذا الباب ؛ لأنّها بُنِيت اسما للوقت عَلَما على خِلاف بنائها وهى نكِرة .

تقول : هذه غَداةٌ طيّبة ، وجئتك غداة يوم الاحد.

فإذا أَردت الوقت بعينه قلت : جئتك اليوم غُدْوَةَ يا فتى ، فهى ترفع وتنصب ، ولا تُصرف لأنّها معرفة (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو فى الرجل أقوى لانه لا يقع ظرفا » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٨ – ٤٩ باب « باب الاحيان فى الانصراف وغير الانصراف .
اعلم أن غدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأتيتك يوم اثنين مباركا فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجعله اسما لرجل .
وزعم يونس عن أبى عمرو – وهو قوله أيضا وهو القياس – انك اذا قلت : لقيته العام الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكره وانت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك اذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين فى جميع هذه الأشياء ، فاذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الاتيان فى يومه أو فى غده . ومثل ذلك قول الله – عز وجل – (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا قول الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .
وانظر الروض الانف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ – ١٤٦ ، ج ٢ ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣

فأمّا (بُكْرة) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأنّا إذا أردنا بها يوما بعينه فهى نكرة ؛ لأنّ لفظها فى هذا اليوم وفى غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنّها فى معنى غدوة ؛ كما أنّك تجرى كلّهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلُّهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيّدا(١) نحو قولك : رأيت كلّهم ،/ ومررت بكلّهم . ولكن لمّا أشبهتها فى العموم ، وأُجْرِيت مُجراها على المضمر ، فقلت : إنّ قومك فى الدار كلّهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذَر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنّها فى معنى يدَع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخيَّر ، أعنى فى جعل بكرة إذا أردت يومك ـ نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

٣٣٥

* *

ومن المعدول قولهم : مَثْنى ، وثُلاث ، ورُباع(٢) ، وكذلك ما بعده(٣) .

وإن شئت جعلت مكانَ مَثْنى ثُناء يا فتى حتّى يكون على وزن رُباع وثُلاث . وكذلك

---

(١) فى شرح الأشمونى للالفية جـ ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلى العامل شىء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » ..

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة اخر انما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك صرفه .

قلت : أفتصرفه فى النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة .. » .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى فى شرح الكافية جـ ١ ص ٣٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى أربعة اتفاقا وجاء فعال من العشرة فى قول الكميت :

ولمْ يَسْتَرْ يثوكَ حتّى رميت فوقَ الرجالِ خِصَالاً عُشَارَا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس ومخمس ، وسداس ومسدس والسماع مفقود .. بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسى والسداسى .. » .

وفى الخصائص جـ ٣ ص ١٨١ : « ألا ترى أن فعالا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو : أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشار ، والمذكر والمؤنث للانبارى ص ٣٦٠ ـ ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش جـ ١ ص ٦٢ والخزانة جـ ١ ص ٨٢ .

أُحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَد ، كما قلت مَثْنَى . قال الله عزّ وجلّ : (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)[1] وقال عزّ وجلّ : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ[2]

وقال الشاعر :

مَنَتْ لك أَنْ تُلاقِيَنِى المنايا أُحَادَ أُحَادَ فى شَهْرٍ حَلالِ[3]

وقال الآخر :

ولكنّما أَهْلِى بوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئابٌ تَبَغَّى النّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[4]

/ وتأويلُ العَدْل فى هذا : أنّه أراد واحدا واحدا ، واثنين اثنين . ٣٣٦

ألا تراه يقول : (أُولى أَجْنِحَة مَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاعَ) والعَدْل يُوجِب التكثير ، كما أنّ يا فُسَقُ مبالغة فى قولك : يا فاسق وكذلك يا لُكَع ، ويالَكاع[5] .

(١) فاطر : ١ .
وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٥ « وقال لى : قال أبو عمرو (أولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة كانك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .
وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد أحوال فى الآية . وانظر البحر المحيط جـ ٣ ص ١٥١ – ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش جـ ١ ص ٦٢ وروايته كرواية
وذكر فى اللسان (منى) برواية ... فى الشهر الحلال وكذلك فى المقصور والممدود ص ١٠٢ .
وذكر فى المخصص جـ ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللهُ ذلك من لقاءٍ أُحادَ أُحادَ فى شهرٍ حَلَالِ

ونقده الشنقيطى بقوله : لقد أخطأ على بن سيده خطأ كبيرا فى هذا البيت ، فبدل وغير أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة للذئاب كالآية المتقدمة .
والبيت لساعدة بن جؤية الهذلى من قصيدة رثاء فى الديوان ص ٢٣٦ – ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه اذ كان ما حم واقعا بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابنى هذا الرزء بجانب من يهتم لحالى لهان على وقعه ، ولكن الذى يعظم مصابى أن أهلى بواد لا انيس به الا السباع التى تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين . وواحدا واحدا . حذف جواب لو للعلم به .
وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٩٥ والمخصص جـ ١٧ ص ١٢١ . وابن يعيش جـ ١ ص ٦٢ والعينى جـ ٤ ص ٣٥٠ – ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل فى ألفاظ العدد المحقق الرضى بقوله جـ ١ ص ٣٦ : =

وأمّا قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون : الثالث والرابع ، فليس بمعدول ؛ لأنّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنّه مشتقّ بمعنى اليوم كالعَديل والعِدْل . والعَديل : ماكان من الناس ، والعِدْل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى فى المعادلة سواء .

ألا ترى أنّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيّام ؛ كما يلزم النَّجْم ، والدَّبَران [1] ؛ لأنّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحد والاثنان ؛ لأنّه على وَجْهه .

وقد فسّرت لك باب العَدْل لتتناول القياس من قُرْب ، وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله .

ونظير العِدْل والعديل [2] قولهم : امرأة ثَقال ، ورَزان . وتقول لما ثقل/ وزنه : ثَقِيل ، ورزِين. إنّما تريد فى المرأة أنّها متوقّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣ / ٣٣٧

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .

وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءنى القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس فى باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه أصله » .

وانظر المذاهب فى ذلك فى البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ – ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للثريا . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يصر معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام » .

وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ – ٢٧٧ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل .

فالعديل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .

فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل فى مجلسه ، فلم يخف . وهذا اكثر من أن أصفه لك فى كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شىء والمعنى فيهما واحد ، وبناؤهما مختلف فيكون أحد البناءين مختصا به شىء دون شىء ليفرقوا بينهما » .

هـذا باب

الأَمْثِلَة التى يُمَثَّل بها أوزانُ

الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أَفْعَلٍ) فى الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .

فإن قال قائل : لِمَ قلت ، كلُّ (أَفْعَلٍ) يكون وصفا لاينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا) هذه التى ذكرت أنَّها تكون وصفا ؟

قيل له :[أَفْعَل] [1] ليس وصْفا فى الكلام مُستعملا وإنَّما هو مِثال يُمثَّل به .

فإنَّما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عُلِم وصْفا لم تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا ،ولكن تقول : لأَنَّه وصْف ؛ كما تقول : كلُّ آدَمٍ فى الكلام لا ينصرف ؛ لأَنَّ (آدم) نعت مفهوم[2]/وعلى هذا تقول : كلُّ أَفْعَلٍ فى الكلام تريد به

٣
٣٣٨

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل « أفعل » يكون وصفا لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، وكل (افعل) يكون اسما تصرفه فى النكرة .
قلت : فكيف تصرفـــه وقد قلت : لا أصرفه ؟
قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فان كان اسما وليس بوصف جرى » .
وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة فى اصطلاحهم من غير أن يقع ذلك فى كلام العرب الأمثلـة التى يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككلّ ، ورب . فقالوا : (فعلان) الذى مؤنثه فعـلانة منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعل صـفة ، ومنعوا الصرفَ منها ما جامع العلمية فيه سبب آخـر كتاء التأنيث نحو فاعلة ، ووزن الفعلَ المعتبر كافعل ، أو الألف والنون المزيدتين كفعلان ..
وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من عـلامات التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعلان حاله كذا .
وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع الف التأنيث لم ينصرف معرفة ونكرة .. »
وانظر الخصائص جـ ٢ ص ١٩٩ – ٢٠٠ ، وابن يعيش جـ ١ ص ٣٩ .

الفِعْل فهو مفتوح ؛ لأنَّ (أَفْعَلا) مثال ، وليس بفِعل معروف ، وموقعه بعد كلّ وهو مفرد يدلُّك على أنَّه اسم[1] .

ولكن لو قلت : كلُّ أَفْعَلَ زيدٌ مفتوح ، لم يكن إلّا هكذا ؛ لأنَّك قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فِعْلا ، ووقعت (كلُّ) عليه ؛ لأنَّه عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولُك : هذا رجل أَفْعَلُ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَل) ؛ لأنَّك وضعته موضِعَ النعْت ؛ كما وَضَعْت الأَوَّل موضِعَ الفعل . هذا قول الخليل وسيبويه[2] .

وكان المازنيّ يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لأنَّه ليس بنعْت معلوم.

وأَمّا أَفْعَلَ زيدٌ فيجعله فِعْلا ، لأنَّه قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلُ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلُ) لأنَّه معرفة وإنما بَدَأْت به لذلك .
فكأنَّك قلت : هذا البناءُ إذا كان نعتا[3] .

٣
٣٣٩
وتقول :/ كلُّ فَعْلانٍ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصروف .

وإنَّما صرفت (فَعْلانا) هاهنا ؛ لأنَّه ليس بشيء معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في الأَوّل[4] وعلى ذلك تقول : فَعْلانُ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلانَ) لأنَّه معرفة[5]، كما قلنا فيما قَبْله .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل افعل أردت به الفصل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون فى الكلام على وجوه وكان افعل اسما » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦ « وتقول اذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) فى ابن يعيش جـ ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل اذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا ينصرف (افعل) هذا لانه فى موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفا نحو أفكل وأيدع » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعلى لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعلى ، وكان صفة يدلك على أنه مثال » .

(٥) فى الخصائص جـ ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) اذا كانت له (فعلى) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان وقحطان » .

وتقول : كلٌّ فَعَنْلَى فى الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف فى النكرة . و(كلٌّ) لا يقع بعدها إلَّا نكرة ، وإنَّما هو مثال حَبَنْطًى ، وسَرَنْدًى ، وسَبَنْدًى ، ونحوه[1] ...

وتقول : كُلُّ فِعْلَى فى الكلام ، وفَعْلَى فلا ينصرف ، لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلًى فى الكلام وفَعْلًى يا فتى ، فتصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنَّما تمنعه ألفُه لا معناه ، فإن قدَّرتهما تقدير الملحَق انصرفتا ، وكانت كمِعْزًى وأَرْطًى .

فإن قدَّرتهما تقديرَ التأنيث كانتا كدِفْلَى ، وتَتْرًى تكون للأمرين جميعا ، والأَجْوَدُ التأنيث[2]

وتقول : كلُّ (فُعْلَى) فى الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لايكون إلَّا للتأنيث/ وهو باب حُبْلَى ، وبُهْمَى .

٣ / ٣٤٠

وكذلك كلُّ فَعْلاء فى الكلام لا ينصرف . هذا المثال لايكون إلَّا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء [3] .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للالحاق والقاعدة : اذا تعينت الألف للتأنيث منع الصرف ، واذا تعينت للالحاق وجب الصرف .
واذا صلحت الألف للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندى والسبندى: الجرىء . والحبنطى : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل (فعلى) فى الكلام أو فعلى كانت الفها لغير التانيث انصرف ، وان كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف .
وان شئت صرفت وجعلت الألف لغير التانيث » .
قرىء فى السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل (فعلى) فى الكلام لا ينصرف فى الكلام البتة » .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث عن الألف الممدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا .
وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .
فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة .
وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخواته فملحق بسرحان وسرداح .
والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصفراء وصحراء .. ثم قال:
وما كان على فعلى (بضم الفاء) فلم تكن الفه أبدا الا للتأنيث » .
الورقة (١٣٥) .
البهمى : نبت

وتقول : كلُّ فُعْلاء ، وفِعْلاء فمصروف لأنّه مِثال لا يكون إلَّا مُلْحَقا مصروفا فى المعرفة النكرةِ . وذلك نحو عِلْباء[1] ، وحِرْباء[2] .

وأما فُعْلاء فنحو قولك : قُوباء[3] فاعلم : لأنَّه ملحق بفسطاط ؛ كما أنَّ عِلْباء ملحق بسِرْداح . فهذا يُبَيِّن لك جميع هذه الأَمثلة إن شاء الله .

(١) العلبء : عرف فى العنق .

(٢) الحرباء : ذكر أم حبين .

(٣) القوباء : بثر يظهر فى الجسد

تمّ الجزء الثالث والحمد لله ربّ العالمين ويتلوه فى الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب إيضاح الملْحَقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

* * *

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته فى سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافى .

* * *

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث
المقتضب

ص

ص

ص

ص

[illegible]

مؤسسة

دار التحرير للطبع والنشر

تابعة لشركة الإعلانات الشرقية